دراسات سياسية وأستراتيجية

مجلَّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
العدد (٣٤) لسنة ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م

رئيس التحرير
أ.د.محمود علي الداود

سكرتير التحرير
أ.م.د. منى حسين عبيد

الهيئة الإستشارية

أ.د. السفير محمد الحاج حمود
أ. مصطفى عثمان اسماعيل (السودان)
أ. عصـــــام الجـــــــلبي
أ.د. عبد الامير محسن الاسدي
أ.د. عبد المنعم صـاحي العــمار
أ.د. عبـد الســـلام بغـــدادي
البروفيسورة كيكو ساكي (اليابان)
أ.د. جورج جبور (سوريا)
أ.د.ابراهيم خليل العلاف
أ.د. زكريا كورشون (تركيا)
أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى (مصر)

المراجعة اللغوية والطباعية
أ.م.د. حازم عبد الوهاب عارف

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسســة فكرية علمية ذات شــخصية معنوية واســتقلال مالي واداري مقره في بغداد ومن اهدافه:-

* العناية بدراسة تأريخ العراق والحضارة العربية والاسلامية .
* ارســاء منهج الحوار بين الثقافات والاديان بما يســهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الافراد والجماعات .
* متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وآثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
* الاهتمــام بالبحــوث والدراســات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الانســان وحرياته الاساســية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
* تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشــر المجلة البحوث التي لم يســبق نشــرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشــهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :

أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .

ب- ان لا تتجــاوز عــدد صفحــات البحــث (٢٠) صفحــة بقياس(A4) عــدا البيانــات والخرائط والمرتسمات.

ج- ان تُجمــع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلســل في نهاية البحث وبمســافات مزدوجة بين الاسطر .

- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً والكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ٧

البحوث والدراسات

العلاقات العربية الصينية الإطار التاريخي والثقافي

أ.د. محمود علي الداود ١١

توغل القوات العسكرية التركية داخل الأراضي العراقية-الموقف في القانون الدولي

د.سامي شبر ١٧

تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق: ضرورة التطبيق ومشكلاته

د. حازم عبد الحميد النعيمي..... ٤٧

الرؤية المستقبلية لتدفق المعلومات في المنطقة العربية

م.د. داود هاشم داود ٥٧

السياسات العامة في الهند

ا.م.د. ستار جبار علاي ٦٧

مستقبل العلاقات العربية ـ الأوربية

م.م. زياد يوسف حمد ٨٧

السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا

م.د. خالد موسى جواد..... ١٠٣

العلاقات المغربية الايرانية (١٩٥٦ ـ ٢٠٠٩)

أ.م.د.مجيد كامل حمزة ١٢٣

الارهاب والامن الوطني العراقي :منظور تحليلي –مستقبلي

أ.د. خضر عباس عطوان - م.م. مازن قاسم مهلهل ١٤١

دور الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظم البرلمانية ما بعد الاحتلال
الباحث سيف عباس حسين ١٦٣

عرض كتاب

العقيدة العسكرية وتطوراتها للمؤلف الفريق الركن طارق محمود شكري

أ.د. محمود علي الداود ١٨٣

كلمة العدد

يصــدر هذا العدد بعد فترة وجيزة من الانتصار الكبير الذي حققته القوات المسـلحة العراقية المظفرة كافة على عدوان داعش الارهابي . وفي هذا الانتصار الرائع يكون العراق قد اوقف انتشــار ســرطان التنظيــم الارهابي وتداعياته الاجرامية فــي العراق وتم تحرير الموصــل والمناطق العراقية الاخرى بســواعد العراقيين وحدهــم وبدأ عهد جديد يتواصل فيــه الاعمار وترصين الوحــدة الوطنية العراقية ويعود العراق دولة موحدة تلعب دوراً محورياً في الشرق الاوسط والعالم العربي . ان النصر العراقي هو رسالة الى العالم بقدرة العراق على النهوض .

يتصــدر هذا العــدد بحث لرئيس التحرير حول العلاقات العربية-الصينية – الاطار التاريخي والثقافي للعلاقات . وقد القى هذا البحث في ندوة العلاقات العربية الصينية التي عقدها مركز دراســات الوحدة العربية في بيروت بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط في جامعة شنغهاي في الصين في الفترة ٢٠-٢٤ شباط تشرين الثاني ٢٠١٧ .ويستعد بيت الحكمة في فرصة قريبة لأقامة ندوة عراقية –صينية حول «دور طريق الحرير في ترسيخ العلاقات الدولية»

ويتضمن هذا العدد دراســة قانونية دولية حول التغلغل العســكري التركي في شمال العراق من وجهة نظر القانون الدولي وانتهاكاته للســيادة العراقية وللاتفاقيات والمواثيق الدولية وفي مقدمتها المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين البلدين . وقد كتب هذه الدراسة البروفسور الدكتور سامي شبر استاذ القانون الدولي في جامعات كمبرج البريطانية وجامعة جنيف السويســرية ويجد القارئ في هذا العدد دراسات مهمة تناول السياسات العامة والخارجية للهند وتركيا والاتحاد الاوربي والمغرب وأيران .

وفــي باب مراجعة الكتاب هناك اســتعراض لكتاب «العقيدة العســكرية وتطوراتهــا « للفريق الركن طارق محمود شــكري ويتناول هذا الكتاب علاقة السياســة العســكرية بالسياســة العليا للدولة .ومفهوم العقيدة العسكرية وعلاقتها بفن الحرب ومن المعروف ان قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية يهتم بمثل هذه الدراسات الاستراتيجية المهمة .

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

العلاقات العربية الصينية
الاطار التاريخي والثقافي

أ.د. محمود علي الداود(*)

إن الاطـار التاريخـي والثقافـي للعلاقات العربية-الصينيـة يسـتند الـى مسـاهمات الحضـارات العربيـة والصينية فـي الحضارة الانسـانية إذ تؤلف حضـارات وادي الرافدين في العراق ووادي النيل في مصر ووادي النهر الاصفر فـي الصين اقدم الحضارات في تاريخ البشرية وأكثرها اصالة وعمقاً وتأثيراً. وبعكس مـا شـاهده التاريخ الدولـي والتاريـخ العربي الحديث والمعاصر من صراعات سياسية عربية –اوربيـة وعربية امريكية إلا ان هذا التاريخ لم يشهد صراعات حضارية او سياسية بين العالم العربـي والصين بل العكس هـو الصحيح فان التاريخ القديم والوسـيط والحديث شـهد تعاوناً واحتراماً متبادلاً وانتعاشاً للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين في اطار اهداف انسانية مشتركة وهي النضال المشترك مـن اجـل التحـرر مـن الاسـتعمار والهيمنة الغربية السياسية والاقتصادية والثقافية والعمل سـوية على احترام حقوق الشـعوب في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

وقد شـهدت اروقـة الجمعيـة العامة للامم المتحـدة ومجلس الأمن الدولـي مواقف عربية وصينية موحدة ومتبادلة في دعم القضايا الوطنية العربية والصينية او قضايا التعاون الدولي ذات المسـاس بالمصالح الحيوية العربية والصينية. وبعـد انتصـار الثـورة الصينيـة عـام ١٩٤٩ وقفـت غالبية الـدول العربية بجانب اسـتعادة الصيـن لحقهـا القانوني في مقعدها المشـروع في عضوية هيئة الأمم المتحدة كما كان للصين مواقـف مؤيـدة لحقـوق الاقطـار العربية في نضالها من اجل التحرر والسـيادة والاسـتقلال الوطني. وكان للصين مواقف ايجابية من ثورة ٢٣ يوليـو في مصر وثـورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فـي العراق والحـركات الوطنية فـي الجزيرة العربية وتأييدها المستمر لقضية فلسطين قضية العـرب الاولى وقضايا الاسـتقلال الوطني في الجزائر وتونس والمغرب والسودان واليمن .

(*) مشرف قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة

ورغم استمرار التعاون السياسي والاقتصادي والدولي بين دول الوطـن العربي والصين منذ بدايــة الخمسـينات مــن القرن الماضــي إلا ان العلاقــات الثقافية والعلمية بيــن الطرفين ظلت دون المسـتوى المطلــوب ولايمكـن مقارنتهــا بالعلاقــات الثقافيــة للولايــات المتحــدة ودول الاتحــاد الاوربــي وروسـيا الاتحاديــة. ورغم علاقات الصداقة والتعاون المشـترك بين دول الوطــن العربــي والصين في مختلــف جوانب التعــاون الاقتصــادي والتجــاري والنفطي فان المجــالات الثقافية والعلمية تــراوح في مكانها ولم تشــهد نهضة حقيقية ويعود ذلك الى اسباب عديدة منها البعد الجغرافــي والعزلة التاريخية وتغلــب المصالح الاقتصاديــة المادية في افكار صنــاع القرار في الدول العربية والصين الامر الــذي يتطلب اعادة النظر فــي برامج العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ووضع اسس رصينة للبحــوث العلميــة المشــتركة وخطــط سـنوية متبادلــة للتعــاون الثقافي فــي مختلف مجالات المعرفة الاجتماعيــة والعلمية والفنية والتعاون في ميادين التكنلوجيا والاتصالات المتقدمة .

وللصيــن علاقات دبلوماسـية مع ٢٢ دولة عربيــة الا ان العلاقــات الثقافيــة مــع كل منها لاتــزال محــدودة ومن الضروري تنشـيط هذه العلاقــات تأكيداً لمــا جاء في الوثيقة الرسـمية الهامــة التي أصدرتهــا الحكومــة الصينية في بداية شــهر ينايــر /كانون الثانــي ٢٠١٦ التي أكدت «ان جــذور الصداقة بين الصين والدول العربيــة تضــرب في اعمــاق التاريــخ وتظل الأمتان الصينيــة والعربيــة مرتبطتين بطريق الحرير براً وبحــراً على مدى أكثر من ٢٠٠٠ سنة المنصرمة التي يبقي فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والترابح فيها سائدة في التواصل بين الجانبين» .

ان مبــادرة الحكومــة الصينية بإصــدار وثيقة خاصة حول سياســة الصين تجاه الدول العربية هو حــدث تاريخي هام فهذه هــي المرة الاولى التــي تنظــر فيهــا الصين الــى العالــم العربي كوحدة واحدة مؤكدة على اهمية تعميق علاقات التعاون الاســتراتيجي الصينيــة العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بما يقدم مســاهمة ايجابية في صيانة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم .

ومن هذا المنطلق فــان القاء نظرة على العمق التاريخــي للعلاقات العربيــة –الصينية هو في غايــة الاهمية نظــراً لان هذه العلاقــات تتميز بتعاون حضاري واسع ولكنه مع الاسف الشديد غير موثق بشــكل جيد حتــى الان وانه لم يأخذ حيزاً من الاهتمام فــي البحث العلمي التاريخي لكل من المؤرخين العــرب والصينين على حد ســواءً علماً انه يؤلف مــادة مهمة تدعم الجهود الصينية الكبيرة لبعث مشــروع طريق الحرير بشقيه البري والبحري .

الاطار التاريخي للعلاقات العربية –الصينية

مــن المؤكــد ان ظهــور الاســلام وامتــداد الفتوحــات العربيــة الى بــلاد فــارس واقطار وسط آسيا وشمال الهند كان عاملاً اساسياً لبناء

علاقات حضارية عميقة ومستمرة بين الشعوب العربيــة والصينيــة وقد ضم الدين الاســلامي شعوباً من مختلف الاجناس والاقطار وقد جذب عن طريق مبادئه الســامية افكار وقلوب العديد من ابنــاء هذه الشــعوب . وبعد مائــة عام فقط من وفاة الرســول الكريم محمد (صلى الله عليه وســلم) وجد العرب انفسهم في جبال افغانستان واقطار اسيا الوسطى وعلى سفوح جبال هملايا وشمال حوض الســند . ولاتزال الآثار العربية من مــدارس وجوامــع ومكتبات ماثلــة للعيان في ســمر قند وهرات وبلخ وبخــارى وكانتون ويرجــع الفضل الى العرب اساســاً باكتشــاف طريق الحرير ونقل حضارتهم الى قلب وســط اسيا .

وفــي العصر العباســي كانت العاصمــة بغداد عاصمة لأوســع دولة اســلامية في التاريخ فقد ضمــت شــعوباً آســيوية مختلفة وقد ســاهمت العلاقــات التجاريــة الدوليــة الواســعة وكذلك العلاقات الثقافية والعلمية الدولية في ازدهارها وتقدمها .

كانــت بغداد والبصرة والكوفــة مراكز تجارية هامــة للبضائــع الصينيــة التي كانــت ترد الى العراق عــن طريقين الاول عــن طريق ايران واقطار وسط اســيا والثاني عن طريق البصرة والخليج العربي اذ كانت المنطقة نشطة تجارياً وكانــت اســواق البحريــن وســيراف وهرمز وصحــار ومســقط وظفــار تغــص بالبضائــع الصينيــة التــي كانــت تنقل عن طريق الســفن الصينيــة الكبيــرة قادمــة مــن موانــئ جنوب شــرق الصين متجهة جنوبا الــى مضيق مالاقا ثــم الــى جــزر ســيلان (التي تســمى مــن قبل التجار والرحالة العرب ســرنديب)ثم تتجه الى المحيــط الهندي شــمالاً مارة بجــزر المالديف ثم الى شــبه جزيرة كوجــرات الهندية ثم تدخل مضيــق هرمز. اما الســفن العربية والتي كانت عموماً من ســلطنة عُمــان فكانت تتجــه جنوباً الــى مضيق مالاقا ومــن هناك تغيــر حمولتها فــي جزيرة جاوا الى ســفن صينية كبيرة .وفي النصف الاول من القرن التاســع عشــر نجحت السلطنة في بناء اسطول تجاري كان الثاني بعد الاســطول البريطاني في المحيط الهندي وكان التجــار والملاحــون العمانيون قد ســاهموا في تطوير العلاقات التجاريــة والملاحية مع الهند وجنوب شرق اسيا والصين واسسوا لهم مراكز تجارية في جاوا وسومطرا ومعظم مدن جنوب شــرق الصين مثــل قوانجــو Guang Zhou وتشــوانجو Chuan Zhou ومينفجــو Ming zhou وينبــو Nin po ويانفجــو Yang zhou وقــد ضم ميناء كانتون فــي بداية القرن التاسع عشــر مركزاً تجارياً عمانياً وكان كبير التجار العُمانيين رئيســاً للتجار الاجانب وكانت لــه علاقات وثيقة مــع الامبراطــور –الصيني وقد انشــأ التجار العُمانيون من صور ومســقط وظفار مراكز تجاريــة وجوامع في معظم هذه المــدن وكانت لهم علاقــات اجتماعية طيبة مع الموظفين والسكان الصينيين .

وكان الطريــق الجنوبي وهــو الطريق البحري يســمى أحيانــاً طريــق البخــور لانــه ينقل الى

الصين العطور والبخور واللبان وماء الورد من سلطنة عمان وكذلك اللؤلؤ من البحرين وقطر مقابل صادرات صينية من الخزف والاحجار الكريمة والحرير والشاي والمسك .وقد أرخ سليمان التاجر والرحالة المغربي ابن بطوطه (١٣٠٤-١٣٧٧) ازدهار العلاقات التجارية العربية مع الصين والتي انتعشت ايضاً مع مصر والبحر الاحمر ولاسيما في عهد الدولة الفاطمية .

وفي المجالات العلمية وفي وقت مبكر من العصر العباسي اهتم بيت الحكمة العباسي بالعلوم الصينية ولاسيما الفلك واستضاف علماء من سمرقند وبخارى وبلخ وازدهر بيت الحكمة كجامعة عالمية حقيقية ايضاً بفعل انتقال صناعة الورق الصينية من سمرقند الى بغداد في عهد الخليفة هارون الرشيد الذي أمر ببناء معمل للورق في بغداد مستعيناً بعدد من الأسرى الصينين الذين وقعوا في الأسر بعد معركة طالاس عام ٧٥١م والتي أحرزت فيها الجيوش المسلمة نصراً على جيوش سلالة تانغ للسيطرة على المناطق الصينية الغربية التركية فكان الحصول على تكنولوجيا الورق الصينية المدهشة عوناً هائلاً للمشروع الثقافي التي كانت ملامحه الأولى قد بدأت تتشكل في البلاط العباسي وكان بيت الحكمة يمثل جامعته العالمية.

توثيق العلاقات التاريخية العربية –الصينية:-

في هذه المرحلة التاريخية وبمناسبة انعقاد هذه الندوة المهمة (العلاقات العربية –الصينية) لابد من التأكيد على أهمية التعاون العربي-الصيني في مجال جمع ودراسة الوثائق العربية والصينية الخاصة بالجانب التاريخي للعلاقات بين الطرفين .وقد أولت دور الوثائق الخليجية اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع ولاسيما الجهود القيمة التي بذلتها وزارة الثقافة والتراث في سلطنة عمان التي نشطت في جمع الوثائق عن النشاط البحري والتجاري العماني من جنوب وجنوب شرق وشرق أسيا .وقد استضافت وزارة الثقافة والتراث في سلطنة عمان عدداً من المؤرخين العرب والاجانب في مؤتمر مهم عقد في مسقط عام ١٩٩٥ تحت عنوان (عمان عبر التاريخ) ضم بحوثاً عن النشاط البحري العماني مع شرق آسيا وجنوبها وكانت الوزارة المذكورة قد استضافت عام ١٩٨٠ المؤرخ الصيني prof zhang how الذي ساهم في ندوة الدراسات العُمانية إذ ألقى محاضرة في العلاقات الصينية - العربية من خلال العصر الوسيط وقد استند الباحث على دراسات المؤرخين العرب مثل المسعودي (مروج الذهب) وابن حوقل(المسالك والممالك) وابن رزيق (الشعاع الشائع) وسليمان التاجر (سلسلة التواريخ) وابن ماجد (الفوائد من اصول علم البحر والقواعد) وياقوت الحموي (معجم البلدان) والرحال العربي ابن بطوطه .

واليـوم تبـدي الجامعـات العراقيـة اهتمامـاً خاصاً بالشـؤون الصينية الداخليـة والخارجية والعلاقـات الاقتصادية والتجاريـة مع العراق وعلى المستوى الدولي وهناك العديد من رسائل الماجسـتير والدكتوراه قد أجيزت في الشـؤون الصينيـة المختلفة والعلاقـات العربية والدولية للصين وهي تتمييز بمستوى علمي رفيع ولكنها بحاجة الى التعرف الى المصادر الصينية.

اقتراحات لترصين التعاون العربي الصيني في الاطارين التاريخي والثقافي للعلاقات:-

(١) ان مشـروع طريق الحريـر وإعادة الحياة اليـه هـو مشـروع انسـاني شـامل وسـيقرب العلاقـات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع كافـة الدول التـي يمر بها هـذا الطريق والذي سـيقيم الروابـط الخمسـة للتجـارة كالهيـكل الارتـكازي ورأس المـال والانسـان وينشـئ شـراكة في المصالح والاهداف والمصير وان هـذا المشـروع العمـلاق الـذي خصصـت له الحكومـة الصينية ترليـون دولار هو يضاهي الاستكشـافات الجغرافية الكبرى على حد قول خبيـر عراقي في مجـال العلـوم والتكنولوجيا (محمد عـارف) وسيسـهم ايضاً فـي ترصين العلاقـات الثقافية بين العديد من الشـعوب التي سيمر بها على اختلاف ثقافاتها وحضارتها .

(٢) الدعوة لعقد مؤتمر دولي تشـارك فيه كافة الدول التي سـيمر بها طريق الحرير وتعرض فيـه الحكومة الصينية تصوراتها حول تفاصيل تعاون الدول في اطار هذا المشروع .

(٣)عقـد مؤتمـر ثقافـي عربي صينـي يدرس التعاون في اطار :

(أ) جمع ودراسـة الوثائق التاريخية التي تخص العلاقات العربية الصينية.

(ب) دراسـة امكانية توسـيع تعلم اللغة الصينية للطلبة العرب وكذلك توسـيع تعلم اللغة العربية للطلبة الصينين.

(ج) تأسـيس جامعـة عربية –صينيـة في حقل العلـوم الاجتماعيـة وجامعـة اخـرى في حقل العلوم الصرفة والتكنلوجيا.

(د) تشـجيع حركـة ترجمـة واسـعة بيـن الإصدارات المهمة العربية والصينية لإفسـاح المجال أمام الشـعبين العربـي والصيني لتبادل الأفكار والآراء .

(ذ) دراسـة امكانية توسـيع العلاقات في مجال الرياضـة والفنـون والاعلام وتبادل الاسـاتذة والشـباب ووضـع برامـج عمل لتنفيـذ خطط طموحـة للتعاون في اطار الدبلوماسـية العامة والشعبية.

(٥) قدم البحـث الى ندوة (العلاقات العربية -الصينية) التي عقدها مركز دراسـات الوحدة العربية في بيروت بالتعاون مع معهد دراسات الشـرق الاوسط في جامعة شنغهاي الدولية - بيروت ٢٠-٢٤ شباط ٢٠١٧

مصادر مختارة

(١) جوناثان ليونز((بيت الحكمة :كيف أسس العرب لحضارة الغرب)) ترجمة مازن جندلي ((بيروت ٢٠١١))

(٢) وزارة التراث القومي والثقافة العمانية / حصاد ندوة الدراسات العُمانية (مسقط ١٩٨٠ بحث البروفسور دانج هو حول (المعاملات بين الصين والعرب في العصر الوسيط).

3-Wilson, Sir Arrnold Wilson (The Persian Gulf) London 1954

(٤) عمان في التاريخ –بحوث الندوة العلمية التي عقدت من قبل وزارة الاعلام مسقط ١٩٩٥ - الباب الرابع الملاحة والملاحون العمانيون وكذلك الاسطول العُماني ودوره في تاريخ عُمان .والباب الخامس : الملاحة والتجارة خلال النصف الاول من حكمه دولة البو سعيد.

(٥) د.نوري عبد البخيت (التجارة الدولية في الخليج العربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) مجلة مركز دراسات الخليج العربي - جامعة البصرة –العدد ٩ لسنة ١٩٧٨.

(٦) د.محمود علي الداود (السيادة العمانية في المحيط الهندي) –مجلة كلية الاداب – جامعة بغداد ١٩٦٠.

(٧) د.عبد الأمير محمد أمين (القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر) بغداد ١٩٦٦.

(٨) عمان وتاريخها البحري وزارة الاعلام والثقافة –سلطنة عمان-مسقط ١٩٧٩.

(٩) د.ناصيف يوسف حتى (القوى الخمس الكبرى والوطن العربي -دراسة مستقبلية) مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ١٩٨٧ –الفصل الرابع –الصين الشعبية والوطن العربي ص٩٩-١٢٩.

(١٠) د. عبد العزيز سالم (الملاحون العمانيون سادة البحار الجنوبية)– مجلة المؤرخ العربي العدد ٥٤ عام ١٩٩٦ ص ٩٣-١٠٣بغداد .

توغـل القـوات العسـكرية التركيـة داخل الأراضي العراقية

الموقف في القانون الدولي

د. سامي شبر(*)

المقدمة

توغلـت القـوات العسـكرية التركيـة فـي الأراضـي العراقية فـي يوم ٣ كانـون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٥ إلى عمـق ١١٠ كيلو مترات فـي الأراضي العراقية بدون موافقة السـلطات الاتحاديـة العراقيـة. ويقـدر عدد هـذه القوات بمئـات الجنود والسـيارات المدرعة والدبابات والمدفعيـة.[٢] وبتاريـخ ١١ تشـرين الأول/ أكتوبـر ٢٠١٦ وصل عدد هـؤلاء الجنود إلى ٢٠٠٠[٣].وقـد طلب رئيس الـوزراء العراقي الدكـتور حيدر العبادي السـحب الفوري لهذه القوات التركية من العراق واعتبر توغلها خرق خطير للسيادة العراقية.[٤] غير أن تركيا رفضت سـحب قواتهـا من العراق ثم أرسـلت وفداً إلى بغداد لمناقشـة الأمر. وقد حصـل اتفاق مبدئي حـول سـحب القـوات التركية مـن العراق مع الوفد التركي الـذي طلب بعض الوقت لإعلان الانسحاب غير أن الوفد رفض انسحاب القوات التركية بعد عودته إلى أنقرة[٥] وحين ذاك طلب رئيـس الوزراء العراقي مـن وزارة الخارجية العراقية تقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن ضد التوغل العسكري التركي.[٦]وبالفعل قدم الممثل الدائـم للعراق لدى الأمم المتحدة السـفير محمد علي الحكيم يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠١٥ طلـب وزارة الخارجيـة العراقيـة إلى مجلس الأمن طالباً من مجلس الأمن ... أن يأمر تركيا بسـحب قواتها فوراً وأن يضمن المجلس بكل الوسـائل المتوفرة له انسحاب هذه القوات فـوراً وبدون أي شـرط إلى الحـدود المعترف بها دولياً بيـن الدولتين. وأن على مجلس الأمن أن يأمر تركيا بعدم تكرار خرق سـيادة العراق لأن مثل هذه الأعمال تشـكل تهديداً كبيراً للسلم الإقليمي والدولي.[٧]

وقـد عقد مجلس الأمن اجتماعاً يوم ١٨ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٥ للنظـر فـي شـكوى العراق. وقد عرض كل من ممثل العراق وممثل تركيا مواقفهم دون أن يكون هناك نقاشاً للشكوى أو قراراً مـن مجلس الأمن حول الموضوع إلا أن رئيسـة مجلس الأمن آنـذاك ممثلة الولايات المتحدة السفيرة (Samantha Power) دعت

(*) دكتوراة في القانون الدولي-جامعة كمبرج . بريطانيا

أعضاء مجلس الأمن لمشاورات غير رسمية informal لمواصلة مناقشة الموضوع.[٨]

وقد رفعت الحكومة العراقية موضوع التوغل العسكري التركي إلى جامعة الدول العربية التي اجتمعت يوم ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ واتخذت قرار شجبت به التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية معتبرة إياه خرقاً للقانون الدولي وعدوان ضد السيادة العراقية وتهديد لأمن الأمة العربية وطالبت بالسحب الفوري وبدون أي شروط لتلك القوات من العراق.[٩]وسنستعرض فيما يلي مواقف كل من العراق وتركيا والأسس القانونية أو غيابها وفقاً للقانون الدولي العام. ثم يلي ذلك التكييف القانوني للتوغل التركي حسب قواعد القانون الدولي العام تحت العناوين التالية: التدخل، العدوان، التهديد للسلم والأمن الإقليمي والدولي والدفاع عن النفس.

١-١ الموقف العراقي :

إن الموقف العراقي هو كالآتي :

إن التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية قد حصل بدون موافقة الحكومة العراقية وبدون أية دعوة منها لهذه القوات لذلك فإن وجود هذه القوات العسكرية التركية في الأراضي العراقية يفتقر إلى أي أساس قانوني ويشكل خرق لسيادة العراق الإقليمية وخرق للقانون الدولي. وعلى هذا الأساس يجب سحب هذه القوات من الأراضي العراقية فوراً. وقد وجه رئيس الوزراء العراقي في رسالة تلفزيونية إلى الشعب العراقي طالب فيه سحب القوات التركية فوراً من شمال العراق. وفي رسالة وجهها وزير الخارجية العراقي إلى رئيس مجلس الأمن الدولي آنذاك (السفيرة Samantha Power) قال فيها بصدد التوغل العسكري التركي.

إن دخول القوات التركية ... في العمق العراقي هو عمل استفزازي وخرق للقانون الدولي. إن هذه الحركات العسكرية تشكل عملاً عدوانياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانوني الدولي.[١٠]

وقد صرح وزير الخارجية العراقي أثناء مناقشات مجلس الأمن الدولي لشكوى العراق ضد التوغل العسكري التركي في العراق كما يلي: إن التوغل العسكري التركي في العراق

يشكل خرقاً خطيراً لسيادة العراق ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما جاء في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.[١١]وطلب من مجلس الأمن أن يدين الاحتلال التركي والتوغل غير القانوني ضد إرادة إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأحد مؤسسيها أي العراق خلافاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. واستمر قائلاً يجب على مجلس الأمن ... أن يطلب من تركيا سحب جنودها فوراً، والضمان بمختلف الوسائل، فيجب سحب هذه القوات فوراً وبدون أي شروط إلى الحدود المعترف بها دولياً.[١٢]

وذهب إلى القول:

بأن العراق سيتخذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء هذه الأعمال العدوانية، التي تشكل إهانة لعلاقات حسن الجوار وتهدد السلم والأمن الدوليين.[١٣]

ومـن الواضـح إذاً بأن العـراق يعتبر التوغل العسـكري التركي فـي أراضيه خرقاً للسـيادة الإقليميـة العراقية والقانون الدولي. وكذلك فإن هذا الخرق يشـكل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولـي، لذا رفع العراق شـكوى أمام مجلس الأمن الدولي لاتخاذ الإجراء اللازم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢-١ الموقف التركي :

إن الموقف التركي غير واضح إذ إن أول رد فعل لطلب رئيس وزراء العراق سحب القوات العسـكرية التركية من العراق جاء على لسـان رئيـس الجمهورية التركية رجب أوردوغان إذ قال إنه ليس لدى تركيا أي خطة لسـحب الجنود الأتـراك مـن العـراق. وإننا سنسـتمر بعمليته التدريب «بموافقة» العراق.

وقـد دافـع عن التحـرك التركـي (أي التوغل داخل العراق) قائلاً :

.. الدولـة الإسـلامية (أي داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى تعمل «بشـكل متهور» وأن بغـداد غير قـادرة على حمايـة الجنود الأتراك هنـاك. هل علينا أن ننتظر دعـوة من الحكومة العراقيـة المركزيـة حينمـا يوجـد هجوم على بلدنا؟ ليس لدينا مثل هذا الترف.[١٤]

ومـن ناحيـة أخرى صـرح الممثـل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة خلال مناقشـة شـكوى العراق في مجلس الأمن بأن العراق بحاجة إلى أصدقاء لمسـاعدته لدحر داعـش بدون تأخير، وأن تركيا أحد هؤلاء الأصدقاء.

وأضاف قائلاً :

لهذا الهدف أنشـأنا معسـكر [تدريب بعشـيقا] بالتعاون مع السلطات المحلية وبناءً على طلب الحكومـة العراقيـة ... أن مـن الصعـب قبول المفهوم بأن جهود تركيا في التدريب العسكري في العراق ذهبت بـدون ملاحظة ... لقد قررنا تعزيز القوة الحامية لوحداتنا في معسكر بعشيقا بسـبب ازدياد التهديدات لأفراد قوتنا العسكرية هناك.[١٥]

وأضاف بأن الجنود الأتراك، والذين تدعي الحكومة العراقية بأنهم خرقوا سـيادتها ...، هم في الواقـع يدافعون عنها ضـد منظمة إرهابية ... إن داعش وPKK تسـتمران بتشكيل تهديد كبيـر لسـلامة وأمن تركيا مـن مناطق عراقية لا تسـتطيع الحكومة العراقيـة الوصول إليها، ولنا الحق بممارسـة حق الدفـاع عن النفس[١٦] (self-defence) .

وسـننظر الآن في موقف العراق وتركيا على خلفيـة القانـون الدولـي وميثاق الأمـم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ - التكييف القانوني للتوغل العسكري التركي في العراق :

سـنثير الأسـئلة التاليـة علـى ضـوء مواقف العـراق وتركيـا، كمـا جـاء فـي تصريحات وبيانات موظفـي الدولتين إلـى الإعلام وأثناء مناقشـة مجلـس الأمن الدولي لشـكوى العراق ضد تركيا، وعلى خلفية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.

١ -هـل يعتبر التوغـل العسـكري التركي في الأراضـي العراقيـة خرقـاً للسـيادة الإقليمية العراقية؟

٢ -هل يعتبر التوغل العسكري التركي تدخل (intervention) بمفهوم القانون الدولي؟

٣ -هل يعتبر التوغل العسكري التركي عملاً عدائياً ضد العراق؟

٤ -هل يعتبر التوغل العسكري التركي تهديداً للسلم والأمن الدولي والإقليمي؟

٥ -هل يعتبر التوغل العسكري التركي ممارسة لحق الدفاع عن النفس (self-defence).

١-٢خرق السيادة الإقليمية العراقية :

هل يعتبر التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية خرقاً لسيادة العراق الإقليمية وما هو الموقف في القانون الدولي؟ أن مفهوم للسيادة في القانون الدولي التقليدي International customary law. هو من المبادئ الأساسية لهذا القانون أضف إلى ذلك إن مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول هو مبدأ ثابت ويشكل أحد المبادئ الأساسية للنظام الدولي. ويبقي مبدأ السيادة الإقليمية مفهوم رئيس في القانون الدولي.[١٧]

وعلاوة على ذلك، صرح القاضي ماكس هيوبر Max Huber في قضية جزيرة Palmas عام ١٩٢٨ بين الولايات المتحدة لألأمريكية وهولندا حول ملكية جزيرة الـ Palmas بأن السيادة الإقليمية هي نقطة الفصل في حل معظم الأمور التي تتعلق بالعلاقات الدولية:

السيادة في العلاقات بين الدول تعني الاستقلال أي الاستقلال بجزء من العالم والذي يعني الحق بممارسة وظائف الدولة في ذلك الجزء، ومنع أي دولة أخرى من ممارسة هذه الوظائف.[١٨]

وقد صدر الحكم لصالح هولندا. وفي قضية Lotus بين فرنسا وتركيا عام ١٩٢٧ حول محاكمة الضابط البحري الفرنسي في تركيا بعد الاصطدام بين السفينة الفرنسية والسفينة التركية قالت محكمة العدل الدولية الدائمة.

إن أول قيد رئيس يفرضه القانون الدولي على الدولة هو أنه لا يمكن لأية دولة أن تمارس سلطاتها في أي شكل كان في أراضي دولة أخرى ما لم توجد قاعدة قانونية تسمح بذلك.[١٩]

فضلاً عن ذلك ما قالته محكمة العدل الدولية (International Court of Justice (ICJ في قضية Corfu Channel عام ١٩٤٨ في النزاع بين المملكة المتحدة وألبانيا حول الضرر الذي أصاب السفن الحربية البريطانية من الألغام في قناة كورفو واتهام ألبانيا بوضعها هناك ثم قيام البحرية البريطانية بإزالة الألغام من القناة:

إن إحترام السيادة الإقليمية بين الدول المستقلة هي قاعدة أساسية في القانون الدولي[٢٠]

وللنظر الآن في التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية على خلفية مبادئ القانون الدولي وقرارات المحاكم الدولية.

ادعى العراق بأن التوغل العسكري التركي في أراضيه حصل بدون موافقة أو دعوة العراق. لذلك يشكل هذا التوغل انتهاكاً خطيراً لسيادة العراق الإقليمية وخرقاً للقانون الدولي[٢١]إن المبدأ الأساس في القانون الدولي التقليدي هو أن السيادة الإقليمية للدولة لا يمكن انتهاكها إلا بقبول تلك الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن القبول يجب أن يكون صريحاً وحصل بشكل طوعي وثابت بوضوح. أضف إلى ذلك ما جاء في المادة ٢٠ من النصوص القانونية التي تبنتها

لجنة القانون الدولي حول المسؤولية الدولية:

إذا قبلت الدولة بشكل صحيح بعمل معين قامت به دولة أخرى وكان هذا العمل غير قانوني فإن قبول الدولة يجعل هذا العمل صحيحاً في العلاقة بين الدولتين إلى المدى وفي حدود قبول تلك الدولة.

وفي التعليق (٦) على هذا النص، قال الأستاذ James Crawford (أستاذ القانون الدولي في جامعة كمبردج سابقاً وقاضي في محكمة العدل الدولية حالياً)

يجب أن يكون قبول الدولة بشكل طوعي وثابت بشكل واضح. ويجب أن يكون قد عبرت عنه الدولة بشكل صريح بدلاً من أن يكون مفترضاً على أساس أن الدولة ستقبل بالأمر لو سُئلت[٢٢]

إذا نظرنا إلى التوغل العسكري التركي على أساس المبادئ القانونية أعلاه، فسيبدو واضحاً أن العراق لم يقبل بدخول القوات العسكرية التركية، ولم يدعوها لدخول أراضيه. إذ لا يوجد أي دليل على موافقة العراق، والأكثر من ذلك أن رئيس الوزراء العراقي نفسه طلب سحب تلك القوات من الأراضي العراقية، بشكل واضح وعلني، في اليوم التالي لدخولها. وقد رفضت تركيا هذا الطلب بشكل صريح، كما رأينا، أعلاه.[٢٣]وقد قدم العراق شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد التوغل العسكري التركي. فضلاً عن ذلك أن تركيا لم تثبت وجود الموافقة العراقية على دخول قواتها للأراضي العراقية. لذلك يبدو واضحاً أن هذا التوغل يشكل انتهاكاً لسيادة العراق الإقليمية وخرقاً للقانون الدولي.

تركيا، من الناحية الأخرى، تدعي بأن دخول قواتها العسكرية في الأراضي العراقية كان بموافقة العراق. وكما رأينا أعلاه، فقد صرح الرئيس التركي بأن تركيا ليس لديها خطط لسحب قواتها العسكرية من العراق وأنها ستستمر بعملية التدريب بموافقة العراق.[٢٤] لكن الرئيس التركي لم يبين ما هي الاتفاقية التي أشار إليها ولم يشر إلى أي دليل لذلك ولم يذكر أي تاريخ أو فحوى أو تفاصيل أخرى لهذه الموافقة. ربما قصد الرئيس التركي هنا الاتفاقية لتدريب القوات العسكرية العراقية. ويستند هذا الرأي على ما قاله الممثل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة أثناء مناقشة شكوى العراق في مجلس الأمن إذ قال لقد أنشأنا معسكر بعشيقة للتدريب بطلب من الحكومة العراقية وبالتعاون مع السلطات المحلية.[٢٥]

ولم تعترض السلطات العراقية على ما قاله الممثل الدائم لتركيا. إن من العدل القول بأن هناك اتفاقية تعاون بين العراق وتركيا عقدت عام ٢٠٠٧ لمحاربة الإرهاب ويشمل ذلك الـ PKK والقاعدة والمنظمات المشابه.[٢٦] لكن هذه الاتفاقية لا تتضمن قبول العراق بدخول القوات العسكرية التركية في عمق أراضيه. وعلى كل حال لا يعرف مصير اتفاقية ٢٠٠٧ وما إذا كانت ما تزال نافذة أو انتهت. فإذا ثبت بأن هناك موافقة من قبل الحكومة العراقية على دخول القوات العسكرية التركية إلى أراضيه فإن دخول هذه القوات سيكون مشروعاً من وجهة نظر القانون الدولي. إذ إن القانون الدولي يسمح لأية دولة أن تقبل بوجود قوات مسلحة لدولة أخرى على أراضيها، أو تدعو مثل هذه القوات، أما لحفظ الأمن والسلام أو لممارسة حق الدفاع عن النفس لتلك الدولة. ومن الأمثلة التي دعت فيها بعض دول دول

أخرى لإرسال قواتها العسكرية ما يلي: طلب سلطان عمان من المملكة المتحدة إرسال قوات عسكرية عام ١٩٥٧، وقد طلب لبنان والأردن قوات عسكرية من المملكة المتحدة والولايات المتحدة عام ١٩٥٨، وقد طلبت الصومال قوات عسكرية من ألمانيا الاتحادية عام ١٩٧٧ لإطلاق سراح الرهائن في الطائرة المختطفة في مطار مقاديشو، وقد وافق لبنان على مجيء القوات العسكرية الأمريكية والفرنسية والإيطالية إلى بيروت عام ١٩٨٢.[٢٧] وقد أرسلت فرنسا قوات عسكرية إلى دولة مالي عام ٢٠١٣ بناءً على طلب من رئيس الدولة[٢٨] وبموافقة الحكومة العراقية أرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى العراق وشاركت ٩ دول أخرى في قوات التحالف الدولي العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة ضد منظمة داعش الإرهابية في العراق.[٢٩]وكذلك طلبت الحكومة السورية مساعدة عسكرية من الاتحاد الروسي عام ٢٠١٥ ضد داعش والجماعات المسلحة الأخرى.[٣٠]

وعلى كل حال فإن من الممكن القول بأن عبء الإثبات لوجود موافقة الحكومة العراقية على دخول القوات التركية إلى العراق يقع على عاتق تركيا. ويمكن إسناد هذه الحجة بالمقارنة بما قالته محكمة العدل الدولية في قضية Oil Platforms وفي هذه القضية ادعت الولايات المتحدة بأنها مارست حق الدفاع عن النفس عند تدميرها المنصات النفطية الإيرانية في الخليج. وقالت المحكمة

يجب على الولايات المتحدة أن تثبت بأن الهجوم على المنصات الإيرانية كان في ممارسة حق الدفاع عن النفس ومبرر قانوناً وأن إيران هي المسؤولة عن الهجمات ضد الولايات المتحدة.[٣١]

وحتى لو افترضنا بأن العراق كان قد وافق مسبقاً على دخول القوات العسكرية إلى أراضيه، فإنه يجب اعتبار هذه الموافقة قد سُحبت عندما طلب رئيس الوزراء العراقي السحب الفوري لتلك القوات من أراضيه في اليوم التالي لدخولها وأحال القضية إلى مجلس الأمن الدولي.[٣٢] إن موقف رئيس الوزراء العراقي يشكل رفضاً واضحاً للادعاء التركي بأن قواتها دخلت إلى العراق بموافقة الحكومة العراقية. ويجب الملاحظة بأنه لا يوجد شكل معين لسحب موافقة الدولة في القانون الدولي، كما قالت محكمة العدل الدولية في قضية Armed Activities in the Congo عندما أشارت إلى طلب الكونغو سحب القوات اليوغندية من أراضيها:

لا توجد شكليات معينة يجب اتباعها لسحب قبول جمهورية الكونغو الديمقراطية لوجود الجنود الأوغنديين في أراضيها.[٣٣]

ففي قضية Military and Paramilitary Activities in and around Nicaragua بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا قالت محكمة العدل الدولية عند نظرها في تحليق طائرات الاستطلاع الأمريكية في علو شاهق وواطئ فوق نيكاراغوا عام ١٩٨٤

إذا قامت طائرات دولة ما أو طائرات خاضعة لسيطرتها في الطيران فوق أراضي دولة أخرى بدون رضا تلك الدولة فسيكون ذلك أيضاً انتهاك لمبدأ احترام السيادة الإقليمية للدولة.[٣٤]

وقد قامت تركيا بالفعل بإسقاط طائرة مقاتلة روسية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥[٣٥] مدعية أنها خرقت الأجواء التركية لبضع ثواني إذا كان اعتبار تحليق طائرات دولة ما أو طائرات خاضعة لسلطاها في الفضاء الجوي لدولة أخرى بدون موافقتها انتهاك للسيادة الإقليمية لتلك الدولة فمن باب أولى يشكل دخول قوات عسكرية لدولة ما (تركيا) في الأراضي دولة أخرى (العراق) بدون إذنها خرقاً للسيادة الإقليمية للأخيرة (العراق).

وعلى ضوء ما جاء أعلاه، يجب رفض الادعاء التركي بأن قواتها العسكرية دخلت الأراضي العراقية بموافقة الحكومة العراقية. لذلك فمن المعقول القول بأنه لا توجد موافقة أو دعوة من قبل الحكومة العراقية لدخول القوات العسكرية التركية لأراضيها. لذلك فإن التوغل العسكري التركي حدث خلافاً لقواعد القانون الدولي، لذا فإنه يشكل انتهاكاً للسيادة الإقليمية العراقية وتتحمل تركيا المسؤولية الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولي. وكما جاء في المادة (١) من نصوص لجنة القانون الدولي حول المسؤولية الدولية (ILC´s Articles on State Responsibility):

كل عمل غير قانوني دولياً من قبل أي دولة تتحمل منه تلك الدولة مسؤولية دولية.[٣٦]

وتفرض المادة ٣١ من تلك النصوص على الدولة الخارقة للقانون (تركيا هنا) المسؤولية بدفع تعويضات كاملة (full reparation) عن عملها المخالف للقانون للدولة المعتدى عليها (العراق هنا). ويقول النص

١ -تلتزم الدولة المسؤولة عن العمل المخالف للقانون دولياً بدفع تعويضات كاملة للدولة المعتدى عليها عن الضرر الذي سببه ذلك العمل.[37]

٢-٢ التدخل Intervention :

هل من الممكن تكييف التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية على أنه تدخل بمفهوم القانون الدولي؟ ولننظر إلى الموقف في القانون الدولي. إن مفهوم التدخل في القانون الدولي له معنى خاص إذ يقول Oppenheim:

نن الدول غالباُ تستعمل كلمة (-interven tion) بشكل غير دقيق لوصف بعض القضايا كانتقاد التصرفات لدولة ما، غير أن كلمة تدخل في القانون الدولي لها معنى دقيق، وهو التدخل الدكتاتوري أو بالقوة أو قهري بطريقة أخرى من قبل دولة ما في شؤون دولة أخرى الهدف منه فرض تصرف معين من قبل تلك الدولة أو الحصول على نتائج منها.[٣٨]

ويخلص إلى القول بأنه يجب أن يكون التدخل بالقوة أو بشكل دكتاتوري أو قهري بحيث يحرم الدولة المتدخل فيها سلطتها على الموضوع لكي يشكل التصرف تدخلاً في المفهوم القانوني الدولي. أما التدخل البسيط والمجرد فليس تدخل في مفهوم القانون الدولي[٣٩] ولا شك فإن القاعدة في القانون الدولي هو أن التدخل مُحرّم وهذا التحريم هو النتيجة المنطقية لحق كل دولة في السيادة وحرمة أراضيها واستقلالها السياسي.[٤٠]

فضلاً عن ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ببنت إعلاناً عام ١٩٦٥ بعنوان -Declara tion on the Inadmissibility of In-tervention in the Domestic Affairs

of States and the Protection of their Independence and Sovereignty

إعلان منع التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وحمايــة اســتقلالها وســيادتها. وقــد جــاء في الإعــلان لا يحــق لأي دولــة التدخــل بصورة مباشــرة أو غير مباشــرة في الأمــور الداخلية والأمور الخارجية لأيــة دولة أخرى مهما كان الســبب. وبالتالي فإن أي تدخل عســكري وأي شــكل آخر من أشــكال التدخل أو محاولة تهديد ضد شــخصية الدولة أو ضد مكونات استقلالها أو اقتصادها أو ثقافتها غير مقبول قطعاً.[٤١]

وفــي عام ١٩٧٠ تبنــت الجمعية العامة للأمم المتحــدة إعلانــاً باســم Declaration on Principles of International Law concerning Friendly Relations and Co-operation among States in accordance with the Charter of the United Nations إعــلان مبــادئ القانــون الدولــي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة جاء فيه:

يعتبر خرقاً للقانون الدولي أي تدخل عســكري وأي نــوع آخــر من أنــواع التدخــل أو محاولة تهديد ضد شخصية الدولة أو مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية.[٤٢]

وللنظر الآن في التدخل العســكري التركي في الأراضــي العراقية على خلفيــة مبادئ القانون الدولي المذكور أعلاه.

وكما جاء في بيان وزير الخارجية العراقي في مجلس الأمن أن الموقف العراقي يتلخص

بــأن التوغل العســكري التركي يشــكل خرقاً خطيراً للسيادة العراقية ومبادئ القانون الدولي المتعلقــة ... بعدم التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الأعضاء فــي الأمم المتحدة كما جاء في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة.[٤٣]

وبينمــا لم يبيــن الوزير أي فقرة مــن المادة ٢ (هناك ٧ فقرات في هذه المادة) لكن من الممكن الافتراض بشــكل معقول أنه قصــد فقرة ٧ من المادة 2 إذ إنه اســتعمل كلمة «الشؤون الداخلية لعــراق» فــي تلــك الفقرة ولــم يســتعمل كلمة «تدخــل». ورغم ذلــك فإن التوغل العســكري التركــي في العراق حصل بتدخل جنود ومدافع فــي العــراق وســيارات مدرعــة ودبابــات، وسنعالجه تحت مفهوم التدخل Intervention في القانون الدولي.

يقــول Oppenheim إذا أردنــا تكييف عمل دولة ما كتدخل فيجب أن يكون هذا العمل «تدخل دكتاتوري أو باســتعمال القوة في شــؤون دولة أخــرى». لذلك إذا كان مثل هذا العمل من دولة ما يشكل تدخلاً في أمور دولة أخرى لا تعنيها، فإنــه يعتبر تدخــلاً بمفهوم القانــون الدولي. أن كلمة «forcible» تعني في قاموس أكســفورد المختصر» تم بواســطة القوة أو يقتضي ضمناً اســتعمال القوة»[٤٤] أما كلمة «dictatorial» فتعنــي «متغطــرس أو متعجــرف»[٤٥] وكمــا رأينــا ســابقاً، فإن التوغــل التركــي قد حصل بقــوات عســكرية وانتهــاكاً للســيادة الإقليمية العراقيــة.[٤٦] ثم إنه يبدو تصرفاً تركياً متعجرفاً ومتجاهلاً بشــكل تام للقانون الدولي. وما علينا أن ننظــر أبعد لما قاله الرئيس التركي رداً على طلــب رئيس الــوزراء العراقي ســحب القوات العســكرية التركيــة من العراق، إذ قال حســب تقارير الصحافة سوف لا ننحني لطلب العراق لسحب قواتنا من المعسكر قرب... الموصل[٤٧]

أضف لذلك أن التوغل التركي حَرم السلطات العراقية من التحكم وممارسة السلطة الحكومية في الأراضي التي احتلتها القوات التركية. كما أنه يبدو أن هدف هذا التوغل التركي موجه ضد العراق ومكوناته الثقافية والدينية. إذ إن الصحافة ذكرت بأن أثيل النجيفي، الحاكم السابق لنينوى، والتي تشكل مدينة الموصل إحدى مدنها، له علاقات وثيقة مع تركيا ويؤيد أنقرة في إرسالها قواتها المسلحة للعراق. وقد ذُكر بأنه قال «إن نشر الجنود الأتراك قد تم بناء على طلب العبادي»[٤٨]. (رئيس وزراء العراق). أن مثل هذه التصريحات تخالف موقف رئيس الوزراء العراقي حول الموضوع، كما ذكرنا سابقاً. فضلاً عن ذلك ذكرت الصحافة بأنهناك تخمين (speculation) بأن أنقرة مدفوعة بدوافع طائفية، وقد ظهرت ميول تركيا السنية في العراق وسوريا لعدة سنوات. وحسب ما جاء في أحد الادعاءات أن أنقرة، بتأييد من معسكر النجيفي والبرزاني، تحاول أن تؤسس منطقة نفوذ سني لها في الموصل وما حولها[٤٩]

ومن المعروف جيداً بأن أكثرية الشعب العراقي هم من الشيعة وأن الأكثرية في الحكومة المركزية هم من الشيعة. لذا فإن من المتوقع ان مثل هذا التصرف من الحكومة التركية سيؤدي إلى خلق توتر وتدخل في مكونات العراق الدينية والثقافية، ولا ننسى أن تركيا حاولت اقتطاع ولاية الموصل من العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى بعد سقوط الأمبراطورية العثمانية وتحرير العراق من الاستعمار العثماني، لكنها فشلت في محاولتها. وقد أحيلت القضية إلى عصبة الأمم League of Nations ثم إلى محكمة العدل الدولية للدائمة (PCIJ) في رأي استشاري[٥٠] -ad visory opinion). وفشلت المطالبة التركية وبقيت الموصل جزءاً من العراق ولا تزال كذلك.

ولننظر الآن إلى إعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة. فقد جاء في إعلان ١٩٦٥ حول منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها أنه لا يحق لأي دولة التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأمور الداخلية والأمور الخارجية لأي دولة أخرى، أو ضد مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، مهما كان السبب. لذا فإنه ليس التدخل العسكري فقط بل أيضاً جميع أنواع التدخل ضد الدولة أو أي مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية مُدان. أما بالنسبة لإعلان الجمعية العامة عام ١٩٧٠ حول مبادئ القانون الدولي، فإن أي تدخل عسكري وجميع أنواع التدخل ضد الدولة أو أي من مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية تعتبر خرقاً للقانون الدولي. وبالتالي ووفقاً لإعلانات الجمعية العامة يعتبر أي تدخل من قبل دولة ما مهما كان، سواء عسكري أو غير عسكري في الأمور الداخلية لدولة أخرى أو أي من مكوناتها يشكل خرقاً للقانون الدولي. إن التوغل التركي في الأراضي العراقية حصل بدخول قوات عسكرية، لذا يشكل تدخلاً عسكرياً كما جاء في إعلانات الجمعية العامة أعلاه. أضف إلى ذلك، فإن هذا التدخل العسكري موجه ضد السيادة الإقليمية للعراق وخرقاً لها، كما أنه موجه ضد المكونات السياسية والثقافية والدينية للعراق، كما رأينا أعلاه. لذلك فإن جميع عناصر التدخل المنصوص عليها في إعلانات الجمعية العامة قد تمت. ولعل من المفيد ملاحظة أن إعلان الجمعية العامة لعام ١٩٦٥ يعتبر أن جميع

أنــواع التدخل مُدانة، بينما تصريح عام ١٩٧٠ يعتبر مثل هذه التدخلات خرقاً للقانون الدولي.

ومــن المهــم ملاحظة مــا قالته محكمــة العدل للدوليــة فــي قضيــة Military and Para-military Activities in and against Nicaragua حول القوة القانونية لقبول إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ حول مبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية إذ قالت يعتبر أثر هذه المبادئ القبول بصحة القاعدة أو مجموعة القواعد التي صرح بها قرار الجمعية العامــة بنفســها ... (إن موقــف الدول بالنسـبة لبعض قــرارات الجمعية العامة) هو تعبير عن القبــول بالقــوة الإلزاميــة opinio juris لمثل هذه القواعد (أو مجموعــة القواعد) التي يجب التعامل من الآن فصاعداً على أنها منفصلة عن النصــوص ... التي تخضع لقانــون المعاهدات في ميثاق الأمم المتحدة.[٥١]

ومن الممكــن القول بأن محكمــة العدل الدولية قد صرحت فــي هذا المجال عــن وجود قاعدة عرفيــة في القانون الدولي. يتطلب وجود قاعدة عرفيــة فــي القانون الدولي في مجــال التدخل، وهما الممارســة الدولية والقبول بهذه الممارسة علــى أنها ملزمــة opinio juris، كما حكمت محكمــة العدل الدولية في قضية[٥٢] Asylum. وفي هذا المجال إن الممارســة الدولية واضحة ولا تحتــاج أن تكــون لفترة طويلــة، كما قالت محكمــة العدل الدوليــة في قضيــة[٥٣] North Sea Continental Shelf.ويقــول الأســتاذ Cheng (أســتاذ القانــون الدولــي الســابق في جامعــة لندن) بــأن القاعدة العرفيــة لها مكون واحد وهو قبول الدول opinio juris:

ليس مــن الضروري أن تكون الممارســة لمدة طويلة، بل إنه لا حاجة لوجود ممارســة متعددة على الإطلاق، على شرط أن يكون هناك قبول opinio juris للدول المعنية بشكل ثابت.[٥٤]

وعلــى ضوء ما جاء في القواعد القانونية أعلاه رأينا أن التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقي يشكل تدخلاً في شؤون العراق بمفهوم القانون الدولي، ويشــكل خرقــاً للقانون الدولي تتحمــل عنــه تركيــا مســؤوليتها القانونيــة في القانــون الدولي وللنظــر الآن للموقف التركي، تؤكــد تركيــا بأن أحــد أســباب دخــول قواتها العســكرية إلى الأراضي العراقية هو لمساعدة العراق ضــد المنظمة الإرهابيــة داعش. وكما رأينا أعــلاه فقد صرح ممثــل تركيا لدى الأمم المتحــدة أثنــاء نقاش شــكوى العــراق من قبل مجلــس الأمن بأن العراق بحاجــة إلى أصدقاء لدحر داعش بدون تأخير وأن تركيا أحد هؤلاء الأصدقــاء ... إن الجنــود الأتراك فــي العراق في الواقــع يدافعون عن العــراق ضد المنظمة الإرهابيــة داعش وليــس كما تدعــي الحكومة العراقية بأنهم خرقوا سيادتها.[٥٥]

صحيح أن مجلس الأمــن تبنى قراراً فــي ٢٠ تشــرين الثانــي/ نوفمبــر ٢٠١٥ أعلــن فيه أن داعش تشكل تهديداً عالمياً غير مسبوق إلى السلم والأمن الدولي ودعــا المجلس الدول الأعضاء فــي الأمــم المتحدة لاتخــاذ جميــع الإجراءات الضرورية التي بإمكانها أن تتخذها وفقاً للقانون الدولــي وبالأخص ميثاق الأمــم المتحدة ... في الأراضــي التي تخضع إلى ســيطرة ... داعش في سوريا والعراق ومضاعفة الجهود والتنسيق مــن قبل الــدول الأعضاء لمنــع وقمع الأعمال الإرهابية التي ترتكبها داعش.[٥٦]

إن قــرار مجلس الأمن اســتعمل اصطلاح

(جميـع الإجـراءات الضرورية) والـذي يبدو أنـه يجيز اسـتعمال القوى ضـد داعش ولو أن المجلس لم يشـر إلـى ذلك صراحـة. إن الذي يسـتحق الملاحظـة هنـا أن مجلـس الأمن قد استعمل تعبير مشـابه عندما اتخذ قراره بصدد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ والذي أدى إلى اسـتعمال القوة لتحرير الكويت عام ١٩٩١.[٥٧] لذلك يمكن القول بأن التوغل العسكري التركي يمكن أن يدخـل ضمن قرار مجلس الأمن على أسـاس مسـاعدة من أحد أعضاء الأمم المتحدة للعراق ضد داعش.

وعلـى هذا الأسـاس يمكن اعتبـار التوغل العسـكري التركي غير مخالف للقانون الدولي. غيـر أن هذه الحجة لا يمكن أن تنجح لأن قرار مجلس الأمن موضوع البحث اشـترط بالتحديد أن يكـون التدخـل في العـراق (وفقـاً للقانون الدولي ولاسـيما ميثاق الأمـم المتحدة). فضلاً عن ذلك أن قرار مجلس الأمن أعاد التأكيد بأنه

(يجب علـى الـدول الأعضـاء أن تضمن بـأن الإجراءات التي تتخذها لمحاربة الإرهاب تكـون مطابقـة لجميـع التزاماتها فـي القانون الدولي) (الفقرة التاسعة من مقدمة القرار).

وكما رأينا أعلاه فإن التوغل العسكري التركي فـي العراق قد حصـل بدون موافقـة الحكومة العراقيـة وخلافاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولـم ينته هذا التوغل رغم طلب الحكومـة العراقيـة سـحب القوات العسـكرية التركية. ويجب الانتباه إلى أن القوات العسكرية التركية لا تشـكل جـزءاً من التحالـف الدولي الـذي تقوده الولايات المتحـدة ضد داعش. وقد ررحت ممثلة الولايات المتحدة السـفيرة Sa-mantha Power أثناء مناقشـة مجلس الأمن لشكوى العراق ضد التدخل العسكري التركي

بأن الولايات المتحـدة تعمل مع العراق وتقود مهمـة دولية وفقـاً لميثاق الأمـم المتحدة وتتخذ الإجراءات العسكرية الضرورية المناسبة لمنع الدولة الإسـلامية (داعش) مـن الحصول على مأوى آمن.[٥٨]

وقـد نقلت الجزيـرة ووكالة رويتـر للأنباء ما يلي:

لقـد قـال اثنـان مـن موظفـي وزارة الدفـاع الأمريكية في واشنطن ... بأن الولايات المتحدة كانـت على علم بالانتشـار العسـكري التركي فـي العراق إلا أن هذه الحركة لا تشـكل جزءاً مـن نشـاطات التحالف الـذي تقـوده الولايات المتحدة[٥٩]

وذو مغـزى كبيـر فـي هـذا الصـدد تصريح ززارة الخارجيـة الأمريكية US State De-partment. بأن:القوات العسـكرية في العراق يجـب أن تكـون هنـاك بموافقة حكومـة بغداد وتحـت مظلـة التحالـف الدولـي ضـد الدولة الإسـلامية داعش[٦٠]فضـلاً عن ذلـك تصريح وزير الخارجية العراقي أمام مجلس الأمن عند بحث شـكوى العراق إذ قال إن عمليات مكافحة الإرهاب ضمن إطـار التعاون الدولي يجب أن تتم بعلم الحكومة الاتحادية العراقية وبالتشـاور مع القوات المسـلحة العراقية[٦١]وقد بين رئيس الوزراء العراقي في إحدى مؤتمراته الصحفية المنقولة في التلفزيون بشكل واضح الإجراءات المطلوبة لمشـاركة الدول فـي التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، إذ قال:

إن كل دولة مشـاركة فـي التحالف الدولي قدمـت لنـا عرضـاً للمسـاعدة بشـكل مكتوب

لموافقة العراق. وقد نظرنا في كل عرض وقبلنا بتلك العروض المرضية من وجهة نظرنا بشكل مكتوب. وقد رفضنا بعض العروض للمساعدة من بعض الدول المجاورة مثل الأردن وإيران والإمارات العربية المتحدة بسبب تعقد الموقف، لكننا شكرنا تلك الدول على عروضها للمساعدة.[٦٢]

لم تقدم تركيا أي دليل على أنها جزء من التحالف الدولي الذي يقدم مساعدة للعراق في حربه ضد داعش، حسب ما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي. بل على العكس إنه من المعروف بشكل عام هو أن معظم الإرهابيون الذين يعملون في العراق جاءوا من تركيا إلى سوريا ثم إلى العراق. وعلاوة على ذلك، فإن من المعقول القول بأن على تركيا عبء الإثبات بأنها أرسلت قواتها إلى العراق لمحاربة داعش. ويمكن إسناد هذه الحجة بالمقارنة بما قالته محكمة العدل الدولية في قضية[٦٣] Oil Plat-forms لكن تركيا لم تحاول تقديم أي دليل ولم تفِ بعبء الإثبات. لذلك فنرى أنه يجب رفض ادعاء تركيا بأن قواتها دخلت العراق لمحاربة داعش، وذلك لعدم وجود أي أساس قانوني لهذا التدخل.

ولعل من المناسب الإشارة إلى ما قالته محكمة العدل الدولية في قضية Corfu Channel في النزاع بين المملكة المتحدة وألبانيا. وبالإشارة إلى حجة المملكة المتحدة بأن تدخلها في المياه الألبانية كان لجميع الأدلة التي تبرهن مسؤوليته من وضع الألغام التي دمرت بعض السفن البريطانية، قالت المحكمة:

تعتبر المحكمة الادعاء بحق التدخل على أنه ليس إلا تظاهرة لسياسة القوة والتي أدت في الماضي إلى سوء استعمال خطير بشكل لا يمكن أن يكون له مكاناً في القانون الدولي. وربما يكون هذا التدخل أقل قبولاً في هذا الشكل الذي حدث هنا وسيكون ذلك محصوراً بطبيعة الأمور للدول القوية جداً.[٦٤]

٣-٢ العدوان Aggression :

هل يشكل التوغل العسكري التركي في العراق عملاً عدوانياً في القانون الدولي؟ لا بد من التذكير بأن وزير الخارجية العراقي وصف التوغل التركي بالعمل العدواني في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.[٦٥] والسؤال الآن ما هو العدوان في القانون الدولي؟ لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً للعدوان في قرارها عام ١٩٧٤ فنص المادة ١ للتعريف كما يلي:

العدوان هو استعمال القوة العسكرية من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأي شكل آخر يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة كما جاء في هذا التعريف.

وتنص المادة ٣ من التعريف كما يلي:

يشكل أي عمل من الأعمال التالية عملاً عدوانياً بغض النظر عن إعلان حرب، وكما جاء في نصوص المادة (٢)، يخضع لهذا التعريف:

(أ) غزو ... القوات المسلحة لدولة ما أراضي دولة أخرى، أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتاً. ينتج عن مثل هذا الغزو... .[٦٦]

إذاً يجب أن تتوفر الشروط التالية لاعتبار أي عمل تقوم به دولة ما خاضعاً لتعريف العدوان

الذي تبنته الجمعية العامة:

١ -استعمال القوة العسكرية من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي.

٢ -استعمال القوة من قبل دولة ما في أي شكل مخالف لميثاق الأمم المتحدة (عدا ما ذكر في الفقرة (١ أعلاه).

٣ -العمل الذي تم بواسطته استعمال القوة هو غزو القوات المسلحة لدولة ما لأراضي دولة أخرى ونتج عن هذا الغزو احتلال عسكري، حتى ولو كان هذا الاحتلال مؤقتاً.

وعلى ذلك يجب أن يكون هناك استعمالاً للقوة العسكرية، ومن المعقول القول بأن المقصود هنا استعمال القوة العسكرية بشكل غير قانوني، وذلك لأنه من الممكن استعمال القوة من دولة بشكل قانوني ضد دولة أخرى تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي. ثم يجب أن يكون استعمال القوة موجهاً ضد سيادة الدولة، أو أراضيها أو استقلالها السياسي. فضلاً عن ذلك، أي استعمال آخر للقوة، عدا ما ذكرناه في الجملة السابقة، يخضع لتعريف العدوان إذا كان مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة. إن استعمال القوة من قبل دولة ما ضد أي من مكونات الدولة المذكورة في التعريف يبدو واضحاً، إذ إن ذلك قد يتم عن طريق إرسال جنود أو قصف مدفعي لأراضي دولة أخرى. لكن استعمال القوة بأي شكل آخر مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة غير واضح. لعل المقصود هنا هو التهديد باستعمال القوة، مثلاً عن طريق حشد قوات عسكرية على حدود دولة أخرى وتهديد تلك الدولة، لأي سبب كان. فضلاً عن ذلك أن استعمال القوة هنا هو لغرض غزو أراضي دولة أخرى وينتج عنه احتلال أراضي الدولة المعتدى عليها، حتى ولو كان الاحتلال مؤقتاً. فإذاً ينطبق تعريف العدوان على الاحتلال الدائم والاحتلال المؤقت. ويجب أن تتوافر جميع هذه العناصر لتكييف أي عمل لدولة ما على أنه عمل عدواني.

وللنظر الآن في التوغل العسكري التركي في العراق على خلفية تعريف العدوان. لقد دخلت القوات العسكرية التركية الأراضي العراقية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ ولا تزال هناك حتى اللحظة، وكما رأينا أعلاه، بدون قبول العراق أو دعوته، وخلافاً للقانون الدولي. فإذاً هناك حالة غزو للأراضي العراقية.

إن القاموس الإنكليزي المختصر لأكسفورد يعرِّف كلمة يغزو كما يلي:

١ - دخول (بلد ما الخ) بالسلاح وبنية السيطرة...[٦٧]

وقد دخلت (غزت) القوات العسكرية التركية الأراضي العراقية بشكل غير قانوني وكما رأينا سابقاً[٦٨] يشكل هذا التوغل (الغزو) خرقاً للسيادة الإقليمية وخلافاً لميثاق الأمم المتحدة. وكما يبدو من لغة المادة ٣ من تعريف العدوان، ليس من الضروري أن يكون الاحتلال لجميع أراضي الدولة المحتلة. فقد يكفي لغرض التعريف أن يكون الاحتلال لجزء فقط من أراضي تلك الدولة، إذ إن التعريف يتحدث عن الإقليم (territory) بشكل عام وبدون أي شروط في رأينا. وعلى ضوء ما جاء أعلاه فإن التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية

قد تم باستعمال القوة العسكرية ضد السيادة العراقية والأراضي العراقية ونتج عنه احتلال عسكري لجزء من العراق، ويشكل غزواً للعراق. وإذاً فإن جميع عناصر تعريف العدوان للجمعية العامة للأمم المتحدة قد توافرت. ومن الجدير بالاهتمام هو ان منع العدوان في القانون الدولي يعتبر جزءاً من القواعد الآمرة Jus cogens في القانون الدولي.

ويقول الأستاذ James Crawford. في سياق تعليقه على نص المادة ٤٠(١) من نصوص لجنة القانون الدولية حول المسؤولية الدولية والتي تعالج خروقات الالتزامات الدولية النابعة من القواعد الآمرة في القانون الدولي ما يلي:

نن جريمة الإبادة الجماعية (geno-cide)، والعدوان (aggression)، والتمييز العنصري (apartheid) وإنكار حق تقرير المصير بالقوة (forcible denial of self-determination) على سبيل المثال تشكل أخطاء تهز الضمير الإنساني.[٦٩]وهناك قبول عام على إنهاء محرمة من قبل القواعد الآمرة في القانون الدولي العام وكذلك هناك اتفاق عام على أن تحريم العدوان يعتبر قاعدة آمرة.[٧٠]

ولننظر الآن إلى الموقف التركي لنرى إذا كان يستند على حجة قانونية. ادعت تركيا بأنها أرسلت قواتها لمساعدة العراق في حربه ضد الإرهاب وداعش. إذ صرح رئيس الوزراء التركي السابق أحمد دافوتوغلو إلى الجزيرة بأن تركيا في طليعة الحرب ضد الإرهاب الذي يأتي من الـ PKK أو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ...[٧١]

أضف إلى ذلك تصريح الممثل التركي لدى الأمم المتحدة أثناء مناقشة شكوى العراق في مجلس الأمن إذ قال إن الجنود الأتراك في العراق والذي تدعي الحكومة العراقية بأنهم خرقوا سيادتها في الواقع يدافعون عن الحكومة العراقية ضد منظمة إرهابية. ...[٧٢]

ووفقاً لهذا الرأي فإن التوغل التركي في العراق يبدو موجهاً ضد الإرهاب وليس الهدف منه احتلال جزء من الأراضي العراقية، لذا يمكن القول بأنه لا يشكل بالضرورة عملاً عدوانياً.

إننا نرى أنه يجب رفض هذه الحجة، وكما رأينا سابقاً، فإن التوغل التركي لا يستند على أي قاعدة قانونية دولية وقد تم بدون موافقة الحكومة العراقية وإنه يشكل انتهاك للسيادة الإقليمية للعراق. فضلاً عن ذلك أن القوات التركية ليست جزءاً من قوات التحالف الدولي في العراق ضد داعش. والجدير بالذكر ما تنص عليه المادة (١٥) من تعريف العدوان بأنه

لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للعدوان مطلقاً سواءً كانت اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها.

ويجب التأكيد على أن مجلس الأمن عندما خول استعمال القوة ضد داعش طلب أن يكون التدخل من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للقانون الدولي وبالأخص ميثاق الأمم المتحدة وكذلك بين مجلس الأمن،[٧٣] كما رأينا أعلاه بأنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل وفقاً لجميع التزاماتها الدولية عندما تتخذ إجراءات لمحاربة الإرهاب في العراق.[٧٤]ويبدو على ضوء ما جاء أعلاه بأن التوغل العسكري التركي في العراق يخضع لتعريف العدوان.

وبالطبع فإن مجلس الأمن الدولي هو الذي يقرر فيما إذا كان التوغل العسكري يشكل عملاً عدوانياً أم لا وفقاً للمادة ٣٩ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والتي نصت كما يلي:

يقرر مجلس الأمن وجود تهديد للسلم أو خرق له أو كان ما وقع عملاً عدوانياً ويتخذ توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من إجراءات وفقاً للمادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

وما يجب ملاحظته هو أن تعريف العدوان كان المقصود منه أن يكون لإرشاد مجلس الأمن في تقريره للموقف تحت الفصل السابع للميثاق، إذ جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تبنت فيه تعريف العدوان، ما يلي:

رغم أن التقرير يبين ما إذا كان قد حصل عمل عدواني يجب أن يتم على ضوء جميع الظروف لأي قضية معينة، إلا أن الجمعية العامة مع ذلك تعتقد بأن من المرغوب فيه صياغة مبادئ أساسية لإرشاد المجلس في تقرير الموقف.[٧٥]

ورغم ذلك فإن مجلس الأمن هو السلطة المخولة تحت الميثاق لتقرير حصول أو عدم حصول عمل عدواني.

ولعل من المفيد الإشارة على بعض الأمثلة التي طلبت فيها بعض الدول اعتبار بعض تصرفات دول أخرى بأنها أعمال عدوانية فمثلاً في عام ١٩٧٥ طلبت دولة بوروندي من مجلس الأمن أن يقرر بأن استمرار احتلال أفريقيا الجنوبية لناميبيا عملاً عدوانياً وأن يتخذ الإجراءات اللازمة وفقاً للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة. إن الإشارة إلى احتلال أفريقيا الجنوبية إلى ناميبيا يعود إلى قرار الجمعية العامة ومجلس الأمن لإنهاء الانتداب على جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) عام (١٩٦٦).[٧٦] وقرار مجلس الأمن عام ١٩٧٠ بأن استمرار وجود أفريقيا الجنوبية في ناميبيا يعتبر مخالفة قانونية.[٧٧] غير أن مشروع القرار الذي قدمه العراق وغيانا وموريتانيا والكاميرون وتنزانيا رُفض باستعمال الفيتو من قبل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.[٧٨] وفي عام ١٩٧٦ طلبت كينيا نيابة عن مجموعة من الدول الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة من مجلس الأمن أن يقرر بأن استعمال أفريقيا الجنوبية لناميبيا كقاعدة للعدوان العسكري ضد أنغولا Angola عملاً عدوانياً من قبل أفريقيا الجنوبية ضد أنغولا. وقد تبنى مجلس الأمن قراراً بالاتفاق consensus شجب فيه عدوان أفريقيا الجنوبية على أنغولا.[٧٩]

وقد علق الكاتب Broms على الصلة بين تعريف العدوان ودور مجلس الأمن قائلاً:

منذ تبني الجمعية العامة لتعريف العدوان وعلى أساس ممارسة مجلس الأمن، كانت هناك الكثير من القضايا التحققية حول العدوان تعامل معها مجلس الأمن بشكل أو بآخر.[٨٠]

وكما رأينا أعلاه فإن العراق قدم شكوى إلى مجلس الأمن ضد التوغل العسكري التركي في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ لكن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار حول هذه الشكوى لحد الآن.[٨١]

٤-٢ تهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي :

هل يشكل التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي؟ لقد صرح وزير الخارجية العراقي

أثناء مناقشة مجلس الأمن لشكوى العراق ضد التوغل العسكري التركي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ كما يلي:

يشكل التوغل التركي خرقاً خطيراً لسيادة العراق ومبادئ القانون الدولي المتعلقة ... بالاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ... وسيتخذ العراق جميع الإجراءات الضرورية.

لإنهاء هذا العمل العدواني ... والذي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدولي.[٨٢]

وفي رسالته لرئيس مجلس الأمن دعا الوزير المجلس بأمر تركيا بسحب قواتها العسكرية فوراً من العراق ومضى إلى القول

إن على المجلس أن يأمر تركيا بعدم إعادة خرق السيادة العراقية إذ إن ذلك يشكل تهديداً للسلم الإقليمي والدولي.[٨٣]

ثم أشار الوزير إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدفاع عن النفس وقال إن العراق سيتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الأعمال العدوانية.[٨٤]

وقد تبنت الجامعة العربية قراراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ اعتبرت فيه أن التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية خرقاً للقانون الدولي وعدواناً وتهديداً لسلامة الأمة العربية.[٨٥]

لعل من المفيد قبل الدخول في التكييف القانوني للتوغل التركي وصف الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية السائدة في الشرق الأوسط بصورة عامة وفي العراق بشكل خاص. وسيساعد هذا الوصف على تقدير الظروف والبيئة التي حدث فيها التوغل. لقد تغيرت الصورة السياسية بشكل كبير جداً في العراق بعد التدخل الأمريكي الإنكليزي عام ٢٠٠٣ فقد حصل في العراق نزاع مدني وتوتر سياسي وأعمال إرهابية مع تدخل من الخارج. ومنذ عام ٢٠١٤ احتلت داعش، المنظمة الإرهابية، بعض المدن العراقية المهمة مثل الموصل والرمادي. بينما تقوم تركيا بقصف شمال العراق مدعية بأنها تحارب منظمة pkk. فضلاً عن ذلك أن العراق في حالة حرب مع داعش منذ عام ٢٠١٤. ثم هناك الحرب الأهلية في سوريا واليمن لعدة سنوات بين حكومات هذه الدول والجماعات المعارضة والتي تتألف من فصائل متعددة. وفي البحرين حصلت احتجاجات ومظاهرات سياسية ضد الحكومة وتمت السيطرة عليها بمساعدة القوات العسكرية السعودية. وقد احتلت داعش أيضاً أجزاء كبيرة من سوريا تشمل بعض مدن مهمة لها تأثير على العراق. أما فيما يتعلق بالوضع خارج العراق فإن الاتحاد الروسي وإيران يقدمان مساعدات عسكرية للحكومة السورية بينما تقوم بعض دول الخليج بتقديم المساعدات إلى المجموعات المعارضة في سوريا. وقد أسقطت تركيا مقاتلة روسية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ مدعية أنها خرقت الأجواء التركية وقد قتل أحد طياريها في سوريا. وقد أدى هذا الحادث إلى توتر كبير في العلاقات الروسية التركية لكن العلاقات بين البلدين تحسنت في الأشهر الأخيرة. فضلاً عن ذلك التوتر والمنافسة بين إيران من جهة وتركيا والسعودية وبعض من دول الخليج من جهة أخرى. وقد وصفت

مجلــة The Economist العلاقات بين إيران والســعودية بأنهــا حرب باردة التــي قد تتحول إلى حرب حارة خــلال بعض الحوادث.[٨٦]كما أن هناك منافســة شديدة بين الغرب وروسيا في منطقة الشرق الأوسط عامة. كما أن هناك توتر بيــن بعض المدارس الإســلامية فــي المنطقة. كمــا أنه لا توجد حركة في الموقف الفلســطيني الإسرائيلي. فضلاً عن ذلك التوتر بين الحكومة العراقيــة المركزيــة وحكومة إقليم كردســتان وسلطات الموصل لأسباب متعددة خارج نطاق هذه المقالة.

لقــد دخلــت القــوات العســكرية التركيــة إلــى الأراضي العراقية في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ في مثل هذا الموقف الملتهب والحساس والقابل للانفجار بأية لحظة في صدام عسكري في العراق، ولو أنــه لم يحدث مثل هذا الصدام لحد الآن. فإذا حاول العراق مثلاً ممارســة حق الدفــاع عــن النفس وفقــاً للمــادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، كما أشــار لذلــك وزير خارجية العراق أثناء بحث شــكوى العراق ضد التوغل التركي في عام ٢٠١٥، فإن ذلك ســيؤدي حتماً إلى حصــول صدامات عســكرية بيــن القوات العراقية والقــوات التركية. ومن الجدير بالذكر أن تهديــدات حصلــت وأصــوات ارتفعــت في العراق ضد التوغل العسكري التركي. فقد نقلت الصحافة عن هــادي العامري أحد السياســيين البارزيــن فــي العــراق ورئيس مؤسســة بدر الشــيعية قولهأقسم على محاربة القوات التركية فــي العــراق إذا اســتمرت أنقره في نشــر هذه القوات في نينوى.[٨٧]

فضــلاً عن ذلك ما نُقل عــن رئيس لجنة الأمن والدفــاع في البرلمــان العراقي حاكــم الزاملي أنه دعــا إلى ضربات ضد الجنــود الأتراك إذا رفضــوا ترك الأراضــي العراقيــة وأنه يمكن طلــب المســاعدة العســكرية مــن روســيا ضد تركيا[٨٨]ومن جهة أخرى فقد عبر أعلى ســلطة شــيعية في العراق آية الله علي السيســتاني عن عــدم رضاه من التوغل العســكري التركي وقد نقل عنه قوله بأن تركيا ما كان عليها أن ترســل جنــوداً إلى أراضــي دولة أخــرى بذريعة أنها تســاند الحرب ضــد الإرهاب ودعــا الحكومة العراقية إلى حماية سيادتها.[٨٩]

إن أي اصطدام عســكري بيــن الجيش العراقي أو الحشد الشعبي والقوات العسكرية التركية في العــراق من المحتمل أن يؤدي إلى تدخلات من الخــارج. إن تركيا عضو في الـ NATO وهي أقوى عســكرياً من العراق. لذا قد يشعر العراق في مثل هذا الموقف لطلب مساعدة عسكرية من مصر أو إيران أو روسيا. ومن الجهة الأخرى، إن بعــض حلفاء تركيا في المنطقة كالســعودية والإمــارات العربية المتحدة قــد تنتهز الفرصة للتدخل في العراق لخدمــة مصالحها هناك. إن مثل هذا الموقف ســيؤدي إلى صدامات مسلحة في جميع الشــرق الأوسط. إن مثل هذا الموقف في رأينا يشــكل تهديداً للســلم والأمن الإقليمي والدولي.

ولننظــر الآن لنــرى فيمــا إذا كانــت هناك حجة قانونية للدفاع عن الموقف التركي. إن من الممكــن القول بأن تركيا أرســلت قواتها للدفاع عن المعســكر التدريبي في العراق، وكذلك أنها أيضاً قامــت بهذا العمل للدفاع عن العراق ضد داعــش.[٩٠] لذلك فإن وجود القوات العســكرية التركيــة لا يمكن اعتباره تهديداً للســلم والأمن الإقليمــي والدولي. لكننا نــرى أنه يجب رفض

هذه الحجة لأن وجود القوات التركية في العراق لا يستند الى أي أساس قانوني إذ إن العراق لم يوافق على دخول هذه القوات إلى أراضيه ولم يدعوها للدخول لمساعدته ضد المنظمة الإرهابية داعش. فضلاً عن ذلك أن القوات التركية ليست جزءاً من قوات التحالف الدولي التي تحارب داعش في العراق كما أن وجود هذه القوات في الأراضي العراقية غير مطابق للشرط الذي وضعه مجلس الأمن بالنسبة للدول المساعدة للعراق ضد داعش، أي أن يكون التدخل مطابقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.[٩١] وبالتالي فإن وجود القوات التركية على الأراضي العراقية مخالف للقانون الدولي ويشكل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي. وعلى كل حال يجب القول بأن مجلس الأمن الدولي هو الجهاز المؤهل من قبل الأمم المتحدة كما أن مجلس الأمن هو المسؤول الرئيس لحفظ السلام والأمن الدولي وفقاً للمادة ٢٤(١) من الميثاق، بينما تملك الجمعية العامة دوراً ثانوياً في هذا المجال. وقد تبنت الجمعية العامة قرار الاتحاد من أجل السلام[٩٢] Uniting for Peace.خلال الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ وبواسطة هذا القرار تسنى لها القيام بتقرير وجود تهديد أو خرق للسلم أو عمل عدواني والقيام بعمل توصيات إلى الدول الأعضاء في الأمم فقط في حالة فشل مجلس الأمن بممارسة مسؤوليته الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدولي بسبب استعمال الفيتو، وهو ادعاء فعلي لمسؤولية ثانوية من قبل الجمعية العامة.[٩٣]

ومن المفيد الإشارة إلى بعض الأمثلة في ممارسات مجلس الأمن في المواقف المختلفة والتي اعتبرها المجلس تهديداً أو خرقاً للسلم والأمن الدولي: اختطاف إسرائيل لأيخمان عام ١٩٦٠ من الأرجنتين.[٩٤] نظام الأقلية البيضاء في روديسيا (زمبابوي الآن) عام ١٩٦٦،[٩٥] فشل ليبيا في تسليم المتهمين بعملية تخريب أدت لإسقاط طائرة Pan Am فوق مدينة لوكربي في اسكوتلندا عام ١٩٨٨ وطائرة UTA فوق النيجر عام ١٩٨٩،٩٦ فشل السودان تسليم المتهمين بمحاولة اغتيال رئيس الجمهورية المصرية لأديس أبابا عام ١٩٩٦[٩٧]اعتبار الأعمال الإرهابية بمختلف أشكالها ومظاهرها[٩٨] ونأمل أن يمارس مجلس الأمن الدولي وظائفه تحت ميثاق الأمم المتحدة ويزيل التهديد للسلم والأمن الإقليمي الذي سببه التوغل التركي في العراق. وقد رأينا أعلاه أن مجلس الأمن قد اعتبر عدم تسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة تهديداً للسلم والأمن الدولي، لذا نأمل ان يتخذ مجلس الأمن نفس الموقف بالنسبة للتوغل العسكري التركي عندما ينظر في القضية مرة أخرى. إن وجود قوات عسكرية في أراضي دولة ما بدون رضاها هو أمر أكثر خطورة على السلم والأمن الدولي من عدم تسليم متهمين للمحاكمة في دولة الطائرة أو الدولة التي سقطت فيها الطائرة.

٥-٢ الدفاع عن النفس Self-defence :

هل يمكن تبرير التوغل العسكري في العراق على أنه ممارسة لحق الدفاع عن النفس في القانون الدولي؟ لقد شاهدنا أعلاه أن العراق يعتبر هذا التوغل خرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.[٩٩] وبالمقارنة فإن الموقف التركي غير واضح إذ صرح موظفون أتراك في مناصب عالية جداً إلى الدفاع عن النفس إما بشكل واضح أو بشكل ضمني كأحد

التبريـرات للتوغل التركـي. وللنظر الآن إلى هـذه التصريحات علـى خلفية قواعـد القانون الدولـي في الدفاع عن النفس Self-defence. لقد صرح الرئيس التركي في ١٢ كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٥ بأن الدولة الإسلامية (داعش) والجماعـات الإرهابيـة الأخرى تعمل بشـكل متهور وأن بغداد غير قادرة على حماية الجنود الأتـراك هنـاك. هل علينـا أن ننتظر دعوة من الحكومـة العراقية المركزية حينما يوجد هجوم على بلدنا؟ ليس لدينا مثل هذا الترف.[١٠٠]

ومن جهـة أخرى، صرح الممثـل التركي لـدى الأمـم المتحـدة أثنـاء مناقشـة الشـكوى العراقيـة ضد التوغل التركي في كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٥ بأن داعش وPKK تسـتمران بتشكيل تهديدات أكبر لسـلامة وأمن تركيا من مناطـق عراقية لا تسـتطيع الحكومـة العراقية الوصـول إليها ولنا الحق بممارسـة حق الدفاع عن النفس[101].إن قواعد القانون الدولي المتعلق بحق الدفاع عن النفس هي المادة ٥١ من ميثاق لألأمـم المتحدة والقانون الدولي التقليدي inter-national customary law التي نشـأت من قضيـة Caroline عام ١٨٣٧ بيـن الولايات المتحـدة والمملكة المتحدة. تنص المادة ٥١ من الميثاق كما يلي:

ليـس فـي هـذا الميثـاق ما يضعـف الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عـن أنفسـهم إذا حصل هجوم مسـلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لحفظ السـلم والأمن الدولـي. إن الإجراءات التـي تتخذها الأعضاء اسـتعمالاً لحق الدفاع عـن النفس يجب أن تبلغ فـوراً إلى مجلس الأمن، وسـوف لن تؤثر تلك الإجـراءات بأي حال على سـلطة ومسـؤولية مجلس الأمن المنصوص عليها في هذا الميثاق فـي اتخاذ أي عمل يراه ضرورياً لحفظ السـلم والأمـن الدولـي أو إعادته إلـى نصابه في أي وقت كان.

أما بالنسـبة لقواعد القانون الدولي التقليدي فقـد نشـأت مـن المراسـلات بيـن السـلطات الأمريكيـة والسـلطات البريطانيـة المتعلقـة بحادثة Caroline. وفي تلك الحادثة قام بعض المواطنين البريطانيين بالاسـتيلاء على سـفينة ودمروها في ميناء أمريكي. وفي المراسـلات بين الدولتين وضـع وزير الخارجية الأمريكي المبادئ الأساسية للدفاع عن النفس كالآتي:

(أ) ضرورة الدفاع عن النفس .

(ب) تكون الضرورة آنية وساحقة .

(ج) عدم وجود خيار في الوسيلة .

(د) عدم وجود وقت للتفكير ملياً .

(ه) ويجـب أن يكـون العمـل فـي الدفاع عن النفس معقولاً وليس أكثر من اللازم.[١٠٢]

ويقـول الأسـتاذ شـو وقـد قبلـت الحكومـة البريطانية آنذاك هذه المبادئ وهي الآن مقبولة كجزء من القانون الدولي التقليدي. ومن الجدير بالإهتمام الإشـارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد قالت في قضية Nicaragua بأن حق الدفاع عن النفس موجود فـي القانون الدولي التقليدي وفي ميثاق الأمم المتحدة. إذ قالت المحكمة

إن للمـادة ٥١ من الميثـاق معنى فقط على أسـاس أنه هنـاك حق "طبيعـي" أو "أصلي" inherent للدفـاع عن النفس ومن الصعب أن نرى كيف يكون هذا الحق إلا في طبيعة تقليدية

حتــى ولو كان ميثاق الأمم المتحدة قد ثبّت وأثّر علــى محتوياته الحالية لذلــك... لا يمكن القول بــأن نص المادة ٥١ قد تضمــن وأحدث تغييراً في القانون الدولي التقليدي.[١٠٣]

أمــا فيما يتعلق بممارســة حــق الدفاع عن النفــس وفقــاً للمــادة ٥١ مــن الميثــاق فيجــب أن يكــون هنــاك أولاً هجوم مســلح ضد الدولة المعتــدى عليها. ويبدو أنه يجب أن يكون هناك هجوم مســلح فعلي، إذ إن محكمة العدل الدولية حكمــت في قضية Nicaragua بأنه في حالة ممارســة حق الدفاع عن النفس الفردي يلزم أن يكون هناك هجوم عسكري على الدولة المعتدى عليها لكي تمارس هذا الحق.[١٠٤]

وثانيــاً، يجــب إبــلاغ مجلس الأمــن فوراً بالإجراءات التي اتخذتها الدولة المعتدى عليها. أما بالنسبة لمبادئ حادثة Caroline فكما يقول الفقيــه Oppenheim فقــد حصلــت تطورات قانونية خلال أكثر من ١٥٠ سنة كما يلي:

إن التطــورات القانونية في ١٥٠ ســنة منذ حادثة Caroline ولاســيما الممارسات الدولية الحديثة توحي بأن أي عمل فيه اســتعمال للقوة الخارقــة وخرق للســيادة الإقليمية لدولة أخرى يمكــن تبريــره كحجــة للدفــاع عــن النفس في القانون الدولي إذا توفر ما يلي:

(أ) إذا شُــنّ هجوم عســكري أو إذا كان هناك تهديــد الوقوع فــوراً ضد أراضــي دولة ما أو قواتها (واحتمالاً ضد مواطنيها).

(ب) كانــت هناك ضرورة ملحــة لعمل دفاعي ضد الهجوم .

(ج) لا يوجد خيار عملي آخر للدفاع عن النفس ولاســيما إذا كانــت الدولة الأخرى أو الســلطة الأخــرى التــي تملك الســلطة القانونيــة لوقف أو منــع الخــرق غير قادرة على اســتعمال هذه السلطة القانونية لمنع هذا الخرق.

(د) أن يكــون العمل المتخــذ للدفاع عن النفس محدداً بما هو ضروري لإيقاف أو منع الخرق، أي يكون محدداً بحاجة الدفاع عن النفس.

(ه) وفــي حالــة الدفــاع عن النفــس الجماعي يجب أن تكون الدولــة المعتدى عليها قد طلبت المساعدة.[١٠٥]

وللنظــر الآن للتوغــل العســكري التركي على خلفية المادة ٥١ مــن ميثاق الأمم المتحدة ومبــادئ حادثــة Caroline. إن هذا التوغل لم يكن جواباً لهجوم شــنه العــراق ضد الأراضي التركيــة أو القوات التركية ولم يكن هناك تهديد بحصــول هجوم فــوري من العــراق على تلك الأراضــي أو القــوات. كمــا أن تصريح رئيس الجمهوريــة التركية لم يُشــر صراحة أو ضمناً إلى مثل هــذا الهجوم أو التهديد من قبل العراق أو داعــش ضد المدربين الأتــراك في العراق. فضــلاً عن ذلك أن تركيا لــم تبلغ مجلس الأمن بحصول هجوم أو تهديد به من قبل العراق كما هو منصوص عليــه في المادة ٥١ من الميثاق. إن كل الادعاءات التركية أعلاه لم تشــر مطلقاً إلى أي هجــوم أو تهديد عراقي ضد تركيا وأن كلمــا ادعته تركيا هــو أن داعــش والمنظمات الإرهابية تعمل بشــكل متهــور وأن بغداد غير قــادرة على حماية الجنود الأتــراك. هل ننتظر دعــوة من الحكومــة العراقيــة المركزية حينما يوجــد هجــوم على بلدنــا؟ إن المثيــر للاهتمام ملاحظــة مــا قاله الرئيــس التركي الــذي يبدو مخالفــاً لمــا قاله رئيس الــوزراء التركي آنذاك

محمد دافوتوغلو الـذي أذاعته محطة الجزيرة التلفزيونية حينما قال:

إن أنقـره لا تخطـط لعمليات عسـكرية داخل سـوريا أو العـراق فـي المسـتقبل القريب إلا إذا تعرضـت تركيـا لهجـوم أو تهديـد من قبل المجموعـات الإرهابيـة مـن داخل سـوريا أو العراق.[١٠٦]

وفي مرة أخرى صرح رئيس الوزراء قائلاً:

لقـد أرسـلت القـوات التركيـة إلى شـمال العـراق بعد ازديـاد التهديد مـن مقاتلي الدولة الإسـلامية (داعش) ضد المتدربين الأتراك في العراق.[١٠٧]

لكـن الجانـب التركي لم يقـدم أي دليل لوجود هجمـات أو تهديـد بها مـن قبـل المجموعات الإرهابية مـن الأراضي العراقيـة. فضلاً عن ذلـك أن المادة ٥١ من ميثـاق الأمم المتحدة لا تسمح باسـتعمال القوة لحماية المصالح الأمنية المتصورة (perceived). وقد حكمت محكمة للعـدل الدولية في قضيـة Milltary Activi-ties in the Congo .

بـأن المادة ٥١ من ميثاق الأمـم المتحدة تبرر اسـتعمال القوة فـي الدفاع عـن النفس فقط في حـدود دقيقة منصـوص عليها فـي النص. إن المادة ٥١ لا تسمح باستعمال القوة من قبل دولة ما لحمايـة مصالح أمنية متصورة خارج نطاق هذه الحدود.[١٠٨]

أمـا ما ادعاه ممثـل تركيا لدى الأمـم المتحدة أثناء مناقشـة شـكوى العراق مـن قبل مجلس الأمـن بأن الـ PKK وداعش يشـكلان تهديداً خطيراً لسـلامة وأمن تركيـا من مناطق خارج نطاق سـلطة الحكومـة العراقيـة وأن من حق تركيا ممارسـة حق الدفاع عن النفس،[١٠٩] لكنه لم يُشـر إلى أي هجوم عسكري فعلي أو محتمل ضـد الأراضي التركية أو قواتها من الأراضي العراقيـة. (إن موضـوع النـزاع بيـن تركيا و PKK يقع خارج نطاق هذه المقالة).[١١٠]

أما مـا يتعلق بالادعاء التركـي بأن داعش تشـكل تهديداً خطيـراً إلى سـلامة وأمن تركيا فإنه يبدو عارٍ من الصحة إذ إن الكل يعلم وكما نشر في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى فإن أغلـب إرهابيي داعش يدخلون سـوريا ثم إلى العراق عن طريق تركيا ويحتمل أن السـلطات التركية تدير عيونها إلى الجهة الأخرى. وأكثر مـن ذلـك إذا كانت تركيـا تدعي أنهـا تمارس حـق الدفاع عن النفس فعليها إثبات ذلك (عبء الإثبـات). كما حكمت محكمة العدل الدولية في قضية Oil Platforms إذ قالت:

يجب علـى الولايات المتحـدة أن تبرهن بأن إيران كانت مسؤولة عن الهجمات التي حصلت ضدهـا لكـي تثبت بأنهـا كانت تمارس بشـكل قانونـي حق الدفـاع عن النفس الفـردي عندما هاجمـت المنصات الإيرانيـة. كما أن عليها أن تثبت بـأن الهجمـات كانـت ذات طبيعة يمكن تكييفهـا قانونياً "كاعتداء عسـكري". بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ومفهوم القانـون الدولي التقليدي حول استعمال القوة.[١١١]

وفـي جزء آخر من الحكـم قالت محكمة العدل الدولية:

إن على المحكمة أن تقرر ببساطة فيما إذا كانت الولايـات المتحدة قد أثبتـت بأنها كانت ضحية ... لهجوم عسـكري من قبل إيران بشكل يبرر

استعمال القوة المسلحة لحق الدفاع عن النفس وأن عبء الإثبات لوجود هذه الحقائق يقع على عاتق الولايات المتحدة.[١١٢] وعلى كل حال فإن تركيا لم تحاول إثبات وجود حق الدفاع عن النفس ولم تخبر مجلس الأمن عن أي عمل دفاعي وهذا يوحي بأنها لم تكن في حالة دفاع عن النفس. وكما حكمت محكمة العدل الدولية في قضية Nicaragua:

إذا ادعت دولة بأن الإجراءات التي اتخذتها مبررة على أساس أنها دفاع عن النفس، والتي على العكس ستكون خرقاً لمبادئ القانون الدولي التقليدي وميثاق الأمم المتحدة، فإن من المتوقع أن شروط الميثاق يجب احترامها. لذلك فإن غياب إعلام مجلس الأمن قد يكون أحد العوامل التي تشير فيما إذا كانت الدولة نفسها مقتنعة بأنها كانت تمارس حق الدفاع عن النفس.[١١٣]

وكما قالت الأستاذة Christine Gray

إن الحجة القائلة بأن الفشل في إعلام مجلس الأمن هو دليل ضد ادعاء ممارسة حق الدفاع عن النفس حد حدث مرات عديدة قبل قضية (Nicaragua) فمثلاً قالت المملكة المتحدة إن قيام الولايات المتحدة بإعلام مجلس الأمن في عام ١٩٦٤ بأن الإجراءات التي اتخذتها ضد السفن الحربية التابعة لفييت نام الشمالية في خليج تونكن أثناء النزاع الفييتنامي كانت رداً على الهجمات التي قامت بها تلك السفن هو دلالة بأن الولايات المتحدة كانت تمارس حق الدفاع عن النفس. وكذلك سألت المملكة المتحدة أثناء مناقشة التدخل السوفييتي في أفغانستان إذا كان هناك هجوم حقيقي على أفغانستان فلماذا لم تثار القضية في مجلس الأمن. وتستمر الأستاذة في القول إن محكمة العدل الدولية بعد قرارها في قضية Nicaragua أشارت فقط إلى فشل أوغندا في إعلام (مجلس الأمن) باستعمال القوة في الدفاع عن النفس كما أن ماادعته هو دلالة واضحة بأن ذلك عنصر آخر يظهر بأن أوغندا لم تكن تعمل بشكل قانوني.[١١٤]

وعلى ضوء ما جاء أعلاه فإن من المعقول القول بأن التوغل العسكري التركي في العراق لا يمكن تبريره على أساس الدفاع عن النفس، وذلك فإنه يشكل خرقاً للقانون الدولي من قبل تركيا.

ومن الناحية الأخرى قد يكون بالإمكان القول إن تركيا أرسلت قواتها العسكرية إلى العراق اعتماداً على مبدأ حق الدفاع عن النفس الاستباقي (anticipatory self-defence) أي قبل حدوث الهجوم ويمكن إسناد هذا الرأي بتفسير واسع لتصريحات بعض الموظفين الكبار الأتراك. ولنذكر ما قاله الرئيس التركي: هل ننتظر دعوة من الحكومة العراقية المركزية حينما يكون هناك هجوم على بلدنا مدعياً بنفس الوقت بأن الحكومة العراقية غير قادرة على حماية الجنود الأتراك الذين يدربون قوات البشمركة هناك. فضلاً عن ذلك ما قاله رئيس الوزراء التركي السابق بأن الجنود الأتراك أرسلوا إلى شمال العراق بعد تزايد التهديد من قبل مقاتلي الدولة الإسلامية ضد المدربين العسكريين الأتراك هناك.[١١٥]

كما أن الممثل الدائم التركي لدى الأمم المتحدة كما رأينا أعلاه قد صرح بأن داعش تشكل خطراً كبيراً على سلامة وأمن تركيا التي لها الحق في ممارسة الدفاع عن النفس.

أن هذه التصريحات إذا قرئت مجتمعة قد تشير إلى أن تركيا قد قامت بعمل دفاعي استباقي عن النفس لحماية مدربيهـا في العراق من هجمات داعش. ولإنجاح هذه الحجة يجب على تركيا أن تبرهن على وجود المبادئ لحادثة Caroline. أن أول هذه المبادئ كما رأينا أعلاه هو حصول هجوم عسكري أي تهديد فوري ضد الأراضي التركية أو قواتهـا، وكذلك الضرورة القصوى لاتخـاذ عمـل دفاعـي، ولنتـرك الآن المبادئ الأخرى لتلك الحادثة.[١١٦]

وعلى كل حال فيبدو على واقع الموقف في المنطقة التي تعسـكر فيها القـوات التركية في العـراق بأنه لـم يصدر أي بيـان أو إعلان من تركيا أو وسـائل الإعلام عن حدوث أي هجوم أو تهديـد وشـيك مـن قبل داعش ضـد القوات التركيـة هنـاك. أضـف إلـى ذلـك أن الحدود التركية تبعد مسـافة ١١٠ كيلومتر من المنطقة التـي تتواجـد فيها القـوات العسـكرية التركية كما أن إقليم كردسـتان العـراق يفصل بين تلك المنطقة والحدود التركية. وكما قالت الأسـتاذة Gray فـي تعليقها على عمليـة الحرية الدائمة Operation Enduring Freedom (The US military action in Afghanistan after 9/11 in 2001).

إن هناك إشارة قليلة بأن الدول مستعدة للتخلي عن الشـرط الذي يقضي بأنه يجوز اللجوء إلى الدفاع عن النفس إذا وقع هجوم إرهابي مسبقاً، أو كان في طريقه إلى ذلك أو في أوسع الحالات إذا كان وشيك الوقوع.[١١٧]

وعلى كل حـال فإن عبء الإثبات بوجود حق الدفـاع عـن النفس يقـع على عاتـق تركيا كما رأينـا أعلاه في حكم محكمـة العدل الدولية في قضيـة[١١٨] Oil Platforms. وفـي رأينـا أن تركيا لم تقم بذلك.

ولعل من المفيد الإشـارة إلى أن مفهوم الدفاع عـن النفـس الاسـتباقي مرفوض مـن أكثرية الدول.[١١٩] وكذلك مـن مجموعة من المحامين الدوليين وقد قال أحدهم Cassese

إن مـن الحكمة اعتبار مثل هـذا العمل ممنوع قانونياً.[١٢٠]

وكذلـك تبنى معهد القانون الدولـي قراراً عام ٢٠٠٧ جاء فيه :

إن حـق الدفاع عـن النفس يظهر بالنسـبة للدولة المعتـدى عليها في حالـة حدوث هجوم فعلي أو هجوم عسكري وشيك الوقوع وإن حق الدفاع عن النفس يمكن ممارسته فقط إذا لم يكن هنـاك خياراً قانونياً في الواقع لإحباط أو إيقاف أو ردع الهجوم.[١٢١]

أضـاف القرار بأنه لا أسـاس فـي القانون الدولي لنظرية الدفاع عن النفس الاسـتباقي في حال غياب هجوم عسكري فعلاً أو هجوم وشيك الوقوع بشكل واضح.[١٢٢]

وعلى ضـوء ما جاء أعلاه فإنـه يجب رفض الرأي القائل بأنه يمكن اعتبار التوغل العسكري التركـي ممارسـة لحـق الدفـاع عـن النفـس الاسـتباقي لأنه لا أساس له في القانون الدولي. لذلك فإن هذا التوغل يشكل خرقاً للقانون الدولي وتقع مسؤوليته على تركيا. وفي القانون الدولي أن أي خرق لقواعده يلزم الدولة المسؤولة بدفع تعويضات عن هذا الخرق. وكما جاء في المادة ٣١ مـن نصوص لجنـة القانـون الدولي حول المسؤولية الدولية

١ - يقع على الدولة المسـؤولة عن العمل غير القانونـي الالتـزام بدفع تعويضـات كاملة عن الضرر الذي سببه هذا العمل.

٢ ـ الضرر يشمل أي ضرر سواء كان مادياً أم معنوياً نتج عن العمل غير القانوني دولياً.

٣ ـ الخاتمة :

إن التوغل العسكري التركي في الأراضي العراقية عام ٢٠١٥ والذي لا يزال قائماً يفتقر إلى أي أساس قانوني في القانون الدولي، إذ إنه حصل بدون موافقة العراق أو دعوته للقوات العسكرية التركية. وقد رفضت تركيا طلب رئيس الوزراء العراقي سحب قواتها والذي أدى إلى شكوى العراق أمام مجلس الأمن الدولي. وهكذا فإن تركيا قد انتهكت السيادة الإقليمية للعراق وخرقت القانون الدولي. إن هذا التوغل يشكل عرضاً متكبراً للقوة من قبل تركيا خلافاً للمادة(٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل تدخلاً في مفهوم القانون الدولي. إذ إنه حصل بتدخل عسكري ضد الدولة العراقية ومكوناتها السياسية والثقافية والاجتماعية ثم إن هذا التوغل العسكري خرق أيضاً إعلانين مهمين للجمعية العامة للأمم المتحدة، واللتان تحرمان أي نوع من التدخل ضد أي دولة أو أي من مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. وكما جاء في إعلان الجمعية العامة حول مبادئ القانون الدولي عام ١٩٧٠، فإن مثل هذا التدخل يعتبر خرقاً للقانون الدولي.

كذلك يمكن تكييف التوغل العسكري التركي على انه عمل عدواني حسب تعريف العدوان للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤. إذ إنه حصل باستعمال القوة من قبل تركيا ضد السيادة الإقليمية العراقية ونتج عنه احتلال لجزء من الأراضي العراقية. وهذه هي العناصر التي احتواها تعريف العدوان. إن أي عمل عدواني من قبل دولة ضد دولة أخرى يعتبر خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. إن مجلس الأمن هو الجهاز المخول في ميثاق الأمم المتحدة لتقرير وجود عدوان وفقاً للمادة ٣٩ من الميثاق. وقد حصل هذا التوغل في ظروف صعبة وتوتر كبير في الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة. وهناك أيضاً منافسة إقليمية بين تركيا والسعودية وبعض دول الخليج من جهة وإيران من الجهة الأخرى، فضلاً عن ذلك المنافسة بين روسيا والغرب في الشرق الأوسط بأكمله. كما أن هناك توتراً في داخل العراق بين بعض الكتل السياسية والحرب ضد داعش. إن أي صدام مسلح بين القوات العراقية أو الحشد الشعبي والقوات التركية في العراق يمكن أن يتطور إلى نزاع عسكري أوسع يشمل دول من الشرق الأوسط وخارجه. إن مثل هذا الموقف يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

كما أنه لا يمكن لتركيا أن تستند على حق الدفاع عن النفس في القانون الدولي، إذ لم يكن هناك أي هجوم عسكري أو تهديد فوري للأراضي التركية أو القوات العسكرية في العراق. لذلك لا يمكن لتركيا الاستناد على المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولا على مبادئ القانون الدولي التقليدي (قضية كارولاين) لتبرير توغلها في العراق.

وعلينا أن نتذكر أن تركيا طالبت بضم ولاية الموصل لها في عشرينيات القرن الماضي بعد تحرير العراق من قبل قوات المملكة المتحدة من الاستعمار التركي. وقد أحيلت القضية إلى عصبة الأمم[١٢٣] (League of Nations). ومحكمة العدل الدولية الدائمة (PCIJ)، وبقيت الموصل جزءاً من العراق ولا تزال كذلك.

ويبدو الآن أن هناك إشارات توحي بوجود محاولة تحت التحضير لإحياء مثل هذا الطلب

فـي تركيـا. فقـد نشـرت صحيفـة سويسـرية بـأن الرئيس التركـي ينتقد اتفاقية لـوزان لعام ١٩٢٣، والتـي تم بموجبها تحديـد الحدود بين العـراق وتركيـا. لقد نُقل عـن الرئيس التركي قولـه بأن تركيـا كان لها ٢,٥ مليـون كيلومتر مربـع مـن الأراضـي عـام ١٩١٤ ولكن بعد مرور تسـع سـنوات تقلصت هذه الراضي إلى ٧٨٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وأن تركيا لا يمكن أن تقبل في الوضع الراهن[١٢٤] Status quo. كما أن الصحافة التركية الموالية للحكومة بدأت بنشـر خرائط للفترة الزمنية قبل معاهدة لوزان والتـي تضـم الموصـل وكركوك كجـزء من الأمبراطورية العثمانيـة. كما أن أحد محرري هذه الصحـف، صباح النور شـفك، والذي هو أيضاً مستشار للرئيس التركي نشر في صحيفته يوم ٣ تشـرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ بأن شمال العراق وسوريا هي الجزء الخلفي لتركيا.[١٢٥]

وقـد نشـرت صحيفـة الـ New York Times International Edition مقـالاً جـاء فيه أن الرئيس التركـي أردوغان قد عبّر عـن حزنـه فـي الأشـهر الأخيرة علـى ترك الموصـل، التي كانـت مركزاً كبيـراً في فترة الدولة العثمانية، خارج حدود تركيا عند إنشـاء الجمهوريـة التركية عـام ١٩٢٣.[١٢٦] وكذلك صرح أساتذة حزب أردوغان بأن شمال العراق يجـب أن يُحكـم من قبـل العرب السـنة الذين تسـندهم تركيا والأكراد السنة والتركمان وليس حكومة بغداد التي يسـيطر عليها الشـيعة.[١٢٧] ولعل من المفيد الإشـارة إلى أن القوات التركية في العراق تعسـكر في منطقة لا تبعد كثيراً عن مدينـة الموصل، والتي هي الآن محتلة من قبل داعـش وأن الجيش العراقي والقوات المسـلحة العراقية على وشـك تحرير الموصل. ويبدو أن نية تركيا هو إنشـاء منطقة نفوذ لها في العراق في محافظة نينوى. إن هذا الموقف غير مقبول من العراق ويشكل خرقاً للقانون الدولي.

لقـد أحال العراق قضية التوغل العسـكري التركـي إلى مجلـس الأمن الدولي فـي كانون الأول/ ديسـمبر ٢٠١٥، ولا تـزال القضية في المجلس. إن المرجو من مجلس الأمن ممارسة سـلطاته وفق ميثاق الأمم المتحـدة وأن يطلب السـحب الفـوري للقوات التركية مـن العراق. إن تدخـل مجلس الأمن في هذا الصدد سـيزيل تهديـد كبيـر للأمن والسـلم الإقليمـي والدولي وخرقاً للقانون الدولي. إن الظروف الحالية في الشـرق الأوسـط والعراق في المجال السياسي والعسكري والاجتماعي تتطلب في رأينا عملاً سـريعاً من مجلس الأمن. أمـا إذا لم يقم مجلس الأمن باتخاذ أي إجراء في هذا الصدد، فإن ذلك قـد يؤدي إلى خلق سـابقة خطيرة فـي المجال الدولـي والتـي قد تشـجع الـدول القويـة على التصرف بشكل مماثل ضد الدول الأقل قوة.

الهوامش

* ليسـانس في القانون (بغداد)، دبلوم الدراسات العليا فـي القانون (لندن)، ماسـتر فـي القانـون (لندن). دبلـوم القانون الجوي المقارن (معهد لندن للشـؤون الدولية). دكتوراه في القانون (كمبردج). عضو نقابة المحامين العراقية، عضو نقابة المحامين البريطانية (Barrister-Gray´s Inn)، سابقاً مستشار قانوني أقدم - منظمة الصحة العالمية (جنيف).

لقد نُشرت هذه المقالة باللغة الإنكليزية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ في سويسرا.

٢ -انظر تصريح وزير خارجية العراق الدكتور ابراهيم الجعفري أمام مجلس الأمن

Statement of the Iraqi Minister of Foreign Affairs, Dr Ibrahim Al-Jafari before the Security Council, UN Doc. S/PV. 7589, (18 December 2015), p. 3.

3-Reuters(Washington)´US says foreign forces in Iraq should be there with Baghdad´s approval´ <www.yahoo.com/news/u-says-foreign-forces-iraq-baghdads-approval-204055094.html>

4-The Guardian, (5 December 2015), <www.the guardian. com/world/2015/dec./05/iraq-orders-turkey-to-immediately-withdraw-troops-sent-across-border>

٥ -انظر الحاشية (١) أعلاه ص. ٣.

6 -<www.un.org/apps/news/story.story.asP?NewsID=52865//

7-Annex to the letter dated 11 December 2015 from the Permanent Representative of Iraq to the UN addressed to the President of the Security Council, UN DOC. S/2015/963, (14 December 2015), pp. 2-3.

٨ - انظر حاشية (١) أعلاه ص ٦.

9-انظر<eventregistry.org/

event/3376555//13tab=articles>

١٠ -انظر حاشية (٦) أعلاه، ص ٢.

١١ -انظر حاشية (١) أعلاه.

١٢ -نفس المصدر.

١٣ -نفس المصدر ص ٤.

14-The Guardian (12 December 2015), <www.the guardian.com/world/2015/dec/12/1raq-appeals-to-un-and-demands-turkey-withdraw-troops-from-its-north>

١٥ -انظر أعلاه حاشية (١) ص ٤.

١٦ -نفس المصدر ص ٥.

17-Malcolm Shaw, International Law, (7th edn. Cambridge: Cambridge University Press,(2014), p. 353.

18 Reports of International Arbitral Awards (UNRIAA) 838.

19-The Case of the SS Lotus (France/Turkey) PCIJ. Series A, No. 10 (1927) 18.

20-The Corfu Channel Case (United Kingdom v. Albania) ICJ Reports (1949), P. 35.

٢١ -انظر ص ٤ أعلاه.

22-James Crawford, The International Law Commission´s Articles on State Responsibility, Introduction, Text and Commentaries (Cambridge, Cambridge University Press) (2002), p. 164.

٢٣ -انظر أعلاه ص ٤.

٢٤ -انظر أعلاه ص ٥.

٢٥ -انظر أعلاه ص ٥.

26 -انظـر Keesings Archives (٢٠٠٧), p. 48151.

27-Oppenheim´s International Law, (9th edn. edited by the Iate Sir Robert Jennings and Sir Arthur Watts, Longman Group, UK 1992) Vol. I p. 435-6.

28-see Keesing´s Record of World Events, vol. 59 (2013), issue No. 1 (January), p. 52416.

29-see Wikipedia, <en.wikipedia.org/wiki/American-led-intervention-in-Irak-(2014%E80%93present)>

30 -نفس المصدر <en.wikipedia.org/wiki/russian-military-intervention-in-the-syrian-cvil-war>

31-انظر قضية Oil Platforms (Islamic Republic of Iran v. United States of America) ICJ Reports. (2003), p. 161; See also below p. 26.

32 -2 انظر أعلاه ص.

33 -انظر قضية Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of Congo v. Uganda) ICJ Reports (2006), p. 34, para.51.

34 -انظر قضية Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States) (Merits), ICJ Reports (1986), p. 128, para. 251.

35 - See Wikipedia, note 28 above.

٣٦ -انظر حاشية ٢١ أعلاه James Crawford.

٣٧ -نفس المصدر ص ٢٠١.

٣٨ -انظر Oppenheim, Vol. I, p. ٤٣٠.

٣٩ -نفس المصدر p. ٤٣٢.

٤٠ -نفس المصدر p. ٤٢٨.

41 -انظـر GA Res. 2131 (XX), adopted on 21 December 1965 by 109 votes, with UK abstaining

42 -انظـر third principle of the Declaration, GA Res. 2625 (XXV), 24 October 1970

٤٣ -انظر أعلاه حاشية (١) ص ٣.

44-The Concise Oxford Dictionary, (9th edn. Clarendon Press, Oxford, 1995) p.529

45-Ibid, p. 375.

46-Ibid, p. 255

47 <uk.reuters.com/article/us-mid-east-turkey-iraq-idUKKBNOTU-IGG201512.>

48-See Semith Idiz: ´Why is Turkey Stirring the Iraqi Cauldron?´ <www-al-monitor.com/pulse/originals /2015/12/turkey-iraq-troops-deployed-in-bashiqa-stirs-cauldron-html,2>

٤٩ -المرجع نفسه.

50-Interpretation of Article 3, paragraph 2, of the Treaty of Lausanne, Advisory

Opinion, PCIJ Series, No. 12 (1925), 9-18; see also Gray and Olleson, below note 109. For the details of the dispute and the involvement of the League of Nations, see Charles Tripp, A History of Iraq, (2 nd edn. Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 58-60.

51-See Military and Paramilitary Activies in and against Nicaragua (Nicaragua v. United States) (Merits) ICJ Reports (1986), 100, para. 188.

52-The Asylum Case (Colombia v. Peru) ICJ Reports, 1950, 276.

53-ICJ Reports, 1969, 42, para. 73.

54 -"United Nations Resolutions on Outer Space: "Instant" International customary Law? "5 Indian Journal of International Law, 1965, 36.

٥٥ -انظر أعلاه ص ٥.

56-SC Res. 2249 (2015), 22 November 2015, operative para. 5, see also Res. 2195 (2014), Res. 2178 (2014), 24 December 2014, and Res. 2214 (2015), 27 March 2015.

57 -See SC Res. S/RES/678 (1990), 29 November 1990, operative para. 2. The text of this resolution is reproduced in the United Nations and the Iraq Kuwait Conflict 1990-1996, 178, UN department of Public Information, New York (1996). Other relevant resolutions and documents are also reproduced in the same publication.

58 -انظـر U N Doc SC/12132, (20 November 2015), p. 3.

59 -انظـر Aljazeera, 5 December 2015, War and Confict, Middle East, Iraq, Turkey, p. 2.

٦٠ -انظر أعلاه حاشية ٢.

٦١ -انظر أعلاه حاشية ١.

٦٢ -المؤتمـر الصحفـي التلفزيونـي لرئيـس الوزراء العراقـي د. العبـادي بتاريـخ ١٨ تشـرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، شاهده الكاتب.

٦٣ -انظر أعلاه ص ٩.

64-The Corfu Channel Case (United Kingdom v. Albania) ICJ Reports (1949), p. 35.

٦٥ -انظر أعلاه ص ٤.

66 -انظر GA Res. 3314 (XXIX) 14 December 1974

67 -انظـر The Concise Oxford Dictionary, p. 716.

٦٨ -انظر أعلاه ص. ٦.

٦٩ -انظر أعلاه حاشية ٢١، ص ٣٨.

٧٠ -نفس المصدر ص ٢٤٦.

71 -انظـر Al Jazeera, 13 November 2015, War and Conflict, Politics, Turkey, Middle East, Syria, p. 7

٧٢ -انظر أعلاه ص. ٥.

٧٣ -انظر أعلاه ص ١٤.

٧٤ -انظر أعلاه ص ١٥.

75 -انظـر See ninth preambular paragraph of the Annex to GA Res. 3314 (XXIX).

76 -See GA Res. 2145 (XXI), 27 October 1966; see also D.W Bowett, The Law of International Institutions, (4th edn. London: Stevens & Sone 1982), pp. 73-75.

77- SC Res. 276 (1970), see also the Advisory Opinion of the ICJ on the matter, Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa), ICJ Reports (1971), p. 4.

78- See Bengt Broms, "The Definition of Aggression", 154 Recueil des Cours de l´Académie de droit international (1977), p. 374.

٧٩ ـ نفس المصدر ص ٣٧٦.

٨٠ ـ نفس المصدر ص ٣٨٣.

٨١ ـانظر أعلاه ص ٣.

٨٢ ـنفس المصدر.

٨٣ ـنفس المصدر.

٨٤ ـانظر أعلاه ص ٤.

٨٥ ـانظر أعلاه ص ٣.

86 The Economist (May 14th-20th 2016) Special Report, "The clash within civilisation", p. 16. The report gives a clear picture of the political, military and social situation in the Middle East.

87-"Why is Turkey stirring the Iraqi cauldron? Al-Monitor: the pulse of the Middle East", p.2, <www al-monitor.com/pulse/originals/2015/12/turkey-iraq-troops-deployed-in-bashiqa-stirscauldron-html//>.

٨٨ ـ نفس المصدر.

89-The Guardian, Iraq appeals to the UN and demands Turkey withdraw troops from its north, 12 December 2015.

٩٠ ـ انظر أعلاه ص. ٨.

٩١ ـ انظر أعلاه ص. ١٤.

92-G A Res. 377(V), 3 November 1950.

93 -انظر Bowett,, above note 75, p.50.

94 -SC Res. 138 (23 June 1960).

95-SC Res. 221 (1966) 9 April 1966.

96 -SC Res. 748 (1992) 31 March 1992; See on these cases Sami Shubber "The Destructions of Aircraft in Flight over Scotland and Niger: the Questions of Jurisdiction and Extradition under International Law", 66 British Yearbook of International Law (1995), p. 239 et sec.

97-Sc Res. 1070 (1966) 16 August 1996.

98-SC Res. 2214 (2015) 27 March 2015 and 2249 (2015) 20 N0vember 2015.

٩٩ ـ انظر أعلاه ص ٤.

١٠٠ ـانظر أعلاه ص ٥.

١٠١ـانظر أعلاه ص ٦.

102-انظـر Malcolm Shaw, International Law (7th edn. 2014, Cambridge: Cambridge University Press) p. 820

103-ICJ Reports (Merits) 1986) 94, para. 176. The US in that case advanced the argument that international customary law has been subsumed and supervened by Article 51 of the Charter.

104 93 ص. نفس المصدر ، para. 195.

105 See Oppenheim´s International Law, p. 422.

106-انظـر Al Jazeera, Turkey PM: No plan for land operations in Syria or Iraq, War & Conflict, Politics, Turkey, Middle East, Syria 13 November 2015.

107-انظـر Reuters Turks keeping troops in Iraqi camp, Baghdad turns to U.N, 12 December 2015, <uk. reuters. com/article/us-mideast-crisi-turkey-iraq-idUKKBNOTUIGG20151212> p.1.

108-ICJ Reports (2005) 59-60, para. 149.

109-See above p. 7.

110-For a very good treatment of this question, see Christine Gray and Simon Olleson, "The Limits of the Law on the Use of Force: Turkey, Iraq and the Kurds", 12 Finnish Yearbook of International Law", (2001), pp. 357_360.

111-See Oil Platforms (Islamic Republic of Iran v. United of America), judgment, ICJ Reports (2003) 29-30, 51.

112-نفس المصدر Ibid., p. 32, para. 57.

113-See Military and Paramilitary Activities in and against Nicaragua, ICJ Reports (1986) 95, para, 200.

114-Christine Gray, International Law and the Use Force (3d edn, Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 121-122.

١١٥-انظر حاشية ٨٨ أعلاه ص ٢.

١١٦-انظر مبادئ حادثة Caroline أعلاه ص ٢٤.

١١٧-انظر Gray أعلاه حاشية ١١٣ ص ٢١٢.

١١٨-انظر أعلاه ص ٢٧.

١١٩-انظر أعلاه Gray حاشية ١١٣، ص ١٦٠.

١٢٠-انظر

A. Cassese, International Law, in a Divided World, 2nd edn., Oxford 2005, p. 362, quoted by Shaw, Internationa Law, p. 826, note 100.

١٢١-انظـر الفقرة ٣ من القرار، نفس المصدر حاشـية ١٠٢.

-١٢٢انظـر الفقرة ٧ من القرار، نفس المصدر حاشـية ١٠٩.

١٢٣ -انظر أعلاه ص ١٢، حاشية ٤٩.

124-انظر صحيفة Le Temps, 21 octobre 2016, "Ankara défend son ´arrière-cour´".

١٢٥- نفس المصدر.

126-انظـر Behlul Ozkan "A neo - Ottoman foreign policy The New York Times International Edition (8 December 2016), p. 14."

١٢٧- نفس المصدر.

تجربــة الديمقراطيــة التوافقيــة في العراق: ضرورة التطبيق ومشكلاته

د. حازم عبد الحميد النعيمي(*)

المقدمـــة

أصبح النظــام الديمقراطي معياراً اساسـياً لأنظمــة الحكـم السـائدة فـي العهـد الحديـث والمعاصر ، رغم عدم وجود اتفاق على مفهومه وأساسـياته وتطبيقاته ، والذي يصل في بعض التجارب إلى حد تجريد مفهوم الديمقراطية من جوهـره المتمثل في الالتـزام بحقوق المواطنة والمسـاواة وتكافئ الفرص والحريـات العامة والخاصة وتقرير السياسة العامة للدولة واختيار الحكام ومراقبتهم واسـتبدالهم على وفق الإرادة الشـعبية المتأتية من الانتخابات العامة النزيهة لـذا نجد تنوعا في تـداول مفهـوم الديمقراطية وطبيعتها عند المفكرين والسياسيين ، وأنواعها نظريـا وتطبيقا فهناك الديمقراطية المباشـرة ، وشـبه المباشـرة ، والشعبية ، والاشـتراكية ، والليبرالية ، والتوافقية ، وغيرها .

تطـرح الديمقراطيـة التوافقية كشـكل من أشـكال ممارسـة السـلطة في البلدان المتعددة، أو التعددية، أي المتنوعة مجتمعيا في مكوناتها القوميـة والدينية وتخلف فـي درجة تحضرها وتنميتها السياسـية مما يـؤدي الى انعكاس هذه التعدديـة بشـكل تعصبـي يؤثـر علـى الوحدة الوطنيـة وتفشـي عـدم الاسـتقرار والأزمات السياسـية . لذلك فعملية إشراك جميع المكونات الاجتماعية والعقائدية في المشـاركة في الحكم وصنـع القـرار السياسـي مانعـا للصراعـات الممزقـة ، ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحـروب أهلية ، فـي مرحلة الانتقـال والتقدم الحضاري والتنمية السياسية التي تمر بها .

ويهـدف بحثنـا الـى توضيـح الخصائص والشـروط الأساسـية للديمقراطيـة التوافقية ، ومشـكلات تطبيقها في العراق في هذه المرحلة التي تلت إسـقاط النظام الشمولي السابق وحكم الاحتلال الأمريكي له ، وما استجد من تغيرات علـى التكوينات السياسـية العراقيـة خلال تلك الحقـب . وبذلك تكون مشـكلة البحث وسـؤاله هو: ماهو واقع تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق ؟ وما المشكلات التي اكتنفتها والسلبيات التي نتجت عن تطبيقها على الاستقرار السياسي المنشود في العراق ؟ .

(*) كلية بغداد الاهلية

المحورالاول: ماهية الديمقراطية التوافقية :

الديمقراطيــة كنظــام يجب توافر الشــروط الأساســية فيه كالحقوق والحريات والمســاواة والعدالة، وأسـلوب لاختيار الحـكام وبرامجهم وسياســاتهم ومراقبتهــم وعزلهــم مــن جانــب الشــعب يتخــذ فــي العصــر الحديث أشــكالا وأســاليب وأسـماء وتطبيقــات عديــدة[١] . وقد حدث تطــور كبير في تطبيــق الديمقراطية في القرن العشــرين بعد الحروب العالمية والحرب الباردة وفشــل وأفول الكثير من نماذج الأنظمة الدكتاتورية والســلطوية والشمولية [٢] . وشمل التطــور ذلــك النمــط مــن الديمقراطيــة الذي يصطلح عليــه «الديمقراطية التوافقية» اي تلك التي نشــأ مفهومها وجرى تداوله بنشر مؤلفات متعلقــة ببعــض البلــدان الغربيــة ذات التنــوع الاجتماعي مثل النمسا وبلجيكا وكندا وسويسرا ثم امتد المفهوم إلى بعــض بلدان العالم الثالث، وخصوصًــا إلــى لبنــان وقبــرص وكولومبيا والاوروغــواي ونيجيريــا وماليزيا. وقد صاغ أســتاذ علم الاجتماع السياسي الهولندي آرينت ليبهــارت هذا المفهوم في كتابــه «الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد» [٣]. وشــاركه كثير مــن المفكرين والباحثين ومنهــم عرب لتحديد مفهومها وخصائصها وأساليب تطبيقها[٤].

ومن خــلال الدراســات والتطبيق تشــكلت شــروط وخصائص تحدد طبيعــة الديمقراطية التوافقية وعوامل نجاحها، أهمها :-

الديمقراطية التوافقية تطبق في البلدان ذات المجتمعــات التعددية عرقياً او قومياً او دينياً او مذهبياً

لكــي يمكــن نجــاح الديمقراطيــة التوافقية ينبغي ان يكــون المجتمع متمتعــا بدرجة تعليم وثقافة وتطور حضاري وتقدم اقتصادي

ينبغــي ان يتــم التطبيق على أســاس التراضي بين المكونات الاجتماعية على الاتحاد من اجل المصالح العامة والتقدم والازدهار

ينبغــي توفر عقــد اجتماعي يتضمنه الدســتور ويقر بالتراضي من جميع المكونات الاجتماعية

ينبغــي إيجاد عوامــل التوازن العادلــة والعمل على ترسيخها وتقنينها منع التكتلات والأحزاب السياســية الفئوية والســماح للأحــزاب العابرة للتكوينات والقائمة على أســس سياســية وطنية فقط أقرار نظام وقانون انتخابي ملائم ونســبي يحافظ على تمثيل المكونات بعدالة .

تتميــز الديمقراطية التوافقيــة بحكومة ائتلافية موســعة ، وهــو مــا يميــز النمــوذج التوافقي عــن البرلماني الــذي يقوم علــى حكومة مقابل معارضة ، والغاية من المشــاركة الواســعة في الائتلاف حماية الأقلية .

ينبغي تثبيت قاعدة نسبية التمثيل في السلطات بدلا من قاعدة الاكثرية

تتميز بالفيتو المتبادل ، كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية . فالمشاركة في الائتلاف لا تكفي لحماية الأقلية ، لذلك تعطى هذه المجموعة حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية .

تتميــز بــإدارة ذاتيــة فــي بعض الشــؤون فالديمقراطيــة التوافقيــة تمنــح الثقافــات أو المكونــات الاجتماعية الفرعيــة إدارة ذاتية في الميادين مثل الثقافية والتعليمية والدينية .

لهــذه الخصائص تقدم الديمقراطية التوافقية كنمــوذج للمجتمعــات ذات التعدديــة والاثنيــة والقوميــة والدينيــة والطائفية . غيــر ان الواقع والخصوصيــات ودرجــة التطــور الحضاري

لـكل مجتمع وبلد يظهر مشـكلات عديدة ينبغي إيجاد الحلـول لها لانجاح تجربـة الديمقراطية التوافقيـة فيهـا . ولعل من اهم هذه المشـكلات قضيـة الأغلبية ، هل هـي الأغلبية الاجتماعية (قومية دينية،...) ام الأغلبية الفكرية والسياسية (أحزاب وبرامج) ؟

أولا : مشـكلة أغلبيـة المكـون الاجتماعي وأغلبية المكون السياسي

في التصور العام للديمقراطية إنها حكم الأغلبية ولكن الأغلبية بمعناها السياسـي وليس بمعناها المجتمعـي ، وهنـاك خلط بينهما مـع أن هناك فرقـا كبيرا يميـز المفهومين عـن بعضهما[٥] فالأغلبيـة السياسـية أغلبية تمتد على مسـاحة الوطن بكل اتجاهاته ، أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين من شـتى الفئات والشرائح القومية والدينيـة والمناطقيـة ، أغلبيـة لفكـر سياسـي وبرامج . بينما الأغلبية المجتمعية أغلبية تقسـم المجتمع على أساس الانتماءات الاثنية والقومية والدينية وما اليها، والمنتمين والمؤيدين للحزب يكـون علـى أسـاس الانتمـاء . والمنطق الذي يحكم الأغلبيـة المجتمعية انـه إذا كانت أغلبية المجتمع من مكون اجتماعي محدد يكون الحكم بيد هذا المكون مع ضرورة حضور الأقلية في الحكم أو تمثيلهم بكوتا محددة .

ومـن المؤكـد ان اعتماد الاغلبيـة المجتمعية تتناقـض مع جوهـر الديمقراطيـة التي ترتكز على الولاء للوطن ،وقيم المواطنة ، والتساوي القانونـي والسياسـي فـي حقـوق وواجبـات المواطنين جمعيا أمام القانون ، دون النظر إلى المنحدر الاجتماعي والديني والطائفي ، بعبارة أخـرى إن الأغلبية المجتمعية ضد الديمقراطية بشـكلها الأصلـي وليـس ألتحريفـي بإضافاته المنتقصة من الديمقراطية ، فأمريكا التي يشكل البروتستانت ٧٠٪ من سـكانها تنتخب كينيدي الكاثوليكي ، وحتى إن كان هذا المثال لم يتكرر بشـكل واضح ، فان لا احد كان يصنف كينيدي اجتماعيا على انـه كاثوليكي ، بل ديمقراطي ، والرؤسـاء الآخرين لا يصنفهـم احد على إنهم بروتسـتانت بـل مـن الحـزب الديمقراطي أو الحـزب الجمهوري[٦] ، وحتـى في الانتخابات الأمريكيـة ٢٠٠٨ ، لم يصنـف اوباما على انه من العرق الأسود ، وماكين على انه من العرق الأبيض ، بل إن الأول من الحزب الديمقراطي ، والثاني من الحزب الجمهوري ولا تجد الاغلبية المجتمعية حضورا وتأكيدا على ضرورتها الا فـي الديمقراطيات التوافقية ، والتجربة اللبنانية في الحرب الأهلية [٧] .

فـي المثـال العراقي بعد الاحتـلال الأمريكي ٢٠٠٣ ، نجـد إن التشـكيلة المجتمعية لمجلس الحكم والذي نسجت على منواله كل التشكيلات والتشريعات السياسية ، وشكل الدولة ، وفلسفة الدسـتور ، والتمثيـل في الحكومـة وهيئاتها ، والبرلمان وهيئة رئاسـته ولجانه التي اعتمدت الشـكل التوافقي بين مكونات سياسية مجتمعية ذلك المسـار خلق أزمات متكـررة ،لان هناك توافقات تمت بين المكونات السياسية الاجتماعية بعد الانتخابات البرلمانية للعام٢٠٠٥ ، وزعت بموجبها المناصب الرئيسة عليها ، بحيث كانت رئاسـة الجمهورية من حصة الكرد ، ورئاسـة الحكومـة من حصة العرب الشـيعة، ورئاسـة البرلمان من حصة العرب السنة ، وهكذا تنازليا في مناصـب نواب الرئاسـات الثلاث بصرف النظر عـن الاسـتحقاق الانتخابـي، ومن ذلك خلـو منصب رئيس الجمهورية لاشـهر طويلة لمرض الرئيس العراقي واستشفائه في الخارج

وعدم القدرة على استبداله رغم تسبب ذلك في تعطيل اتخاذ القرارات وعمل السلطة التنفيذية تلك الأمثلة تؤكد ان الديمقراطية التوافقية لايمكنها انتاج الاستقرار السياسي بل فقط حالة مستمرة من التوازنات القلقة والازمات المتتالية

ثانيا : مشكلة الوحدة الوطنية والمواطنة

التنوع ألاثني والديني والمذهبي واللغوي ليس حالة خاصة وأنموذج فريد لبعض الدول كعراق ولبنان أو منطقة الشرق الأوسط كما يحلو للبعض ترديده ، فإذا تجاوزنا الولايات المتحدة الأمريكية التي هي دولة مهاجرين تحوي العديد من التنوعات ، فهناك الكثير من الدول التي تحوي تنوعا اجتماعيا ، فالفلبين مثلا تحوي قرابة ١٠٠ أثنية ولغة ، وبنغلادش ٥٢ أثنية وزامبيا تضم ٧٣ أثنية ، والهند والبارغواي وكندا وغيرها عشرات ، فتقصي دول العالم من حيث الاثنية والديانة واللغة تؤكد إن التنوع هو القاعدة وليس الشواذ[٨].

لموضوع الانتماء والهوية الوطنية أبعاداً عديدةً [٩] منها قانوني ومنها عاطفي ، فالشكل القانوني والحقوقي الذي ينتظم الجماعة البشرية الساكنة في إقليم معين ، أو ما اصطلح عليه بالجنسية ، إلا انه في أحيان كثيرة ، وبالرغم من اكتساب فرد ما ، لجنسية دولة أخرى أو لحرمانه من جنسيته الأصلية ، لا يعني بالضرورة فقدانه للمستوى المعنوي أو العاطفي في إحساسه بالانتماء لهوية وطنية ما وبالرغم من ذلك يبقى المستوى المادي في شكله القانوني والحقوقي المؤسس على الأرض أو الإقليم الرابط الأقوى في تشكيل العديد من الهويات الوطنية في الدول الحديثة التي تنتظم العديد من الأعراق والأديان المختلفة، والتي تعمل الدول الحديثة على دمجها بالاستعانة بأساليب التنشئة السياسية ، التي لا تغفل فتح فضاءات معنوية عاطفية مفقودة من خلال صنع واختراع رموز مشتركة .

الديمقراطية السياسية حتى في الدول المتنوعة ،اثنيا ، ودينيا ، ومذهبيا (والتنوع الحالة الأعم في الدول الحديثة التي لا تخلوا دولة منها) تعمل على برامج عامة توجه إلى مجمل المواطنين ، وليس إلى شريحة اجتماعية واحدة ، والحزب السياسي يشهد تنوعا مطابقا أو مشابها للتركيبة الاجتماعية للدولة ، وهو ما يلغي عملية الإقصاء والتخندق والرؤية الأحادية الضيقة . أما الديمقراطيات التوافقية ذات الخطاب السياسي المحدود بشريحة اجتماعية معينة ، فإنها ، على العكس من الديمقراطيات السياسية ، تعيد إحياء الروابط الأولية وتعظيمها على حساب الرابط الجمعي الوطني، وهو ما يخلق حالة من التمزق العاطفي ، ويغيب المستوى المعنوي من الهوية الوطنية ويجعلها ممزقة بين ولاءات متعددة . وكذا الامر لدى الأحزاب السياسية ذات الاستقطاب الفئوي ، تعمل على تأكيد الخصوصية في الرموز والمناسبات والأهداف والتنشئة عليها بالوسائل التعليمية والإعلامية في مقابل تغيب أو تهميش الرموز والمناسبات والأهداف الوطنية العامة والتنشئة عليها . اي على عكس السياسة السلطوية التي تعمل على احداث الاندماج بشكل قسري [١٠] .

الاسلوب السلطوي بالدمج القسري

والاسلوب المحاصصي التوافقي لا تؤدي إلى إنتاج هوية وطنية جامعة في البلدان المتنوعة ، الأولى دمجية قسرية تؤدي إلى كبوتات تنفجر في شكل صراعات دموية في حال ارتخاء قبضة السلطة ، والثانية تفتيتية تحاول تجنب الصراع من خلال التوافق بين المكونات الاجتماعية التي ترفعها المستوى السياسي و تكون كل واحدة منها محورا يحاول أن يشد الأفراد المنتمين جبريا إلى تلك العلاقات الأولية ، ويجعل منها ، أي العلاقات الأولية ، أساسا ينسج عليه سلطة الجماعة ، أو الطائفة أو المكون على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة . ان خاصية منح الثقافات الفرعية ، الطوائف و الجماعات ، إدارة ذاتية في الأمور التي تخصها ، في الديمقراطية التوافقية ، قد تؤدي إلى تغييب الهوية الوطنية الجامعة لان تلك الخاصية مؤسسة على الحضور السياسي للجماعة في بدن الدولة ، وهو عامل التفتيت الجوهري ، بينما المطلوب كرد على قمع السلطة ، وكحق وجود للثقافات ، هو تأكيد الحضور الاجتماعي للجماعة ، أو الطائفة ، أو المكون ، دون تحويل المكون الاجتماعي إلى مكون سياسي ، يفرض تمثيلا نسبيا من خلال نظام انتخابي [١١] يقوم على المكون الاجتماعي وليس السياسي الوطني في الانتخابات العامة وبالتالي في السلطة التشريعية والتنفيذية وينسحب على جميع مؤسسات الدولة .

المحور الثاني : تجربة تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق :

تم تطبيق تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق بشكل فوقي من جانب إدارة الاحتلال الأمريكي العسكرية مباشرة بعد الغزو ٢٠٠٣/٤/٩ وواصلت ادارته المدنية هذه المسيرة حتى اتمت التشكيلات العراقية المنسجمة مع هذا التوجه والتي تسلمت السلطة من المحتل تدريجيا خلال السنوات اللاحقة للاحتلال . وذكر ان الإدارة الامريكية كانت ترى وجود أوجه شبه بين نموذج الدولة العراقية والدولة اللبنانية ، وهو ما دفعها بتشجيع من بعض قادة المعارضة العراقية لاستلهام التجربة اللبنانية التي عرف عنها عبر قرن ونصف تقريبا حالة التوازن القلق وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوالي الأزمات وضعف الدولة وسلطاتها[١٢] .

ومن زاوية أخرى يمكن تحديد الأسباب المشجعة لتطبيق نمط الديمقراطية التوافقية في العراق في المرحلة التاريخية الحالية بما يأتي :

- القضية الكردية ، وهي قضية تعود في جذورها إلى تاريخ إنشاء دولة العراق الحديثة والحاق المنطقة الكردية بها ، واستمرار الاكراد كتكوين قومي متميز بحقوقهم القومية التي تبدأ بالإدارة الذاتية لتصل الى المطالبة بالاستقلال . والتي مرت بفترات كفاح سياسي وكفاح مسلح ادى في المرحلة اللاحقة لحرب الكويت الى شبه استقلال سياسي عن بغداد محمياً من دول عظمى . وارادت أمريكا وحلفائها منح الأكراد حالة من شبه الاستقلال بعد عام ٢٠٠٣ لذا كانت صياغة الدستور تمنحهم شبه استقلال في دولة اقرب الى الكونفدرالية منها الى الفدرالية وتم منحهم مشاركة في جميع مؤسسات الدولة والحكومة العراقية دون ان يكوين لبغداد الحق في المشاركة او التدخل في اقليمهم ، وكذلك

صلاحيات الاعتراض « الفيتو» على قرارات سلطات المركز وعلى الاخص التنفيذية . ومثل هكذا نموذج مرسوم من الصعب تنفيذه الا من خلال تطبيق الديمقراطية التوافقية .

- صعود جماهيرية وتأثير الاحزاب الدينية – الطائفية والتي لايمكن ان تكون بطبيعة تكونيها وفكرها الا فئوية غير شاملة لجميع المكونا الاجتماعية ، مقابل ضعف وتراجع جماهيرية الاحزاب الوطنية والعلمانية . وهو مايستدعي تطبيق التوافقية لكي لايقتصر الحكم على مكون اجتماعي يمتلك الاكثرية العددية النسبية .

- عدم توصل فرقاء المعارضة للنظام السابق ثم ممثلي المكونات الاجتماعية بعد اسقاط النظام على عقد اجتماعي متفق عليه ، والتسرع في اصدار دستور فيه من النواقص والاخطاء والمشكلات الكثير مما لايعوض عن العقد الاجتماعي ، وجله لصالح الأكراد وتمريره بضغط أمريكي وأساليب غير صحيحة .

- كان لقرارات الإدارة الامريكية اليد العليا في فرض هذا النموذج من الديمقراطية التوافقية والذي لم يستطع حل المشكلات المستعصية في الحياة السياسية العراقية ، مما أدى إلى عدم إيجاد حالة استقرار سياسي بعد عقد من إسقاط النظام المركزي الشمولي السابق .

ولعل ابرز المشكلات السياسية التي أوجدها النموذج والتطبيق الخاص للديمقراطية التوافقية في العراق تبرز في عدم توفر الشروط والخصائص اللازمة لنجاح التوافقية ، وكذلك صعوبة اتخاذ القرارات بسبب المحاصصة العرفية غير الدستورية التي تفرضها التحالفات والتوافق .

اولا : مشكلة توفر الشروط والخصائص

تحول المكون الاجتماعي في العراق إلى حزب سياسي ، أو أحزاب سياسية لها صفة اجتماعية حصرية . أحزاب للشيعة ، وأخرى للسنة ، وثالثة للكرد ، ورابعة للتركمان ولاقليات اخرى صغيرة جدا كالصابئة والسريان وما اليها في ظاهرة استقطاب فئوي تؤسس للتمايز وتثبته ، وتعوق شيوع وترسيخ مفهوم المواطنة . وتجربة الأحزاب ذات الصبغة الاجتماعية الأحادية بعد العام ٢٠٠٣ ، هي على عكس الجذور الأولى للتجربة الحزبية في العراق بدايات القرن العشرين ، والتي أسست على أساس الانتماء الفكري والسياسي الوطني العابر للمكونات الاجتماعية الفئوية الاجتماعية . وبذلك تم تمييع الحدود الفاصلة وإزالتها، بين ما هو اجتماعي ، وما هو سياسي اذ اصبحا مترادفين ومتداخلين ، إحداهما معبراً عن الآخر، وهو ما يعتبر مأخذا أساسيا على الديمقراطية التوافقية ، والجوهر الذي يتم من خلاله إضعاف الهوية الوطنية .

حدوث التداخل بين الحقلين الاجتماعي والسياسي هو أحد أوجه الاعتراض، كما في الاعتراض على التداخل بين حقلي الديني والسياسي ، والصراعات التي أنتجها ، والذي فتح الباب للعلمانية في التطور السياسي للمجتمعات الغربية ، وأسس للدول الديمقراطية الحديثة . وإذا كان التداخل بين الحقلين الديني والسياسي، ومحاولة الأول الهيمنة على السياسي ، فان التداخل بين الحقلين الاجتماعي والسياسي ، اشد تعقيدا ، لان الاجتماعي في صراعه السياسي مع الحقل السياسي يستوعب

الدينـي فـي مفرداتـه ، فضـلا عن اسـتيعابه للمفردات الاجتماعية الأخرى، من اثنيه وقومية وعشائرية ، والديني مقابل الديني ، والديني في تفريعاته الطائفية . وبالتالي فان الصراع الديني مع السياسـي هو الصراع أحادي بينما صراع السياسـي مـع الاجتماعي هو صـراع متعدد بيـن الاجتماعـي والسياسـي من جهـة ، وبين مفـردات الاجتماعـي مع بعضهـا ، أي الديني مـع الدينـي ، والطائفي مع الدينـي ، والطائفي مـع الطائفـي ، والطائفي مع ألاثنـي ، والاثني مـع ألاثني ، وهو ما يولد صراعا مركبا وحالة احتراب ويقلل من احتمالية الاستقرار السياسي وبالتالي يعرض الدولة إلى هشاشـة لا تستطيع بفعلهـا أن تـؤدي دورها ، ويزيـد من مركبات فشلها ، ويدفع بالأفراد إلى الخضوع للتكوينات الاجتماعيـة . وهكـذا اصبح في هـذا النموذج للديمقراطية التوافقية لا وجود لمفهوم المواطنة الجمعي مـن الناحية القانونيـة ، فالديمقراطية التوافقية تجعل من الانتمـاءات الأولية القومية والدينية والمناطقية والعشائرية قيودا على الفرد تمنعه من الاحساس بمواطنيته والالتزام بحدود حقوقها وواجباتها.

ثانيا: مشكلة المحاصصة واتخاذ القرارات

أدى النموذج العراقي للديمقراطية التوافقية فـي العراق الى مشـكلات عويصـة من خلال عـرف المحاصصة التي شـلت لمـرات عديدة عمل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية وولدت اشـكاليات على مستوى تعطيل القرار السياسي والتشـريعي والرقابـي . ففـي الديمقراطيـات الحديثـة ونظمها الانتخابيـة ، تكون القاعدة إن النائـب في المؤسسـة التشـريعية ممثلا لجميع الشـعب وليس لناخبيه وحدهـم ، أو على الأقل ممثلا للدائـرة الانتخابية التي أفرزته وبصرف النظـر عـن التكوينـات الاجتماعيـة المكونـة لتلـك الدائـرة ، ودون تمييـز بيـن الانتماءات الاثنية والقومية والدينيـة- الطائفية والمناطقية والعشائرية، بعبارة أخرى على إن النائب ممثلا لمجموع الوطـن وليس للجماعة التـي انتخبته بصـرف النظر عـن النظـام الانتخابي إن كان بأسـلوب الدائرة الواحـدة أو الدوائر المتعددة ، وللنائب حصانة في إبداء الرأي ، أي له الحرية فـي طرح وجهات النظر في الاتجاه الذي يعتقد انه في مصلحة الوطن[١٣] .

فـي الديمقراطيـة التوافقيـة يكـون النائب ممثـلا لجماعته الطائفيـة أو الدينية أو الاثنية ، وقليلا ما نشاهد نائبا يطرح وجهات نظر خارج إطار موقف كتلته أو جماعته الاجتماعية ، وفي حال كان لنائب أو لمجموعة نواب وجهات نظر تناقض الكتلة أو الجماعة الاجتماعية فإنها لا بد أن تنسـلخ عن الرأي والتكتل الجمعي للجماعة الاجتماعية وتشكل جماعة فرعية لا تخرج بأي حال عن السياقات الجمعية للجماعة الاجتماعية

كمـا نلاحـظ إن لرئيس الجماعـة أو الكتلة الاجتماعية صوت قد يساوي ، أو يفوق أصوات نواب كتلته ، وفي البرلمان يكون الجلوس على أسـاس جماعـات اجتماعية ، وفـي التصويت ينتظـر الجميع رأي رئيس الكتلـة ، ولذلك فان القرار التشريعي وبالتحديد في القرارات المهمة لا يتم وفق قاعدة أغلبية الأصوات وحسب رأي النائب واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب بل يتـم من خلال توافقات بين قـادة الجماعات

أو الطوائف ، ومحكومة بالتوازنات واستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية ، والتصويت وفق قاعدة أغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتا لاحقا للتوافقات التي تتم خارج قاعة البرلمان .

شرط التوافق في المؤسسة التشريعية يعد آلية معطلة للقرار السياسي والتشريع ، ومعطلا للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية وكمثال على آلية التعطيل تلك ، ما جرى في مجلس النواب العراقي في بداية العام ٢٠٠٨ ، فقد كانت هناك ثلاث تشريعات تنتظر الإقرار بعد مناقشتها ووجود خلافات بشأنها بين الكتل السياسية ، وهي إقرار الموازنة بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني بسبب الخلاف على نسبة الإقليم من الموازنة ، وقانون العفو العام المؤيد من قبل جبهة التوافق(السنية) والمعطل من قبل الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) الراغب بإضافة بعض القيود عليه ، وقانون انتخابات مجالس المحافظات المعطل من قبل جبهة التوافق . ولأهمية تلك التشريعات كان لابد ،وحسب عرف الديمقراطية التوافقية أن تمرر بإجماع المكونات الاجتماعية الثلاث (الشيعة والسنة والكرد)، وللخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية ، مررت التشريعات باسلوب الصفقة ، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من قبل الطرف الآخر في مقابل قبول الأطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله .

وفي مثال أخر على تعطيل القرار في الديمقراطية التوافقية ، هو أزمة اختيار رئيس جديد لمجلس النواب العراقي خلفا لرئيسه محمود المشهداني ، مما أدى الى شل عمل المؤسسة التشريعية وعطل أهم القوانين وهي إقرار الموازنة ، فلو لم يكن مجلس النواب يعتمد الديمقراطية التوافقية الاجتماعية والية المحاصصة على أساس الانتماء الاجتماعي والمعطلة للقرار لما حدث مثل ذلك . ولا تنحصر سلبيات المحاصصة على المؤسسة التشريعية بل تتجاوزها إلى الحكومة ، ففي حالة انسحاب وزراء جبهة التوافق من الحكومة بقيت تلك الوزارات شاغرة لعدة أشهر دون أن يستطيع رئيس الحكومة تعين وزراء آخرين بدلا عنهم ، ومعلوم مقدار الخلل الذي ينتج عن وزارة بدون وزير لعدة أشهر ، وتنسحب آلية المحاصصة حسب النموذج الديمقراطي التوافقي الاجتماعي على كافة مؤسسات الدولة كالمؤسسة القضائية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد أن تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاث ، وهو ما يجعل القرار السياسي معطلا في حال غياب التوافق عليه لامتلاك الأطراف حق الفيتو المتبادل، ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشا وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي ، ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الاجتماعية الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعافا للدولة وعمل سلطاتها ومؤسساتها[١٤] .

الخاتمـــــــــــة

طرحـت الديمقراطيـة التوافقيـة كأحـدَ النمـاذج المقترحَة لمعالجة مسـألة المشـاركة السياسية في المجتمعات التعددية أو المتعددة أو المنقسـمة ، وتستند أساسـاً إلى بناء التحالفات الكبيـرة التـي تضمـن للمكونـات الاجتماعية الأساسـية فُرصَ التمثيل والمشـاركة في صنع القـرار ، وهـو مـا يجنبهـا الخضوع لسـلطة الأغلبيـة، إذ تحتفـظ الأقليـة بحـق النقض أو الاعتـراض، ما يجعـل قدرتَها علـى مواجهة الأغلبيـة وتجنب هيمنتها متاحـةً وممكنةً على صعيـد الممارسـة . وللديمقراطيـة التوافقيـة شـروطا وخصائـص ينبغـي توفرهـا لضمان نجـاح تجربتها خصائصها سـالفة الذكر كونها اسـلوبا يختص بالمجتمعات المتعددة اجتماعيا، لكي تضمن تمثيل الفئات ومشـاركتها السياسية وتضع أساسا للتعايش عبر المشاركة في الحكم واتخاذ القرار .

وتبيـن مـن خـلال البحـث ان تطبيـق الديمقراطيـة التوافقيـة في العراق قـادت اليه ضـرورات تميـزت بهـا المرحلـة الحالية بعد الاحتلال الامريكـي، والموضوعات المرتبطة بالقضيـة الكرديـة وخصوصياتهـا، وصعـود المكونات السياسـية الدينيـة ـ الطائفية الفئوية وتراجـع المكونات السياسـية الوطنيـة العابرة للفئويـة، وعدم توافـق المكونـات الاجتماعية على عقد او دستور وطني يضع أسساً صحيحة للوحـدة الوطنيـة . وقـد ادى التطبيـق العملي للديمقراطية التوافقيـة في التجربة العراقية الى ظهور مشكلات معقدة على راسها عدم استقرار النظام السياسي، وضعف سلطات الدولة بسبب المحاصصـة، والازمات المعلقة كما في قضايا كركوك وقوانين الاحزاب والنفط وغيرها، الى جانب عدم اسـتتباب السـلم الاهلي واسـتمرار الصراعـات المسـلحة والتشـكيلات المسـلحة خارج سـيطرة الدولة، وما الى ذلك من مظاهر عديدة .

أن مشـكلات عويصـة هي نتـاج التجربة العراقية لتطبيق الديمقراطية التوافقية، غير ان الضرورات والظروف التي فرضت تطبيق هذا النمط من الديمقراطية لم تتغير، ولا يوجد بديل أفضل يحل المشكلات حاليا، وليس هناك سبيل غير زيـادة فعاليـة الاتجاه الوطنـي وتكويناته العابرة للفئويـة الاجتماعية عن طريق التثقيف والتعبئـة مـن جانـب التشـكيلات والأحـزاب والمنظمـات الوطنية لكسـب الجماهير، ولعل مساوئ التوافقية ومشـكلاتها عامل مساعد لها للنهـوظ وإعـادة الأمور السياسـية الى طريقها الصحيح وتحقيق الاسـتقرار السياسي والتنمية والتقدم على كافة الصعد الأخرى .

المراجـــــــــــــــع :

انظـر : محمـد كامل ليلـة (د.)، النظم السياسـية ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٠ .

Samuel Huntington, The Third Wave of Democratization in The Twentieth Century, USA: University of Oklahoma Press, 1st Published, 1991) p: 311.

ارنيت ليبهـارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسـني زينـة ، بيروت : معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦ .

شـاكر الانباري ، الديمقراطيـة التوافقية مفهومها ونماذجهـا ، بيـروت: معهـد الدراسـات الإستراتيجية ، ٢٠٠٧.

عبد السـتار الكعبـي ، مفهوم ونشـوء الديمقراطية التوافقيـة ، الموقـع الالكترونـي كتابـات ، ٢٠١١/١٢/٧ .

جورج طرابيشي ،إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي ، سلسـلة حوار الشـهر ، العدد(١٤) ، منتـدى عبد الحميد شـومان الثقافـي ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٨ ، ص ٢٨ .

انظـر : مهـدي عامل ، فـي الدولـة الطائفية ، دار الفارابي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٣ .

، للمزيـد من التفاصيل انظر : جوزيف ياكوب ، ما بعـد الأقليات : بديل عـن تكاثر الدول ، ترجمة حسـين عمر ، المركز الثقافـي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٤ .

حـول الموضـوع انظـر: علي وتـوت ومجموعة باحثيـن ، المواطنـة والهوية الوطنيـة ، معهد الأبحاث والتنميـة الحضارية ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥ .

انظـر : ألان توريـن ، ما هـي الديمقراطية؟ حكم الأكثريـة أم ضمانـات الأقلية ، ترجمة حسـن قبيسـي ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ ، ص ٩٥ .

حـول اسـلوب التمثيل النسـبي واهدافـه ، انظر : مجموعـة باحثين ، اشـكال النظـم الانتخابية ، المؤسسـة الدوليـة للديمقراطيـة والانتخابـات ،تعريب: ايمن ايوب ، السويد ، ٢٠٠٧ .

انظر :أنطوان نصري مسـرة ، النموذج السياسـي اللبنانـي واسـتمراريته . بحـث فـي التوافقيـة وتنظيمهـا ، منشـورات الجامعـة اللبنانيـة ، بيروت ، ١٩٨٣ .

انظـر : سـويم العربـي، الدكتاتورية الاسـتبدادية والديمقراطية والعالـم الثالث، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

ياسـين سـعد البكري(د.)، اشـكاليات الديمقراطية التوافقيـة وانعكاسـاتها على التجربـة العراقية ، بحث منشـور في مجلة مركز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٢٧ ، السنة ٢٠٠٩ .

الرؤية المستقبلية لتدفق المعلومات في المنطقة العربية

م.د. داود هاشم داود(*)

المقدمة

الرؤية البحثية تقوم على أساس الاستفادة من تجارب الماضي وواقعه وحوادثه منطقيا وعلميا وحياديا، ومقارنتها مع مستجدات الحاضر، وتوظيف هذه التجارب والنتائج المستخلصة لتحديد الخطوات والمعالجات للمسارات المستقبلية.فالرؤية البحثية تشكل احد العناصر الأساسية في الفكر الاستراتيجي، وتطلعاته المستقبلية، وأنها تلم بالتصورات الذهنية الجادة لقضية أو موضوع معين.وعليه تأتي الرؤية البحثية لهذه الحالة أو تلك القضية واضحة المعالم ومحددة الأبعاد زمانا ومكانا، وبواقعية العرض والقبول والملائمة.فالرؤية المستقبلية من المفاهيم الحديثة والمعاصرة التي لقيت اهتماماً واسعاً وعناية فائقة من البحث والدراسة والتأليف والتصنيف في مجال الفكر والفلسفة والدراسات الاجتماعية والإنسانية والاتصالية والمعلوماتية والنقدية والتطويرية والتدريبية، كونها تطرح مجموعة من المفاهيم والتصورات الإدراكية التي تمكن الفرد أو الجماعة أو المؤسسة من فهم الكون والحياة والإنسان والعلاقة القائمة بينهما(١).

وقد واجهت المنطقة العربية مواقف عدة تعين على النظم السياسية ومنظمات مجتمعاتها المدنية والسياسية أن تضع والى حد ما الرؤية المستقبلية لمواضيع وقضايا متعددة وفق ما تراه مناسبا في أطاري السياقات العلمية والحسابات الميدانية لكل اختصاص. ومن هذه الاختصاصات ((المعلومات))التي عانت إخفاقاً في الارتقاء والتقدم لمستوى فعال ومقيد لمجابهة ومواجهة التحديات الصعبة، فلم تكن هناك التصورات المعقولة والجادة لطريقة التعامل مع ((المعلومات)) ولم تستثمر الإمكانيات المادية والمعنوية المتوفرة لوضع منظور علمي كفوء، لتوظيف المعلومات وفق آليات إدارية وتقنية تقوم على العلم والمعرفة، مما جعل الإشكاليات التي تواجه هذا الاختصاص ((المعلومات)) تنعكس سلبا على بقية الاختصاصات:- السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والعلمية وانهالت

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

المشـكلات والأزمات تكبر وتتسـع ككرة الثلج المتدحرجـة مـن الأعلـى إلى الأسـفل لتفاجئ المجتمع والدولة والسـلطات السياسية وتحذره بان الطريق إلى المسـتقبل ليس معبداً وموحشاً وتعتريه العديد من المنزلقات والانحدارات إلى الحـد الذي بـدا الجميع يلمـس أن الماضي كان أفضل مـن الحاضـر. وان الرؤية المسـتقبلية لتوظيـف المعلومـات فـي المنطقـة العربيـة أصبح موضوعاً جديـراً بالاهتمام، وبدأ يتفوق علـى الأهمية العسـكرية والأمنية والسياسـية والاقتصاديـة. وتكمـن هـذه الأهميـة بالعلاقة مـع جميع المتطلبـات والاحتياجات الأساسـية في الحيـاة اليومية والمسـتقبلية.لذا فان الانتباه لكل ما يتعلـق بأهمية((المعلومـات)) الداخلية والخارجية المرسـلة والوافدة، تشـكل الخطوة الأولى في خط التصدي للإشـكاليات ولمعالجة التخبط والتشتت.

ويـرى الباحـث أن اعتبار((المعلومـات)) أنموذجـا أو منهجا بحثياً أو كإجـراءات بحثية لتخطـي الصعوبات وصولاً للغايات والأهداف المرجوة، أنما هـو أي (المنهج) أو (الأنموذج) سـيصبح قانوناً أو فرضاً حيادياً وعلمياً، يقبل الفحص والتدقيق لأية معلومة، كواقعة أو حدث تـم إقرارهـا وتدوينهـا كفعل فـي الماضي أو الحاضر أو المستقبل. في أي مكان من الكون[٢] وبالتالـي الاتجاه نحـو إزالة الميـول العاطفية والمبالغـات السياسـية والانحرافـات الفكرية، مـن اجل وضع الرؤية المسـتقبلية، للمعلومات ولتدفقها في إطارها الحقيقي والانطلاق بها من المستقبل الموضوعي بكل وعي وإدراك.

أولا:تدفق المعلومات بين الكمية والنوعية.

يبقى الجدل قائماً ومستمراً لمفهومي الكمية والنوعيـة لأي موضـوع أو قضيـة، وينطوي هـذا الجدل على عدم طـرح أو تبني البديهيات في مسـالة الكميـة والنوعيـة، لان الموضوع يخضـع دائما إلـى التبرير والتفنيـد والدحض بمواقـف نقديـة تتزايد مـع أهميـة البحث عن التشـخيص والتدقيـق لمعدلات الكـم ولفحص وتحليل النوع.فالتناقض بين المفهومين اختلافاً وتنافسـاً واضحاً وقائمـاً في دلالة كل منهما مع بداية التعامل مع احد المفهومين حينما يتم تناول موضوع أو قضية معينـة قيد البحث والتحليل. أن للكمية اسـتخدام وللنوعية اسـتخدام آخر في الإشـكاليات والإجـراءات والنتائـج والحلول، لذلك لا يسـتطيع أي باحـث أن يتعامل مع احد المفهوميـن على أسـاس انه مهـم والآخر غير مهـم، فكلاهمـا يحظيان بأهمية مشـتركة أثناء الدراسة والبحث.

أن تنـاول المعلومـات المتدفقـة كظاهـرة واقعية ومعاصرة ترتبـط بجميع نواحي الحياة وان هـذا التدفـق قد وجد واقعاً إنسـانياً يتصف بالايجابية تارة وبالسـلبية تـارة أخرى[٣].فالكم الكبيـر والمدهـش للمعلومـات ونوعيـة هـذا الكـم يثير موضوعـاً مهمـاً للباحثين من خلال الإشـارات والتوصيات والاستنتاجات تتضمن التعزيز أو التحذيـر، والتبني أو الرفض، الثقة أو القلـق، والفائدة أو الضرر من هذه المعلومة أو تلك،لعبـور الحاضر نحو مسـتقبل مناسـب للبشـرية وللإنسـان وللدولة[٤].فالضـرورة أصبحـت تقتضـي أن يتـم تحديـد (الكميـة) بمعطيـات عدديـة وبمعدلات إحصائيـة أعداد صحيحة أو كسـور أو مضاعفات متتالية أو أن يتـم التحديد بمصطلحات متفـق عليها (معظم،

كثير، كبير، واسع، هائل) فمثلا تقول حصلت هذه الجامعة على المرتبة الخامسة أو التاسعة في نظام الجودة، وهذا لديه سمعة علمية كبيرة، والشيء نفسه بالنسبة للنوعية، فالجودة العلمية التي حصلت والإبداع والنتاج العلمي، يؤهلها لهذه المرتبة العددية، وهذا الأستاذ مبدع، وذاك الشخص خامل وغبي وكسول.

أذن نحن أمام حالتين في التعامل مع المعلومات (كميتها) و(نوعيتها) وكلاهما يخضعان للمعالجة المشتركة. فلا يمكن التعامل مع كمية المعلومات ومعالجتها دون أن يتم التعامل مع نوعية المعلومات وتحديدها فبالوقت الذي ندقق ونحصي كمية المعلومات وموضوعاتها المتوفرة وحسب الاختصاصات فإننا نحرص بالوقت نفسه على نوعية المعلومة التي نهتم بها وحقيقتها وثبات نوعيتها، لذلك يرى الباحث انه لا مجال للتعامل مع كمية المعلومات دون تقديم فرضيات نوعية لهذه المعلومات وبالعكس فالرؤية المستقبلية الخاصة بالمعلومات تشترط:- أولاً: تحديد كميتها ونوعيتها كبداية فنية وعلمية لأدراك التناقض أو المقارنة وإيجاد احتمالات للتمييز بينهما ومن ثم التوصل إلى تقييم وتحليل معقول ومقبول ومفهوم للمعلومات.

كي نبدأ بالقياس، كطريقة للتمييز بين كمية المعلومات ونوعيتها، ومع هذا فثمة أمر لابد من الانتباه أليه وهو أن هناك كم معلوماتي يمكن التحكم به ومتابعته وتحديده، وهناك كم معلوماتي لا نستطيع أن نتحكم به أو نتحرى عنه وهناك كم معلوماتي يتحكم به إلى حد معين ومحدود وهناك كم معلوماتي مستوى التحكم به ضئيل جدا.أن هذه الفوارق التي تخص الجانب الكمي بالمعلومات، والجانب الذي يتعلق بالقياس، يعني أن هناك تتبعا علميا للمعلومات، وان هذا التتبع يكشف لنا أن الانتقالات وتكرير المعلومات واقتنائها وفحصها وتحويلها من كم معلوماتي إلى معلومات نوعية، كونها أكثر أهمية من كمية المعلومات.مع هذا فلولا الكمية المعلوماتية لما تحققت نوعية معلوماتية، بمعنى انه لا يمكن تقليص الكمية المعلوماتية، وإنما يجب أن نبحث عن نوعية المعلومات.فالكم المعلوماتي مرتبط بإرث الماضي واكتشافاته واختراعاته ونوعية المعلومات هي نتيجة لهذا الإرث.

فما أحدثته ثورة الاتصالات والمعلومات عبر شبكات الاتصالات وتقنياتها، ومنظمات الانترنت الدولية، يشكل تحولا جذريا في تسهيل حركة الإنسان حول العالم وهو في موقعه المكاني وحسب وقته، (يتصرف بالوقت والمكان معا) (التصرف الزمكاني) أو(الإنسان الزمكاني).وانه لمن المدهش حقاً أن نجد التطور السريع والمستمر لإنتاج تقنيات الاتصال والمعلومات، ومفرداتها أن يحصل هذا الإنتاج اليومي على مدار الساعة والدقيقة، فما أن يتم ابتكار جهاز معين ومواصفات خاصة لنقل المعلومات أو خزنها حتى يتم التحضير لابتكار وتطوير جهاز أفضل منه وإنتاجه بكميات وإعداد هائلة لتسهيل مهمة الاستخدام وتحسين نوعية التعامل مع المعلومات[٥].أن العالم ألان أصبح مربوطا بشبكة الكترونية تنقل الأخبار والبيانات الجيدة والسيئة والحقيقية والمزيفة بسرعة الضوء إلى أي مكان في هذا الكون المخلوق من الخالق العظيم الذي يعلم الإنسان ما لم يعلم.أن الفرز العلمي لكمية المعلومات ونوعيتها معا، وتوظيف نوعية المعلومات

للاستخدامات المطلوبة والمحددة، يتطلب رؤية عقلية علمية فاحصة ودقيقة، تتعامل مع الحاضر وتخطط وتتواجد في المستقبل[٦].

وفي ظل ذلك فان الدول ونظمها السياسية الآن أمام خيارين: أما أن تواكب وتهتم بالمعلومات وتقنياتها داخليا وخارجيا أو ستهوي في فضاءات المعلومات الواسعة وتفقد سيطرتها وسيادتها واستقرارها وأمنها وتقدمها وتواجه مجتمعاتها المتمردة والرافضة لها في تشكيل نظام سياسي جديد تقوده وفق ماتمتلكه من معلومات في إدارة شؤونها وقدرتها على توظيف طاقاتها وإمكانياتها.أن ثورة المعلومات قد وفرت لكل إنسان الاطلاع على ما يفيده ويحتاجه من معلومات في العمل السياسي والعسكري والاتصالي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، فالثورة التي تحققت ونجحت وتبنتها كفاءات وخبرات ومهارات متخصصة لتعلن (نظرية المعلومات) [٧]،واستقرت في شكل (المجتمع المعلوماتي) وتفوقت على بقية المسميات الاختصاصية في المجتمعات مثل (المجتمع الاتصالي السياسي، الزراعي، الأهلي,....الخ).

ثانيا:ثقافة المعلومات واستخدام تكنولوجيا التقنيات.

حينما نتحدث عن أهمية المعلومات، لابد لنا من ألقاء نظرة سريعة على التقنيات وتكنولوجيا المعلومات، فالعلاقة بين الثقافة وتكنولوجيا الاتصال المتطورة، قد قطعت مساحات واسعة وفي زمن وجيز لدى جميع الأوساط الشعبية ولدى سكان العواصم والمدن والريف والصحراء وفي المحيطات والبحار. وفي الفضاء والأجواء المناخية المعتدلة والقاسية.

أن هذه العلاقة أخذت تؤشر أن الإنسان أصبح أمام حالة مفتوحة النهاية ومتسارعة الخطوات، وانه أصبح يتواجد في كل مكان ويطلع عليه، وبالوقت الذي يناسبه بفضل التقنيات الاتصالية، هذا التواجد والاتصال مع الآخر والأشياء خلق ثقافة جديدة في نظام المعلومات الشخصية او العامة او المهنية، فخلال عقد مضى بدا الحديث عن ثقافة مدمنة لأجهزة الاتصال الفائقة في تقنياتها, جعلت المستخدم لهذه الأجهزة أما أن يكون أسيرا أو متجاوبا أو مضطرا أو مفروضا عليه وبحالة أشبه بإجراءات محو الأمية[٨].أن انتشار هذه الثقافة في الاستخدام التقني، ليس موضوعا آنيا او مرحليا وإنما هي استعدادات للتواصل والتعامل مع الأجيال القادمة التي ستتلقى هذه الثقافة بنماذج وأنماط قد تكون غير التي تتعامل بها الآن او نستخدمها بيننا.

فثقافة المعلومات ليست مجرد استقبال او تلقي او مشاهدة او إرسال او اطلاع عشوائي غير محدود. وإنما هي تفاعلات فعالة وسريعة ونشطة، بدأت تزداد وتتوسع مع الاختراعات اليومية للتكنولوجيا والتقنيات ومع انتشار المكتبات والكتب الالكترونية، حتى أصبح المستخدم لهذه الوسائل والأجهزة هو المطلع وهو المؤلف وهو الناقد وهو المخرج والمعد في أن واحد فنراه يزيد في النص أو يغير به أو يعدله نحو الأحسن أو الاسوء أو يحوره كما يريد، هذه الثقافة لم يقدر لها أن تتبلور بهذه السرعة لدى الإنسان لولا الاستخدامات المستمرة للتقنيات المعلوماتية. ولاسيما وقد أضيف لوحدة المعلومة (كتابة أو جملة) وحدات صورية أو فلميه، وأكثر من ذلك بدأت ثقافة المعلومات تطرح نمطا جديدا

في موضـوع (الواقع الافتراضـي) أي الواقع المصنـوع عبر التقنيات، ومحاولـة تقريبه مع الواقع الطبيعي بأسلوب مشوق ومثير ومقبول، وقد بـدا هذا النمط مع ثقافة الأطفال للمعلومات واسـتبدال الممثليـن والنجـوم والشـخصيات الطبيعية، برموز مصنعة بالحاسوب، واخذ هذا النمـط يتصاعد ليصل إلى أفلام الخيال العلمي، أو المعلومـات الخياليـة عـن الفضـاء وباطن الأرض....الخ[٩]

إن السـعي لإيجاد ثقافـة معلوماتية مصنعة واعتبارها عالمـاً جديداً يتجه إلى النزعة الكلية والشـمولية، لهـا قوتها وتأثيرها ولهـا قوانينها وشـروطها الفنيـة فـي الإدخـال والإخـراج للمعلومة يمكن تسـميتها (البلاغة الالكترونية) لكي تعزز وتضاعف من اندماجها مع (البلاغة الأدبية).وهـذا أصبـح ملموسـا فـي العمليات الإخراجية للمعلومات، في دمجها او فرزها او جدولتها او تسلسـلها مـع بعضها ومع الجوانب المرئيـة والصورية.هذا المتغيـر المعاصر في ثقافـة المعلومـات اوجـد عوامل تأثيـر جديدة ومفاجئة معا في العلوم الاجتماعية تحديدا، وفي اسـتمالة الحواس واسـتقبال الحسي والإدراكي والاسـتجابات الواضحة والصريحـة بجودتها ودقتها ومتعها العديدة.

وعليـه فـان تصعيـد المطالبـات بدراسـة أهميـة ثقافـة المعلومات فـي الوطـن وتناول أبجديتهـا واسـتيعاب بلاغتهـا ومؤثراتهـا يعد مـن أهم التحديات التي يجـب أن تعالجها النظم السياسـية والعربيـة، وعدم تركهـا لان تتحول كتحديـات خارجية لتسـتهدف النظـام والدولة والمجتمع العربـي[١٠].أن الجدية في إزالة أمية ثقافـة المعلومات وعدم تـرك المواطن العربي عرضة وهدفا للتلاعب في ثقافته وعقله وذهنه وعواطفـه وغرائزه.فالمواطـن العربي يعيش تجربـة غير مسـبوقة فـي ثقافـة المعلومات، وتتسـم إلى حد ما بالعزلة مـع الكون الخارجي ومحدوديـة آفاقـه ورؤيتـه الفكريـة لقضاياه الراهنة. وخيـر دليل على ذلك: حدث أو واقعة الاحتجاجـات الجماهيريـة والتـي سـميت من قبل دوائـر خارجية بـ(الربيـع العربي). وهي تسـتحق هذا الاسـم لو تم أعدادها إعدادا قياديا وفكريـا وتنظيميا من قبل قـوى محلية، ولكنها حدثـت وتأزمت وفشـلت ودمرت مـاكان وما سـيكون، لان الاسـتجابات الجماهيريـة كانت نتيجة ما أرسـل أليهـا من معلومـات خارجية معـدة سـلفا وبطريقـة اسـتوعبت الكثيـر من المفكريـن والباحثيـن والمهتمين بمـا حدث. إذ أصبـح المواطن بيـن المطرقة والسـندان بين مصادرة حقوقه من ثقافة المعلومات محليا باسم الخصوصيات الوطنية وحماية السيادة وتضليل ثقافة معلوماته خارجيا[١١].

أن تدخل التكتلات والشـركات المعلوماتية الكبرى في العالم إلى المنطقة العربية وممارسة الحـرب الالكترونية من اجل فرض سـيطرتها المعلوماتية عبر وسائل ومداخل اتصالية عديدة، وتنميط ثقافة المعلومات واختزالها باتجاه أحادي واحـد مرتبط بها يؤهلهـا للتحكم بالموقف العام لأي دولـة أو مجتمع عربي. لهذا فان الأطراف الخارجة وتحديدا الشـركات الكبرى المختصة بالمعلومات، تتحكم بكميـة ونوعية المعلومات الموجهة والمرسلة للمنطقة العربية، إضافة إلى أن مصادرهـا المعلوماتيـة (الإنتاج والتوزيع) تعمل بطريقة نسقية، وتؤدي وظيفة إستراتيجية لحمايـة مصالـح دولهم، من خلال التشـكيلات الفاعلـة في مجـال المعلومات مثـل (الوكالات

الإعلانية، مؤسسات السوق، قياس اتجاهات الرأي، التقييس والسيطرة النوعية والفحص، المجموعات القانونية، ولجان التحكيم الدولي).

وتزداد فاعلية هذه التشكيلات حينما تعمل وفق نسق يتناسب مع انساق نشاط الدولة مخابراتيا واستخباراتيا، أو حينما تكون لهم صلات مع المنظمات الاتحادية الدولية. والخطورة في هذا أن هذه الشركات تعمل على التعاقد وتوظيف الخبراء والمختصين العرب بمجال المعلومات والاستفادة من قدراتهم وكفاءاتهم العلمية والتقنية والفنية لصالح سياستهم المعلوماتية في المنطقة العربية.إذ أن التدفق الهائل للمعلومات للمنطقة العربية والذي تشرف عليه قوى معلوماتية دولية كبرى عملت على استخدام التقنيات الالكترونية، لتامين وسائل وأدوات لإنتاج وتوفير كم معلوماتي[١٢]،ومن ثم تقديمه وعرضه وبثه مجانا لغرض أرباك ثقافة المعلومات العربية، فالمضامين المعلوماتية التي يوفرها (كوكل) لا يمكن لأي مستخدم أن يطلع على كامل المتوفر في هذه الشبكة وما ينشر في (اليوتيوب) يحتاج إلى ما يقارب (١٧٠٠سنة) من اجل مشاهدته فما يتم تحميله كفيديوهات وتنزيله على الموقع مدة ٢٤ ساعة كل دقيقة بمعنى (٢٤ساعة*٦٠دقيقة=١٤٤٠ساعة) تحميل على الموقع كل ساعة.

ويقدر العلماء أن ٨٠٠مليون معلومة توجه لكل شخص سنويا، إضافة إلى التزايد الكبير والمستمر مع الزمن للمعلومات الجديدة والمؤكدة بإسناد علمي سنويا كالبحوث والاكتشافات والاختراعات والحقائق الجديدة عن الحياة (الإنسان، الحيوان، النبات).فالمهام القادمة تتعلق بالتنشئة المستقبلية التي تنظم الجيل حاضرا ومستقبلا، ويجب أن تأخذ طابعا مسئولا وجادا وملحا مع وضوح وهن وضعف الأساليب القديمة والتقليدية أمام قوة وفاعلية الأساليب الوافدة, وإذا كان جيلنا يمر بمرحلة بينية ويعيش حياة ثقافية معلوماتية خليطة تتفاوت مكونات هذا الخليط بين الهوية القومية أو الوطنية، والصراع الثقافي ، والتجاذب والتناقض والتشويش والتفكيك والتفتيت الثقافي، فان الأجيال القادمة ستتعرض إلى العزل والتضليل والتقسيط ومحاصرتها بين ثقافة معلوماتية قومية وبين ثقافة معلوماتية خارجية.مما يقتضي أن نبذل جهدا مضاعفا ومتسارعا في إطارين:

الأول: أحداث نقلة نوعية في الكم المعلوماتي وترسيخ الهوية القومية في مضامين المعلومات، ورفع مستوى الاقتدار المعرفي.

والثاني: التحاور والولوج مع ثقافة المعلومات الخارجية والعالمية ومشاركتها بما لدينا من إبداعات والاستفادة مما لديها من نتاجات، كي نتمكن من خلق الاستعدادات المفيدة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية معا، واستخدام وتنشيط المؤسسات المعلوماتية القومية في تشكيل منظمات واتحادات مشتركة وموحدة في التمويل والإدارة والاستفادة يؤهلها المساهمة في تجديد العقل العربي وتحقيق تقدم واسع في

مجـالات الحياة، كـي يتحقـق الانتصار الأول على التأخـر والروتيـن والمعلومـات المزيفة والمشبوهة الصفراء، واستكمال إنهاء التحديات الداخلية في جمال المعلومات.

ثالثا:الفرص المتاحة والتحديات المستقبلية.

مهمـا يكن المأزق ومهما توسـعت الأزمات، فـان هناك حقيقـة تتحدد فـي أن الزمن يمضي والتاريخ يتواصـل بالوقائع والأحداث والدلائل ويقتضـي التوقف عندها وتقييمها في ايجابياتها وسـلبياتها وفـي كميتهـا ونوعيتها.لهـذا فأول الفـرص المتاحـة لنـا حينمـا نجـد الباحثيـن والمفكرين والمهتمين بشـؤون الإنسان والدولة في الوطن العربي، يشعرون بمسؤولية الواجب والمهـام، إزاء التحديات المسـتقبلية، من اجل اسـتيعاب ما نجده في الفكـر والعلم من فرص ومخرجـات للأخطـار التي سـتحدق بالمنطقة العربيـة إذا مـا اسـتمر فينا الكسـل والإحباط واليأس والخطأ.

أن مبادئ منهج الأنسـاق أو نظريتها، تمثل أدوات فاعلـة فـي العمـل التعبـوي والحركي من اجـل تحقيق أهـداف إسـتراتيجية ونظرية الأنسـاق[١٣] والنظريـة الوظيفية[١٤] يشـتركان كحالـة واحـدة في مهمـة توظيـف المعلومات باتجاه تفوق أولوية الكل على الجزء، أو بمعنى أن تصبـح المعلومـات لخدمة الجميـع والدولة والقرار السياسـي أي (النظر إلى الأشـياء في أبعادها الكلية الشاملة، أو التركيز على التفاعل بين الأجزاء بدل النظر في العلاقات السـببية)، وليـس لخدمة فرد أو جماعـة آو فئة مذهبية أو عرفية أو اجتماعية.فانسـياق المعلومات باتجاه شخصي ومصلحي أو مذهبي أو عرقي، يضعف الفـرص المتاحة ويزيد من تعقيـدات الموقف. بل هذا يشـكل البدايـات الأولى للانحراف نحو التدهور والانحطـاط، فإعادة تنظيم المعلومات على أسـاس أولوية الكل وخدمة الجزء لصالح الكل، وتحديث الأجهزة والمعدات التقنية لتأكيد قوة المعلومات وفائدتها ودقة تنظيمها وترتيبها فـي حين تفقد المعلومات قوتهـا فيما إذا حصل التدهور، واتسعت الفوضوية والبعثرة والتشتت في تنظيمهـا.أن الاعتماد علـى عمليات تنظيم المعلومات، وتوظيف النظام المعرفي والعلمي على مستوى العالم، والدول العربية والتواصل مـع الآخر عبر الشـبكات الالكترونية سـيوفر الفـرص لوضـع رؤيـة موضوعيـة لأنموذج الإجراءات التنظيمية والنسـقية والوظيفية التي تنطلق من واقع المستقبل العربي.

فعلى سـبيل المثـال... أن نبدأ فـي التعامل المعلوماتـي منـذ ولادة الإنسـان العربـي، وبموجب ذلـك أن تتحدد المعلومات البيولوجية عـن المولود، وإدخال جميع هذه المعلومات في برامج العنايـة والمعالجة الصحية في الحاضر والمستقبل، كذلك بالنسبة للمعلومات المهنية أن تدون القوانين والتعليمـات وفق برنامج يعطي المعلومات حسـب المشـكلة أو القضية، وبهذا سـتجد المواطن ما يحتاجه مـن أجوبة قانونية، تختصر عليه الكثير من الهفوات والأخطاء التي يرتكبها. لان العالم الآن يعيش وسط منظومات انترنت جبارة تسـتطيع تحريك تفكير الإنسـان وخصائص الجماد[١٥].

فعلى سبيل المثال نجد أن ذكاء المتخصص الهندي تم استقطابه وتوظيفه في صناعة تقنية المعلومات مكنت الهند من أن تصبح المصدر الرئيس للبرمجيات الى معظم بلدان العالم، ولاسيما الدول المتقدمة، والعمل في إدارة اكبر شبكات الانترنت في العالم.واستطاعت الهند أيضا أن تصدر من أنتاجها هذا بنسبة ٦٢٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية و٣٠٪ إلى عموم أوربا والى جانب ذلك تشهد التجربة الهندية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، نموا متسارعا ومتصاعدا وبنسبة نحو ٤٠٪، وان معدل إيرادات التصدير المتوقعة للسنين القادمة سيبلغ قيمتة ٦٠مليار دولار سنوياً. هذا فضلاً عن أن الهند ومن خلال مراكزها وجامعاتها المتخصصة في المعلوماتية توفر فرصاً عديدة لخريجيها للعمل في كبريات الشركات العالمية في هذا المجال، وربما يأخذ هذا بعداً مخابراتياً لخدمة المصالح العليا للهند.

مقابل ذلك وللأسف نلاحظ أن القيادات السياسية في النظم العربية، وإداراتها تتعامل مع مجتمع المعلومات العربي وبصورة عامة في إطار اللامبالاة وحصره في مجال الدعاية السياسية والمزايدات الدبلوماسية مع الإطراف الخارجية، والى وضع المؤسسات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات في هيكليان إدارية (وزارات ودوائر) يجمدها الروتين ويحجمها القرار السياسي، مما يؤي الى عدم وجود رؤية مستقبلية للتحديات الداخلية والمستقبلية وان هناك حذر أو تخوف من السلطات السياسية من ظهور مجتمع معلوماتي عربي متأثر بظاهرة المعلومات في الدول المتقدمة وقد يتحول هذا التأثير إلى قوة مهنية وسياسية معا تواجه السلطات السياسية الغارقة بالأزمات[١٦].فما يزال الواقع السياسي للنظم العربية وللأسف بعيدا عن إتاحة الفرص للتواصل في مجتمع المعلومات، داخليا وخارجيا، وبنفس الوقت أن السلطات السياسية تجهل وتتجاهل موضوع الحاجة إلى تحديث النظام السياسي والى استثمار الطاقات والكفاءات والخبرات التي تزداد تلقائيا في مواكبة عصر المعلومات، وفي مقدمة ذلك: عدم تفعيل وتنشيط الحكومة الالكترونية، التي تحقق نظاما سياسيا وإداريا وقانونيا وتعليميا متقدما)، فالدول الحديثة أصبحت تقاس من خلال قدرتها على اعتماد الإدارة الالكترونية في تنفيذ برامج السياسات العامة للدولة.

الخاتمة.

أن الذكاء البشري المقترن مع وفرة الحجم المعرفي، سيساهم في مضاعفة الاختراعات والاكتشافات العلمية، مما يتطلب إجراءات تنظيمية سريعة ومستمرة لغرض استخدامها لمسيرة التقدم فسيبقى العقل البشري متجددا ومستمرا كطاقة فعالة في عصر المعلومات، ويجب ان لا تكون هذه الطاقة حكرا على الأطراف الدولية المتقدمة، التي تحاول أن تستغل هذا الجانب كوسيلة للسيطرة السياسية أو الاقتصادية، وان الدول العربية ومجتمعاتها إذا ما استطاعت أن تهتم بالإنسان العربي ومعرفته وتعليمه واعتباره قيمة أساسية عليا ومهمة وثروة وقوة للتعامل أو التنافس في النطاق الخارجي، أو لمنافسة الدول المتقدمة والكبرى والتصدي للخصوم والأعداء بكل اقتدار وكفاءة.

الهوامش

www.mawdoo.com رزان صلاح – تعريف الرؤية.

علي بن حسين بن احمد فقيهي، مفهوم الرؤية – شبكة الالوكة الاجتماعية.

www.alukah.net

انظر فرانك كليشر، ثورة الامفوميديا: الوسائط المعلوماتية، وكيف تغيير عالمنا وحياتك، ترجمة حسام الدين زكريا، عالم المعرفة، العدد (٢٥٣)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠، ص٩-١٨.

عبد القادر محمد الجبيل، مراجعة د. جاسم محمد جرجيس، مصادر المعلومات في الخليج العربي، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، السلسلة التوثيقية (١)، طباعة دار آفاق عربية للصحافة والنشر، ١٩٨٣، بغداد، ص٧.

نفس المصدر السابق، ص٢٠.

وترب-رستون، أقوال السيادة، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة دكتور إبراهيم أبو عرقوب، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص١١٧.

نفس المصدر السابق، ص٧٢.

(نظرية المعلومات، أسلوب رياضي يتعامل مع خصائص المعلومات وإرسالها وهي تعتبر جزءا من النظرية الرياضية للإحصاء، والإحصاء الرياضي لقياس مفهوم المعلومات ومركز نظرية المعلومات على أوجه الاتصال مثل كمية البيانات ومدى الإرسال، وسعة قناة الإرسال وتداخل الإشارات والتكرار وصحة الإرسال وتصحيح الأخطاء وذلك من إرسال البيانات عبر تقنيات الاتصالات المتنوعة، ومن رواد نظرية المعلومات كلورشانون من الولايات المتحدة الأمريكية. www.elshmi.com

أرمان ميشال ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة د. نصر الدين العياضي، د. الصادق رابح، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة (٣)، سنة ٢٠٠٥، بيروت، ص٧٠-٧٣.

نفس المصدر السابق، ص١٠١.

علي محمود العائدي، الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة، دراسات إستراتيجية، العدد (١٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، أبو ظبي، ص٥٩-٦١.

نفس المصدر السابق، ص٧٢.

كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة وتقديم د، محمد البغدادي، الطبعة (١)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٧.

خصائص النسق :

١-لكل نسق حدوده التي تميزه عن الأنساق الأخرى.

٢- النسق المفتوح له إنفتاحاته وإنغلاقاته.

٣- من خلال التفاعل بين الأنساق تنمو الأهداف الإيجابية والسلبية.

٤ - مخرجات الأنساق تعود إلية مرة أخرى لتؤدي وظيفة معينة « التغذية العكسية « .

٥ - النسق الإنساني يتشكل من الأنساق الفرعية التالية « الجسمية، والعقلية، والنفسية، والخلقية» .

٦ ـ أهمية تعديل النسق الإنساني نفسه.

٧ ـ من معوقات النسق وجود أنساق فرعية راكدة لا تؤدي دوراً معيناً.

٨ ـ مشكلة الإنسان تكن في المواقف التالية :

* وجود عجز في طاقة الإنسان ذاتها.

* وجود عجز في توازن الأنساق الفرعية.

* عدم تناسب إنفتاحات النسق وإنغلاقاته بما يسمح إما بدخول مدخلات واردة من أنساق غير سوية غير مرغوب فيها.

* عدم تناسب مدخلات النسق الإنساني مع مخرجاته.

http://swmsa.net/forum/archive/index.php/t-١٠٤٠.html

النظرية البنائية الوظيفية : تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً واستخداماً في مجال علم الاجتماع الأسري . إذ تهدف هذه النظرية إلى معرفة كيف يعمل المجتمع؟ وكيف تعمل الأسرة؟ وماهي العلاقة بين الأسرة والجتمع الكبير التي هي جزء منه؟ . وقد استخدمت هذه النظرية من قبل علماء الاجتماع والأنثربولوجيا . وعندما يحاول علماء هذه النظرية استخدامها فإنهم يحاولون الإجابة على ثلاثة اسئلة هامه هي: ماهي الوظائف التي تقوم بها الأسرة ؟ وماهي الوظائف التي يقوم بها الإفراد لخدمة الأسرة؟ والسؤال الثالث والاخير : ماهي الاحتياجات التي تحاول الأسرة توفيرها لأفرادها؟.

كما يحرص علماء هذه النظرية على دراسة العلاقة بين الأسرة والنظم الاجتماعية الأخرى من الرواد الأوائل المؤسسين للنظرية البنائية الوظيفية في علم الاجتماع أوغست كونت ودوركايم , وهربرت سبنسر . فهؤلاء هم الذين وضعوا الحجر الأساس لهذه النظرية , ثم جسد هذه النظرية فيما بعد علماء الانثربولوجيا مثل راد كليف براون, ومالينوفسكي.https://ar.wikipedia.org/

د. محمد مصطفى جمعة، التنبؤ الاستراتيجي – دراسة في تأثير التفكير الاجتماعي والمعلومات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة (١)، بيروت، ٢٠١٢، ص٥٨.

الهيثم زعفان، التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٠، القاهرة، ص١٧-١٨.

السياسات العامة في الهند

أ.م.د. ستار جبار علاي(*)

المقدمة

حظيت دراسة السياسة العامة باهتمام بالغ وتداول واسع من لدن علماء السياسة في السنوات الأخيرة.فكثيرون هم الذين أبدوا رغبة أو أسهموا فعلاً في دراستها وتحليلها والانشغال بتخصصاتها الفرعية,كما ان المدارس والبرامج التي كرست لتدريسها والبحث فيها في تزايد مستمر.وعلى الرغم من هذا الإهتمام المتزايد بها فلا يزال عدم الإتفاق قائماً حول ما يقصد بالسياسة العامة وحول كيفية دراستها وحول شرعية اهتمام علماء السياسة بموضوعاتها. فمدخل السياسات العامة في العلوم السياسية يهتم بمجالي التركيز على مشاكل السياسات العامة من جانب والاهتمام بما تم عمله وكيف تم ذلك وما هي انعكاساته ونتائجه.فدور المؤسسات والعمليات والعناصر السياسية،كلها تؤخذ بنظر الاعتبار لكونها تساعد في تحديد نوع الفعل الصادر من الحكومة إزاءها.

فأداء الحكومة في أي بلد يؤثر على حياة ابنائه بشكل مباشر.ذلك ان ما يهم المواطن بالدرجة الاولى ان يحصل على السلعة أو الخدمة التي يطلبها بالقدر الذي يحتاجه,وبالجودة التي يبتغيها وبالسعر الذي يستطيع تحمله،وفي الوقت الذي يريده.ولذلك نجد ان السياسة العامة صنعاً وتنفيذاً وتقويماً ماهي الا ترجمة لأداء النظام السياسي من حيث النجاح والفشل على تفاوت درجات كل منهما.وهناك من يرى ان تنفيذ السياسة العامة أهم من إعدادها في نظر المواطن,ذلك ان رسم السياسة العامة عملية تعيشها النخبة,بينما تنفيذها عملية يعيشها الجمهور.ويقع عبء تنفيذ خطط وبرامج ومشاريع السياسة العامة تقليدياً على كاهل الدولة,بالرغم من ان التطورات المعاصرة اقتضت مساهمة القطاع الخاص والقطاع الأهلي في تحمل قدر من عبء التنفيذ. ويبقى الأهم ان تقيم السياسة العامة باستمرار توخياً لبلوغ هدفين هما:قياس الأثر على الفئات أو المناطق المستهدفة وغير المستهدفة إذ يجب ان يشعر المواطن ان افعال الحكومة تعود عليه بالخير.وأهمية تصحيح الخلل الذي قد ينجم عن عدم اختيار البديل الأفضل،أو عن القصور

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

في التنفيذ.فالسياسات العامة إنما تمثل قراءة العلاقة الجدلية بين ما يريده المواطن وما تتخذه السلطة،لتكون عناصر الدراسة فيها المواطن والمؤسسة,متجاوزة فهم العلاقة النمطية بين المؤسسات.وتلك هي فرضية الدراسة،والتي سوف نتناول الموضوع فيها كما يلي:

أولاً،المؤسسات الرسمية وصنع السياسات العامة :

توصف السياسة العامة بأنها الدليل الذي يحدد المبادئ للإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية الإدارية لـ الدولة فيما يتعلق بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية. وبشكل عام، يتمثل أساس السياسات العامة في مدى الالتزام بالقانون الوطني الدستوري الأساسي ذي الصلة وكذلك تنفيذ التشريعات مثل القانون الفيدرالي الأمريكي. كذلك تشمل الأسس الأخرى كلاً من التفسيرات والأنظمة القضائية والتي يتم اعتمادها بشكل عام من خلال تشريعات. وتعرف مجموعة أخرى من العلماء هذا المصطلح باعتباره نظامًا يتضمن «خطط العمل، والإجراءات التشريعية، والقوانين والأولويات التمويلية المعنيّة بقضية معينة والتي تصدرها الجهة الحكومية أو أي من ممثليها وبهذا يمكننا القول أن السياساتً العامة عادةً ما تتجسد في «الدساتير، والقوانين التشريعية، والأحكام القضائية.أما في بعض الدول فلا يشير هذا المفهوم إلى الإجراءات الناتجة عن السياسات المتخذة فحسب، بل يمتد لأكثر من ذلك ليشمل عملية صناعة القرار نفسها وكذلك تحليل القرارات الحكومية. وإذ إنه تخصصٌ أكاديميٌ، فإنه تتم دراسة السياسة العامة من قِبل الأساتذة والطلاب في كليات السياسة العامة من الجامعات الكبرى في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال يطلق على الرابطة المهنية الأمريكية الخاصة بممارسي السياسات العامة وباحثيها وعلمائها وطلابها اسم الرابطة المعنية بتحليل السياسات العامة وإدارتها.[١]

قامت دولة الهند[*١] في ١٥ آب عام ١٩٤٧ ، وسط عدد كبير من المشاكل المعقدة التي يجب أن تحل فقد تم تقسيم كل من البنغال والبنجاب وقسم الجيش والموظفين المدنيين وممتلكات حكومة الهند البريطانية الأخرى وسبق ذلك مفاوضات مع عدد كبير من الولايات الأميرية حول أنضمامها إلى الهند أو الباكستان وبقيت عدة مشاكل بدون حل أبرزها قضية مياه قنوات الري في البنجاب وقضايا التعويض عن الأموال التي تركها ملايين اللاجئين للبلدين وأخيراً قضية كشمير،[٢] وكل هذه المشاكل كانت ذات تأثير واضح على ملامح الدولة الجديدة ومؤسساتها السياسية في المرحلة اللاحقة .

وبموجب قانون إستقلال الهند لعام ١٩٤٧ انتقلت سلطة الحكم الخاصة بدولة الهند الى الجمعية التأسيسية الهندية وجعلها السلطة التشريعية حتى تبني الدستور الجديد ، وقد استندت السلطة الى قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥ ، الذي عدل بقانون إستقلال الهند لعام ١٩٤٧،[٣] وطلبت الجمعية التأسيسية من اللورد مونتباتن ان يكون أول حاكم عام للهند ، إذ اكد في اول خطاب له في الجمعية قبوله المنصب مؤكداً بانه سيغادر الهند في نيسان ١٩٤٨.[٤]

وتوجه جواهر لال نهرو رئيس الوزراء

في مساء يوم الرابع عشر من شهر آب ١٩٤٧ بخطاب الى الجمعية التأسيسية أوضح فيه بعض أهداف الحكومة والعهد بان المهمة هي لخدمة الهند وشعبها والسعي الى السلام والحرية ، وفي ١٥ آب أقسم أعضاء الوزارة الجديدة اليمين القانونية.[٥]وكان جواهرلال نهرو قد قدم في اول اجتماع للجمعية التأسيسية للهند الموحدة في ٩ كانون الأول عام ١٩٤٦ عندما كان رئيساً للحكومة الانتقالية برنامج الأهداف الدستورية الذي جاء فيه[٦] :

١. ان هدف الجمعية التأسيسية الثابت هو إعلان الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة .

٢. ان جمهورية الهند ستكون اتحاداً من أقاليم الهند البريطانية والإمارات الأميرية الهندية وغيرها .

٣. ان هذه الأقاليم ستكون لها سلطات قانونية لتنظيم أوضاعها وتمارس كل سلطات ووظائف الحكم والإدارة باستثناء السلطات والوظائف التي تفوض للاتحاد .

٤. ان كل السلطات والصلاحيات في الهند المستقلة ذات السيادة وأجزائها وفروع الحكومة تنبع من الشعب .

٥. ضمان وتأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساواة في الموقف امام القانون وحرية التفكير والتعبير والاعتقاد والايمان والعبادة والروابط والعمل ضمن اطار القانون والاداب العامة .

٦. توفير حماية مناسبة للأقليات والمناطق القبلية والطبقات الدنيا المختلفة .

٧. ضمان وحدة أقاليم الجمهورية وحقوق السيادة على الأرض والجو والبحر وفقاً للقانون والعدالة .

٨. حصول هذه الارض التاريخية على مكانها الصحيح والمشرف في العالم ومشاركتها في إعلاء السلم العالمي .

ويمثل قرار الاهداف احد الوثائق المهمة في تاريخ حركة الاستقلال في الهند ، وتنبع اهميته من انه النواة الاولى لشكل النظام السياسي ، وانه يمثل نهاية ناجحة للصراع من اجل التحرر من الحكم البريطاني وبداية الوجود المستقل ، وتذكيراً لزعماء الهند وشعبها بالاهداف والمبادئ الاساسية.[٧]

وبعد ١٥ آب ١٩٤٧ ، بدأت الجمعية التأسيسية الهندية بتأدية وظيفتين ، الاولى انها اصبحت البرلمان المؤقت للهند برئاسة (مافلانكار G.V.Mavalankar)والثانية هي جمعية تأسيسية برئاسة راجندرا برسادا إذ استمرت في اداء هاتين الوظيفتين حتى الانتهاء من وضع الدستور.[٨]إذ شكلت الجمعية التأسيسية لجنة لوضع مسودة الدستور في ٢٩ آب عام ١٩٤٧ ، من سبعة اعضاء إذ قدمت اللجنة مسودة الدستور إلى الحاكم العام في ٢١ شباط عام ١٩٤٨,[٩]حيث بدأت القراءة الأولى لمسودة الدستور في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٩ وانتهت في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٩ ، بتبني مسودة الدستور إذ عقدت الجمعية التأسيسية جلسة نهائية في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٥٠ ، وانتخب راجندرا برسادا رئيساً لجمهورية الهند بموجب الدستور الجديد بعد الغاء منصب الحاكم العام الذي شغله راجاجوبا لاشاري [١٠] بعد مونتباين حتى ٦كانون الثاني عام ١٩٥٠، وفي ٢٦

كانون الثاني أعلنت جمهورية الهند ، وأصبح هذا يوم الجمهورية ، بينما استمرت الجمعية التأسيسية في اداء وظيفة البرلمان المؤقت للهند حتى صيف عام ١٩٥٢ إذ انتخب أول برلمان منظم بموجب الدستور النافذ.[١١]وبذلك قطعت الهند أهم مراحل التحول الدستوري الى دولة مؤسسات سياسية ثابتة بعد تبني الدستور الجديد ومثل هذا بداية مرحلة جديدة .

تعلن مقدمة الدستور إن الهند ((جمهورية ديمقراطية ذات سيادة)) وقد جعلت لغة المقدمة من قيم العدالة والحرية والمساواة ومحاولة الارتقاء بالأخوة المشتركة اهدافاً اساسية للجمهورية.[١٢] وأقام الدستور نظاماً برلمانياً للحكومة ، وهو فيدرالي في هيكله وبملامح اتحادية ، فرئيس الجمهورية في الهند هو الرئيس الدستوري للسلطة التنفيذية للاتحاد ، والسلطة الحقيقية مخولة في مجلس الوزراء ورئيس الوزراء وهو مسؤول جماعياً فقط أمام مجلس الشعب (لوك سبها) ونفس الشيء يتكرر في إنموذج الولايات بالنسبة للحاكم ، وقد وزع الدستور السلطة التشريعية بين البرلمان الاتحادي والسلطة التشريعية في الولاية ، ووفر الدستور مواد لاستقلال القضاء.[١٣]

أولاً: المؤسسات السياسية الاتحادية

١. السلطة التنفيذية :تتألف السلطة التنفيذية في الهند من رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء . وسوف نتناول كل منهما بالتفصيل وكما يلي :-

أ- رئيس الجمهورية :

تتركز السلطة التنفيذية في الاتحاد في رئيس الجمهورية الذي يمارسها اما مباشرة أو عن طريق من يرأسهم تبعاً لما يقرره الدستور (المادة ٥٣ (١)) وينتخب رئيس الجمهورية بوساطة مجمع انتخابي يتألف من أعضاء مجلسي البرلمان الهندي والجمعيات التشريعية في الولايات ، وينتخب لمدة خمس سنوات[١٤] ويجب ان يكون مرشح الرئاسة مواطناً تجاوز سن الخامسة والثلاثين ، ويمكن عزله من منصبه بوساطة المحاكمة البرلمانية بمعنى ان يقرر أي مجلس من البرلمان بأغلبية الثلثين اتهامه بسوء السلوك الخطير امام المجلس الاخر وان يحكم هذا المجلس بأغلبية الثلثين بثبوت التهمة (المادة ٦١) من الدستور.[١٥]

ويتخذ رئيس الجمهورية في حالات الطوارئ ما يراه ضرورياً من الإجراءات لمعالجة المواقف الطارئة وذلك في حدود نصوص الدستور ، وأوضح الدستور هذه السلطات في المواد (٣٥٢-٣٦٠) إذ يجوز لرئيس الجمهورية ان يتقلد السلطات الاستثنائية في أحدى الحالات الثلاث الآتية:-[١٦]

أولاً – إذا نشأ تهديد لسلامة الهند سواء عن طريق الحرب او العدوان الخارجي او الاضطراب الداخلي .

ثانياً – اذا تطور الموقف في احدى الولايات بما يجعل من المستحيل على الجهاز الدستوري ان يعمل في الولاية .

ثالثاً – اذا كان هناك تهديد للاستقرار او الرصيد المالي في الهند او في اي جزء منها.

وفي كل حالة منها يعمل رئيس الجمهورية كمندوب عن الحكومة وليس بناءً على تقديره الخاص ، ويضع كل بيان يصدره في ظل هذه الحالات امام البرلمان ، ولا يجوز استمرار

سـريان مفعـول اي اعـلان اكثر من شـهرين الا اذا وافـق البرلمـان علـى ذلـك ، وفي هذه الحالـة لا يجـوز باي حـال أن تتجـاوز ثلاث سـنوات.[١٧] والحقيقة أن ادراج هذه النصوص جسد شـعور واضعي الدسـتور بأهمية اعطاء الحكومـة المركزية في الدولة الجديدة السـلطة الكافية لمواجهة المواقف الطارئة التي تنشأ عن الفوضـى والخلافات الداخليـة أو من المخاطر الخارجية ، وقد رسـخت الاوضاع التي سبقت ورافقت التقسيم هذه القناعة بشكل واضح .

لقـد جعـل الدسـتور الهنـدي مـن رئيـس الجمهوريـة ، الرئيـس الأسـمي والدسـتوري للسـلطتين التنفيذية والتشـريعية ، فكل السلطة التنفيذيـة مخولة لرئيـس الجمهوريـة ، ولكنه يسـتطيع ممارسـتها فقـط بمسـاعدة ونصيحة مجلس الـوزراء (التعديل الدسـتوري رقم ٤٢ لعـام ١٩٧٦) ، ولرئيـس الجمهوريـة سـلطة طلب اعادة النظر فـي توصية مجلس الوزراء ومع ذلك اذا تمسـك المجلس بتوصيته السـابقة فليس أمام رئيس الجمهورية خيار سوى العمل بها[١٨].

ب- نائب رئيس الجمهورية :

ينتخـب نائـب رئيس الجمهورية بوسـاطة مجمـع انتخابـي يتألف مـن أعضاء مجلسـي البرلمان في اجتماع مشـترك ومدة نائب رئيس الجمهورية خمس سـنوات. وشـروط الترشيح للمنصب هي نفس شـروط الترشـيح لرئاسـة الجمهورية ، باسـتثناء انه يشـترط في المرشح لمنصب نائب الرئيس ان يكون حائزاً لشـروط الترشـيح لعضويـة مجلـس الولايـات ، ولكن الدستور لا يمنح نائب الرئيس اية اختصاصات في ظل وجـود رئيس الجمهوريـة ، وبموجب (المـادة ٦٥) من الدسـتور فانه فـي حالة خلو منصـب رئيـس الجمهوريـة بسـبب الوفاة أو الاسـتقالة أو الإقالـة أو غيـر ذلـك فـان نائب رئيـس الجمهورية يقـوم باختصاصات رئيس الجمهوريـة حتـى اختيار خليفة له خلال سـتة شـهور ونائـب الرئيـس بحكم منصبـه رئيس مجلـس الولايات. ومـن الواضـح ان وظائف نائب الرئيس في الهند محددة فليس له في الواقع سلطات حقيقية الا اذا استدعي ليحل محل رئيس الجمهورية في الحالات السـابقة ، ولكن يتوقف الكثيـر ايضـاً علـى صفاتـه الشـخصية ، وقد شـغل منصب نائب رئيس الجمهورية بهيرون سـنغ شـكهوات(٨٤ عاماً) منذ عـام ١٩٩٧ ، واعيـد انتخابـه عـام ٢٠٠٢,ويشـغل منصب نائـب الرئيس حاليا محمد حامـد أنصاري منذ عـام ٢٠٠٧ ,الا ان التجربـة الهندية تظهر ان اكثر الذين شغلوا منصب نائب الرئيس قد تولوا منصب رئيس الجمهورية في المرحلة اللاحقة .

ج- مجلس الوزراء :

نص الدسـتور الهندي في المادة ٧٤ ، على ان يكـون هنـاك مجلس وزراء يرأسـه رئيس وزراء لمسـاعدة وتقديـم النصيحـة لرئيـس الجمهوريـة الـذي يـؤدي مهامـه طبقـاً لهـذه النصيحـة ، وطبقـاً للمـادة ٧٥ ، ويعين رئيس الوزراء بوسـاطة رئيـس الجمهوريـة وايضاً بقيـة الوزراء بناءً على نصيحة رئيس الوزراء ، ورئيس الجمهورية حر في اختيار الشـخص الـذي يتولى منصب رئيس الوزراء شـرط ان يكون قـادراً علـى الحصول علـى ثقة مجلس الشـعب ، ولا يستطيع رئيس الجمهورية تعيين وزيـر لا يوصـي به رئيس الـوزراء ، وينص الدسـتور الهنـدي علـى المسـؤولية الجماعية

للـوزراء ، فالمجلس ككل مسـؤول أمام مجلس الشـعب عـن كل اعمال الحكومة ومـن ثم فاما ان يسـتمر ككل او تسـقط الحكومة ككل ، واذا فقدت الحكومة ثقة مجلس الشـعب(لوك سـبها) فان عليها ككل ان تستقيل.[١٩]

ومن الناحية العمليـة ، قام مجلس الوزراء الهندي بممارسـة وظائفه مع ابقائه على علاقته برئيـس الجمهوريـة على صورة تشـجع على احترام المركز العالي للرئاسة بدون اي انتقاص من السلطات الحقيقية للسلطة التنفيذية المسؤولة التي يراقبهـا البرلمان بدرجة تبدو مرغوبة في نظـام برلماني سـليم وقد سـيطر عليها رئيس الوزراء بدرجة غير عادية .

واسـباب سـيطرة رئيـس الـوزراء تجـد تفسيرها منذ الاسـتقلال بل وقبل الاستقلال في ظل الحكومة الانتقاليـة فجواهرلال نهرو اكثر بكثير من مجرد رئيس وزراء الهند على الرغم من اهمية شـأن شـاغل هذا المركـز ، فقد كان احد ابرز زعمـاء الحركة الوطنية الهندية التي يفسرها تفسـيراً اقتصادياً واجتماعياً فضلاً عن التفسير السياسي ، وهو خليفة غاندي وهو زعيم التنظيم السياسي صاحب النفوذ في الهند ، وهو الزعيم القـوي وذو جاذبية كبيـرة ، وهو رمز الهند الجديدة ولم يشـاركه في نفوذه وسـلطانه في السنوات الاولى سـوى فالابهاي باتل نائب رئيس الوزراء حتى وفاته عام ١٩٥٠.[٢٠]

ولعل أبرز من شغل منصب رئيس الوزراء فـي الهند خلال عقد التسـعينيات ، السـيد اتال بيهاري فاجباي، زعيم حزب بهارتياجاناتا الذي سبق وان شغل هذا المنصب في ١٦ آيار(مايو) ١٩٩٦ ، حتـى ١ حزيران(يونيـو) ١٩٩٦. واعيـد انتخابه مرة ثانية فـي ١٩ آذار(مارس) ١٩٩٨ ، حتـى ١٣ تشـرين الاول (اكتوبـر) ١٩٩٩ ، وانتخـب لمـرة ثالثة في ١٣ تشـرين الاول(اكتوبـر) ١٩٩٩-١٣ ايار(مايو)٢٠٠٤ كمـا شـغل منصب رئيـس الوزراء فـي الهند مانموهان سنغ من١٣ ايار(مايو)٢٠٠٤,وحتى ١٣ ايار(مايو)٢٠١٤,إذ خسـر حزب المؤتمر الانتخابـات العامة وتولى حزب بهاراتيا جاناتا السلطة بزعامة نارييندار مودي.

٢. السلطة التشريعية (البرلمان) :

تتألـف السـلطة التشـريعية المركزيـة من مجلسـي البرلمـان ، ويعـرف المجلس الاعلى (بالراجيـا سـبهاRajya Sabha) اي مجلـس الولايات ، ويطلـق على المجلس الادنى «لوك سـبها Lok Sabha» اي مجلـس الشـعب ، وتشـبه العلاقات بين المجلسـين تلك التي تقوم بين مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطاني وتعتمد الإجراءات التي تتبع في البرلمان الهندي على تلك التـي ينتهجها البرلمـان البريطاني ، ويعقد البرلمان الهندي عادة دورتين في السـنة ولا ينبغي ان ينقضي اكثر من سـتة شهور بين دورات انعقاده طبقاً للدستور[٢١].

وللبرلمان الهندي سـلطة واسـعة ويمارس مجموعـة مـن الوظائـف المختلفـة ، فوظيفته الاساسـية انه الجهاز الرئيس لوضـع القوانين فـي الهند ، وتتحدد وظائفه من الناحية القانونية بطبيعـة جمهورية الهنـد الاتحادية وسـلطات المحكمة العليا ، وحقها في إعلان عدم دستورية معظم انـواع التشـريعات البرلمانية وللبرلمان بعض السـلطات الدستورية إذ سمح له الدستور فعلاً بأن يعدل حدود الولايات ، وقد أعاد تنظيم الولايـات الهندية بصورة أساسـية عن طريق التشـريع العادي ، والبرلمان الهندي أكبر هيئة

للمناقشة في البلاد ،إذ تناقش فيه مشكلات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية المهمة ، ويتم اتخاذ القرارات بشأنها وتنشر الصحف الرئيسية المناقشات البرلمانية ، ويعد البرلمان ميداناً لتدريب القادة الوطنيين واعطاءهم تجربة عملية لقيام الديمقراطية البرلمانية بعملها ، وهذه وظيفة مهمة في الهند.[٢٢] ومجلسي البرلمان هما :

أ- مجلس الولايات Rajya Sabha :

ويتكون مجلس الولايات من ٢٥٠ عضواً منهم ٢٣٨ عضواً منتخبون عن الولايات والاقاليم التي تديرها الحكومة المركزية . و ١٢ عضواً يعينون بوساطة رئيس الجمهورية من بين اؤلئك الذين لهم معرفة خاصة او خبرة عملية في قضايا الادب والعلم والفن والخدمات الاجتماعية ، وتوزع المقاعد في المجلس بين مختلف الولايات والاقاليم التي تديرها الحكومة المركزية على اساس عدد السكان.[٢٣]

وينتخب ممثلوا كل ولاية في مجلس الولايات بوساطة الاعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية للولاية طبقاً لنظام التمثيل النسبي اما الاقاليم التي تديرها الحكومة المركزية والتي ليس لها هيئات تشريعية فان الطريقة التي يختار بها كل اقليم ممثليه في مجلس الولايات ترك للبرلمان تحديدها في قانون خاص ، واهم شرطين في المرشح لعضوية مجلس الولايات هما ان يكون من مواطني الهند وان لا يقل سنه عن ٣٠ سنة ، والمجلس غير قابل للحل ومدة العضوية فيه ست سنوات الا ان ثلث الاعضاء يتجددون كل سنتين ويرأس المجلس نائب رئيس الجمهورية[٢٤]

وفي الوقت الحاضر يتألف مجلس الولايات من ٢٤٥ عضواً ، منهم ٢٣٣ عضواً يمثلون الولايات والاقاليم الاتحادية ، و ١٢ عضواً معينون من قبل رئيس الجمهورية .وللمرأة الهندية تمثيل جيد في مجلس الولايات.[٢٥]الا ان ما تقدم لا ينفي حقيقة ان تكوين المجلس وعدد اعضاءه اقل بكثير من مجلس الشعب الذي يتفوق في صلاحياته واختصاصاته على مجلس الولايات ، ففي حالة الخلاف حول مشروع قانون داخل المجلس يتم تسوية الخلاف بعقد جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان ، وبما ان لكل عضو صوت واحد فان هذا الاجراء يعطي الارجحية والتفوق لصالح مجلس الشعب .

ب- مجلس الشعب Lok Sabha :

يتألف مجلس الشعب من ٥٥٢ عضواً ، منهم ٥٣٠ عضواً منتخبون يمثلون الولايات و ٢٠ عضواً يمثلون الأقاليم الاتحادية وعضوين لتمثيل الانكلو هنود ويسمون من قبل رئيس الجمهورية ، فالأعضاء المنتخبون في مجلس الشعب موزعون بين الولايات وبطريقة تتناسب وعدد المقاعد المخصصة لكل ولاية وسكانها ويشمل هذا كل الولايات ، وفي الوقت الحاضر يتألف المجلس من ٥٤٥ عضواً منهم ٥٣٠ عضواً منتخبون مباشرة من الولايات و ١٣ عضواً من الاقاليم الاتحادية واثنان معينون من قبل رئيس الجمهورية لتمثيل مجتمع الانكلو هنود ، وتوزيع المقاعد في مجلس الشعب ، يستند الى احصاء عام ١٩٧١ ، وبموجب التعديل ٤٢ للدستور فانه سوف يستمر الاستناد اليه حتى إجراء أول إحصاء بعد عام ٢٠٠٠[٢٦]

ومدة دورة مجلس الشعب خمس سنوات من تاريخ اول انعقاد له ، ويمكن حله قبل انتهاء الخمس سنوات وفي ظل ظروف معينة ، وفي

حالة اعلان حالة الطوارئ يمكن مد مدة مجلس الشعب بوساطة البرلمان مدة لا تزيد عن سنة اخرى في كل مرة ، ومدة لا تزيد عن ستة شهور بعد انتهاء اعلان حالة الطوارئ ، اما شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب فهي ان يكون مواطناً هندياً لا يقل سنه عن ٢٥ سنة واستيفاءه الشروط الاخرى التي قد توضع لهذا الغرض ، ويختار مجلس الشعب رئيساً له ووكيلاً من بين اعضاءه .[٢٧]

اما وظائف البرلمان ، فالوظيفة الرئيسة للبرلمان في الهند هي التشريع والمراقبة للادارة واقرار الميزانية والنظر في المظالم العامة ، ومناقشة المواضيع المختلفة مثل خطط التنمية والعلاقات الدولية والسياسات الوطنية واكد الدستور من خلال توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات الهيمنة العامة للبرلمان في المجال التشريعي ، وحصوله على حيز واسع في العديد من الموضوعات حتى في الاوقات الاعتيادية ، فالبرلمان في ظل ظروف معينة تولى سلطة التشريع في موضوع يخضع كلياً لاختصاص الولاية ، والبرلمان مفوض سلطة اتهام رئيس الجمهورية واقالة قضاة المحكمة العليا والمحاكم العليا للولايات ورئيس لجنة الانتخابات والنائب العام وفقاً للاجراءات التي جاءت في الدستور.وكل التشريعات تتطلب موافقة كلا مجلسي البرلمان ، وفي حالة اللوائح المالية فان موافقة مجلس الشعب هي السائدة,وتفويض التشريع فقد فوض الدستور البرلمان سلطة المبادرة بتعديل الدستور .[٢٨]

وتتعدد وظائف البرلمان وتتنوع الا ان الوقت المتاح للبرلمان محدد ، ولهذا الغرض أوجدت اللجان، فكلا مجلسي البرلمان لهما نفس هيكل اللجان مع بعض الاستثناءات ، وتنظم المادة ١١٨(١) عمل اللجان وهي نوعين :-

١. اللجان الدائمة : وابرزها ثلاثة لجان مالية ، هي لجنة التقديرات ولجنة الحسابات العامة ولجنة الالتزامات العامة ، ومهمتهم المراقبة المستمرة للنفقات والاعمال الحكومية ويشترك اعضاء مجلس الولايات مع لجنة الحسابات العامة ولجنة الالتزامات العامة ، الا ان اعضاء لجنة التقديرات ينتخبون اساساً من مجلس الشعب.[٢٩]

٢. اللجان المؤقتة : وتصنف الى مجموعتين عموماً هما :-

أ- اللجان التي تشكل من وقت لآخر سواء من قبل مجلسي البرلمان او من قبل رئيس مجلس الشعب او رئيس مجلس الولايات لبحث وتقرير مواضيع معينة مثل لجان مسودة الخطة الخمسية وغيرها .

ب- اللجان المختارة او المشتركة حول اللوائح والتي تعين لنظر وتقرير لائحة معينة[٣٠].

٣. السلطة القضائية .

للهند نظام قضائي موحد في قمته المحكمة العليا The Supreme Court وتحتها المحاكم العالية The High Coourts ، ثم المحاكم الادنى ، فالمحكمة العليا تتمتع بالمكانة الأعلى في السلم القضائي للدولة وهي المفسر الأعلى للدستور والحقوق الأساسية للشعب ، ومقر المحكمة دلهي .[٣١]وتتألف المحكمة العليا في الهند من رئيس القضاة و ١٣ قاضياً ، ويتم تعيين رئيس القضاة من قبل رئيس الجمهورية ويعين القضاة الآخرين من قبل رئيس الجمهورية بعد

استشـارة رئيس القضاة,[٣٢]ويتقاعد القضاة في سـن الخامسـة والسـتين ولا يعزلون الا لسوء السـلوك وبناءً علـى قرار مـن البرلمان بنفس الاغلبية اللازمة لتعديل الدستور.[٣٣]

ويضـاف الى الاختصـاص الأصلي ايضاً البـت في النزاعـات الخاصة بانتخـاب رئيس الجمهوريـة امـا الاختصـاص الاسـتئنافي الاستشـاري فهـو واجب المحكمة فـي الفصل فـي القضايا التي تنشـأ بيـن الولايـات او بين الولايات والاتحاد وتفسـير الدستور وتطبيقه ، فالاختصاص الاسـتئنافي يمتد الى ثلاثة انواع من القضايا وهي القضايا الدسـتورية والقضايا المدنيـة والقضايا الجنائيـة ، وفي هذه الحالات وبموجب شـروط معينة يمكن رفع الاسـتئناف من اي محكمة الـى المحكمة العليا ، وللمحكمة العليا تقديم رأي استشاري الى رئيس الجمهورية عندما يطلب ذلك.[٣٤]

ثانياً:المؤسسات السياسية في الولايات :

تتكون الهند من ٢٨ ولاية و ٧ اقاليم اتحادية تديرهـا الحكومـة المركزية مباشـرة ، ويعين رئيـس الجمهوريـة مديراً لكل أقليـم ، ويخول الدسـتور الهنـدي الحكومـة المركزيـة فرض سـلطتها على اي ولايـة اذا ما انهـارت الآلية الدسـتورية فيهـا ، فضلاً عن سـلطة البرلمان المطلقة والشاملة في إصدار التشريعات بإعادة تنظيـم الولايـات والأقاليم الاتحاديـة ، ونظام الحكم في الولايات برلماني وتتمثل المؤسسات السياسـية في الحاكم ومجلـس الوزراء والهيئة التشـريعية والمحاكـم العليا والمحاكـم الادنى وكما يلي :-

١. السلطة التنفيذية : وتتألف من :-

أ- الحاكـم ، لكل ولاية حاكم يعين بوسـاطة رئيـس الجمهورية بنـاءً علـى نصيحة رئيس الوزراء ، وقد جرى العرف والتقليد ان يستشير رئيـس الجمهوريـة رئيـس وزراء الولاية قبل تعييـن الحاكـم ، ويشـترط فيـه ان يكـون من مواطنـي الهنـد ولا يقل سـنه عن ٣٥ سـنة ، ومدة الحاكم خمس سـنوات ، ويسـتطيع رئيس الجمهوريـة اقالة الحاكم فـي اي وقت.[٣٥]وهذه أبرز مظاهر سـيطرة السـلطة التنفيذية للاتحاد على الولايات الهندية .

ولحاكم الولاية سـلطات تنفيذية وتشـريعية وقضائيـة ، فهـو الـذي يعيـن مجلـس وزراء الولاية ومدعي عام الولاية ، ويستشـيره رئيس الجمهوريـة عند تعييـن قضاة المحكمـة العليا للولايـة وللحاكم تعيين عضو واحد في الجمعية التشـريعية ممثلاً للانكلوهنـود ، والحاكم جزء من الهيئة التشريعية للولاية وله نفس صلاحيات رئيس الجمهورية تجاه البرلمان الا انها تقتصر على مسـتوى الولايـة ، وللحاكم سـلطة العفو وتخفيـف العقوبـة او تأجيلهـا او إعـادة النظر فيها,[٣٦]وقد شـغل منصب الحاكم في الولايات الهنديـة عدد من الشـخصيات البـارزة والذين تولوا فيما بعد مناصب سياسية مهمة على سبيل المثال الدكتور ذاكر حسـين حاكـم بيهار الذي أصبـح رئيسـاً للجمهورية وموراجي ديسـاي حاكم بومباي الذي اصبح رئيساً لوزراء الهند .

ب- مجلـس الـوزراء ، لـكل ولاية مجلس وزراء يرأسـه رئيـس وزراء ويشـترط فـي الوزيـر ان يكون عضواً في الهيئة التشـريعية للولايـة ، وان كان يجـوز لغيـر العضـو ان يعين وزيراً على ان يترك الوزارة خلال سـتة شـهور اذا لم ينجـح في ان يصبـح عضواً في الهيئـة التشـريعية للولاية ، ويتـم تعيين رئيس

الـوزراء بوسـاطة الحاكـم الذي يقـوم بتعيين بقيـة الوزراء بناءً علـى نصيحة رئيس وزراء الولاية ، ومجلس وزراء الولاية مسؤول بصفة جماعيـة امـام الجمعيـة التشـريعية.[٣٧]وتبرز الفقرات اعـلاه تأثراً واضحـاً بالعديد من بنود قانـون حكومة الهند لعام ١٩٣٥ ، الذي شـكل جزءاً مهماً من الدسـتور الهندي ، فالملاحظ ان واضعي الدستور الهندي حاولوا توسيع تطبيق النظام البرلماني الى مسـتوى الولايات الهندية وترسـيخ هذه التجربة ، بالرغم من ان ابرز ما يمكـن ان يسـجل في هذا الصدد هو السـلطات الواسعة للسلطة التنفيذية والتشريعية المركزية والتي تستطيع تولي السلطات في اي ولاية عند الضـرورة وسـلطة البرلمان فـي تعديل حدود الولايـة او ايجاد ولاية جديـدة دون العودة الى الولاية المختصة بهذا الصدد .

٢. السلطة التشريعية :

السـلطة التشـريعية فـي الولايـات الهندية أمـا ثنائية أو أحادية التكوين ، فهناك مجلسـين في ولايـات بيهار وجامو و كشـمير وكارنتكا ومهارشـترا واوتاربراديـش وهمـا الجمعيـة التشـريعية والمجلـس التشـريعي ، امـا بقيـة الولايـات فهنـاك مجلـس واحـد فقـط يعرف بالجمعيـة التشـريعية ، وبقانون مـن البرلمان يمكن ايجاد مجلس تشـريعي اذا لم يكن موجوداً او الغاء مجلس تشـريعي قائم.[٣٨]وهذا ما يؤكد حقيقة تفوق البرلمان وسلطته الواسعة .

أ- الجمعية التشريعية :

تنتخب الجمعية مباشـرة بوسـاطة الشـعب في الولاية ومدتها خمس سنوات وعدد اعضاء الجمعيـة يتراوح بين ٦٠ عضـواً كحد ادنى و ٥٠٠ عضـواً كحـد اقصى (باسـتثناء الجمعية التشريعية في ولاية سيكايم حيث تتألف من ٣٢ عضـواً بموجب الفقرة (و) من المادة ٣٧١ من الدستور) ، وتقسـم كل ولاية الى دوائر اقليمية يتم تحديدها عقب كل احصاء سـكاني بالطريقة التـي يحددهـا القانـون ، ويمكن حـل الجمعية بقـرار من حاكم الولايـة ، وفي حالة الطوارئ يمكـن للبرلمـان ان يصـدر قانونـا بتمديد مدة الجمعية التشريعية .[٣٩]

ب- المجلس التشريعي :

يتألف المجلس التشـريعي في الولاية ، بما لا يزيـد عـن ثلث عـدد الاعضـاء الكليين في الجمعية التشريعية في الولاية باستثناء المجلس التشريعي في جامووكشمير إذ ان عدد اعضاءه ٣٦ عضـواً بموجـب الفقـرة ٥٠ من دسـتور جامو كشـمير ، ويتشـكل المجلس التشريعي كما يلي:[٤٠]

١- ٣/١ عـدد الاعضـاء ينتخبـون بوسـاطة الناخبين المكونين من اعضاء مجالس البلديات والمقاطعات وغيرها من السـلطات المحلية في الولاية وحسب ما يحدده القانون .

٢- ١٢/١ مـن الاعضـاء ينتخبـون بوسـاطة الناخبيـن المكونين من خريجـي اي جامعة في الهنـد والمقيمين داخل الولاية لمدة ٣ سـنوات على الاقل .

٣- ١٢/١ مـن الاعضـاء ينتخبـون بوسـاطة المدرسـين المقيمين منذ ٣ سـنوات على الاقل في مؤسسـات تعليمية داخل الولاية في مستوى

لايقـل عن المدارس الثانوية وحسـب ما يحدده القانون.

٤- ٣/١ من الاعضاء ينتخبون بوساطة اعضاء الجمعية التشريعية للولاية من غير اعضائها.

٥- ٦/١ مـن الاعضـاء يعينون مـن قبل حاكم الولايـة مـن ذوي المعرفة والخبـرة في الادب والعلم والحركة التعاونية .

والمجلس التشريعي هيئة دائمة غير قابلة للحل ، ويتم تجديد عضوية ثلث الأعضاء كل سـنتين ويشـترط في العضو ان يكـون مواطناً هندياً لا يقـل عمره عن ٣٠ سـنة فضلاً عن الشـروط الاخرى التي يحددهـا القانون وللمجلس رئيس ووكيل ينتخبهما المجلس من بين اعضائه.[٤١]

والملاحظ على تشـكيل المجلس ان التنوع واضـح فـي طبيعـة الناخبيـن الذيـن يقومون بانتخـاب اعضاء المجلس وهـو ما يبعث على الاعتقاد ان هذا التنـوع قصد منه تحقيق درجة مقبولة من الحرية في الاختيار لمختلف الفئات .

وللسـلطة التشـريعية في الولايـة وظيفتان رئيسـتان همـا الوظيفـة التشـريعية والوظيفة الرقابية في حدود الولاية ، فالوظيفة التشريعية قـد حددها الدسـتور في ثـلاث قوائـم لتوزيع الاختصاصات التشريعية بين البرلمان والهيئات التشـريعية للولايـات وهـي قائمـة ولاسـيما بمجـالات التشـريع للبرلمـان وقائمـة خاصة بمجالات التشـريع للولايات ، وثالثة مشـتركة بينهما الانها تخضع لتفوق البرلمان اما وظيفة الرقابة فتتركز في حق سـحب الثقة من مجلس وزراء الولاية المسـؤول بصفـة جماعية امام الجمعيـة ، فضلاً عن الرقابـة المالية من خلال وضع القوانين التي تخول حكومة الولاية فرض الضرائب وانفـاق الامـوال,[٤٢] الا ان الحقيقة تبقى هي محدودية صلاحية السـلطة التشريعية في الولاية قياساً بالسـلطة التشريعية المركزية البرلمـان الـذي يمتلك الحق فـي اقامة ولايات جديدة او تعديل حدود الولايات القائمة ، وكذلك في حالة اعلان حالة الطوارئ إذ تتولى السلطة المركزيـة ادارة الولايـة ووضع التشـريعات لهـا ، الا ان ما تقدم يظهر بشـكل واضح تأثير الاوضـاع التـي رافقـت واعقبت التقسـيم وما رافقها من فوضى ومحاولة واضعي الدسـتور تجاوز ذلك .

٣. السلطة القضائية :

تعـد المحكمة العليا فـي الولاية The High Court اعلـى مراتـب القضـاء فـي الولايـة وتتكـون مـن رئيـس القضـاة وعـدد آخر من القضاة يتحددون حسب رأي رئيس الجمهورية الـذي يعينهـم ويمتـد اختصـاص المحكمـة العليا الـى جميع القضايا التـي تخضع لقوانين الولاية,وتتولى المحكمة الاشـراف على جميع المحاكـم المنتشـرة فـي المراكـز بالنسـبة لما تمارسـه من اختصاصات ويقـوم حاكم الولاية بعد مشـاورة قضاة المحكمة العليا بتعيين قضاة المراكز.[٤٣]

ويشـترط في قاضي المحكمة العليا للولاية ان يكون من مواطني الهند وان يكون قد شـغل وظيفـة قضائيـة او كان محامياً امـام المحكمة

العليا مدة ١٠ سنوات على الاقل ويتقاعد في سن الثانية والستين ويمكن اقالته بنفس طريقة اقالة قاضي المحكمة العليا.[٤٤]

والملاحظ ان المحكمة العليا The Supreme Court تتفوق في الاختصاصات والصلاحيات على كل المحاكم الاخرى في البلاد وهذا ما يمكن ان نرجعه الى عدة اعتبارات ابرزها ، سعي واضعي الدستور الى وحدة الجهاز القضائي وقوانينه في البلاد ، ثم السعي من خلال توحيد القوانين الى تجاوز الاختلافات والفوارق بين مختلف فئات السكان

والواقع ان الدستور الهندي لم يأخذ بالتوازن المفترض في السلطات بين المركز والولايات في دولة فدرالية,اذ تضمن في تقنينه لهذه العلاقة اختصاصات واسعة للحكومة المركزية تفوق بكثير اختصاصات حكومات الولايات.ولعل مواد حالات الطوارئ والتدخل في شؤون الولايات وتولي أمرها,والشمول والعمومية في النصوص الدستورية قد سمح للحكومة المركزية في نيودلهي بالتفسير الواسع لمفهوم فشل حكومة الولاية,الى الحد الذي اصبح بإمكانها وقف حكومة أي ولاية من جانب واحد.

ثانيا:المؤسسات غير الرسمية وصنع السياسات العامة :

لقد اثبت نجاح التجربة الديمقراطية الهندية زيف الربط بين غياب الديمقراطية وبين الاستقرار السياسي وكان من ابرز نتائجها الايجابية تحييدها وتحجيمها لدور المؤسسة العسكرية داخل اطار وظيفتها التقليدية المتمثلة في الدفاع عن الوطن في مواجهة اية تهديدات داخلية او خارجية ، وقد حقق ذلك قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي ومن ثم الاتجاه نحو التنمية وبناء المجتمع ، هذا فضلاً عن تحقيق قدر كبير من التواصل والاستمرارية في سياستها الخارجية فيما يتعلق بتوجهاتها الأساسية بغض النظر عن الحزب الحاكم سواء كان حزب المؤتمر او احزاب المعارضة الأخرى وهذا انجاز لم تستطع كثير من دول العالم الثالث تحقيقه.[٤٥]

١- دور الأحزاب السياسية :

اظهرت التجربة الهندية هيمنة حزب المؤتمر في الثلاثين سنة الاولى بعد الاستقلال ، وكانت اغلبية كبيرة ومهمة ساهمت في استقرار الحكومة وتقوية القيادة.[٤٦]فقيادة حزب المؤتمر للحركة الوطنية من اجل الاستقلال والاغلبية الهندوسية فيه وزعامة غاندي وقيادة نهرو القوية ، اوجدت فرصة ذهبية بعد الاستقلال لتجسيد مبادئ الاستقلال والحرية كما اكد عليها الحزب،[٤٧]ونجح في تطوير علاقاته من القاعدة حتى القمة واستطاع الحزب الاستفادة من الانتخابات العامة في قيادة التجربة الديمقراطية في البلاد،[٤٨] فقد سيطر الحزب على السلطة منذ الاستقلال وبعد اجراء اول انتخابات عامة في عام ١٩٥١-١٩٥٢ ، في المركز ومعظم الولايات . وحتى آذار عام ١٩٧٧ ، حيث وصف عالم السياسة غابريل الموند النظام الحزبي في الهند بأنه من نظم الحزب الواحد غير السلطوية ، الا ان انتخابات عام ١٩٧٧ ،

قد نقلته الـى نظام متعدد والاحزاب من الناحية الفعلية ، وهذا ما تأكد لاحقاً في اعوام ١٩٨٩ و ١٩٩١ و ١٩٩٦ و ١٩٩٨.[٤٩]

لكـن حـزب المؤتمـر عانى مـن ازمة سياسـية هددت مستقبله فافتقاد الحزب للزعامة الكارزميـة القويـة وعجـزه عن تبنـي برنامج سياسي مقبول شـعبياً ، وتراجع حصة الحزب مـن ٤١٥ مقعـداً عـام ١٩٨٤ ، الـى ١٥٦ مقعـداً في عـام ١٩٩٨[٥٠]،تعكس واقع الحزب الـذي تأثر كثيـراً بغياب نهـرو واندیراغاندي ثـم راجيف غاندي وعجز الحزب عن تشـكيل الحكومـة بمفرده مقابـل تزايد نفوذ وقوة القوى اليمينية ذات الاتجاه القومي الهندوسي .

فاحزاب اليمين المتشدد نجحت في استغلال الشعور الديني لتوسيع نطاق التأييد الجماهيري الـذي تحظى بـه ، الا انها بحاجـة لدعم وتأييد عدد كبير نسبياً من الاحزاب الاقليمية الصغيرة وهذا مـا يوضح عجز اليمين عـن ملئ الفراغ السياسي الناجم عن تراجع حزب المؤتمر ، وما ادى اليه من عدم استقرار سياسي في البلاد .

وتميـزت التجربـة الهندية بانتظـام اجراء الانتخابـات ، فباسـتثناء مدة وجيزة نسـبياً في حالـة الطوارئ التـي فرضتها السـيدة غاندي فـي منتصف عـام ١٩٧٥ ، نجد ان الانتخابات قـد اجريـت بانتظـام كمـا حددها الدسـتور ، الا انهـا في السـنوات الاخيـرة اصبحت اكثر تكـراراً من السـابق ، ويرتبط بهمـا تمتع هذه الانتخابـات بدرجة عالية من النزاهة الانتخابية وتجلت في مبدأ تداول السـلطة بشـكل سـلمي بين الحكومةوالمعارضة سـواء على مسـتوى المركز مثلما حدث في اعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٩ وتولي المعارضة الحكم ، او في الولايات مثلما حدث عام ١٩٥٧ عندما فاز الحزب الشـيوعي في ولاية كيرالا وتولي السلطة وهي اول تجربة في العالم يتولى فيها الحزب الشيوعي الحكم في ظـل نظام ديمقراطي برلماني ، ويمكن تفسـير ذلك بوجود احترام لقواعد اللعبة السياسـية بين القـوى السياسـية الهندية ووجود لجنـة قومية للانتخابات يتمتع رئيسها واعضاؤها بحصانات وضمانات خاصـة تمكنهم من اداء عملهم على اكمل وجه.[٥١]

٢- دور جماعات المصالح المختلفة :

فقد شـكلت الرأسمالية الهندية هيئات عديدة للدفاع عن مصالحها وتعزيزها، وابرزها اتحاد غـرف التجـارة والصناعـة الهنديـة ومنظمة المنتجين الصناعيين لعموم الهند,[٥٢]إلى جانب ذلك ايضاً نقابات العمـال المختلفة. ويعدّ اتحاد التجـارة لعمـوم الهنـد (ATTUC) والـذي انشـىء عام ١٩٢٠ من اقدم الهيئات التي تعبّر عن مصالح رجال الاعمال، وابرز ما اتسـم به الاتحاد هـو تأثره بالافكار الشـيوعية في بداية عقد السـتينيات، وتحالفه مع الحزب الشـيوعي الهنـدي وهذا ما سـاعد سـكرتير عـام الاتحاد S.A.Dange في الوصـول الى البرلمان في الانتخابـات العامة عام ١٩٥٧. وكان من ابرز الزعماء الشيوعيين في الهند.[٥٣]

أما اتحاد غـرف التجارة والصناعة الهندية فقد تأسـس عام ١٩٢٦,من قبـل اثنين من كبار رجـال الاعمـال الهنـود وهما برشـوتا مداس ثاكـورداس وبيرلا، وتميز الاتحاد بعدد فروعه الاقليميـة التي وصلت الـى ١٣٧ فرعاً، وركز الاتحـاد على تخفيف القيود على المشـروعات الخاصة وتخفيض الضرائـب ودعوة الحكومة

الــى تركيــز جهــود القطــاع العام علــى تنمية الزراعــة وتوفيــر الخدمــات الاساســية وترك ميادين الاقتصاد الاخرى للمشروعات الخاصة، والى جانب ذلك قدمت اســرة تاتــا[٥٤] معونات ماليــة كبيرة لحزب المؤتمر منــذ عام ١٩٥٧، اضافة الى مساهمة العديد من المؤسسات المالية الخاصة، وكان هذا الدعم عاملاً مهماً في تزايد قــوة الجنــاح اليميني في حــزب المؤتمر خلال عقد الستينيات من القرن الماضي تحديداً[٥٥]

الا ان التحول المهم في دوائر رجال الاعمال الهنود جاء مع تأسيس حزب سونتانترا في آب ١٩٥٩، بزعامة راجاجوبالاشاري، الذي تولى مهمة الدفاع عن مصالح القطاع الخاص وانتقاد الاجراءات الحكومية في التخطيط الاقتصادي، وتزايد نفوذ رجال الاعمال في الحزب واصبح ماســاني وهو الناطق الرســمي بأسم مجموعة شركات تاتا سكرتيراً عاماً للحزب، ولهذا ليس من المستغرب ان نجد الحزب مدافعاً رئيساً عن نشــاط القطاع الخاص والاســتثمارات الاجنبية وتحديد نشاط القطاع العام في الهند.[٥٦]

وفي ضــوء هذه التوجهــات حظيت برامج الاصــلاح الاقتصادي التي بــدأت عام ١٩٩١، بدعــم قــوي مــن قبــل الاتحــادات الصناعيــة والتجاريــة الهندية، واســتفادت منها الاتحادات وكبــار رجال الاعمــال والمؤسســات الخاصة الكبرى،مثــل مصانع تاتا وغيرهــا، وبالمقابل ســاهمت الاجــراءات الحكوميــة فــي اطــار اجــراءات الاصلاح في افلاس عــدد كبير من الصناعات الصغيرة وتحديد الاجور في العمل الزراعــي لتزيد مــن اعباء الحيــاة على الفئات الوسطى والدنيا، إذ وصل الدخل الفردي لمئات الملاييــن مــن العمــال الزراعييــن والحرفيين والتجــار الصغار وغيرهم الى ادنى من ٥٠ر٠ دولار في اليوم الواحد، مقترناً في الوقت نفســه بارتفاع الاســعار لتصب في مصلحة الشركات الخاصة وهذا ما يؤكده احد مسؤولي شركة تاتا بقوله: (ان تخفيض العملة كان في صالحنا واننا نأمل من خــلال رفع القيود الكمية على تصدير الرز ان تزيد من مبيعاتنا لهذه المادة الى السوق العالمية بنســبة ٦٠٪)[٥٧]،وهو ما يظهر بعض الجوانب الســلبية في تطبيــق برنامج الاصلاح الاقتصادي واستفادة فئة قليلة منها على حساب اغلبية الشعب .

وفــي الهند اربــع اتحادات كبــرى لنقابات العمــال، الا انها ضعيفة بســبب محدودية عدد العمــال المنضميــن الى هــذه النقابــات مقارنة بالعــدد الكبيــر للعمــال فــي البــلاد. الا ان اهم مؤشــرات الضعف في نشــاط هذه النقابات هو تأثرها الواضح بسياســات الاحزاب الهندية مما جعلها تأخذ شــكل الامتداد لنفوذ وسياسات هذه الاحــزاب المختلفــة، وايضاً كانت السياســات الاشــتراكية التي تبناها حزب المؤتمر في عقد الستينيات عاملاً مهماً في اضعاف نفوذ النقابات الا ان بداية عقد التسعينيات وبدء تطبيق برامج الاصــلاح الاقتصادي ادى الى بروز معارضة نقابات العمال لهذه الاجراءات وتوجيه النقد الى سياسة الحكومة ولجأت النقابات الى الاضرابات العامة احتجاجاً على هذه السياسات.[٥٨]

٣- جماعات المصالح الدينية المختلفة :

وتتألــف مــن الجماعــات الدينيــة والطبقية المختلفــة والتــي عملت ولا زالت تعمل ســواء

كأحزاب سياسية أو كروابط للارتقاء بمصلحة جماعة او مجموعة معينة ويبرز هنا حزب أكالي دال في ولاية البنجاب والمنظمات مثل الهندو مهاسبها، أما جماعات المصالح الدينية ، فقد لعبت هذه الجماعات دوراً مهماً في هذا المجال . فالديانة الهندوسية لها العديد من الجماعات المنظمة التي تدافع عن مصالح اتباعها وابرزها الهندو باراشاد التي طالبت بحظر ذبح الابقار في جميع انحاء الهند والمطالبة بأدخال التعاليم الاخلاقية والروحية للديانة الهندوسية في برامج التعليم ونشر الديانة الهندوسية من خلال الصحف والاذاعة وسائر وسائل الاعلام ، وكان ظهور حزب جان سنغ مثالاً واضحاً لتأثير الجماعات الدينية القوي والذي يستهدف تحقيق مصالح هذه الجماعات المختلفة.[٥٩]

٤- دور الرأي العام :

استند الزعماء الهنود الى الرأي العام بشكل كبير خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار البريطاني ، وبسبب غياب وسائل الاتصال والأمية والتباعد الجغرافي لجأ الزعماء الهنود الى الاتصال المباشر مع الشعب، فقد طاف غاندي ونهرو ارجاء الهند ، وفي الكثير من الحالات كانت الوسيلة سيراً على الاقدام واستخدم غاندي اجتماعات الصلاة كوسيلة فعالة للاتصال وتعليم الشعب، واستمر نهرو بالرغم من كل اعباء المسؤولية في تخصيص وقت كثير ليطوف في ارجاء الهند، وكان الالوف من الافراد يخرجون لسماع احاديثه وقد لعبت شخصية هؤلاء الزعماء وقدرتهم دوراً مهماً في التأثير المباشر على اتباعهم وقادت الى اعطائهم قوة كبيرة في ادارة المؤسسات السياسية في الهند.[٦٠]

وقد أعطت التجربة الهندية بعداً مهماً للرأي العام خلال مسيرة تطورها وترسيخ ثقافة سياسية واضحة المعالم، لعبت فيها تجربة الانتخابات سواء في المركز أم في الولايات دوراً مهماً، وبما يجعل منهما اداة مهمة لتقييم توجهات الرأي العام في البلاد ومستوى اداء الاحزاب السياسية في ممارسة السلطة السياسية من خلال المؤسسات الديمقراطية القائمة والمحافظة عليها، وترسيخ الرؤية لدى الرأي العام بأن الحكومة يجب ان تنهض بالاعباء المهمة لتقدم المجتمع، وضمن هذا السياق نجد دوراً واضحاً للنخبة السياسية في نشر القيم الديمقراطية داخل المجتمع والعمل على تعزيز الالتزام بها، لتحقيق الاستقرار السياسي، واهمية دور الاحزاب السياسية في ضم كل الوان الطيف السياسي والمنافسة الجدية وتجاوز ما تتسم به البلاد من تنوع واختلاف في مختلف المجالات وتجاوز اخطاء المراحل المختلفة في سبيل تقدم ورسوخ واستقرار الديمقراطية والمؤسسات السياسية القائمة .

وقد برز تأثير الرأي العام في الهند واضحا في الانتخابات العامة ٢٠٠٤, اذ تعاطت النخبة السياسية الحاكمة بزعامة التحالف الوطني الديمقراطي بسعادة بالغة مع شعارات (الهند تشرق من جديد) والهند على(أهبة الاستعداد للانطلاق) أو (فليطمئن الجميع),وهو ما عبرت عنه الملصقات الانتخابية التي تم نشرها في أرجاء المناطق الحضرية كافة.وبدا التحالف الديمقراطي آنذاك معتداً للغاية بالهند التي تشرق

مـن جديد وبالهنود الذين يشـعرون بالسـعادة. وانسـجاما مع حرية الصحافة لـم يجبر ايا من الصحفييـن الهنـود على ترديد تلك الشـعارات التي روجت لها حملة انتخابات التحالف الوطني الديمقراطي،لا في الاعمدة اليومية أو الاسبوعية ولا في المقـالات التحريرية،ونبه الكتاب الذين يمتلكون حسـا واعيا واستشعارا بالمستقبل الى خطورة (الصمت المشـؤوم للناخبين).وجاءت نتيجـة الانتخابـات حاسـمة،فقد لقـن الناخبون الهنود مهندسي الحملات الانتخابية في التحالف الوطنـي الديمقراطـي درسـا قاسـيا،وصوتوا لحزب المؤتمر.[٦١]

الخاتمة

لقد نجحت الهند على المسـتوى السياسي الا ان التفـاوت الاقتصـادي فـي الهنـد ترافق مـع تفاوت في التعليـم والثقافة ، وهو ما يظهر فـي مشـاكل اجتماعيـة واقتصاديـة للولايات الكبيرة مع تجربة التنميـة، فالتعليم في الجانب الاجتماعـي والعمل خارج مجـال الزراعة في الجانب الاقتصادي لهما آثاراً واضحة في تجربة التنميـة الهندية ونتائجهـا، ولا زالت العديد من الولايات الهندية بحاجة الى اسـتثمارات واسعة لتنمية القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ،وهو ما ولّد العديد من المشاكل في السياسة الهندية.

وتبقـى المفارقة الغريبة في التجربة الهندية هو ان الرخاء بدأ في الانتشار في البلاد مع وجود سـوء نظـام الادارة الحكومية.فوسـط ازدهار اقتصادي يقوده القطاع الخاص يفتقر الهنود الى ابسط انواع الخدمات العامة،وهذا عكس ما كان عليه الوضع في السـابق،ففي العهد الاشتراكي فـي الهنـد كان ما يشـغل بال الهنـود هو النمو الاقتصادي،ولكنهم كانوا فخورين بما يتمتعون به مـن نظام قضائـي واداري وشـرطة على مستوى عالمي من الكفاءة والاداء.اما اليوم فإن الدولة المركزية القديمة والبيروقراطية الهندية تمر بمرحلة وهن وانحلال،واداؤها سيئ للغاية فـي القطاعـات التي تمـس الحاجـة اليها مثل توفير التعليم الاساسي والرعاية الصحية ومياه الشـرب،اما المجالات التي لم تكن هناك حاجة لوجود الحكومة،فقد بدأت للتو بالتخلي عن عادة خنق القطاع الخاص.

الهوامش

يـرى البعض ان مصطلح السياسـات العامة قد اسـتخدم أول مرة في عام ١٩٢٢ عندما حاول عالم السياسـة الامريكـي شـارلز ماريـام الربـط بيـن النظريات السياسـية وتطبيقاتهـا بقصـد فهم الأنشـطة الفعلية للحكومات،وان ظهور المعنى الاكاديمي له كان في عام ١٩٣٧ باعتـراف جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الامريكية بتخصص الادارة العامة,وأنشأت لهـا مدرسـة متخصصة،وجعلـت مـن السياسـات العامة احـدى مقرراتها الدراسـية،وبحلول منصف القرن العشرين تأسس فرع السياسات العامة،ليكون جزءا من دراسـة العلـوم السياسـية المعاصرة في الولايات المتحدة ومن ثم انتقل الاهتمام به الى اوربا الغربية.نقـلاً عـن: عبد العظيـم البدران.كيف تحكم ايران؟ دراسـة في صنع السياسـات العامة بعد عام ١٩٨٩.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولـى.٢٠١٤.ص٢٢- ٢٣.أيضاً:شـادية فتحـي. محـددات عملية صنع السياسـة العامة فـي كوريا. في كمـال المنوفي(محرراً).الاتجاهـات المعاصرة

فـي السياسـات العامـة الكورية.مركز الدراسـات الآسـيوية.كلية الاقتصـاد والعلوم السياسـية.جامعة القاهرة.٢٠٠٦.ص٣.أيضاً:خيـري عبـد القـوي. دراسـة السياسـة العامة.منشـورات ذات السلاسل. الكويت.الطبعة الاولى.١٩٨٨.ص ١٣- ٣٥.

*- تشـغل الهند مسـاحة تبلغ (٣,٢٨٧,٥٨٨) كم٢ أي (١,٢٦٩,٣٤١) ميـل مربع وهي ثانـي أكبر دولة في آسـيا بعد الصين الشـعبية ووصل عدد سـكانها حسـب الاحصاء الذي اتم أجراءه في شباط ٢٠٠١ إلى (١,٠٢٧,٠١٥,٢٤٧) مليار،وحسب الاحصاء الأخير بلغ عدد سـكان ولايـة اوتاربراويش الهندية إلـى (١٦٦,٠٥) مليون أنسـان وبذلـك تتفوق هذه الولاية في عدد سكانهاعلى باكستان . أنظر :-India . Goverment Of India .India . ٢٠٠١ Also . The Week May. ٢-١. PP. ٢٠٠١ ١٣ .٢٠٠١ P.٦٤ .أيضـاً . محمدخميسـالزوكة . الجغرافيةالاقليمية،منشأةالمعارف،مصر، ١٩٨٠.

٢- ميشـيل بريشـير . صورة زعيم جواهـرلال نهرو . تعريـب نخبـة من الجامعييـن . منشـورات المكتبة الأهلية . بيروت . ١٩٥٩ . ص٢٣٠-٢٣١ .

3-Subhash.C.Kashyap.History of the Parliament of India.Vol.2.Shipra Publications, New Delhi,1995. . pp . 118-119.

4-Mohamed Raza Khan, What price Freedom . Indus Publication. Karachi,1977. . p. 295 .

5- Jawaharlal Nehru . انظـر نص الخطاب فـي– Pledge on The Eve of Independence. in. Bimal Prasad (ed) . The Ideas and Men Behind The Indian Constitution . Konark Publishers PVt LtD . New Delhi . 2001 .pp .39-41. ايضاً: ميشيسلبريشـير . . مصدرسابق . ص221-218 .

6- Jawaharlal Nehru . The Objective to be Aimed at . in . Bimal prasad (ed) . op . cit .pp .4-5 .

٧-بالمـر . نورمـان د. بالمر،النظـام السياسـي فـي الهند،ترجمة محمد فتـح الله الخطيب،مكتبة الانجلو مصرية،مصر، ١٩٦٥ . ص١٣٢-١٣٣ .

8- Palmer .Government of India.In George Meturnan Kahin (ed)Major Governments of Asia.Cornell University Press,New Yorkl 1963. .p .311 .

٩- ترأس اللجنة الدكتور امبيدكار (زعيم طائفة المنبوذين) وضم تكوبلاند سـوامياينغار ومونشـايو كرشناسوا مياير وكرشـنا مجـاري ورئيس الـوزراء جواهر لال نهـرو ونائب رئيس الوزراء السـردارفالابهاي باتل،فضـلاً عـن وجـود مستشـارون قانونيون هم راو قاضـي المحكمة الدولية وموكيرجي،والملاحظ إن المجموعـة هـي من ابرز الشـخصيات القانونية والسياسـية الهنديـة واكثرهم ممـن درس والقانون في الخارج ولاسيما انكلترا . انظر:.Palmaer,Op Cit.,P.٣١١ .Also.B.R.Ambedkar Introducing the Draft Consitution.In Bimal Prasad(ed),Op.Cit.,P.٤٢.

١٠-س.ر. راجـا جوبـا لاشـاري،محام وسياسـي مـن مـدراس مـن اعضـاء حـزب المؤتمـر البارزين واصبح رئيساً لحكومة اقليم مدراس ١٩٣٧-١٩٣٩ و ١٩٥٢-١٩٥٤ . وهـو اول هنـدي يتولى منصب الحاكـم العـام للهنـد للحقبـة مـن ١٩٤٨-١٩٥٠ . انظر : ليلى ياسـين حسين . حزب المؤتمر الوطني (١٩١٩-١٩٣٠)،دراسـة تاريخية،رسالة ماجستير (غيـر منشـورة)،كلية الاداب،جامعـة البصـرة، ١٩٨٣.. ص٢٣٠ .

11- Palmer .op.cit .p. 312 .

١٢- وقـد نظمـت مقدمـة الدسـتور الاشـارة الـى ان

الجمهوريــة تضمــن لشــعبها :أ- العدالة،اجتماعيــة واقتصاديــة وسياســية.ب-الحرية فــي التفكيــر والتعبيــر والاعتقاد والايمان والعبــادة . ج- التكافؤ فــي الاوضاع والفــرص وتعميمها على الجميع . د- الاخــاء، تأكيد كرامة الفرد ووحــدة الامة . انظر :- نورمان د.بالمر . مصدر سابق . ص١٣٤ .

١٣- احمد فــارس عبد المنعم . النظام السياســي الهندي : الواقــع والمســتقبل . اوراق اســيوية . العــدد ١٢. مركز الدراسات الاســيوية . كلية الاقتصاد والعلوم السياســية . جامعة القاهرة.شــباط(فبراير) ١٩٩٧ . ص٤-٢١ .

14- Subhash C.Jain . The Constitution of India . Taxmann Publications LTD . New Delhi. 2000.pp.226-227.

15- Ibid . pp.228-229.

16-Palmer . op.cit .p. 317. Also . P.B. Gajendragadkar .op.cit.pp.68-69.

١٧- نورمان د.بالمر . مصدر سابق . ص١٦١-١٦٢ .

١٨- احمد فارس،مصدر سابق،ص ٤ . ايضاً:- Subhas C.Kashyap. Instiution of Governance: The Parliament, the Government and the Judiciary.in A.Pai Panan (ed). Problems of Governance in south Asia. Konark Publishers PVTLTD.New Delhi.٢٠٠٢.P.١٣٥.

19-Subhash .C.Jain,Op.Cit.,PP. 233-235.

٢٠- نورمان د.بالمر. مصدر سابق . ص١٦٥-١٦٦ .

٢١- المصدر نفســه . ص١٦٧ . ايضاً نص المواد انظر Subhash .C.Jain.op.cit.pp.٢٣٥-٢٥١.

٢٢- المصدر نفسه . ص١٧٦-١٧٧ .

٢٣- احمد فارس عبد المنعم . مصدر سابق . ص٩ .

٢٤-Palmer .op.cit.p.٣١٨.

٢٥- ففــي عام ١٩٩٠ مثلاً كان هناك ٢٦ ســيدة انظر : احمد فارس . مصدر سابق . ص١٠ .

26- India 2001.op.cit.p.28.

٢٧- احمــد فــارس. مصــدر ســابق . ص٧ . ايضــاً :- Palmer .op.cit.p.٣١٨.

٢٨- حيث بلغ عدد التعديلات ٨٣ تعديلاً دســتورياً حتى عام ٢٠٠٠

٢٩-India ٢٠٠١ .op.cit.p.٣٠.ايضــاً : نورمــان د.بالمر . مصدر سابق . ص ١٧١-١٧٣.

٣٠ – P .,Ibid .٣٢.

٣١- احمد فارس . مصدر سابق . ص١٣ .

٣٢- نورمان د.بالمر . مصدر سابق . ص١٨١ .

٣٣- احمــد فــارس . مصــدر ســابق . ص١٣ . ايضاً : Palmer .op.cit.p-.٣١٩.

٣٤- نورمان د.بالمر . مصدر سابق . ص١٨١ . ايضاً : Palmer .op.cit.p-.٣١٩.

٣٥- احمد فارس . مصدر سابق . ص١٧ .

36- Ajit Mozoomdar . op.cit.265.

٣٧- احمــد فــارس . مصــدر ســابق . ص١٧ . ايضاً : India ٢٠٠١ .op.cit.p.٤٦.

38- India 2001 .op.cit.p.46.

٣٩-احمــد فــارس . مصــدر ســابق . ص١٨ . ايضــاً : India ٢٠٠١ .op.cit.p. ٤٧.

٤٠- المصدر نفسه . ص١٩ .

٤١- احمد فارس.مصدر سابق . ص١٩ .

٤٢- المصدر نفســه . ص٢٠ . ايضاً :- India ٢٠٠١. op.cit.p ٤٧.

٤٣- نورمان د.بالمر . مصدر سابق . ص٢٠٤ .

٤٤- احمد فارس . مصدر سابق . ص٢٠-٢١ .

٤٥- عبـد الرحمن عبدالعال . التجربة الهندية في نصف قرن . مجلة السياســة الدولية . العدد ١٣٠ . اكتوبر ١٩٩٧ . ص١٦٨ .

46-Subhash C.Kashyap . Parliament : Amixed Balance – Sheet.op.cit.p.42.

47-India's Tryst with Coalition Government .Governments : Asocial-Economic Study in S.Asian politics . Soptlight on Regional Affairs . vol.XIX No.2.Institute of Regional Studies. Islamabad . February . 2000..p.4.

48-Subhash C.kashyap . Working of the coustitution of India . op.cit.p.179.

٤٩- خالـد عبدالعزيز الجوهـري . الازمة السياسـية في الهند . السـيناريو والتداعيات .مجلة السياسة الدولية . العدد ١٣٧ . يوليو ١٩٩٩ . ص٢٣٤ .

٥٠- هشام بدوي . قراءة في الانتخابات الهندية . السياسة الدولية . العدد ١٣٢ . ابريل ١٩٩٨ . ص٢٢٢ .

٥١- عبـد الرحمن عبدالعال . التجربة الهندية في نصف قـرن . مصدر سـابق . ص١٧٠ . ايضـاً :- محمد سـعد ابو عامـود . الديمقراطيـة فـي الهنـد: الواقع والمستقبل،السياســة الدولية،العدد١٤٦،اكتوبـر، ٢٠٠١. . ص٧٣ .

٥٢- فقـد مثلـت اتحـادات التجـارة الطبقـة العاملة في الهند،وهي صغيرة وضعيفة ومسيسـة بشكل كبير. فالصناعات الهنديـة بدأ تطورها في حقبة (١٨٥٠-١٨٦٠) الا انهـا فـي غضون نصـف قرن تركزت فـي قطاعـات السـكك الحديد،وصناعـات القطـن والجوت،الان البروز الحقيقي لقوة العمل الصناعي كان في الحرب العالمية الثانية. وللمزيد انظر :

Stanley A.Kochanek.The Indian Political System.In Robert N.Keamey(ed). Op.Ccit.,PP. 63-64.

ايضـاً: مصطفى كامل احمد السـيد. جماعـات المصالح فـي الهند.مجلـة السياسـة الدولية.العدد١٢.ابريـل ١٩٦٨.ص ١٣١.

53- Norman D. Palmer,Op.Cit.,P. 375.

٥٤- اسس جامستي تاتا مجموعة تاتا في عام١٨٦٨,وكان وطنيـا يحلـم بالاكتفـاء الذاتـي لبلاده,واسـتهل مشـروعاته عام١٨٨٦, بانشـاء مصانع سواديشي ميلز لدعم وترويج شـراء المنسـوجات الهندية بدلا مـن الاقمشـة البريطانيـة المسـتوردة,وبعد عقـود اصبـح غاندي بدولاب مغزله أشـهر أنصار حركة سواديشي,وفي عام ١٩٠٢, افتتح تاتا فندق تاج محل ,وكان اول فندق فاخر مملوك لهندي,كما سعى الى إن تكتفي الهند ذاتيا في انتاج الحديد والصلب,واستطاع ابنـه تحقيـق ذلك بـأن اسـس اول شـركة لصناعة الصلب فـي عام١٩٠٧,وعرفت بأسـم شـركة تاتا للحديـد والصلب,والتـي زودت البـلاد بحاجتها من الصلب,واسـس جي,ار .دي.تاتا الحفيد اول شـركة هنديـة لخطوط الطيران والتي عرفت بأسـم طيران الهند,وبناءً علـى طلـب من نهرو انشـأ اول شـركة هندية لصناعة ادوات التجميل, وهي شركة لاكمي, وذلك حتى لاتشكو النساء بعد إن حظر نهرو دخول ادوات التجميـل الاجنبيـة الـى الهند. وفـي كانون الثاني(يناير)٢٠٠٧,اشترت شركةتاتا للصلب,على الرغـم مـن ضعفها,شـركةالصلب البريطانيـة السابقة,وتنتج الهندمن الصلب ثلاثةاضعاف ماتنتجه سيدتها الاستعمارية السابقة المملكة المتحدة.وللمزيد انظر:روبيـن ميريديث. الفيـل والتنين، صعودالهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا.ترجمة شـوقي جلال.

سلسلة عالما لمعرفة.العدد٣٥٩.المجلسا لوطني للثقافة والفنون والآداب.الكويت .يناير٢٠٠٩. ص٦٢-٨٢.

٥٥- مصطفى كامل احمدالسيد،مصدرسابق،ص ١٣٢.

56- Sankar Ghose,Leaders of Modern India . Allied publishers private Limited . New Delhi . 1980 , P. 327.

٥٧- نقلاً عن:ميشيل شوسودوفسكي.عولمة الفقر،تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين . ترجمة جعفرعلي السوداني . بيت الحكمة . بغداد . ٢٠٠١ .ص ١٨٧-١٩١.

٥٨- احمد فارس عبدالمنعم.النظام السياسي الهندي. مصدر سابق.ص ٣٣.

٥٩- مصطفى كامل احمد السيد.مصدر سابق.ص ١٣٥.

60-Norman,D. Palmer,Op.Cit,P. 374.

٦١-محمد ضياء الحق. ثغرات في قصة التنمية الهندية. في محمدعبدالعاطي(محرراً).الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود.الدار العربية للعلوم ناشرون(بيروت-مركز الجزيرةللدراسات قطر.٢٠١٠.ص١٣٣-١٣٥.

مستقبل العلاقات العربية ـ الأوربية

م.م. زياد يوسف حمد(*)

المقدمة

تكتسب محاولة وضع رؤية مستقبلية للعلاقات العربية الأوروبية أهمية خاصة نظراً لأهمية هذه العلاقات بالنسبة للطرفين، وهو ما تؤكده الخبرة التاريخية الحديثة والمعاصرة، ونظرا لأن هذه العلاقات بدأت تشهد تغيرات جوهرية فى الآونة الأخيرة، توحى بأن توجهاتها المستقبلية سوف تختلف إختلافا جذرياً عن توجهاتها خلال المرحلة السابقة، ونعنى بها المرحلة التى بدأت عام ١٩٧٣ واستمرت الى الآن، والتى قامت على معادلة بسيطة هى النفط مقابل التأييد الأوروبى للقضايا السياسية العربية، ولاسيما قضية الصراع العربى الإسرائيلى، بمعنى أن على الجانب العربى أن يوفر الاحتياجات الأساسية الأوروبية من النفط مقابل الحصول على قدر من التأييد الأوروبى الملائم للموقف العربى من الصراع العربى الإسرائيلى، أو على الأقل عدم انحياز أوروبا إلى الجانب الإسرائيلى فى هذا الصراع، والواقع أن هذه المعادلة لم تكن معادلة متوازنة باستمرار على مدى الفترة محل الدراسة، إلا أنه وبالرغم من هذا التذبذب ولاسيما بالنسبة للجانب الأوروبى، فإنها ظلت قائمة من حيث الجوهر أو الأساس الذى تقوم عليه هذه العلاقات إلا أن السنوات الأخيرة شهدت العديد من المتغيرات الجديدة النابعة من البيئة العربية والأوروبية، والظروف الإقليمية والدولية التى من شأنها أن تؤثر على مسار هذه العلاقات وتوجهاتها وقضاياها فى المستقبل، الأمر الذى يتطلب التوصل إلى آليات جديدة ملائمة لإدارة هذه العلاقات، سواء من الجانب العربى أو الجانب الأوروبى

أهمية البحث:ـ

تكمن أهمية البحث في وضع صورة واضحة ومحددة حول مستقبل العلاقات العربية ـ الأوربية مع الأخذ بنظر الإعتبار التحولات الجديدة في المنطقة العربية

إشكالية البحث :ـ

إن إشكالية البحث تكمن في أن الأحداث المتوترة في المنطقة العربية والعلاقات

(*) الجامعة العراقية – كلية القانون

الأقتصادية المتذبذبة لها دور في وضع صورة غير واضحة المعالم للعلاقات العربية الاوربية لذا يتوجب الإجابة حول الأسئلة التالية :ـ

١ ـ هل هناك علاقة قوة بين العرب واوربا

٢ ـ مانوع العلاقات الإقتصادية بين الجانبين ؟

٣ ـ هل كانت لأحداث التغيير في الدول العربية عام ٢٠١١ تأثير على تلك العلاقات ؟

فرضية البحث :ـ

ان ديمومة الاستقرار في المنطقة العربية ينعكس إيجابا على العلاقات العربية ـ الاوربية ومستقبلها

هيكلية البحث :ـ

تم تقسيم البحث إلى مجموعة من المحاور يتم من خلالها إستعراض نوع العلاقات العربية ـ الأوربية ومن خلالها نتوصل إلى الإستنتاجات المطلوبة إذ تم تناول طبيعة علاقات القوة بين العرب وأوربا كمحور أول وتناولنا المصالح المشتركة بين الطرفين في ناحية أخرى من البحث كما ان للعلاقات الاقتصادية العربية الاوربية دور رسم ملامح تلك العلاقات والتي تم تناولها كمحور ثالث , كما اهتم المحور الرابع بمواقف الاتحاد الاوربي من الثورات العربية ، كما ان المحمور الخامس تطرق إلى الأوضاع الداخلية العربية وكذلك الاوربية , ووصولا إلى المحور السادس والأخير الذي من خلاله نرى وجهة النظر لكلا الطرفين .

المحور الأول : ـ طبيعة علاقات القوة بين العرب وأوروبا:

لاشك في أن طبيعة علاقات القوة بين أطراف أي علاقة تلعب دوراً مهماً فى تحديد مسار وتوجهات هذه العلاقات، ويمكن القول أن توازن القوى الذى استندت إليه العلاقات العربية الأوروبية منذ عام ١٩٧٣، قد تغير تغيراً جوهرياً خلال السنوات الأخيرة، إذ يمكن القول أن الخلل فى توازن القوى بين الجانبين قد ازداد عمقاً لصالح الجانب الأوروبي، ولعل أبرز العوامل التى أدت إلى ذلك، هو التفكك العربى القائم الآن، والانكشاف الأمني والاقتصادي والسياسي العربي، الذى لم يسبق أن عرفته المنطقة العربية بمثل هذا القدر، مقابل ذلك التنامى المستمر فى عناصر القوة الأوروبية، فنتيجة اتجاه الدول الأوروبية نحو المزيد من التكتل والاندماج، وهو ما تبلور بظهور العملة الأوروبية الموحدة، وقيام الاتحاد الأوروبى، وتوسعه ليضم عشر دول من وسط وشرق أوروبا وهو ما يعنى اقتراب أوروبا من تحقيق الحلم الأوروبي بقيام أوروبا الموحدة[١] .

إن الاتحاد الأوروبي بوصفه الحالي يمثل قوة اقتصادية كبيرة وثقلاً استراتيجياً ضخماً فى نطاق التفاعلات الدولية، تشير كل المؤشرات إلى إمكانية نموه وازدياد قوته وقدرته على التأثير، فى حين تشير كافة المؤشرات إلى اتجاه عناصر القوة العربية إلى التآكل والضعف ومن ثم فطبيعة علاقات القوة بين العرب وأوروبا سوف تؤثر على مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بصور وأشكال مختلفة فى كافة المجالات، فلا شك فى أن العلاقات التى تقوم بين طرفين أو أكثر فى ظل خلل واضح لتوازن القوى لصالح أحد الأطراف، تتيح للطرف

الأقوى قدرة أكبر على التأثير فى الطرف أو الأطراف الأخرى، كما أن حالة الضعف وتآكل عناصر القوة للطرف العربى، من شأنها أن تثير إشكاليات جديدة بالنسبة للجانب الأوروبى، بحكم تأثره المباشر وغير المباشر بما يحدث فى المنطقة العربية، والتى تمثل منطقة جوار جغرافى لأوروبا وفى هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى أن هناك مجموعة من الثوابت التى تفرض على أوروبا الاهتمام بالتطورات الجارية فى المنطقة العربية ومنها: المستوى العالى من الاعتماد المتبادل فى المجال الأمني، فالمنطقة العربية تعتبر من المنظور الجيو ستراتيجى، الطريق الذى يربط أوروبا وآسيا وكذلك بين أوروبا وشرق إفريقيا، ويمكن أن يؤدي إقفال هذا الطريق إلى احتواء أوروبا ومحاصرتها، وبقدر ما يكون البحر المتوسط دوراً أساسيا وحيويا بالنسبة لأوروبا، بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الشرقى والجنوبى لهذه البحيرة العربية الأوروبية، ونتيجة لعامل القرب الجغرافى، تزداد أهمية الاستقرار فى المنطقة العربية بالنسبة لأوروبا ويظهر اهتمام أوروبا بذلك فى سعيها إلى احتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التى تقوم فى المنطقة العربية، أو مع دول الجوار لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبى [٢].

المحور الثاني :ـ العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية:

في قراءة سريعة لسلم أولويات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية خلال العشر سنوات الماضية (للمدة مابين عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥) نجد أن (إسرائيل) تحتل رأس هذا السلم, فالسياسة الخارجية الأوروبية تقوم على مبدأ ضمان أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة كما تفعل الولايات المتحدة في سياستها تجاه هذه الدولة العنصرية في المنطقة, وقد شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تطوراً سريعاً في الآونة الأخيرة إذ ترتبط إسرائيل باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ تشرين ثاني نوفمبر من العام ١٩٩٥ والتي شكلت منطلقاً لكلا الطرفين لتشجيع اندماج اقتصاد إسرائيل في إطار الاقتصاد الأوروبي, وقد ذهبت إسرائيل بطموحاتها تلك إلى ابعد من ذلك حينما طلبت رسميا الانضمام للاتحاد الأوروبي ولاسيما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١, وما يؤكد ذلك ما نشرته مجلة (international politics and society) في عام ٢٠٠٣ عن دراسة لأحد المفكرين السياسيين للحزب الديمقراطي الاجتماعي في ألمانيا ورئيس مكتب مؤسسة فريد ريش ايبرت التابعة لذلك الحزب في تل أبيب؛ يطالب فيها بفتح أفق لتعميق علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل انتهت فيها تلك الدراسة إلى اقتراح تطوير تلك العلاقات بين الطرفيين على عدة مراحل تنتهي بضم إسرائيل للاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي تردد كثيراً عبر وسائل الإعلام منذ تلك الفترة حتى وقتنا الحالي[٣], وما يهمنا هنا أن نشير إلى حجم تلك العلاقات التي تربط الطرفيين ببعضهما البعض للانطلاق منها في دراسة مواقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية والتي لن تحيد في إحدى جوانبها عن مواصلة الدعم لإسرائيل وتنطلق من علاقاتها مع أي حكومة عربية قادمة من اعتبار إسرائيل طرف لا يمكن تجاهله في المنطقة وبالتالي الدفع بأي حكومة

عربيــة قادمــة لإقامــة علاقات ودية مــع دولة الاحتلال الإسرائيلي[٤].

لقد شـكلت إمـدادات النفط وأمن المتوسـط والملفـات المرتبطــة بــه من هجــرة وإرهاب المرتبــة الثانيــة فــي سـلم أولويــات السياســة الخارجيــة الأوروبية تجــاه المنطقــة العربية, ولعل السـبب في ذلك يعـود وبدرجة كبيرة إلى الأنظمــة العربيــة الحاكمة التــي مكنت الاتحاد الأوروبي من إدارة علاقاته مع الكثير من الدول العربيــة بأقـل تكلفة ممكنة من خــلال مجموع الاتفاقيــات الأمنيــة والتفاهمــات السـرية بين الــدول العربية والاتحــاد الأوروبي مقابل تمتع هــذه الأنظمة بالرعاية والحمايــة الغربية وهذا ما يجعلنا نتطلــع إلى مواقف الاتحاد الأوروبي فــي وقتنا الحالي من الثــورات العربية بأنها لن تكون أكثر خطورة مما سـبقها وهي سـتنطلق في أي علاقات مسـتقبليه مع عالمنا العربي من نفس سـلم الأولويات السابق ولكن بديباجة أكثر لمعانــاً فــي تأكيدها الوقوف إلــى جانب تحقيق الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان في محاولة منها لاسـتمالة الإنســان العربي وكسب عطفه تجــاه سياسـتها الخارجية وتأكيـد ديمقراطيتها المعلنة[٥]

تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة بالنسـبة للاقتصاد الأوروبي، إذ أن الدول الأوروبية هي الشـريك التجاري الأول للدول العربية، كما أن الدول الأوروبية تعتمد أساسا على النفط العربى فــى سـد احتياجاتها مــن الطاقة وتحديـدا نفط الخليج[٦]، كما أن المنطقة العربية محل للصراع على النفـوذ بين القوى الكبرى فــى عالم اليوم بحكم ثرواتهــا النفطية وموقعها الاســتراتيجي من ناحية أخرى فإن أوروبا تمثل أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية ففى ظل تحول سوق النفط إلى سـوق للمسـتهلكين، وفى ظــل المحاولات الرامية إلى إيجــاد مصادر بديلة للنفط العربى، فإن أوروبا تعد عنصرا مهما بالنسبة للأطراف العربية بوصفها مستهلكا رئيسيا للنفط العربى، مــن ناحية أخــرى تعـد أوروبا مصــدراً مهماً مــن مصادر توفير الاسـتثمارات والتكنولوجيا المتطورة التى تحتاج إليها الاقتصادات العربية، ومــن ثم فــإن التطورات التى سـوف تشــهدها العلاقــات الاقتصاديــة العربيــة الأوروبية تعد مصدراً مهماً من مصادر التأثير على مسـتقبل هذه العلاقات[٧].

كما أن من أهم السـمات المعروفة للعلاقات العربيــة الأوروبيــة، التأثيــر الكبيــر للــدور الأمريكي الذي تمارســه الولايات المتحدة على الطــرف الأوروبــي وعلــى المنطقــة العربية، فالولايــات المتحــدة لــم تنظــر بعيــن الارتياح إلى العلاقــات العربية الأوروبيــة، وترى فيها خروجــا عــن الانضبــاط المطلوب فــى إطار حلف الناتو، كمــا أن الولايات المتحدة ترى أن المنطقة العربية ولاسـيما منطقة الخليج منطقة مصالح حيوية أمريكية، ومن ثم فإنها لا تسـمح بــأي تطور فــي العلاقــات العربيــة الأوروبية يمكــن أن يؤثر علــى هذه المصالــح من ناحية أخرى، فإن أهمية أوروبا بالنسبة للدول العربية تبــرز في سـياق التفاعلات الإقليميــة والدولية الاستراتيجية، ففي ظل حالة الانحياز الأمريكي السـافر لإسرائيل، وسعى الولايات المتحدة إلى فرض هيمنتها على المنطقــة، تعد أوروبا وفقا للرؤية العربية بمثابة المعادل الموضوعي الذي يمكن الاسـتناد إليــه لتحقيق قدر مــن التوازن الاستراتيجي في المنطقة[٨] , والواقع أن الخيار الأوروبــي قد تبلور نسـبيا في الفتـرة الأخيرة

باتجـاه الاقتراب من الولايات المتحدة، ورفض فكـرة أن يكـون لأوروبا دور مسـتقل أو دور بديل للدور الأمريكـي في المنطقة، بل الأقرب هـو القيام بدور مكمل للدور الأمريكي، ومن ثم فإن مسـتقبل العلاقات العربية الأوروبية سوف يتأثر بطبيعة الدور الذى تحدده أوروبا لنفسـها على المسـتوى الدولى، وعلى مستوى المنطقة العربية قياسا إلى الدور الأمريكى[٩].

المحور الثالث :ـ مواقف الاتحاد الأوروبي من أحداث التغيير العربية بعد عام ٢٠١١ :

عنـد الحديـث عـن الموقف العـام للإتحاد الأوروبـي من أحـداث التغيير العربية لا بد أن ننطلـق من بعض المسـلمات التي انطلقت منها السياسـة الخارجيـة للإتحـاد الأوروبـي ضد المنطقـة العربية خلال العديد مـن المؤامرات التي تعتبـر امتداد للحقبة الاسـتعمارية القديمة في منطقتنا العربية والتي تعيش ما تعيشه اليوم نتيجة لتلك المؤامرات ويقوم الموقف الأوروبي العام من المنطقة العربية من وجهة نظري على مرتكزات أساسية أهمها :-

١ ـ أن أوروبـا تقـف ضـد المقاومـة العربية والمشـاريع الداعيـة إلـى لجـم الصهيونيـة والأطمـاع الغربية في منطقتنـا العربية, فعلى هامش مؤتمر الشراكة الأورومتوسطية المنعقد في نوفمبر من العام ٢٠٠٥ كان الموقف العدائي الأوروبي واضحاً من المنطقة العربية إذ تغيب عن هذا المؤتمر ستة من بين ثمانية رؤساء كان مقـرر حضورهم المؤتمر[١٠]، وقـد تم الاتفاق فـي البيان الختامي علـى التخلي عن البند الذي كانت تصر عليه الدول العربية المتوسـطية في تأكيدها على حق الشعوب المقهورة في مقاومة الاحتـلال، وقد مثلـت الحالة الفلسـطينية خير دليل على تلـك الرؤية من حيث اعتبار الاتحاد الأوروبـي كل حـركات المقاومة في فلسـطين والعراق وأفغانسـتان حركات إرهابية حتى لو وصلت للسـلطة بالطرق الديمقراطية السليمة, وقد شـكلت مقاطعة الـدول الأوروبية لحكومة حماس ترجمة واضحة لتلك السياسـة والمبادئ التي بنيت عليها[١١].

ومن هنا لا يتوقع أن يكون الموقف الأوروبي فـي المسـتقبل القريـب مـن بعـض الحركات التـي كانت تصنفها أوروبـا والولايات المتحدة الأمريكية بالمتشـددة أفضل حـالاً مع مثيلاتها في فلسـطين والعراق, ولعل الموقف الأوروبي الأخير من الانتخابات التونسية وشعور أوروبا بقلق وما نجـم عنها من حصول حزب النهضة التونسـي المحظور سابقاً على أغلب الأصوات لهو خير دليل على ذلك الموقف المستقبلي الذي لن يتبدل إزاء العالم العربي بعد الثورات[١٢] .

٢ ـ أمام تصاعد الأزمة المالية العالمية وموجة الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها بعض الدول الأوروبية مؤخراً وتصاعد حركة الهجرة غير الشـرعية إلـى أوروبا فـإن الـدول الأوروبية قـد تلجأ إلى اتخـاذ تدابير وقائية من شـانها أن تعمـل على تراجع برنامج الشـراكة الأوروبية المتوسـطية مع البلـدان العربية في المسـتقبل القريـب فيما يتعلق بتنفيذ مناطق التجارة الحرة وحرية انتقال البضائـع والمعونات الاقتصادية الموجهـة والاسـتثمارات الأوروبيـة وبشـكل خاص في شمال إفريقيا[١٣].

٣ ـ تحقيـق توافق وانسـجام أوروبي أمريكي حول الشـرق أوسـطية, إذ جرت تسـوية عامة بين الطرفيين الأمريكي والأوروبي على تقاسم النفـوذ في المنطقـة العربية ويمكـن أن نلمس

ذلـك من خـلال التحالف الدولـي الذي خاضته كل من الولايـات المتحـدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ممثلاً بفرنسـا وألمانيا وايطاليا على ليبيـا، ومقارنة ذلك بالمعارضة الأوروبية التي واجهتهـا الولايات المتحدة عنـد إعلان حربها علـى العراق ما يعتبر دليـلاً واضحاً على تبدل المواقـف وتغيرها من المواجهـة إلى التحالف واقتسـام المصالح وقد تم الإعلان رسـمياً عن ذلك من قبل فرنسا عندما أعلن قصر الإليزيه أن فرنسـا ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريـد الولايات المتحدة أن يتم اعتماده في قمة الثماني بات مقبولاً[١٤].

وعندمـا وجـه أحـد الصحفيين سـؤالا لوزير الخارجية الفرنسـي في مؤتمر عقد في باريس مطلـع العام ٢٠١٢ عن رؤيـة الدول الأوربية ونظرتها تجاه الثورات العربية رد قائلا (أعتقد أنه بمقدورنا أن نقول بأن الدول الأوروبية مثلها مثل غيرها من الـدول لديها نفس الموقف فهي فـي معظمها لم تكن تنتظر الأحداث التي جرت في الـدول العربية على وجه الخصوص، أكثر حالها حال سـكان تلك المنطقة وبالتالي لم يكن هناك موقف أوروبي اسـتثنائي وفريد من شأنه مثلما حـدث مثلاً فـي الهند والصيـن وأميركا وتركيا كلهـا العالم تفاجئ بهـذه الأحداث التي جـرت بالعالم العربـي وبالتالي فـإن الثورات العربيـة يمكـن لـي أن أقارنهـا بشـبه ثوران بركاني إذ أن الشعوب هناك أصبحت فاعلة في صناعة تاريخها ودخلت في عمليات تختلف من بلـد إلى بلد لكن لا نعرف الشـكل الـذي تأخذه ولأي فترة تسـتمر، إذاً الدول الأوروبية تراقب الوضـع وتفكر فيه وهي لم تخلق هذه الظروف في السـابق لكنها تألفت معها، الدول الأوروبية بشـكل عام تحاول أن تتكيف مع الوضع الجديد

فـي العالم العربـي، يمكننا أن نقـول أن الدول الأوروبيـة فـي معظمها تأمل بصـدق بأن كل هـذه العمليات أن تؤدي إلـى ديمقراطية حديثة ومسـتقرة في وقت ما في المسـتقبل، وفي نفس الوقـت التاريـخ الأوروبي يظهـر أن الأمر لم يكن سـهلاً وإنمـا كان معقـداً وكذلـك التاريخ الفرنسي وهو كذلك، فلقد مررنا بمراحل صعبة والأمر الآن أصبح يسير بشكل أسرع لكن كان أسـهل بشـكل كبير أن أطيح بدكتاتـوري لكنه مـن الصعـب أن نصيغ دسـتوراً وبالتالي فهذه عمليـات تأخـذ وقتـا وتأسـيس الديمقراطية لا يتعلق فقط بإجراء الانتخابات وإنما يتعلق أيضاً بتأسيس العدالة المستقلة والحرية في المعلومات واحترام الأغلبية لحريات الأقلية، وبالتالي كان الأوروبيون يودون أن تسير الأمور بشكل جيد بالنسبة للدول العربية المختلفة، لكنها تلاحظ أنه فـي بعض الأحيان تكون الأمور مأسـاوية كما هـو الحال في سـوريا فبعد أن قلـت هذا الأمر أود أن أقـول بأن الأوروبييـن مثل غيرهم من دول العالـم لا يمكنها أن تتدخل في هذه العملية لأن ذلك ليس دورها فليست لديها الشرعية لأن تتدخـل، ولـدي انطباع بأنه من بلـد عربي إلى آخر ليس هنـاك تدخل بين هذه الـدول العربية للمسـاعدة حتى تلك القريبة منها، وبالتالي نحن نتحدث عن ظاهرة في غاية الأهمية ظاهرة هي تحدث فـي عالم يصعب عليـه أن يحللها، فهذا عالم يكـون فيه الغربيون الذين سـيطروا على هذا العالم لعقود فقدوا هذه السـيطرة حالياً، هذا الغـرب لا يزال قويـاً صحيحاً ولا يـزال ثرياً بالإضافة بالتأكيد لدول الخليج لكنه لم يعد وحيداً في هذه اللعبة لأن هناك دولاً صاعدة، وبالتالي فهناك سياقاً عالمياً في تغير لا يمر بأزمة ولكنه يمر في تحـول ودول الثورات العربية تمر في

هذا السياق إذا هناك إرادة طيبة ونية طيبة من الناحية الأوروبية وتطلعات طيبة لكن يجب أن نحلل كل دولة حالة بحالة)[١٥]، وفي سؤال آخر هل كانت هذه الثورات التي قامت في العالم العربي هي ثورات على حكام كانوا ينفذون السياسة الأوروبية وتابعين للدول الغربية أو لا وقد أستطرق الوزير الفرنسي بالقول (لا أعتقد أن هذا حقيقي، ذلك لأن العلاقات الدولية قائمة على مبدأ الواقع وبالتالي فروسيا والصين أيضاً كانتا لديهما علاقات أيضاً مع حكومات تلك المنطقة وبالتالي الأمر لم يتعلق بأنظمة وضعتها دول غربية وإنما صارت هذه الثورات شأناً داخلياً في تونس وفي مصر وفي ليبيا وبعد؛ على هذه الدول الأجنبية أن تتكيف مع هذا الوضع وأعتقد عندما ننظر إلى شعارات المتظاهرين في هذه الدول فموضوع الغرب لم يكن جزءاً منها على الأقل في بداية هذه الثورات فقد كانوا هؤلاء هم شباب حديثون ومتصلون بالعالم يتظاهرون من أجل أن تحترم حقوقهم وكذلك كانوا يودون بأن تكون مؤسسات مختلفة لا يوجد فيها فساد وغيره من المآسي وبالتالي لا أعتقد أن هذه ثورات ضد الغرب ولصالح الغرب وإنما هي لها علاقة بآليات التحول الداخلية في هذه البلدان وكل بلد من هذه الدول وكل شعب من هذه الشعوب لديه طاقته الخاصة به)[١٦].

المحور الرابع :- المتغيرات الداخلية العربية والأوروبية:

تشهد الأوضاع الداخلية العربية والأوروبية على السواء تحولات عميقة وجذرية على كافة المستويات، فالمجتمعات العربية بدأت تشهد حركة متنامية باتجاه التحول الديموجرافي والانفتاح الاقتصادي والتحول الاجتماعي والثقافي، ولاشك فى أن المسار الذي سوف تتخذه حركة التحول في المجتمعات العربية سوف يكون عاملا مؤثرا على مسار العلاقات العربية الأوروبية، بشكل أو بآخر[١٧]، فإذا ما تبلورت هذه الحركة باتجاه الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي والثقافي، فإن هذه التحولات بالمفهوم المتقدم سوف يكون لها اثراً مختلفاً عما إذا تبلورت هذه الحركة باتجاه صعود القوى الإسلامية الراديكالية إلى مواقع السلطة، ومن ناحية أخرى فإن المجتمعات الأوروبية تشهد كذلك تحولات مهمة تتمثل في بروز بعض القوى السياسية المتعصبة والرافضة للآخر والتي عبرت عن نفسها فى أكثر من حزب سياسي، سواء في فرنسا أو ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية ومن ثم فصعود هذه القوى إلى مواقع التأثير والسلطة سوف يكون له أثراً مختلفاً عما إذا استطاعت القوى الليبرالية الأوروبية تدعيم مواقعها في السلطة من ناحية أخرى فإن المجتمعات الأوروبية تعانى من نقص في الأيدي العاملة في بعض المجالات[١٨] ، ومن ثم فقد تكون هذه المجتمعات جاذبة لمزيد من حركة الهجرة من المنطقة العربية إلى أوروبا، الأمر الذي سوف يكون له تأثيراً مهماً على العلاقات العربية الأوروبية في المستقبل، ويدخل في هذا الإطار التطورات التي تشهدها المجتمعات الأوروبية تجاه الأقليات المسلحة التي تعيش في هذه المجتمعات، ومن ثم فيمكن القول أن التطورات التي سوف تشهدها المجتمعات العربية سوف تكون عاملاً مؤثراً على مسار العلاقات العربية الأوروبية في المستقبل[١٩] ، فعلى سبيل المثال أوضح المشاركون الأوروبيون في ندوة

العلاقات بين العالم العربي وأوروبا التي عقدت في باريس في يوليو ٢٠٠٣، أن الجاليات الكبيرة من العرب والمسلمين المهاجرين من الدول العربية والذين يعيشون في المجتمعات الأوروبية يمكن أن يلعبوا دور الجسر بين الشمال والجنوب، ويمكن أن يكونوا عامل انقسام ولاسيما عندما يتم نقل القضية الفلسطينية إلى داخل المجتمعات الأوروبية، ويرى بعض المحللين الأوروبيين أن المهاجرين العرب في أوروبا يواجهون تحديا ملحا، هو كيف يتسنى لهم الاندماج في المجتمعات الأوروبية دون أن يفقدوا هويتهم وجذورهم؟ وبالنسبة للمجتمعات الأوروبية فإن التحدي الذي يواجهونه، هو كيف يمكنهم تحقيق اندماج العرب في مجتمعاتهم بدون أن تتحول إلى خليط غير متجانس مثل المجتمع الأمريكي؟ ذلك لأن هذا المجتمع أن نجح في الولايات المتحدة فإنه سيكون كارثة في دولة مثل فرنس[٢٠].

المحور الخامس ـ رؤية الذات ورؤية الآخر:

من العوامل التى نرى أنها سوف تؤثر على مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، رؤية كل طرف لذاته ورؤيته للطرف الآخر، وهذه مسألة لها جوانبها التاريخية والثقافية والنفسية، وهى لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى، ولاسيما في ظل معطيات الواقع المعاصر الذي تلعب فيه وسائل الإعلام وقنوات التفاعل الثقافي والفكري دوراً مهماً في تشكيل الفهم والإدراك السياسي على كافة المستويات[٢١] ، ويمكن القول أن هذا العامل سوف يحدد في المستقبل ماذا يريد العرب من أوروبا، وماذا تريد أوروبا من العرب، وما هو إطار المصالح المشتركة، وما هو إطار التناقض في المصالح، كما أنه سوف يحدد طبيعة التفاعلات بين الجانبين ومساراتها[٢٢].

كما أن هناك رؤى مطروحة على الساحة السياسية حول مستقبل العلاقات العربية الأوروبية إذ تعددت الآراء والرؤى المطروحة على الساحة السياسية حول مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، ولا يمكن في نطاق حيز هذه الدراسة استعراض كافة هذه الآراء، ومن ثم فإننا سنعرض نماذج منها[٢٣] ، والملاحظ بداية أن هناك وثيقتين مهمتين صدرتا عن الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، فضلاً عن الآراء الفردية التي عبر عنها بعض المسئولين الأوروبيين الرسميين وبعض المفكرين، في حين أن الجانب العربي لم يقدم رؤية جماعية حول هذا الموضوع، كما لا توجد رؤى رسمية راسخة، وإنما هناك اجتهادات لبعض المفكرين العرب من خلال مشاركتهم في بعض المؤتمرات الفكرية وهذه الملاحظة توضح مدى الاختلاف بين طرفي العلاقة في التعامل مع الموضوع فطرف يدرس ويهتم من أجل التوصل إلى صياغة ملائمة لهذه العلاقات ومواقفه من قضاياها وأسلوب إدارة هذه العلاقات، وطرف آخر لا يولى الموضوع الاهتمام الكافي ولعل من أبرز المحاولات العربية في هذا المجال الندوة التي نظمتها مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع معهد العالم العربي في باريس في شهر يونيو ٢٠٠٣، والتي شارك فيها عدد من المفكرين العرب والفرنسيين حول العلاقات العربية الأوروبية، وقد أوضحت المحاضرات والمداخلات التي شهدتها الندوة أوجه العلاقات العربية الأوروبية والتغيرات التي طرأت عليها خلال السنوات الأخيرة ورأى المشاركون أن الروابط التاريخية

التـي ربطت بين العالم العربي وأوروبا روابط وثيقة وإن شـابتها مراحـل مؤلمة وحالات من عـدم الفهـم وان المرحلة الحاليـة تفرض على الجانبيـن مرة أخـرى الحوار والتعـاون، وأن نجـاح أي حوار يتطلب احتـرام الاختلاف في الـرأي، وقد اتفق المشـاركون علـى عدة نقاط أهمها ما يلي[٢٤]:

١ ـ أن أوروبـا تتفهـم العالـم العربـي أكثـر مـن الولايـات المتحـدة وذلك بسـبب تاريخها الاستعماري في المنطقة.

٢ ـ أن المنطقـة العربيـة كانـت دائمـا منطقة مهمة لأوروبا بسبب القرب الجغرافي والموقع الاسـتراتيجي وثرواتهـا العديدة مثـل الطاقة، فضـلاً عن وجـود الملايين من العـرب الآن فـي أوروبا، ومن ثـم فإن ما يحـدث في العالم العربي يؤثر بشـكل مباشر على أوروبا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٣ ـ أن أوروبـا تعي أهمية العالم العربى وترى انـه مـن مصلحتهـا إنهـاء الصـراع العربي الإسـرائيلي سلميا، كما أن الجانب العربي يعي أهمية الدور الأوروبـي في هذا المجال، فضلاً عن وعيـه بأهمية الدور الأوروبـي في عملية الإصلاح السياسـي والاقتصـادي والاجتماعي الذي تحتاج إليه المنطقة العربية.

٤ ـ يـرى الجانـب الأوروبـي أن هناك عوائق تمنعـه مـن لعـب دوره التاريخي فـي المنطقة العربيـة، وأن أهـم هذه العوائق هـي الولايات المتحـدة التـي اسـتبعدت أوروبا من التسـوية السـلمية للصراع العربي الإسـرائيلي تدريجيا عبـر الاتفاقيات السياسـية التـي وقعت في هذا الشأن، هذا بالإضافة إلى انقسام أوروبا الداخلي وعدم قدرتها على بناء سياسة خارجية موحدة.

٥ ـ يرى الجانب الأوروبي أن العالم العربي قد خـذل أوروبا فلم يقدر موقفها المناهض للحرب ضد العراق، رغم أن دولة مثل فرنسـا خسرت كثيـرا فـي موقفها الـذي تحدت فيـه الولايات المتحـدة، كما أن معظم الـدول العربية ترى أن الولايـات المتحدة وحدها هي التي تسـتطيع أن تؤثر في مسار الأحداث في المنطقة.

٦ ـ ويـرى الجانب العربي ضـرورة التعامل مـع القضايـا العربية من منطـق العدالة وليس الإدانـة أو التمييـز، وأن هناك أسسـاً ومصالح مشتركة تفضل قيام التعاون والحوار البناء بين الجانبيـن هناك رؤى أوروبيـة أخرى طرحت بشأن العلاقات العربية الأوروبية منها المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار فى الشرق الأوسط والتي وردت فى خطاب (يوشـكا فيشر) وزير الخارجية الألماني أمام مؤتمر ميونخ الأربعين حول السياسـة الأمنية الذي عقد في السابع من فبرايـر عـام ٢٠٠٤[٢٥]، فقـد اقترح (فيشـر) مبادرة أمريكية أوروبية لإرساء الاستقرار في الشـرق الأوسـط من خطوتين , (الأولى تهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب لإسرائيل والأراضي الفلسـطينية وسوريا منطقة تجارية حـرة ، تشـمل كل دول البحـر المتوسـط ، والثانية وضع إعلان من أجل المسـتقبل موجه إلى الشـرق الأدنى والأوسـط، ويشـمل إيران وأفغانستان، للمشـاركة في إرساء الديمقراطية ودولـة القانون والتخلي عـن العنف) وأعلنت القمة التي ضمت بريطانيا وفرنسـا وألمانيا في برلين دعمهـا لهذه المبـادرة، والواقع أن نص خطاب (يوشـكا فيشر) الذي اشـتمل على هذه المبـادرة يفصح عن اتجـاه الموقف الأوروبي

للاقتراب من الولايات المتحدة، فهو يرى انه يجب الفوز بالسلام في العراق، لأن الفشل في ذلك سيؤدى إلى نتائج سلبية تضر بمصالح الولايات المتحدة وأوروبا، وهو يرى أن عمليات المقاومة العراقية عمليات إرهابية، ومن ثم لا يصح أن تصبح للقوى المعبرة عنها اليد العليا في العراق، وأن الأزمة فى العراق لن تحل من دون عملية إصلاح دائم وطويل المدى في المنطقة بأكملها، وانه بعد أحداث سبتمبر فإنه لا يمكن القبول بالوضع السائد في الشرق الأوسط والأدنى وأن هذا يسرى على أوروبا والشرق الأوسط نفسه، فضلاً عن الولايات المتحدة ويرى أن الخطر الذى يتهدد الأمن الأوروبي والعالمي هو الإرهاب الجهادي المدمر بأيديولوجية التوتاليتارية، وأن بؤرته الشرقان الأدنى والأوسط، وهو لا يشكل تهديدا للمجتمعات الغربية فقط إنما في الدرجة الأولى للعالمين العربي والإسلامي، ويرى أن هذا الإرهاب الجهادي يحاول أن يورط الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة في حرب حضارات الغرب ضد الإسلام، وأن يستفزه ليدفعه إلى المبالغة في ردود أفعاله أو حتى نحو اتخاذ قرارات خاطئة، لكي يتوصل إلى إثارة القلاقل في الشرقين الأدنى والأوسط[٢٦], من خلال مقارنة بين النظامين الأوروبي والعربي إذ يمكننا استخلاص الملاحظات التالية [٢٧]:-

١. تعيش أوروبا مرحلة إعادة بناء، وهي أشبه بالمركز في محيطها، في حين يعيش النظام العربي مرحلة من التفكك والانجذاب إلى الخارج وباتجاهات مختلفة.

٢. تشهد أوروبا حالياً مرحلة من بلورة جداول عمل جديدة وتتزاحم عناصر عمل عديدة على هذه الجداول، وهو شيء غير حاصل على الصعيد العربي، لأن بلورة جداول عمل مشتركة يتطلب حداً أدنى من التوافق العربي الفعلي والفعال.

٣. تعد أوروبا بمثابة لاعب نشط في البحث عن دور عالمي، في حين يعد الوطن العربي بمثابة ملعب متلقٍ لكل من يبحث عن دور عالمي ويمتلك القدرات لذلك الدور.

٤. تشهد أوروبا ورشة تفكير تشارك فيها الدولة والمجتمع والمؤسسات الإقليمية، في حين يعيش النظام العربي مرحلة ركود وضياع وتشتت، من دون أن يعني ذلك غياب بعض المحاولات المحدودة وغير الرسمية للبحث في صياغة الغد.يتبين مما تقدم أن الحديث عن علاقات عربية - أوروبية حتى ولو اتخذت منحى غير متوازن، يصبح بعيداً عن الحقيقة طالما لا يوجد الطرف العربي الذي يملك الإمكانات لهذه الصفة ويصح الحديث بعد ذلك عن سياسة عربية أو غير عربية لأوروبا.

المحور السادس : الموقف الأوربي من الإرهاب في العراق :

يتبع الغرب سياسات خاطئة ومواقف مزدوجة في مكافحة الإرهاب، في الوقت الذي تقول به الاتفاقيات ومحاضر اجتماع دول الاتحاد الأوربي على إيجاد علاقة جيدة مع الدول الجارة، أي الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط وان سياسات مكافحة الإرهاب وتأمين الأمن القومي لدول أوربا يكون بمشاركة الاتحاد الأوربي للدول التي تتعرض إلى الإرهاب في المنطقة ورغم أن ذلك لم يأتي بشكل صريح إلا أن اتفاقية لشبونه الخاصة بالاتحاد الأوربي الموقعة عام ٢٠٠٥ وتم تطبيقها عام ٢٠٠٩ أكدت على ذلك والتي تعتبر بمثابة توحيد دول الاتحاد الأوربي دستوريا. هذه الدول كانت تتخذ قراراتها في

مكافحة الإرهاب بشكل منفرد رغم اجتماعاتها واتفاقياتها داخل الاتحاد الأوربي، لكن عام 2014 يعتبر تحول في سياسات الاتحاد الأوربي بعد اجتماعاته المتعددة في بروكسل وأبرزها في شهر يونيو ٢٠١٤ في بروكسل، الذي استضاف به بشكل استثنائي تركيا لحضور الاجتماع ولتكون القرارات الأوربية جماعية وموحدة[٢٨].

كما أن الاتحاد يسعى في تشكيل مجموعة دعم مع دول بالشرق الأوسط بما في ذلك إيران لمساعدة العراق على درء تهديد مقاتلي تنظيم (الدولة الإسلامية). وأشار إلى أن المجموعة قد تضم السعودية ودول خليجية أخرى والأردن ولبنان وتركيا ومصر وإيران واخرين ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تبادل المعلومات بشأن تنظيم "الدولة الإسلامية" بما في ذلك تمويله.

موقف هولندا :

حذر تقرير استخباري هولندي صدر في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ من أن الجماعات الإسلامية المتشددة في البلاد أصبحت "سربا" لا مركزيا ومراوغا. ونبه التقرير إلى أن هذه الجماعات ربما تعمل على توسيع دائرة اهتمامها لتشمل الشرق الأوسط بأكمله بدلاً من الحرب في سوريا فقط. وقالت الوكالة العامة للأمن والإستخبارات الهولندية في تقييمها الأخير عن الخطر الذي تمثله الجماعات الجهادية السرية إنها باتت أكثر قوة وثقة بالنفس. وقال التقرير "حاليا يركز الجهاديون على سوريا ولكن هذا الأمر قد يتغير وقد ينتشرون إلى مناطق صراع حالية مثل العراق واليمن وأيضا إلى مناطق أخرى محتملة مثل مصر- من ضمنها سيناء- أو ليبيا"[٢٩].

موقف المانيا :

عقدت لجنتا الخارجية والدفاع في البرلمان الألماني مطلع اوغست ٢٠١٤ اجتماعا طارئا لبحث أزمة العراق، فيما قال وزير الدفاع البريطاني "مايكل فالون" إن عمليات قوات بلاده قد تستمر لأشهر، ومطالب من الجمهوريين الأمريكيين بإرسال قوات لهذا البلد اي العراق. يعيش جهاز حماية الدستور (المخابرات الداخلية الألمانية) حالة تأهب، فعدد من ينضمون للقتال إلى جانب (الدولة الإسلامية) يتزايد ويخططون للعودة إلى ألمانيا. وقد أحصت المخابرات الداخلية الألمانية (هيئة حماية الدستور)حتى الآن مغادرة نحو ٣٢٠ من الجهاديين الألمان إلى سوريا منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية عام ٢٠١١، ويرى (هانز- غيورغ ماسن) رئيس المكتب الاتحادي لحماية الدستور ،المخابرات الداخلية الألمانية، أن حادث بروكسل عندما تعرض معبد يهودي لاعتداء في شهر يونيو ٢٠١٤ قام به مواطن يدعى (مهدي) ينحدر من شمال أفريقيا هو إشارة ملموسة الى أن عودة المقاتلين من سوريا أصبحت مشكلة أوروبية. وتسلط على أوربا مخاوفها بشأن مواطنين ينضمون الى التنظيمات الاسلاموية والالتحاق بالقتال. ووصف وزير الداخلية الألماني (توماس ذي ماتسيره) في شهر يونيو ٢٠١٤ إن هؤلاء الناس خطر مميت على أوروبا. ومن المعتقد أن حوالي عشرات آلاف الأوروبيين يقاتلون حالياً في سوريا والعراق وبينهم حوالي ٣٢٠ من المانيا . وتقدر أجهزة المخابرات الألمانية أن حوالي ١٠٠ جهادي ألماني عادوا تواً من سوريا. لكن هذه الأرقام ربما تكون أكثر تواضعا من الحقيقة، لأنها تتصاعد مع الأزمات والصور المروعة

التـي تنقل عبـر الانترنيت ووسـائل التواصل الاجتماعي. وتصريحات بعض الشـباب الذين التحقوا بـ" الدولة الإسلامية" من ألمانيا ذكروا بأنهم يمارسون نشاطاتهم في المانيا وهذا مايثير الكثير من التساؤلات[٣٠].

موقف فرنسا

يعتقـد أحـد الخبراء الأوربييـن في مجال مكافحـة الإرهـاب بأنـه فـي الغالـب يوصف التنسـيق بين أجهـزة المخابـرات كمفتاح لمنع وقوع عمليات إرهابية. هذا الحال بالنسـبة إلى دول الاتحـاد الأوربـي فيما بينها لكن للأسـف تعـاون الاسـتخبارات الأوربيـة مـع الضفـة الأخرى والـدول التي تعاني من الإرهاب تأتي وفـق شـروط لخدمـة مصالحها على حسـاب دول المنطقة تحت باب المسـاعدات الإنسـانية ومواجهة الإرهاب كما يتعرض له الآن العراق وسـوريا ولبنان ودول أخـرى. الإرهاب يتمدد بيـن العـراق وسـوريا منـذ عـام ٢٠١١ وما قبلـه واجتاحـت "الدولة الإسـلامية الكثير من المـدن العراقية فـي يونيـو ٢٠١٤ ولم تتدخل واشنطن ولا دول الاتحاد الأوربي ولكن بعض المعلومات المؤكدة من داخل كوردستان تشير، بـان التدخـل الأميركـي الأوربـي هـذه المرة جـاء فضلاً عن مشـروع أقلمة العـراق ودعم إقليم سـني، فـأن مخاوفها تأتي بقـرب (الدولة الإسـلامية) من اربيل، بسـبب مـا موجود من قاعدة اسـتخبارات أميركية واسعة قرب مطار اربيل والتي تشـهد توسـعا والتي تعتبر مركز إقليمـي ودولي بالتجسـس علـى دول المنطقة. امـا بريطانيـا فتسـتضيف منـذ سـنوات اكبر مركـز للاسـتخبارات المركزيـة الأميركيـة على أراضيها يغطي نشـاطات الاسـتخبارات المركزية حول العالم بضمنها الشـرق الأوسط وأفريقيا وهذا سر العلاقة التقليدية بين واشنطن ولندن.

القـرارات الأوربيـة الأخيـرة جائـت جميعها مجتمعـة أي أن الموقف الأوربي أصبح موحداً وان امن أوربا لم يعد منفردا بقدر ما يكون قراراً جماعيـاً يخـص دول الاتحاد الأوربـي جميعا دون اسـتثناء. ما يقلق اوربا في جميع اتفاقياتها هـو عـودة المقاتليـن الأجانب إلـى أوطانهم وتحويلهم إلى تهديد كامن، دون الاهتمام بأيقاف حقيقي الى الإرهاب في المنطقة ولاسيما ما بعد الحرب في سوريا ٢٠١١، أن تدحرج الإرهاب وتمـدد "الدولـة الاسـلامية" من سـوريا إلى العراق ومحاولة تمددها بايجاد ثغرات في دول أخرى[٣١].

الخاتمة :

بناءً على ما تقـدم، يمكن القول أن الموقف الأوروبـي تجـاه القضايا العربية والإسـلامية يبـدو محيـراً للعديد من المحللين والسياسـيين بسبب غموض هذا الموقف وعدم الوضوح في الرؤية، لانهـم تارة يجـدون مواقف وقرارات صائبة يتخذها البعض من السياسيين والمفكرين الأوروبييـن وأحيانـا أخـرى يجـدون مواقف واتهامات ظالمة للعرب واسـتهزاء وسـخرية من عقيدتهم، وسـلبية وعدم اهتمـام بقضاياهم على الرغم من العلاقـات التاريخية والمصالح المشتركة التي تربط بين الطرفين التي أسفرت عـن العديد من اتفاقات الشـراكة وخطط العمل بين كثير من البلاد العربية والإسلامية .

وفى الحقيقة انه لا يوجد ثمة صراعات سياسية حقيقية او مادية كبيرة بين العرب والأوروبيين كمـا هو الحال مع الولايات المتحدة لاسـيما ان أوروبـا القديمة اتخذت موقفا نقديا حاسـما من مشـروع الغـزو الأمريكي للعـراق، إذ وقفت اغلبيات كبيرة من الـرأي العام الأوروبي ضد

هذا المشروع سواء بالتظاهرات التي شارك فيها ملايين من الناس هناك، او من خلال الأعمدة والمقالات الصحفية والبرامج الاذاعية والفقرات التليفزيونية بل ان أوروبا هى القوة الكبيرة التي عارضت الحروب الأمريكية في بلاد العرب والمسلمين واتخذت مواقف اكثر توازنا من القضايا والصراعات التي تمت بين العرب من ناحية وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل التي تسعى لتأجيج مشاعر الكراهية بين العرب والأوروبيين مستغلة بعض الأحداث وردود الفعل العصبية من قبل بعض المتطرفين مثل حادث تفجير مطارات مدريد التي سقط فيها عدد كبير من الضحايا، واغتيال المخرج الهولندي فان جوخ على يد شاب مغربي، وأعمال الشغب الكبرى التي وقعت في ضواحي باريس وامتدت إلى مختلف المدن الفرنسية اثر القرار الفرنسي بمنع الفتيات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس الفرنسية.

لا ان العلاقات العربية-الأوروبية لن يكتب لها النجاح الا في ظل وعى عربي ومعرفة صحيحة بمتغيرات العصر ومستجداته، وهذا يعنى ان الدول العربية في حاجة إلى إصلاحات واسعة تلبى طموحات شعوبها، وتتعامل معهم بفهم وادراك مع القطب الواحد الذي يتلاعب على الساحة الدولية بالمنطقة كلها وفق المنظور الخاص بمصالحه، وتتحمل الدول العربية مسؤولية اقناع الأوروبيين باننا معهم في قطار واحد من اجل عالم جديد يحتكم للشرعية الدولية، ويضع حدا لمنطق الاحتكام للقوة وذلك لمصلحة أوروبا والعرب والبشرية كلها، ومن ثم فانه من واجبنا ان نركز على الاستعانة بأوروبا لتأييد وجهة نظرنا، فالأوروبيون هم الاقرب لنا جغرافيا ونفسيا ولنا معهم علاقات تاريخية وثيقة، فالوقت الآن هو وقت التحرك والعمل والحوار المنطقي لاقناعهم بان العرب والمسلمين لا يعارضون الحريات المدنية، ولا يرفضون مبدأ التعددية او منح المرأة حقوقها ولا ينظرون باحتقار للقيم الأوروبية، وان الإرهاب ليس وسيلة المسلمين الذين أصبحوا يشكلون ٢ مليون نسمة في بريطانيا وثلاثة ملايين ونصف المليون في المانيا وخمسة ملايين في فرنسا.

واذا كان ثمة اختلاف في الزى والعقيدة بين العرب والأوروبيين فلن يكون هذا سببا للصراع والكراهية ذلك ان الاختلاف سنة من سنن الحياة، وقد اختلفت البشرية حول الأديان والعقائد والافكار الكبرى والزعامات التاريخية لان الحياة تقوم على مبدأ التنميط وتتأسس على فلسفة الاختلاف، فلم يتفق الناس جميعا على نبى او رسول، بل إن منهم من اختلف على الذات الالهية نفسها، ولو شاء الله لوحد الاديان ولجعل الناس امة واحدة، ولكن الاختلاف والتعددية والتنوع هى المظاهر الطبيعية للحياة، وهى الرموز الباقية لمسيرة البشر، ومن العبث ان يستبد البعض برأيهم ويتخذوا مواقف عدائية ازاء من يختلفون معهم.

وليس صحيحاً ان كل الأوروبيين سواء ضد العرب وضد المسلمين، فكما يوجد متطرفون ومتشددون، يرفضون الحقوق المشروعة للشعوب العربية والإسلامية، فهناك معتدلون ومتفتحون ويساريون يؤيدون هذه الحقوق، وهذا يعنى ان التفكير والفهم الخاطئ يجعلنا نحرم انفسنا بارادتنا او بغبائنا من قوى تستطيع ان تفيدنا وذلك اذا اتبعنا السياسيات غير الملائمة التي تتيح الفرصة للتيارات غير المنصفة لكى تقف بجانبنا، لاسيما ان الإسلام قد اقر بوجود زمالة عالمية بين افراد النوع البشرى، ولم يمانع في التعايش بين الأعراف والأديان والمذاهب والاجناس، فالكل في حق

الحيـاة سـواء، وفـى الإنسـانية اخـوة، أي ان سماحة الإسلام تمتد لتشمل بنى البشر جميعهم، وهـو الطريق الـذى قرره القـرآن الكريم حتى يشـعر الجميع بانهم مع العروبة والإسـلام في امان ولا خوف عليهم، ولا جور على حقوقهم.

مـن هنـا؛ فـإن علاقـات العـرب بالـدول الأوروبيـة يجـب ان تنطلـق من الفلسـفة التي اعلنتها أوروبا واتخذتها شعارا لها، وهى الفلسفة التي تؤكد قيمة الانسان حيثما كان، وتؤكد حرية الفـرد، وحقه في الحياة، وفى ابداء الرأي، وفى الاتفاق والاختلاف دون قيود او معوقات، وهنا يصبح من الضروري على الدول الأوروبية ان تتخلص من عقدة الحادي عشر من سبتمبر التي اسـتثمر اللوبي الصهيونـي واليمين المتطرف احداثها للاساءة إلى العرب والمسلمين وتشويه صورتهـم والسـخرية من عقيدتهم لاسـيما ان هـذا الدين قد قرر فـي معاملة غير المسـلمين حقوقا تضمـن لهم الحرية فـي ديانتهم، واقامة شعائرهم بارادة مسـتقلة، وفى ذلك يقول الحق جل وعلا ,, لكل امة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا ينازعنك في الأمر فنحن وأوروبا ابناء حضارة مشـتركة تتفـق فيها اكثر ممـا تختلف، ومن ثم فنحن لا نعـادى الأوروبيين، ولكن من حقنا ان نقاوم اطماعهم فـي بلادنا وثرواتنا، والا نكون اتباعا لهم وان نتفهم سياسـتهم، ونرجع في هذا كله للقيم المشـتركة التي رسـخوا دعائمها التي لانزال نسعى لتحقيقها كقيم الديمقراطية وحقوق الانسـان واحترام المـرأة، ومن حقنـا ان ننتقد هذه السياسـة لانها السـبب الرئيس فيما اصابنا الآن بعد ان احتلت جيوشـهم ارضنا وظلت بها حتى عهد قريب ذلك انه باسـتعراض الخريطة السياسـية للكرة الارضية سـوف يتبيـن لنا ان الأوروبييـن هم الذين رسـموا معظمها وكانوا طرفا اساسيا في تشكيل صورته .

الهوامش :

(١)خليل سـامي ايوب لحوار المتمدن-العدد: ٣٥٦٤ - ٢٠١١ / ١٢ / ٢

(٢)العلاقـات الأوروبيـة العربيـة: رؤية مسـتقبلية المصـدر: السياسـة الدوليـة بقلم: محمد سـعد أبوعامود وعلى الرابط :ـ

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢٢١١٨١&eid=

(٣) المصدر نفسه

(٤) د. علي الحاج: سياسـات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٥)، ص ٢٧١-٢٧٠

(٥) د. محمد الصادق , شـبكة الانترنت وعلى الرابط http://islamtimes.org/ar/doc/fori_news/٩٠٩١١/

(٦) د. إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدوليـة: المفاهيم والحقائق الأساسـية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٥٦.

(٧) المصدر نفسه , ص ٥٠١

(٨) د. علي الحاج , مصدر سبق ذكره ,ص ٢٧٨

(٩) د.حسـن نافعـة: الإتحـاد الأوروبـي والدروس المسـتفادة عربياً (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤)، ص ٤

(١٠) د. اسـماعيل صبري , مصدر سبق ذكره , ص ٣٧٧

(١١) د. حسن نافعة , مصدر سبق ذكره , ص ١١

(١٢) المصدر نفسه , ص ٢٣

(١٣) نك بتلـر: الإتحاد الأكمل في المسـتقبل، مجلة «السياسة الخارجية Foreign Policy» النسخة العربية، تصـدر عن دار الوطن في الكويت، ع/ يناير/فبراير ٢٠٠٣، ص٧٣.

(١٤) المصدر نفسه , ص ٧٧

(١٥) الانترنت على الرابط

٨A-٪D٩٪٨١٪D٩٪-A٩٪٨A٪D٨٪D٩٪
٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪-٨٤٪D٩٪B٨٪٪D٨
-B٩٪٨A٪D٨٪D٩٪A٨٪D٨٪B١٪D٨٪
٪B١٪D٨٪B٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪
٨A٪D٩٪A٨٪D٨

(١٦) المصدر نفسه

(١٧) ناصـر حامد: عمليات الاندماج الاقتصادي فى أوربـا: فـرص وتحديات التوسـع الراهن، مجلة «السياسة الدولية»

(١٨) د. حسـن نافعـة: اتفاقيـات الشـراكة الأورومتوسطية: بين الفرص والمحاذير، مأخوذ مـن موقع مجلة ,,أفـكار أون لاين" على شـبكة الانترنت

(١٩)المصدر نفسه

(٢٠) جيفـري سـتيرن: تركيبـة المجتمـع الدولـي: مقدمـة لدراسـة العلاقـات الدوليـة (الامارات: ترجمة ونشـر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٣٣٤.

(٢١) ناصر حامد , مصدر سبق ذكره

(٢٢) موريـس دوفرجيـه: مدخل إلى علم السياسـة، ترجمة: د. سـامي الدروبي (دمشق: دار دمشق، د.ت)، ص ٢١) .٢٢١)

(٢٣) د. مصطفـى عبـد الله خشـيم: موسـوعة علم العلاقـات الدوليـة (ليبيـا: الـدار الجماهيريـة، ١٩٩٦)، ص ٢٢

(٢٤) د. عبـد القادر بوعشـة: التكامـل والتنازع في العلاقـات الدولية: دراسـة المفاهيـم والنظريات (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩) , ص ١٦٧

(٢٥) غراهـام إيفانـز وجيفـري نوينهـام: قامـوس بنغويـن للعلاقـات الدولية (دبي: ترجمة ونشـر مركز الخليج للأبحاث،٢٠٠٤),ص ٥٣٣

(٢٦) د. عبـد القادر بوعشـة , مصدر سـبق ذكره , ١٧٧

(٢٧) مصطفى العبد الله الكفري الشـراكة الأوروبية المتوسـطية (الحـوار المتمدن)-العـدد: ٦٨٥ - ٢٠٠٣ / ١٢ / ١٧وعلى الرابط :ـ

http://www.ahewar.org/debat/show.art.١٢٦٦٢=asp?aid

(٢٨) جاسـم محمـد , ترعرع الإرهابييـن في أوربا والتحاقهـم بالقتال في سـوريا والعراق , شـبكة الانترنت وعلى الرابط

http://www.alhadathnews.net/١٣٣٨٤٣/archives

(٢٩) المصدر نفسه

(٣٠) المصدر نفسه

(٣١) المصدر نفسه

المصادر

(١) جاسم محمد , ترعرع الارهابيون في اوربا والتحاقهم بالقتال في سوريا والعراق , شبكة الانترنت وعلى الرابط

http://www.alhadathnews.net/archi-ves/133843

(٢) جيفري ستيرن: تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (الامارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

(٣)خليل سامي ايوب , الحوار المتمدن-ا لعدد: 3564 - 2011 / 12 / 2

(٤) د. علي الحاج: سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٢٠٠٥)

(٥) د. محمد الصادق , شبكة الانترنت وعلى الرابط

http://islamtimes.org/ar/doc/fori_ /news/90911

(٦) د. إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥).

(٧) د.حسن نافعة: الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤)

(٨) د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم العلاقات الدولية (ليبيا: الدار الجماهيرية، ١٩٩٦)

(٩) د. عبد القادر بوعشة: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩)

(١٠) د. حسن نافعة: اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية: بين الفرص والمحاذير، مأخوذ من موقع مجلة «أفكار أون لاين»

(١١) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،٢٠٠٤)

(١٢) محمد سعد أبوعامود, العلاقات الأوروبية العربية: رؤية مستقبلية , السياسة الدولية وعلى الرابط :ـ

http://digital.ahram.org.eg/articles.=eid&٢٢١١٨١=aspx?Serial

(١٣) موريس دوفرجيه: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: د. سامي الدروبي (دمشق: دار دمشق، د.ت)،

(١٤) مصطفى العبد الله الكفري الشراكة الأوروبية المتوسطية (الحوار المتمدن)-العدد: ٦٨٥ - ٢٠٠٣ / ١٢ / ١٧وعلى الرابط :ـ

http://www.ahewar.org/debat/show.art.١٢٦٦٢=asp?aid

(١٥) نك بتلر: الإتحاد الأكمل في المستقبل، مجلة «السياسة الخارجية Foreign Policy» النسخة العربية، تصدر عن دار الوطن في الكويت، ع/ يناير/فبراير ٢٠٠٣، ص٧٣.

(١٦) ناصر حامد: عمليات الاندماج الاقتصادي فى أوربا: فرص وتحديات التوسع الراهن، مجلة «السياسة الدولية»

السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا

م.د. خالد موسى جواد(*)

ملخص

تبدي أنقرة اهتماماً متزايداً بالقارة الأفريقية،وتحاول تطوير علاقاتها معها في المجالات كافة قدر الإمكان، ويبدو هذا ملحوظاً بنحوٍ كبير في سلوك السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا، وان الحراك التركي المتزايد في أفريقيا مدفوع بعدة دوافع وأهداف منها دوافع دينية وثقافية واقتصادية وسياسية وروابط تاريخية لتوطيد العلاقات مع أفريقيا. ويناقش هذا البحث السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا عن طريق مقدمة وثلاثة مباحث، كرس الأول منها لبيان أهمية القارة الأفريقية في السياسة الخارجية التركية الجديدة. وجاء المبحث الثاني ليبين أبعاد السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه القارة السمراء فيما خصص المبحث الثالث ليبين اهم محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا،واختتم البحث بنتائج وتوصيات.

أهمية البحث

تكتسب القارة الأفريقية أهمية كبرى لدى السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي تسعى إلى تمديد نفوذها واستعادة مجدها القديم... ويمكن لافريقيا أن تمثل زخماً كبيراً للسياسة الخارجية التركية الجديدة لممارسة قوتها الناعمة، بالاستفادة من كسب أصوات تلك الدول في المنظمات الدولية، وفي عقد شراكات معها لتسويق البضائع التركية، وكذلك لاستيراد المصادر الطبيعية منها؛ بعد أن ظهرت الكثير من احتياطيات النفط واليورانيوم والذهب في عدة دول إفريقية. ولتركيا حضور بارز تاريخياً في أهم دول القارة السمراء من الناحية الاستراتيجية، اذ سيطرت الخلافة العثمانية على دول شمال افريقيا بالإضافة إلى دول القرن الإفريقي. وبعد مجيء حكومة العدالة والتنمية إلى حكم تركيا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، زاد الاهتمام بالقارة الأفريقية في اطار سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد، التي انتهجها رئيس الوزراء التركي الأسبق ورئيس

(*) جامعة بغداد / كلية التربية للعلوم الصرفة/ ابن الهيثم

الجمهوريــة الحالي «رجــب طيب اردوغان», ومنظــر سياســته الخارجيــة وزيــر الخارجية الســابق « احمــد داود اوغلــو». ولتحقق تركيا حضورها الفاعل في أفريقيا اســتندت سياستها الخارجية على أبعاد متعددة .

إشكالية البحث :

ما طبيعة السياســة الخارجيــة التركية الجديدة اتجاه أفريقيا ؟

ويترتب على هذه الإشــكالية تســاؤلات فرعية لعل ابرزها :

ما أهمية القــارة الأفريقية للسياســة الخارجية التركية الجديدة؟

مــا أبعاد السياســة الخارجية التركيــة الجديدة اتجاه أفريقيا ؟

مــا المحــددات التي تواجه السياســة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية وهي : للقارة الأفريقية أهمية كبيرة في اســتراتيجية السياسة الخارجية التركية الجديدة .

وفرضيات مساعدة أخرى من أهمها :

العلاقــات التاريخيــة تركــت انطبــاع إيجابي عن الأتــراك في القارة الأفريقيــة, وهذا عامل مهم يســهم في تيســير تحقيق أهداف تركيا في المنطقة.

العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية تتجه نحو التطور اكثر .

التحــولات الجاريــة فــي المنطقــة والصعود الإســلامي يسهم في تطوير العلاقات بين تركيا والدول الأفريقية.

المصالح الإقليمية والدولية في أفريقيا اكبر عائق أمام توجهات السياســة الخارجية التركية الجديدة.

المبحــث الأول: أهمية القــارة الأفريقية في السياسة الخارجية التركية الجديدة

أولاً: أهميــة القارة الأفريقية الجيوسياســية لتركيا:

تمتلــك القارة الأفريقيــة العديد من الخصائص الجيوسياســية، كونها ترتبط بكثير من المراكز البحريــة والبرية المهمّة فــي العلاقات الدولية، وتزخر ســواحلها الغربيــة – القريبة من القارة الأمريكيــة - بكثيــر مــن حقول النفــط ، فضلاً عــن المــوارد الطبيعيــة المتنوعــة والمتعــددة التــي تزخر بها القارة، فضلاً عن عدد ســكانها الكبير وحاجياتهم الغذائية والخدمية التي تجعل منها ســوقاً واعــدةً للدول التي تحــاول أن تجد لنفســها موطــئ قدم فــي القارة. وتبــرز أهمية القارة الأفريقية بالنســبة لتركيا بانفرادها حسب (أوغلو)وزيــر الخارجية التركية الســابق عن باقي الــدول المحورية بقربها مــن أفريقيا عبر البحــر المتوســط؛ على عكس ألمانيا وروســيا وإيــران[1]. كما تأتي شــمال أفريقيا في المرتبة الأولــى من حيث الأهمية بالنســبة لتركيا؛ التي يعدهــا داود أوغلــو مــن بيــن ســاحات التأثير الجيوسياســي المهمّــة التــي يتوجــب الاعتماد عليها في سياســة تركيا الخارجية للانفتاح على المحيــط الدولي[2]، وهي تعــوّل عليها بوصفها مدخلاً لتحقيق أهدافها، والمســاعدة على تجاوز العقبــات التــي تعترضها في القــارة، إذ تحاول

أن تنسّـق مع مصر للولوج إلى شـرقها، وعلى الدول المغاربية لغربها، وقد عبّر القادة الأتراك عـن ذلك في جلّ زياراتهـم للمنطقة، كما تعوّل أنقـرة على الروابط التاريخية والحضارية التي تجمعها مع شـعوب شـمال أفريقيا فـي ذلك[٣]. فضلاً عن ذلك نجد ان منطقة شرق أفريقيا تتبؤ مكانـة خاصة في السياسـة الخارجيـة التركية الجديدة لعوامل عدة من أهمها :

تطـل على ممـرات مائية ذات أهميـة تجارية وعسـكرية مثـل خليـج عـدن ومضيـق باب المندب، وتتحكم بالدخول إلى البحر الأحمر.

ترتبـط المنطقـة بمصالـح كل القـوى الدولية لقربهـا من منابع الطاقة فـي المنطقة وممرات نقلها.تعد منطقة القرن الإفريقي منبعًا لنهر النيل وهذا له انعكاسات أمنية وتنموية[٤].

ثانياً: الأهمية السياسية:

لم يتراجع التنافس الدولي في أفريقيا، وإنما حصل تغيّر في القوى فقط ، فبينما كان التنافس حكـراً على القـوى الاسـتعمارية حتى الحرب العالميـة الثانية، أصبـح اثناء الحـرب الباردة بيـن الاتحـاد السـوفييتي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وبعدهـا - ومع بروز قـوى دولية وإقليميـة جديدة - أضحى التنافـس أكثر تنوعاً بعودة أوروبا وصعود الصين، ومحاولة روسيا صياغة اسـتراتيجية مغايـرة، إلى جانب إيران وتركيـا اللتين تحاولان إيجاد مسـاحة وموطئ قدم لهما في القارة. برغم أنّ تركيا – بعد تأسيس الجمهوريـة بقيـادة أتاتورك - بـدأت علاقاتها الدبلوماسية بأفريقيا عام ١٩٢٦ بفتح سفارة في أديس أبابا[٥]؛ فإنهـا كانت طيلة مرحلة الحرب البـاردة وتأثراً بالمبـادئ الكمالية مولية وجهها شـطر الغرب كليـاً، وتـرى أنّ الالتفات باتجاه آخر تراجع وتخلّف، سواء مع محيطها القريب أو البعيـد، لذلك لم تول أهميـة للقارة الأفريقية فـي تلك المدة. وبرغم أنّ التحول في سياسـتها الخارجية بدأ مع نهاية الحرب الباردة، وتحديداً في مـدة الرئيس تورغوت أوزال؛ فإنّ انفتاحها علـى أفريقيا تأخر حتى عـام ١٩٩٨، اذ تبنّت الحكومة التركية وثيقة بعنوان (سياسة الانفتاح على أفريقيا)، وكان ذلك جزئياً ردًّا على رفض الاتحـاد الأوروبي ترشـيحها لعضويته في قمّة ١٩٩٧، فسـعت لتطويـر العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة والثقافية المسـتقبلية مـع البلدان الأفريقيـة ، وقدّمـت الوثيقة بعـض التوصيات التـي أصبحت المبادئ التوجيهية في السـنوات التالية، غير أنّ المشـكلات اللوجسـتية، فضلاً عن الاضطرابات السياسـية (ثـلاث حكومات ائتلافية)، والأزمة الاقتصادية الحادة في تركيا في عامي (٢٠٠٠، ٢٠٠١)، حالت دون التنفيذ الكامـل للخطـة[٦]. وبوصـول حـزب العدالة والتنميـة للسـلطة قامت حكومتـه بتنفيذ جلّ ما تضمّنته الخطة من مشاريع، فمنذ عام ٢٠٠٢، والحكومة التركية تعمل جاهدة لمسـاعدة الدول الأفريقيـة على اكتشـاف إمكاناتها وعلى اتخاذ خطـوات فـي الاتجـاه الصحيح. فـي محاولة لتنشـيط علاقاتنـا المهملـة منذ مـدة طويلة مع القارة[٧]، والتوجه التركي نحو القارة يهدف إلى الدفـاع لبقاء مصالحها فـي المنطقة، وذلك من خلال فـكّ طوق العزلـة الأوروبية المفروضة عليهـا سياسـياً واقتصاديـاً، وتجاوز المسـرح الإقليمـي إلى مـا ورائه (أفريقيـا)، والحصول علـى أكبر تأييد دولي لوجودها وسياسـاتها من جانب، فضلاً عن السـعي لإيجاد تيار مناهض لمنافسـيها في أفريقيا من جانب ثـان. وتراهن

أنقرة لتحقيق هذه الأهداف على مبدأ (المصالح والمنفعة المتبادلة) في علاقاتها مع الدول الأفريقية ؛ بوصفه مبدأً من أهم مبادئ سياستها الخارجية، إلى جانب دورها في المجال الإنساني[٨]، وأهمّ تجليات هذا الدور التركي تطوّر حجم دبلوماسيتها، فضلاً عن فاعلية آلتها الدبلوماسية على كلّ المستويات[٩]. وتم افتتاح العديد من السفارات التركية الجديدة في الدول الأفريقية ليصل عددها لاحقاً إلى ٤٧ سفارة[١٠].

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية:

تذهب الدراسات في العلاقات الدولية إلى أنّ النظام الدولي مقبل على مرحلة من التعدد القطبي الاقتصادي، والقارة الأفريقية بما تمتلكه من مقدّرات طبيعية، والفرص التي تتيحها أسواقها، من بين أهم المناطق التي تعكس المشهد الدولي الحالي عند النظر إلى التحولات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي، وتوزيع الموارد الجيواقتصادية حسب المناطق الجغرافية، يظهر أنّ القرن الحادي والعشرين مرشّح لأن يكون قرناً آسيوياً في بدايته وأفريقيا في نهايته[١١]، تدل هذه العبارة لوزير الخارجية التركي السابق (اوغلو)على أهمية أفريقيا الاقتصادية بالنسبة لتركيا، لذلك تحاول التموضع فيها بشكل جيد، ولاسيما حين تقارن نفسها بقوى أخرى، مثل اليابان التي - حسب أوغلو أيضاً - استطاعت تحقيق نجاح في الحصول على حصّة مهمّة في أسواق أفريقيا، برغم أنّ تركيا تمتلك إمكانات ومقومات أداء دور أكبر منها كثيراً، وفي سبيل ذلك يدعو للتركيز في المجالات الثقافية والاقتصادية في المراحل الأولى. وتتمثّل أهدافها ضمن هذا السياق في محاولة خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، من زيادة التبادل التجاري، وفتح سوق واسعة للصادرات الصناعية التركية، وضمان مورد مهمٍّ للخامات، وتدبير مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى تركيا. وتكتسب افريقيا اهمية خاصة من الناحية الاقتصادية في توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة لأنها تتميز بما يأتي :

تضم أفريقيا ٥٤ دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، فضلا عن كونها غنية بالموارد والثروات.إنها القارة الأكثر شبابًا من حيث أعمار السكان؛ إذ إن ٧٠٪ من السكان تحت عمر ٢٥، فيما يبلغ متوسط الأعمار في أفريقيا ١٨سنة [١٢]، ويرتبط هذا مباشرة بموضوع القوى العاملة والأسواق.

تعد القارة السمراء صاحبة الاقتصاد الأسرع نموًّا؛ إذ تقع ١٠ دول إفريقية ضمن لائحة الدول ٦٤ الأسرع نموًّا في العالم لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ [١٣].

توجد أهمية اقتصادية متزايدة فيها فيما يتعلق بالأسواق والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية.

يُتوقع أن يتم اكتشاف حقول للغاز الطبيعي قبالة سواحل المنطقة.

رابعاً: الأهمية الدينية:

يمثل الدافع الديني عنصراً مهماً في دفع تركيا نحو أفريقيا. إذ يذكر هنا، أن إدارة الشؤون الدينية في تركيا لم تكن، تاريخياً، تؤدي أي دور

على مستوى السياسة الخارجية، وكان دورها مقتصراً على تلبية احتياجات المسلمين داخلها، إلا أن ذلك تغيّر في عهد السياسة الخارجية التركية الحالية النشطة ومتعددة المستويات. وأصبح "الدِين" أحد أبعاد قوة تركيا الناعمة بخاصة في أفريقيا، ما انعكس على دور الإدارة الدينية، ومن أدوارها الآن جمع القيادات الدينية الإفريقية للاجتماع في اسطنبول، وهذا تحول مهم لتركيا، الدولة العلمانية وفق دستورها. وبهذا الصدد تعد استضافة تركيا لقاء رجال الدين الأفارقة في اسطنبول عام ٢٠٠٦، والذي ضمّ ممثّلين عن ٢١ دولة، مؤشراً الى نقطتي تحوّل كبيرتين في السياسة الخارجية التركية، الأولى، تغيّر رؤية الدولة في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجه الديني، إذ أصبحت تراها وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية بالقوة الناعمة، والثانية إدراك تركيا أن استكمال سياسة الانفتاح على أفريقيا ودعمها يتطلبان توظيف البعد الديني [١٤].

وعقدت في تشرين الثاني ٢٠١١ بإسطنبول القمّة الثانية لرجال الدين الأفارقة بحضور ١١٠ مشاركين، قدموا من ٤٦ دولة إفريقية، وأشار رئيس الوزراء التركي الاسبق أردوغان في كلمته أمام المؤتمرين إلى دور الزعامات الإسلامية الأفريقية المهمّ؛ كون القيادات الدينية هي التي (تفتح القلوب، وأبواب الخير)، وشدّد على أنّ بلاده عاقدة العزم على تكثيف علاقاتها ببلدان القارة بهدف بناء شراكة كبيرة قائمة على الأخوّة الإسلامية الصادقة، منددًا بسلوك الدول الغربية التي أشار إلى مسؤوليتها في (استغلال مقدّرات القارة) [١٥].

المبحث الثاني / أبعاد السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا

تتجه السياسة الخارجية التركية الجديدة في افريقيا اتجاهاً جديداً ويعد ذلك نقطة تحول في سياستها تجاه القارة السمراء ، اذ ان اهتمام أنقرة الخاص ونشاطها البارز في أفريقيا، مؤشراً على رغبتها في أن تصبح لاعباً نشطاً في القارة الأفريقية عبر الجهود الحكومية وغير الحكومية. ويمكن ان نلخص أبعاد السياسة الخارجية التركية اتجاه أفريقيا بما يأتي :

أولًا: البعد السياسي : لقد مرت السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا بمرحلتين رئيستين هما:

المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠١١): بعد إعلان تركيا عام ٢٠٠٥ عاما لأفريقيا، سرعان ما أصبحت القارة إحدى المرتكزات الرئيسة للسياسة الخارجية التركية الجديدة. ولعل الهدف الرئيس هو ما تسعى تركيا لتحقيقه من مكاسب سياسية [١٦]، فقد منحت تركيا صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي في نيسان عام ٢٠٠٥، ثم رفعت درجة هذه العضوية إلى مرتبة الشريك الاستراتيجي في عام ٢٠٠٨[١٧]. وقد جاءت نتائج تعزيز السياسة الخارجية التركية مع الدول الأفريقية بنتائج جيدة اذ استطاع مرشحها "أكمل الدين إحسان أوغلو" تولي منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي العام ٢٠٠٥[١٨].

وشهدت السياسة الخارجة التركية الجديدة اتجاه أفريقيا تقدماً جيداً اذا وجدت السياسة الخارجية التركية طرائق جديدة ووسائل عدة كانت كفيلة بتعزيز التوجه التركي نحو أفريقيا، اذ عقد في إسطنبول قمة التعاون التركية

الأفريقية الأولى في المدة ما بين ١٨ – ٢١ آب عام ٢٠٠٨ بمشاركة ٤٩ دولة أفريقية وممثلو ١١ منظمة إقليمية ودولية من ضمنها الاتحاد الأفريقي، وقد تم في هذه القمة اعتماد الوثائق التالية بالإجماع: (إعلان إسطنبول للتعاون التركي الأفريقي: التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك) و (إطار التعاون للشراكة التركية الأفريقية) ووفقا لآلية المتابعة التي تضمنتها وثيقة (إطار التعاون للشراكة التركية الأفريقية) عقد في تركيا بتاريخ ١٥ كانون الأول عام ٢٠١٠ اجتماع كبار المسؤولين. ومن جهة أخرى، تمت المصادقة على (الخطة التنفيذية المشتركة للتعاون التركي الأفريقي) التي تشمل المدة من عام٢٠١٠ الى عام٢٠١٤ وذلك أثناء انعقاد اجتماع كبار المسؤولين في إسطنبول في كانون الأول عام ٢٠١٠ [١٩]، فقد ضمنت القمة دعما أفريقيا لانتخاب تركيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي لعامي (٢٠٠٩-٢٠١١) اذ صوتت ٥١ دولة من بين ٥٣ لصالح تركيا [٢٠].

وبهدف تعزيز علاقتها مع الدول الأفريقية قررت تركيا زيادة عدد ممثلياتها الدبلوماسية في هذه الدول وفقا لأهدافها المتعلقة بها. وقد أصدر مجلس الوزراء التركي القرارات المتعلقة بهذا الموضوع ولإنجاح تحركاتها سارعت تركيا إلى افتتاح ١٩ سفارة جديدة في الدول الأفريقية ، ليرتفع بذلك عددها إلى٣٩ سفارة عام ٢٠٠٩ وهو عدد العواصم الأفريقية التي تصلها طائرات الخطوط الجوية التركية في رحلات مباشرة [٢١].

أما على مستوى الزيارات رفيعة المستوى في هذه المرحلة، فقد زاد عددها إلى القارة الأفريقية. إذ زار رئيس الوزراء التركي الاسبق «رجب طيب أردوغان» إثيوبيا وجنوب أفريقيا، في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء تركي إلى بلد من جنوب خط الاستواء عام ٢٠٠٥[٢٢] ثم اتبعه رئيس الجمهورية التركية السابق ''عبد الله غول'' بزيارات رسمية إلى كل من كينيا وتنزانيا في عام ٢٠٠٩، وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون ونيجيريا في عام ٢٠١٠، وإلى غانا والغابون في عام ٢٠١١. وعليه فإن البعد الدبلوماسي المبني على فتح السفارات بين تركيا والدول الأفريقية والزيارات المتبادلة بينهما كان مدخلا لتعزيز مصالح تركيا العليا في أفريقيا[٢٣].

٢– المرحلة الثانية(٢٠١١- ٢٠١٦): وهي مرحلة الاهتمام التركي بالقارة الأفريقية بشكل عام و الوضع في الصومال بشكل خاص ، فالصومال كانت البوابة الأوسع لتركيا في سعيها لتوسيع نفوذها بأفريقيا، ففي الوقت الذي انشغل فيه العالم أجمع عن المجاعة والمأساة الإنسانية التي تعيشها الصومال، أطلقت تركيا حملة إنسانية اتجاه مقديشو، وتبنّت مشروعات هدفت إلى مساعدة الصومال على تطوير بنيته التحتية. اذ باتت تمثل تركيا لاعباً هاماً في الشأن الصومالي وتنامي هذا الدور بتبنيها حل الأزمة السياسية والإنسانية في البلاد، فضلاً عن تعهدها بتنفيذ الكثير من المشاريع الخيرية والتنموية والاستثمارية. فبعد ان استضافت تركيا «مؤتمر الصومال» في العام ٢٠١٠ الذي وضع خارطة طريق لتسوية الأزمة السياسية في البلاد، نجحت تركيا في لفت أنظار العالم إلى الصومال بالزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الوزراء التركي الأسبق «رجب طيب اردوغان» إلى مقديشو، وبدأت

أول زيـارة فـي اب عـام ٢٠١١ للتضامن مع الصومال وتم فيها افتتاح السفارة التركية هناك، كمـا بـدأت الخطوط الجويـة التركية بتدشـين رحلتين من إسـطنبول إلى مقديشو في آذار عام ٢٠١٣، وبذلـك يعد الخط الجوي الدولي الأول والوحيـد الذي يربط الصومال بالعالم [٢٤]. وفي سياسـة المضي في دعم الصومال، استضافت مدينة اسـطنبول "المؤتمـر الصومالي الثاني" في عام ٢٠١٢، تحت عنوان "تحديد المسـتقبل الصومالي أهداف عـام ٢٠١٥"، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة وبمشـاركة ٥٧ دولة، و ١١ هيئـة إقليميـة ودولية، ونوقشـت خلاله قضايا ملحّة، مثل المياه والطاقـة والطرق والنزعات الانفصالية [٢٥].

وقـد لاقى التوجه التركي في الصومال ترحيباً كبيراً من قبل الدول الأفريقية ولاسيما بعد الزيارة التي قـام بها الرئيس التركـي «اردوغان» في كانون الثاني عام ٢٠١٥ لتشكل بداية عهد جديد من علاقة شـراكة اسـتراتيجية بين البلدين[٢٦]. وبعد سـنوات من الدعم الاقتصادي والإنساني اتفقـت أنقـرة مـع الحكومـة الصومالية على استضافة قاعدة عسـكرية للجيش التركي على أراضيهـا تطل على خليج عدن الاسـتراتيجي، ويرى محللون أتراك أن القاعدة العسـكرية في الصومـال وتوجهها لتدريب أكثر من ١٠ آلاف جنـدي صومالـي سـتكون فضلاً عـن موقعها الاستراتيجي سياسيا وجغرافياً مدخلاً هاماً لبيع السلاح التركي في القارة السمراء وفتح أسواق جديـدة للصناعات الحربية التركية التي تشـهد تطوراً متسارعاً في السنوات الأخيرة [٢٧].

وفـي اطـار جهودهـا السياسـية فـي القارة السـمراء صـرح وزيـر الخارجيـة التركـي (مولود تشاووش أغلو) أن تركيا تهتم عن كثب بـدول هذه المنطقـة، وأن العلاقات الاقتصادية والسياسـية والثقافية بين تركيا وأفريقيا تزايدت بشـكل كبير للغاية فـي الآونة الأخيرة بسـبب الاهتمام الذي توليه تركيا للقارة الأفريقية. ونوه أوغلـو بأن نسـبة ٧٠٪ من كميـة العمل الذي يقـوم به مجلـس الأمن الدولي يتعلـق بأفريقيا، وأن تركيـا سـتعمل علـى إيصـال آراء الدول الأفريقيـة إلـى مجلس الأمـن الدولي في حال تـم انتخابها [٢٨]. ان المتتبع للسياسـة الخارجية التركية يجد ان الاهتمام التركي بأفريقيا، اتسـع وتخطى الاهتمام بالتجارة والشـؤون الإنسانية والصحة والتعليم، وأخـذ توجها أكثر قوة. ففي عام ٢٠١٤ على سـبيل المثال، أبحرت فرقاطة قـوة المهـام البحريـة التركية باربـاروس إلى السـاحل الأفريقـي، وزارت ٢٥ ميناء في ٢٤ دولة من بينها ١٩ ميناء لأول مرة، بما في ذلك الصومـال. وبهـذه المهمة البحرية اسـتخدمت تركيا لأول مرة جيشها أداة للسياسة الخارجية. هـذه المهمة تمت في إطـار التخطيط والتعاون الوثيـق بيـن المنظومة العسـكرية والمدنية في أنقـرة ، وتعد نجاحـا للسياسـة الخارجية التي تعمل فيهـا القوة الناعمة والقوة الصلبة بشـكل مشترك[٢٩].

وفـي كانـون الثاني عـام ٢٠١٥ قـام الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) بزيارة كل من جيبوتـي وأثيوبيا والصومال ، ففي كلمته التي ألقاهـا في منتـدى الأعمال التركـي الجيبوتي، أكـد الرئيـس التركـي أن دولته (دائمـاً وقفت بجانـب قارة أفريقيا، وستسـتمر في ذلك كونها دولة تـدرك جيداً حجم المشـكلات فـي القارة السـمراء، وحجم الإمكانيات التـي تتمتع بها)، وشـدد على أهميـة القـارة الأفريقية بالنسـبة

لتركيا (فلها أهمية كبيرة، قائمة على أواصر الصداقة والأخوة، فضلا عن البعدين التجاري والاقتصاد)، مؤكداً على ضرورة رفع حجم التبادل التجاري بين تركيا وجيبوتي إلى ٢٠٠ مليون دولار [٣٠] . وفي زيارته لأثيوبيا ومن خلال كلمته التي ألقاها في جامعة(أديس أبابا) إذ أُعطي الدكتوراه الفخرية قال:(إن اهتمامنا بهذه المنطقة لا يشبه اهتمام البعض بدافع الطمع في خيرات موارد البلاد والماسها. إن اهتمامنا بها يأتي من منطلق إنساني بالدرجة الأولى). فهو هنا يوجه رسالة نقد ضمنية للأسلوب الأوروبي والأمريكي المبني على الإمبريالية والغطرسة، والأسلوب الصيني والهندي الذي مفادهما:(أعطني النفط والمواد الخام، وستحصل على دعمي غير المشروط) هذا الأسلوب الذي يتسم بالتهور ويجعله متواطئ في إنتهاكات حقوق الإنسان[٣١]. وفي شباط عام ٢٠١٦ زار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عدداً من دول غرب أفريقيا شملت ساحل العاج، وغانا ونيجيريا وغينيا. بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأعضاء لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا[٣٢] .

ومن كل ما تقدم يمكننا ان نخلص إلى ان السياسية الخارجية التركية الجديدة تعمد لتعميق وترسيخ الشراكة مع القارة الأفريقية وتجسد ذلك بما قاله الرئيس التركي رجب طيب اوروغان في احدى زياراته للدول الأفريقية «لدي واحد من الأمثال الأفريقية المفضلة الذي يقول: الفقر الحقيقي هو عدم وجود أصدقاء. ولكن اليوم وإلى الأبد، ستكون تركيا صديقة ورفيقة وشريكة لأفريقيا». وتسعى السياسة الخارجية التركية الجديدة عبر تحركاتها المتعددة لتحقيق أهداف عدة منها:

ان تجد لها مكانة عالمية فترسخ نفسها كدولة بتوجهات «إفرو-أوراسية» انسجامًا مع مبدأ تعدد الأبعاد في السياسة الخارجية التركية الجديدة.[٣٣] .

الاستفادة من نفوذها السابق في أفريقيا للتمدد في أماكن وأقاليم أخرى ولاسيما وان افريقيا تعد ساحة هامة أمام منافسي تركيا على المستويين الإقليمي والدولي على حد سواء، مثل إيران وإسرائيل وفرنسا وغيرها التي لها تواجدها على الساحة الأفريقية.

تطوير الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا، والتي تتمثل بالدفاع عن مصالحها في المنطقة، لتتجاوز المسرح الإقليمي، وإيجاد مجال حيوي جديد لطاقاتها وإمكاناتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى مكاسب اقتصادية في زيادة التبادل التجاري، وإيجاد سوق واسعة، فتركيا إحدى الدول الثلاث النشطة في القارة الأفريقية مع الصين والهند [٣٤].

تأسيس محافل جديدة من أجل تعزيز حضورها الدولي والإقليمي باستحداث اطر وهياكل تعاونية دائمية لضمان الاستمرار بالتعاون الاستراتيجي الدولي والإقليمي[٣٥].

لقد أثار تقارب السياسة الخارجية التركية مع أفريقيا حفيظة واشنطن اذ يقول أمر الله أوسلو الباحث الزائر بمؤسسة جيمستاون البحثية بواشنطن أنه بالوضع في الحسبان بالرغم من عدم وجود صوت حقيقي لتركيا في مجموعة العشرين والمنظمات الدولية الأخرى؛ فإن تركيا يمكن أن تملأ تلك الثغرة بطرح بعض من مشكلات أفريقيا على الواجهة، ويمكنها أن تنجز العديد من المهام السياسية لأفريقيا[٣٦].

ثانيًا: البعد الاقتصادي:

ان البعد الاقتصادي يُعد واحداً من اهم الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية التركية الجديدة لتحقيقها في أفريقيا ولتحقيق أهدافها يجب عليها إقناع أفريقيا بما ستحققه الدول الأفريقية من تطوير العلاقات مع تركيا اذ يفاد الطرفان من تطور العلاقات الاقتصادية بزيادة التجارة بين تركيا وأفريقيا، فهي تزيد الوظائف والاستثمارات، بل إن أفريقيا شهدت زيادة مطردة في نشاطات التنمية والمساعدات التركية ومشروعاتها، فوكالة التعاون الدولي التركية وسّعت من نطاق عملياتها بعد عام ٢٠٠٣، فالوكالة لديها ثلاثة مكاتب في أفريقيا، في إثيوبيا والسودان والسنغال، ومكاتبها تدعم مشروعات التنمية في تلك المناطق، ومن خلال تلك الدول الثلاثة تعمل في ٣٧ دولة أخرى في أفريقيا، ومع افتتاح سفارات تركية جديدة في القارة اصبح من المتوقع أن تزداد مكاتب الوكالة, ومن ثم يزداد تدفق المساعدات والشراكة التجارية والاقتصادية مع القارة السمراء[٣٧]. وفعلاً تم افتتاح مكتب تنسيق للتعاون لوكالة التنمية والتعاون الدولية التركية TİKA في أفريقيا، بوصفه أول مكتب يتم افتتاحه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ٢٠٠٥، ثم بعد ذلك تم افتتاح مكاتب في الخرطوم وداكار في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي، ويدعم مكتب الوكالة المشروعات التنموية في أفريقيا ، في اب عام ٢٠٠٨ أطلقت وكالة التعاون الدولي التركي برنامج تنمية الزراعة الأفريقية للمساعدة في تطوير ذلك القطاع المهم من القارة لمدة عامين في ثلاث عشرة دولة، في كل من بوركينافاسو وجيبوتي وإثيوبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي والسنغال وجزر القمر ومدغشقر وتنزانيا وكينيا ورواندا وأوغندا[٣٨] وفي الجانب التجاري سجّلت الصادرات التركية إلى الدول الأفريقية معدلات نموٍّ عالية خلال السنوات الأخيرة، فقد كان قرابة ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥؛ ثم ١٥,٨٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٩؛ ثم ١٤,١ مليار دولار في عام ٢٠١٠، ليرتفع مجدداً إلى ١٧,١ مليار دولار في عام ٢٠١١ [٣٩]

وارتفعت صادرات تركيا إلى دول شرق أفريقيا في عام ٢٠١٣ إلى ٨١٣ مليون دولار فقد بلغت قيمة الواردات ١٦٠ مليون دولار، وتحاول تركيا حاليًا زيادة حجم تجارتها مع إثيوبيا التي تعد صاحبة أكبر استثمار تركي في شرق أفريقيا فتبلغ، على سبيل المثال، قيمة مشاريع السكك الحديدية هناك والتي تنفذها شركات تركية ١,٧ مليار دولار، وقد تمنى الرئيس التركي أن يصل حجم التجارة إلى ٥٠٠ مليون دولار في أقصر مدة بعد أن شهد تراجعًا من ٤٢٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤[٤٠]. وقد اكد وزير الخارجية التركي تشاووش أوغلو عام ٢٠١٤ على أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ازداد في السنوات العشرة الماضية ١٠ أضعاف، وأن مجموع الاستثمارات التركية بلغت ٦ مليار دولار تقريبا في تلك الدول[٤١] . وتحاول تركيا تقديم إغراءات أكثر مثل التعاون مع البنوك الأفريقية ، والعمل ضمن مبدأ "أنت تكسب وأنا أكسب" وهو ما لا تفعله بعض الدول الأخرى وانعكس ذلك إيجابيا على حجم التبادل التجاري بين الطرفين اذ وصل إلى ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٥ [٤٢]. وقد استطاعت

تركيا أن تُحـدث قفزات مهمة في عدة مجالات فـي أفريقيا، مثل النقـل والمواصلات, وعقدت الخطـوط الجوية التركية رحـلات إلى كل من أديس أبابا والخرطوم ولاجوس وجوهانيسبيرج ونيروبي[٤٣]. وتسـعى تركيا إلى الاستثمار في قطـاع النقل البحـري الإفريقي، باسـتثماراتها في أهم المنشـآت مثل ميناء مومباسا في كينيا، فالعلاقات الوثيقة مع أفريقيا مهمة للغاية بالنسبة لتركيا، إذ إن لدى الأخيرة مصادر طبيعية قليلة ويخضـع اقتصادها حالياً إلـى عملية تحوّل من الاعتماد الكبيـر على الزراعـة والتصنيع إلى الاتجـاه العالمي الحديث الذي يعتمد على قطاع الخدمـات[٤٤] . وقـد لعبت مؤسسـات المجتمع المدني دوراً هاماً في السياسة الخارجية التركية الجديدة إذ سـاهمت هذه المنظمـات في تحقيق طموحـات تركيـا علـى السـاحة الدولية ومن اهم هذه المؤسسـات منتديـات رجال الأعمال، التي سـعت جاهدة لإيجاد فرص الاستثمار في أفريقيا فذهب خمسـة الاف رجل أعمال تركي للاسـتثمار فـي أفريقيـا بالتعـاون مـع منظمة توسكان التركية[٤٥].

ثالثًا: البعد الإنساني:

لقد قدمت السياسـة الخارجية التركية البعد الإنسـاني كواحد مـن اهم الأبعاد فـي توجهها نحـو أفريقيا وهـو ما أكـده المؤتمر السـنوي الخامـس للسـفراء الأتـراك الـذي عقـد تحت شعار(الدبلوماسـية الإنسـانية) والـذي اكد فيه الرئيـس التركي (السـابق) عبـد الله غول على ضـرورة التحلـي بدرجـة عاليـة مـن التفوق الأخلاقـي والمعنـوي وذلـك بدعم ومسـاعدة الشـعوب والوقوف إلـى جانب هذه الشـعوب فـي أوقاتهـا الصعبة على ان يتم ذلـك بالتحلي بالقيم الإنسـانية اتجاه القضايا الخارجية ، وان تعكـس السياسـة الخارجية التركيـة احترامها للشـعوب، وهو ما حدا بالعالم الخارجي للنظر لتركيـا نظرة احترام حيال سياسـتها الخارجية التي طالما اتسـمت باسـتيعاب الجميع دون ان يكون لها نوايا سيئة أو مصالح خاصة[٤٦]. واكد رئيس الوزراء الاسبق اردوغان هذه التوجهات في السياسية الخارجية التركية اذ جاء في كلمته التي القاها في منتدى العمل التركي– النيجيري ان بـلاده تسـعى لإقامة تعاون دائـم مع أفريقيا يفاد منه الطرفين على ان يكون هذا التعاون قائم على أسـاس الاحترام المتبـادل للطرفين ، ولا ينطلق من منطق الاستغلال أحادي الجانب وان بـلاده لا يهمها البتـرول ولا الذهب ولا الماس الأفريقـي بل ان مـا يهم تركيـا تدعيم علاقات الأخـوة والصداقة مع أفريقيا التـي تمتد لمئات الأعوام وان مبدأ الأخوة بين الافارقة والأتراك قائـم على أسـاس النهـوض معا وكيـف يكون الكفاح من اجل الحرية [٤٧].

وأكـد اوغلو(وزير الخارجية السـابق) ان تركيـا تنـادي بحقـوق الأنسـان والديمقراطية والحكم الرشيد والشـفافية وسيادة القانون وانها سـتمد يد العون للشـعوب التي تنتفض للمطالبة بهـذه القيم والمنطلق الذي ننطلق منه هو إيماننا بالعدالة والمسـاواة ، فكل الشعوب تستحق ذات الامتيـازات التي يتمتع بها الشـعب التركي[٤٨]. وتحـاول تركيـا أن ترسـخ قوتهـا الناعمة في أفريقيا ببناء المدارس والمسـاجد وترميم الآثار إذ رممـت تركيا على سـبيل المثال مؤخرًا قبر النجاشـي وعددًا من قبور الصحابة في إثيوبيا، وقـد قال الرئيـس التركي فـي زيارته الأخيرة لشـرق أفريقيـا عـام ٢٠١٥: (إن البعض جاء لأفريقيا من أجل الذهب لكن تركيا أتت لأفريقيا لكي تضمد الجراح)[٤٩].

وقد أعرب وزير الخارجية التركي، مولود شاوويش أوغلو بمناسبة (يوم أفريقيا العالمي)، إن (مبادراتنا الإنسانية في قارة أفريقيا كما هي في جميع أنحاء العالم، تهدف إلى توفير حلول دائمة بدلا من المؤقتة للمشاكل الهيكلية)، لافتا أن "السياسة الإنسانية المنسجمة مع المسؤولية الاجتماعية، والتي يجري تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني التركية، حسنت حياة عدد لا يحصى من الناس في القارة". ودعا دول العالم للاقتداء بتركيا فيما تقدمه من مساعدات إنسانية، "اقتدوا بالمستشفيات والبحوث والتعليم، التي فتحتها تركيا رسميا بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، في مناطق تشهد صراعات مثل دارفور، ومقديشو. كما أن الحكومة التركية ساهمت بفريق طبي يضم قرابة ١٠٠ شخص بينهم أطباء، في تأهيل كوادر طبية وتدريب إدارة المستشفيات من جهة، وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية في نفس المناطق[٥٠] مشيراً إلى "مشاركة الأطباء الأتراك بشكل طوعي، في حملات للفحص الطبي، أطلقتها منظمات في أكثر من ٢٠ بلدا أفريقيا". ولفت إلى مساهمة منظمات المجتمع المدني التركية، في حفر آلاف الآبار، في مناطق تشهد شحا في مصادر المياه، أو صراعات على هذا الأساس . واستطرد بالقول إن "رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك، أقاموا العديد من المشاريع، للمساهمة في خلق فرص عمل للشباب، وتخفيف آلام الناس الذين تضرروا من الكوارث الطبيعية". وبين الوزير التركي أن "شركات تركية بإثيوبيا، أطلقت مؤخرا حملة لمكافحة الجفاف الناجم عن ظاهرة (النينو) المناخية، كما تبرعت وكالة (تيكا) بالتعاون مع السفارة التركية في أديس أبابا، واتحاد الطلاب الأثيوبي، بمساعدات مختلفة بقيمة ٣٥٠ ألف دولار، إلى سكان منطقة عفار، التي تأثرت كثيرا من الجفاف" [٥١] .

رابعًا: البعد الأمني:

ينبع الاهتمام الأمني لتركيا بالقارة الأفريقية من عدة اعتبارات بعضها يرتبط بتأمين العلاقات الاقتصادية والتجارية الضخمة، فضلًا عن الاعتبارات السياسية المرتبطة بالحصول على دعم هذه الدول في المحافل الدولية، وكذلك الاعتبارات الاستخباراتية والأمنية المرتبطة بأنشطة جماعة فتح الله كولن والجماعات التابعة لداعش والقاعدة في العديد من أقاليم القارة. هذا الانطلاق الأمني لتركيا ربما يحكمه العديد من المبادئ الحاكمة لعل من أهمها الحرص على تسوية الصراعات بدلًا من تأجيجها، والانحياز للشعوب في مواجهة الأنظمة المستبدة. وبالرغم من أن تركيا بسبب إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة مؤهَّلة للعب دور مهم في أفريقيا، إلا أنها قد ترجئ هذا الأمر بعض الشيء لمجموعة من الاعتبارات منها انشغالها في الوقت الراهن بالأوضاع المضطربة في دول الجوار كسوريا والعراق، فضلًا عن مواجهة داعش، وهو ما قد يعني ليس فقط خصمًا من دورها المرتقب في القارة، بل وربما تعرُّض مصالحها للخطر من قبل فروع داعش والقاعدة [٥٢] . ولابدّ للسياسة الخارجية التركية أن توجد نوعاً من التوازن في مستويات التقدم الأمني الاستخباري مع تقدمها السياسي والاقتصادي لا سيما مع وجود دولًا كثيرة مثل إيران وإسرائيل وفرنسا لها علاقات أمنية كبيرة في القارة الأفريقية، وبالرغم من أن العمل الأمني يحاط بسرية كبيرة إلا أن هناك شعورًا

بضعـف الدور الأمني التركي في أفريقيا؛ ومن الشـواهد على هذه التفجيـرات في محيط البعثة التركية في الصومال عام ٢٠١٣[٥٣]. ولذا بات لزامـا على تركيـا تكثيف تعاونهـا الأمني في شرق أفريقيا؛ وهو ما تم فعلا اذ وقَّعت اتفاقيات أمنية عدة مع الدول الأفريقية، فضلاً عن تدريب أنقـرة للقـوات الأوغندية لمكافحـة الإرهاب، فضلاً عن توقيعها اتفاقًا لتطوير وتحديث الأمن الكينـي مع كينيا، وهو ما فعلتـه مع تنزانيا في ٢٠١٣, وهو ما شـجَّع بعـض الكُتَّاب الأتراك علـى القول: إن التدريب في المجال الأمني يعد مـن أهم الصادرات التركيـة لأفريقيا أن اهم ما سـاعد تركيا علـى تحقيق هذا التعـاون الأمني مـع الدول الأفريقية وضعهـا وخبرتها الأمنية العسـكرية الذي اكتسـبته بتواجدهـا في حلف الناتو[٥٤]. وهناك مجموعـة من المبادئ العامة الحاكمـة للسياسـة الخارجية التركية في شـقها الأمني في أفريقيا، من أهمها:

المسـاهمة في عمليات حفظ السلام الدولية فـي القـارة لقـد وافـق البرلمـان التركـي في تشـرين الثاني عام ٢٠١٤ على المشـاركة في عمليات حفظ السـلام الدولية فـي كلٍّ من مالي وأفريقيا الوسـطى. وبهذه المشاركة بلغ إجمالي المشاركات التركية في القارة حتى تشرين الأول من العام ٢٠١٥ ٦ مشـاركات من إجمالي ١٠ مشاركات لها على مستوى العالم ككل وعوضًا عـن ذلك، تدعم أنقرة جهود حفظ السـلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية الأفريقية لتسـوية هـذه الصراعات "مثل دعمهـا جهود الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "إيكواس" في تسوية الصراع في مالي، والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا "إيكاس" في تسوية الصراع في أفريقيا الوسـطى، والهيئة الحكومية للتنمية في شـرق أفريقيـا "إيجاد" لتسـوية الصـراع في جنوب السودان"[٥٥].

تدريب القـوات الأفريقية : اذ لخبرة تركيا الكبيـرة في مجال مكافحة الإرهاب المتمثِّل في حـزب العمال الكردسـتاني، فضـلاً عن تنظيم الدولة الإسـلامية (داعش) مؤخـرًا، فإنها تهتم بالتدريبـات الأمنية ومكافحة الإرهاب لاسـيما في ظل وجود فروع للقاعدة وداعش في شـرق وغرب وشمال أفريقيا على حدٍّ سواء مثل شباب المجاهديـن فـي الصومـال، وبوكو حـرام في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في المغرب العربي في شـمال أفريقيا، وليبيا. اذ قامت بتوقيع اتفاقيات عدة أمنية لمكافحة الإرهاب ومنها تدريب قوات أوغنديـة من أجل مكافحة الإرهاب، كما وقَّعت مع كينيا في نيسـان عـام ٢٠١٤ اتفاقًا لتطوير وتحديـث الأمـن الكينـي، وكذلك فعلـت أيضًا مـع تنزانيا في عـام ٢٠١٣[٥٦]. ودربت تركيا أعداداً من العاملين في القوات المسلحة الوطنية في الدول الأفريقية سـواء العاملين في القوات البريـة أو البحريـة، وفي نيسـان عـام ٢٠١٥ قامت بإجـراء مناورات بحرية مع الأسـطول السوداني في بورسودان [٥٧].

جهود الوساطة : لم تكتفِ تركيا بدعم جهود تسـوية الصراعات التـي تقوم بهـا المنظمات الأفريقية القارية والفرعية، فإنها تقوم في بعض الأحيـان -وبالتنسـيق مع هـذه المنظمات- في المسـاهمة في جهود الوساطة لاسيما في الدول الإسـلامية أو تلـك التي يعاني منها المسـلمون الاضطهاد سـواء أكانوا أغلبية أو أقلية تماشـيًا مع الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. اذ سعت تركيا للوساطة بين الصومال وجمهورية أرض الصومـال التـي أعلنـت انفصالهـا من

جانب واحد بعد سقوط حكم سياد بري أوائل تسعينات القرن الماضي؛ واستضافت مباحثات جمعت الطرفين مرتين وتمت الموافقة فيها على خطة عمل تتضمن إجراءات بناء ثقة وتطبيع للعلاقات بينهما، تلاها استضافة رئيس البلدين في نيسان عام ٢٠١٣. وحدث ذات الأمر تقريبًا في الوساطة بين السودان وجنوب السودان؛ فاستضافت لجنة سياسية عليا تضم قيادات من الطرفين وتبنى الاجتماع خطة عمل تستهدف تعميق الحوار والتعاون بينهما. أما في مالي حرصت أنقرة قدر الإمكان على تسوية الأزمة في إطار إفريقي بعيدًا عن التدخل الدولي؛ لذا شجعت جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الإفريقي والأكواس بين الحكومة والجبهة الوطنية لتحرير أزواد[٥٨]. أما في الجانب الاستخباري,فقد ادركت القيادة التركية أنها بحاجة إلى جمع المعلومات الكافية عما يجري حولها في محيطها الخارجي ولاسيما أفريقيا[٥٩]. ولعل ابرز ما يشغل تركيا بهذا الجانب هو تضييق الخناق على جماعة فتح الله كولن، الحليف السابق للعدالة والتنمية، والتي تنشط بصورة كبيرة في القارة. وربما هذا يذكِّرنا بما حدث عام ١٩٩٨ عندما قامت أنقرة - بالتعاون مع استخبارات أجنبية- باعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في كينيا[٦٠].

خامساً : البعد الإعلامي :

يعد الإعلام واحداً من اهم عناصر القوة الناعمة في العلاقات الدولية الحديثة ، وقد دخلت تركيا السباق الدولي للتأثير على الراي العام في الدول الأفريقية ، اذ تحاول تركيا تقديم سياستها الخارجية ومواقفها اتجاه القضايا الإقليمية والدولية من منصات إعلامية خاصة بها ، ولعلها تهدف من ذاك إلى عدم فسح المجال أمام المنافسين المحليين والإقليمين لتوجيه الراي العام وفق حساباتهم الخاصة . ولعل ما يجسد هذا البعد بصورة جلية البعثة الإعلامية التي رافقت الرئيس اردوغان في جولته لأفريقيا في شباط عام ٢٠١٣ اذ وصل عدد الوسائل الإعلامية المرافقة ٦١ وسيلة إعلامية. وفي هذا السياق فقد افتتحت تركيا قناة (TRT) الناطقة بالعربية والقسم العربي في وكالة الأناضول للأنباء وهي الوكالة الرسمية وعلل احمد تاك نائب المدير العام للقناة سبب افتتاح القسم العربي ان تركيا ولسنوات طوال اعتمدت على الوكالات العالمية لنقل أخبارها وان الهدف من إيجاد هذا القسم هو نقل الصورة الحقيقة لتركيا دون زيف او توجيه للدول العربية في شمال أفريقيا[٦١]. ولم تكتف تركيا بهذا القدر بل دعت مجموعة من الإعلاميين إلى أنقرة لتقريب وجهات النظر وشرح التوجه الجديد لتركيا، فضلاً عن لقاءات مع المسؤولين في وزارات الخارجية والإعلام والصناعة وشرح الخطوط العريضة واستراتيجية التقارب القائمة على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة [٦٢].

سابعاً : البعد الثقافي والعلمي:

تسعى السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى كسر الهوة والحواجز الثقافية بينها وبين الدول الأفريقية وإحياء الوشائج الحضارية ومواكبة المستجدات مباشرة على ارض الواقع ، ولذا باتت تركيا تركز على تكثيف أنشطتها العلمية والثقافية مع الدول الأفريقية

بـل وتحـاول نقل تجاربهـا بالتواصـل الثقافي بتنظيـم برامـج للتواصل بين الشـباب التركي وشـباب الدول الأفريقية ، ومن هـذه البرامج، مشـروع شباب الشرق الأوسـط لبرنامج (أي. كي.بـي) والذي يهدف لجمع عدد من الشـباب لتطويـر الديمقراطية، فهؤلاء الشـباب يعدون رؤساء الحكومات ووزراء وصحفيو المستقبل، وقد تم التنسـيق مـع الجمعية التونسـية للتبادل الثقافـي الدولي في عـام ٢٠١٢ وهو الحال مع ليبيـا[٦٣]. وسـعت تركيـا إلى إقامة النشـاطات العلمية المتبادلة لتبـادل الخبرات والاهتمامات على غرار ما جرى في مركز الشـرق الأوسط للدراسـات والتعـاون والـذي اخذ علـى عاتقه التنسـيق مع الدول العربية فـي أفريقيا، فضلاً عن نشاطات الجامعات التركية وعقد العديد من المؤتمـرات كالمؤتمر التركي الشـمال أفريقي للعلـوم الاجتماعية والإنسـانية حول الشـباب والتحولات، والعديد من النشـاطات التي تهدف إلى تعزيز الشـراكة الثقافيـة والعلمية والمدنية والإعلامية وهو ما سعت اليه تركيا التي نجحت بإقامة شـبكة مـن التواصـل الثقافـي والمدني والعلمـي والاكاديمي مع الـدول الأفريقية[٦٤]، وعلى الصعيد الثقافي استقبلت تركيا، في الفترة نفسـها، مئـات الطلبـة الأفارقة، كمـا افتتحت عشـرات المـدارس التركية بالعديـد من المدن الأفريقية [٦٥].

المبحـث الثالـث / محددات السياسـة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا

مع تزايد الانطباع الإيجابي عن تركيا لدى الجانـب الأفريقي فإنها تسـعى لجني أكبر قدر ممكن من المكاسب في أفريقيا لكن هذا الطموح يواجهه بعض العقبات أو التحديات، مثل:

التنافـس مـع القـوى الخارجيـة الأخرى في المجالات كافة: اذ يقع في مقدمة التنافس الدولي التنافس التركي- الفرنسـي فـي المنطقة اذ تعد باريس ان القارة الأفريقية تمثل الحديقة الخلفية لها، فالحضور الفرنسي في أفريقيا يعد حضوراً قويـاً ومتميـزاً كـون بعـض الـدول الأفريقية ولاسيما الجزائر وتونس والمغرب وغيرها من الدول كانت مستعمرات فرنسية وبعد ان حققت هـذه الدول اسـتقلالها بقيت علاقتهـا قائمة مع فرنسا وفي المجالات كافة مع ان هذه العلاقات لم تكـن متكافئة يومـاً [٦٦]. وقد تجلـى التنافس التركـي- الفرنسـي أثناء الأزمـة الليبية ، فمع تعاظم الفاعلية التركية في أفريقيا على حسـاب الـدول التقليدية كفرنسـا، لذلك سـعت فرنسـا لاستصدار تدخل عسكري للناتو كمحاولة منها لاسـتعادة نفوذها التقليدي في الشمال الأفريقي، وهو ما ادركته تركيا[٦٧].

وابرز ما يجسـد هـذا التنافس الشـديد بين فرنسـا وتركيـا زيارة رئيس الـوزراء التركي رجـب طيب اردوغان لليبيـا في٢٠١١/٩/١٦ والتـي جاءت بعد يوم واحـد من زيارة الرئيس الفرنسـي نيكـولا سـاركوزي لليبيـا ، غير ان اردوغان زار كلاً من مصر وتونس ثم ليبيا[٦٨].

فضلاً عن اقتصار الأهداف الاسـتراتيجية للسياسـة الخارجية التركية علـى المواصلات البريـة والبحريـة دون الجوية ، وهو ما يعكس احتـكار فرنسـا للاسـتثمار فـي بعـض الدول الأفريقيـة فـي قطاعات عدة منهـا قطاع النقل الجوي بنسبة كبيرة والقطاع المعدني والصناعي والتجهيـز وغيرها من القطاعات [٦٩] . وتواجه

السياسة الخارجية التركية نحو إريتريا التي تمتلك ساحلًا على البحر الأحمر بطول ١٠٠٠ كم وقرابة ١٤٠ جزيرة ، تحدياً بوجود قوى مثل إيران وإسرائيل تسعى إلى الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن فضلاً عن وجود خلافات إرتيرية-إثيوبية تقف عائقًا أمام لعب تركية لأدواراً أكثر فعالية، كما يحاول الأتراك تقوية علاقاتهم مع كينيا كونها بوابة مهمة لشرق أفريقيا[٧٠]. وقد فسَّر عدد من الكتَّاب الأتراك التفجير الذي وقع بالقرب من البعثة التركية في الصومال عام ٢٠١٣ بأنه رسالة من أطراف خارجية لا تريد الوجود التركي هناك، واقتصاديًّا، فإن كل الأطراف تحاول سحب البساط من تحت أقدام الأتراك، وفي هذا السياق غضبت أنقرة عندما أعلنت بعض مؤشرات الثقة في الاستثمارات في أفريقيا ان أنقرة في المرتبة ٢٣، وعدَّ الأتراك ذلك نوعًا من الدعاية التحريضية [٧١] .

النخب الحاكمة الأفريقية : كان للاستعمار الفرنسي الذي استمر لمدة ليست بالقصيرة اثره على القيادات الحاكمة في أفريقيا اذ ان اغلب النخب الحاكمة في الدول الأفريقية تفضل نسج علاقاتها مع فرنسا والغرب بدلاً من الأتراك، ولعل ما يفسر هذا التوجه هو ضياع الهوية التركية خلال العقود الماضية فالاختلافات في السياسية الداخلية التركية القت بظلالها على رؤى السياسة الخارجية التركية[٧٢] . فضلاً عن ذلك فان تراجع العلاقات مع الغرب سيؤدي إلى فقدان الحكام الافارقة حلفائهم الغربيين وهو ما يسهل وصول الإسلاميين للحكم مما يفقد هذه السلطة الحاكمة كل امتيازاتها. بالمقابل فان النخب الإسلامية تنظر إلى المصالح الغربية على إنها مستهدفة لثوابت المجتمع وتسعى إلى تفكيكه ونهب موارده فهي ترى ان برامج التعاون المتعلقة بحقوق الأنسان والديمقراطية ما هي إلا أدوات لتنفيذ أجندات خارجية ودليلهم على ذاك عدم استفادة مؤسسات المجتمع ذات الطابع الإسلامي من هذه البرامج وحصر الدعم بالمؤسسات ذات التوجه العلماني .

من كل ما تقدم يمكن القول ان السياسة الخارجية التركية الجديدة في أفريقيا تواجه محددا رئيساً يتمثل في تشكيك التيارات العلمانية الأفريقية في نوايا السياسة الخارجية التركية اتجاه أفريقيا وترحب بتوسيع علاقاتها مع الدول الغربية على عكس التيارات الإسلامية في أفريقيا التي ما برحت تشكك في نوايا الدول الغربية وترحب بالتوجه التركي نحو أفريقيا[٧٣].

إخفاق التجارب الإسلامية الجديدة: دلل تراجع الإسلاميون في مصر والذي انتهى بالانقلاب العسكري ضد حكم الرئيس محمد مرسي إلى تراجع العلاقات المصرية – التركية ولاسيما بعد ما مثلت تركيا دور المعارض للانقلاب ، وبلغت الأزمة ذروتها بعد ان أعلنت القاهرة قطع العلاقات التجارية مع تركيا بسبب ما وصفته بإهانة اعلى رمز ديني في مصر وهو شيخ الأزهر من قبل اردوغان الذي انتقده بسبب تأييده للانقلاب العسكري[٧٤] .

الأوضاع الأمنية التي تشهدها المناطق الافرقية من مشكلات إدارية وأمنية ادت الى تنامي نشاطات حركات موصوفة بالإرهاب مثل بوكو حرام ، الشباب ،القاعدة وداعش مما يهدد مصالح تركيا، كما أن حدوث إشكالات بين دول أفريقيا قد يعرِّض مصالح تركيا للخطر؛ لذا فمن المرجَّح أن تظل تركيا تطمح للمزيد من الاستقرار والتوازن في أفريقيا[٧٥] .

اتباع تركيا لبعض السياسات التي يراها بعض الافارقة إنها غير المستقلة عن الغرب: رغم ان تركيا تحاول القول ان ليس لها ارث استعماري في القارة الأفريقية إلا ان وجود تركيا ضمن المعسكر الغربي في الحرب الباردة يضعف من حجتها ويجعلها في الموقف الأضعف مقارنة بالهند والصين [٧٦].

وجود نفوذ لجماعة فتح الله كولن في بعض الدول الأفريقية يمكن أن يكون له دور في التأثير على العلاقات بين تركيا ودول القارة الأفريقية فبين عامي٢٠٠٢ و٢٠١٣، تحالف حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مع جماعة فتح الله كولن (المنفي في الولايات المتّحدة) الّذي دعم حكومة أردوغان في حربها ضدّ المؤسسة البيروقراطية والعسكرية وتمكّن من التسلّل إلى الدولة من الخدمة العامّة، وبمجرّد تمّكن الحكومة والجماعة من السلطة بدأت هذه العلاقات المنافية للطبيعة بالانشطار في عام ٢٠١٣، وسعى كلّ طرف إلى الإطاحة بالآخر. ومنذ كانون الأول عام ٢٠١٤، يقود حزب العدالة والتنمية حملة طرد غير مسبوقة داخل البلاد تذكّر بأسوأ لحظات المكارثية؛ إذ تمّ نفي الآلاف من رجال الشرطة والقضاة لقربهم المزعوم من حركة الخدمة التابعة لكولن ، ومن بين مناطق تركّز هذه المدارس: أفريقيا، وهكذا يسعى أردوغان من زيارته لعدّة بلدان إفريقية إلى التوصّل إلى هدف مزدوج يتمثل بإقناع الدول المعنية بغلق هذه المدارس أو تحويلها إلى الدولة التركية، وخصّص الرئيس التركي خطابه الأوّل في إثيوبيا إلى هذه المؤسسات التعليمية المرتبطة بـ(الهيكل الموازي) كما اعتاد النظام تسمية حركة الخدمة، من أجل ترسيخ فكرة الخطر الانقلابي الّذي يمثّله في الرأي العام التركي. ويتعلّق الأمر بضرب الحركة في موطن قوّتها وبيان أن تركيا قادرة على اتّباع سياسة القوّة الناعمة دون مساعدة أتباع كولن[٧٧].

النتائج والتوصيات

النتائج

تعد السياسة الخارجية التركية الجديدة اتجاه أفريقيا من أنجح ملفات سياستها الخارجية في السنوات الماضية بسبب التطور الدبلوماسي والاقتصادي في مدة قياسية من جهة، وبسبب الانطباع الإيجابي عن تركيا لدى الشعوب الأفريقية من جهة أخرى.

اذ ان التوجه التركي إلى القارة الأفريقية، وان كان يستهدف تحقيق المصالح التركية، إلا انها تدرك بان هذه المصالح لا يمكن ان تتحقق أو يستمر تحققها دون ان تأخذ في الحسبان مصالح الأطراف الأخرى المتفاعلة معها ، فكانت ان قدمت صورة لطبيعة توجهاتها حاولت بها بعث رسائل تطمين إلى دول القارة بان نهجها يختلف عن نهج الآخرين الساعين إلى اقتناص الفرص, واستغلال الشعوب ، والاستفادة من موارد وثروات بلادهم دون ان يعود ذلك بالنفع عليهم، وذلك على غرار ما كان سائدا في عهد الاستعمار القديم الذي عانت منه دول القارة ، اذ ترتكز توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في القارة السمراء بنسبة كبيرة على المساعدات التنموية والإنسانية، فضلاً عن اهتمام كبير بتنشيط العلاقات التجارية التي تعود بالنفع على الأطراف كافة، والدور الأكثر تأثيرا الذي بدأت تركيا في توظيفه والمتمثل بالبعد الديني. وتكشف الزيارات الأخيرة للقيادة

التركيــة للقارة السـمراء ان تركيــا ماضية في تعزيــز علاقاتهــا معها وذلــك لأبعاد سياســية وأمنية واقتصادية.

وتعتمد تركيا سياســة تجمع بين الأهداف القصيــرة والبعيــدة المــدى، ويبــدو أن عوامل نجاحها أكبر من العوائــق التي تتحداها وإذا ما بُذلت جهود أكبر فــإن تحقق أهداف تركيا يبدو الأقرب.

التوصيات

لعل النقاط الآتية تعبر عن الأبعاد التي يجب أن تحكم السياســة الخارجية التركية في أفريقيا والتي ظلت مفقودة في سياســات الآخرين اتجاه أفريقيا :

١. التوازن بين المصالح الاســتراتيجية لتركيا والمصالح الأفريقية .

٢. تعزيــز الثقة المتبادلة والتواصل السياســي والثقافي.

٣. تأسيس فلســفة اقتصادية مشتركة تقوم على تحقيــق ارتباط لتركيــا بالقواعد الشــعبية التي ستشــكل فيما بعد الترتيب الاستراتيجي الأكثر ضمانــاً لحمايــة المصالــح التركية فــي العقود القادمة .

٤. تشــجيع القطاع الخاص التركي وفق شروط تضمــن قدرتــه علــى الإنتاج وفــق مواصفات وتكلفة منافسة عالمياً.

٥. تشــجيع العمــل التطوعي التركــي الخيري الشــفاف فــي أفريقيــا وتأســيس شــراكة بيــن الحكومــة التركية ومنظمات العمــل التطوعي في تركيا مســاعدة الدول الأفريقية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦. وضع اســتراتيجية ثقافيــة وإعلامية اتجاه أفريقيا تراعي ســلبيات الممارســة الغربية في فــرض الثقافــة الغربية وعــدم احتــرام الهوية الأفريقيــة للتعامــل مــع الأثــر الاســتراتيجي للإعلام الغربي في أفريقيا.

الهوامش :

أحمــد داود أوغلو: معالم السياســة الخارجية التركية في منطقــة متغيرة وفــي العالــم، - ترجمــة: د. فاطمة إبراهيــم المنوفــي – مجلــة رؤية تركيــة، العدد ١، ٢٠١٢/١.

/http://rouyaturkiyyah.com

٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

٣ - ١٩٦٩ ١٩٨٩: دراسة سياسية اقتصادية، ط ١، عمان: دار غيداء للنشر، ٢٠١١، ص ١٣٢ - ١٣٨.

٤) علي حســن الخولاني، تحديد وأهميــة منطقة القرن الإفريقــي, موقع التغيير، يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ .http://www.al-tagheer.com/art٣٠٥٦٤ html

٥) محمد نجيب السعد: تركيا والعودة الى إفريقيا، على الرابــط: http://avb.s-oman.net/archive/ html.١٨١٢٣٣٠-index.php/t

6) MEHMET OZKAN, BIROL AKGUN ,Turkey'sopeningtoAfrica,Cambridge journal, November 2010, p 532.

٧) تركيا ســتكون صديقــة ورفيقة وشــريكة لأفريقيا ، الجزيرة

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/ opinions/٢٠١٦/٦/١.

٨) محمد ســليمان الــزواوي: أبعاد الــدور التركي في إفريقيــا وآفاقــه، مجلة قــراءات إفريقيــة، العدد ٩، سبتمبر ٢٠١١، ص ٧٨.

٩) بوزيدي يحيى ، السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة، قراءات افريقية ،٢٠١٦/٥/١٩، http://www.qiraatafrican. com/home/new

١٠) د. بدر حسن شافعي، تركيا ومعضلة الأمن في إفريقيا، ٢١ ديسمبر, ٢٠١٥، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية ، http://studies. /aljazeera.net/ar/reports

١١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ط٢، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١١،، ص ٢٤٤.

١٢) محمود الرنتيسي ،الدور التركي في شرق إفريقيا : الدوافع والمكاسب، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات,١٥/مارس اذار/ ٢٠١٥، على الرابط http://studies.aljazeera.net/repor ts/٢٠١٥/٠٣/٢٠١٥٠٣١٥٨٥٨٤٣٤٨٧٨٥٧. htm

١٣) المصدر نفسه.

١٤) د.معمر فيصل خولي، السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا، ٢٣ فبراير,٢٠١٥، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، http:// ٤٢٢٨/rawabetcenter.com/archives

١٥) عبد الله بن عالي: قمة للقيادات الدينية الإفريقية بإسطنبول، الجزيرة نت، ٢٠١١/١١/٢٢م، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ /pages

١٦) متين جورجان - صحيفة المونيتور - ترجمة خاصة ترك برس، ٢٠١٦/٣/٨ على الرابط الاتي : ١٩٣٦٠/http://www.turkpress.co/node

١٧) محمد سليمان الزواوي: أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه،مصدر سبق ذكره ، ص٧٨.

١٨) متين جورجان - صحيفة المونيتور، مصدر سبق ذكره.

١٩) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية ://http www.mfa.gov.tr.ar.mfa

٢٠) عامر الكبيسي ، المونيتور: أردوغان يفتح إفريقيا، ٢٠١٦ /٣/٩، http://www.ameralkubaisi. com/blog/articles

٢١) بوزيدي يحيى ، السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا.. دراسة مقارنة ، مصدر سبق ذكره.

22)MEHMETOZKAN,BIROL,opcit,p533

٢٣) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية ://http www.mfa.gov.tr.ar.mfa

٢٤) آية طارق ، التقارب التركي الصومالي .. الدوافع والأسباب ، فكر،٠٨ أبريل ٢٠١٥ -http://fekr /online.com/index.php/article

٢٥) د. معمر خولي ،السياسة الخارجية التركية اتجاه افريقيا، مصدر سبق ذكره

٢٦) آية طارق ، التقارب التركي الصومالي .. الدوافع والأسباب ، مصدر سبق ذكره.

٢٧) إسماعيل جمال ، النفوذ التركي يتوسع في القارة السمراء... تمدد سياسي واقتصادي بأبعاد جيو ستراتيجية، شباط ، ٢٠١٦، http://www. alquds.co.uk

٢٨) السيد تشاووش أوغلو وزير الخارجية يواصل مباحثاته في نيويورك، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية ،

http://www.mfa.gov.tr/foreign-minister-mr-mevlut-cavusoglu-s-contacts-in-new-york-are-continuing_ar.ar.mfa.

٢٩)متين جورجان - صحيفة المونيتور، مصدر سبق ذكره.

٣٠) د. معمر خولي ،السياسة الخارجية التركية اتجاه افريقيا، مصدر سبق ذكره

٣١) المصدر نفسه

٣٢) إسماعيل جمال ، النفوذ التركي يتوسع في القارة السمراء... تمدد سياسي واقتصادي بأبعاد جيو ستراتيجية ، مصدر سبق ذكره

٣٣) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤١.

٣٤) محمود الرنتيسي، الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب ، مصدر سبق ذكره.

٣٥) أحمد داود أوغلو: معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مصدر سبق ذكره .

٣٦) جلوبال بوسـت, بتاريـخ ١١ مارس ٢٠٠٩م، على الرابط الآتي: http://www.globalpost.com/dispatch/turkey/٠٩٠٣٠٩/turkey-seeks-economic-salvation-africa ٤٧

٣٧) محمد سـليمان الـزواوي: أبعاد الـدور التركي في إفريقيا وآفاقه، مصدر سبق ذكره.

٣٨) المصدر نفسه

39) TURKEY IN AFRICA: THE IMPLEMENTATION OF THE ACTION PLAN AND AN EVALUATION AFTER FIFTEEN YEARS,CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES, ORSAM Report No: 124. July 2012, P 13.

٤٠) نقـلاً عـن جريـدة الشـعب الالكترونيـة ،الـدور التركـي في شـرق أفريقيا: تحقيق مكاسـب متعددة ، ٢٠١٥/٣/١٥ http://www.elshaab.org/news/١٦١٧٧٦/

٤١) السـيد تشـاووش أوغلـو وزيـر الخارجية يواصل مباحثاتـه فـي نيويـورك، الموقع الرسـمي لوزارة الخارجية التركية ،مصدر سبق ذكره

٤٢) تركيا-وأفريقيا-علاقات-اقتصادية-واعـدة، موقـع الجزيرة ،

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/١٣/٣/٢٠١٦/

٤٣) محمد سـليمان الـزواوي: أبعاد الـدور التركي في إفريقيا وآفاقه، مصدر سبق ذكره

٤٤) المصدر نفسه

٤٥) محمـد نجيب السـعد: تركيـا والعودة الـى إفريقيا، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a٥d٤٧e٢٠-٩٨٤٧-٤٣٥d-٢٩df-٣٠fb٨٣٨٩f٩٣c

٤٦) بوزيـدي يحيى: السياسـة الخارجيـة التركية تجاه الدول المغاربية بعد ٢٠٠٢م، مذكرة ماجستير غير منشـورة، ٢٠١٤، ص ١٧٤، على الرابط http://democracy.ahram.org.eg/News/٨٦٣/Subscriptions.aspx ،ص١٥٨

٤٧) اردوغان نسـعى الى تعاون دائم مـع افريقيا وكالة انباء الاناضـول ٢٠١٣/١/٩، على الرابط http://aa.com.tr/ar

٤٨) احمد داوود اوغلو ، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها الاقليمي ، مركز البحوث الاستراتيجية ، ٣/ ابريـل /٢٠١٢، ص٥ ، على الرابط http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/١٢/٢٠١٢/٠٣_vision_paper_arapca-nihai.pdf

٤٩) محمود الرنتيسـي، الدور التركي في شـرق افريقيا الدوافع والمكاسب ، مصدر سبق ذكره.

٥٠) جاويش أوغلو ، "شراكة النهضة التركية-الأفريقية.. مقاربة ترتكز إلى الإنسـان"، ٢٠١٦/٥/٢٦، وكالة انباء الانظول. http://aa.com.tr/ar.

٥١) المصدر نفسه.

٥٢) د. بـدر حسـن شـافعي، تركيا ومعضلـة الأمن في إفريقيا، ٢١ ديسمبر, ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره.

٥٣) محمود الرنتيسي ، الدور التركي في شرق إفريقيا، مصدر سبق ذكره

٥٤) المصدر نفسه.

٥٥) د. بـدر حسـن شـافعي، تركيا ومعضلـة الأمن في إفريقيا، ٢١ ديسمبر, ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره.

٥٦) محمود الرنتيسي ، الدور التركي في شرق إفريقيا، مصدر سبق ذكره.

٥٧) د. بـدر حسـن شـافعي، تركيا ومعضلـة الأمن في إفريقيا، ٢١ ديسمبر, ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره.

٥٨) المصدر نفسه .

٥٩) حسـين عباس ، "الاقتصاد" كلمة السر في العلاقة الحميميـة بيـن تركيـا وأفريقيا ، أخبـار العالم, ٢٥ نوفمبـر ٢٠١٤ ، علـى الرابـط http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=٨٦٠٣١

٦٠) د. بـدر حسـن شـافعي، تركيا ومعضلـة الأمن في إفريقيا، ٢١ ديسمبر, ٢٠١٥، مصدر سبق ذكره.

٦١) مسعودة بو طلعة ، تركيا تعود للعرب من بوابة التاريخ ، جريدة الخبر الجزائرية ، ٢٠١٣/١/٤،على الرابط

http://www.elkhabar.com/ar/autres/hotmel.٣١٧١٠٠/reportates

٦٢) الجزيرة نت /http://www.aljazeera.net /knowledgegate/opinions/٢٧/١/٢٠١٥.

٦٣) ج.يول باركر، موقع مغاربية ، نشطاء من الشباب التونسي يتعلمون وضع استراتيجيات في تركيا ٢٠١٢/١٢/٥ ، http:/magharebia.com/ar/articles/wai/features

٦٤) ملتقى ثقافي لدعم العلاقات التركية المغاربية بتونس والجزائر ٢٠١٢/٢/٢٠، على الرابط ،www.elkhaber.com/ar/autres/derniewes_nouvelles.

٦٥) عبد الله بن عالي: قمة للقيادات الدينية الإفريقية بإسطنبول، مصدر سبق ذكره

٦٦) بوقنطار الحسان : السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ ١٩٦٧ ، ط١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧، ص٩٢-١١٨.

٦٧) الموقف التركي من الثورة الليبية ،وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، على الرابط .http://www dohainstitute.org/portal

٦٨) اوردغان يصل الى طرابلس لدعم المجلس الانتقالي ، المحيط ٢٠١١/٩/١٦، www.moheet .com

٦٩) احمد الدغرني ، زيارة اردوغان للمغرب ، هسبريس المغربية ، ٢٠١٣/٦/٦،/heprerr.com writers

٧٠) محمود الرنتيسي، الدور التركي في شرق إفريقيا في ظل التنافس الإقليمي, الجزيرة نت, ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ (تاريخ الدخول ٢٨ فبراير/ شباط: ٢٠١٥) على الرابط

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/٢٧/١/٢٠١٥/

٧١) عبد الرحمن أحمد عثمان ، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الأحمر، مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية، ص٢٢٣ ، على الرابط ://http /research.iua.edu.sd

٧٢) ناصر جابي ، الجزائر الدولة والنخب، الجزائر ، منشورات الشهاب ، ط١، ٢٠٠٨، ص٤٧.

٧٣) حميد المهدوي، الاستقلال ينتقد الاستغلال الحزبي لزيارة اردوغان من طرف العدالة والتنمية ، الحوار المتمدن، ٢٠١٣/٦/٦، على الرابط .http://www ٣=ahewar.org/news/default.asp?cid

٧٤) وليد عباس ، تطبيع العلاقات المصرية التركية مؤجل؟، ٢٠١٦/٠٧/٠٦ ، على الرابط

http://www.mc-doualiya.com/chronicles/decryptage-mcd/٢٠١٦٠٦٠٧-

٧٥) محمود الرنتيسي ، الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب ، مصدر سبق ذكره.

٧٦) محمد نجيب السعيد، تركيا والعودة الى افريقيا ، مصدر سبق ذكره.

٧٧) عمَّ يبحث أردوغان في إفريقيا؟ ، ٣١/يناير /٢٠١٥ / مركز الروابط للدراسات والبحوث ://http ٣٤٨٠/rawabetcenter.com/archives

العلاقات المغربية الايرانية
(١٩٥٦ – ٢٠٠٩)

أ.م. مجيد كامل حمزة(*)

المقدمة

تخضع الساحة الدولية لشبكة معقدة من العلاقات المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها إذ يكون من الصعب على دولة أو مجموعة من الدول أن تبقى بمعزل عن تأثيرات تلك التفاعلات المختلفة. فالمملكة المغربية بموقعها الجغرافي المتميز الذي جعلها نقطة التقاء بين أكثر من قارة كان لا بد ان تدخل في ذلك البحر الكبير من التفاعلات والأنماط السياسية المختلفة , ومثلها ايران بموقعها الجغرافي والاستراتيجي المتميز وتنوع ثرواتها جعلها ايضا عرضة لهذه التفاعلات.

وتجدر الإشارة الى أن موضوع العلاقات المغربية الإيرانية يعرف ندرة كبيرة على مستوى المراجع وعلى صعيد الكتابات والأبحاث الجامعية. وتعد هذه الدراسة محاولة ومساهمة أولية لمقاربة الموضوع من زاوية تحديد ملامح ومرتكزات هذه العلاقات.

وتتناول الدراسة تحليلا لطبيعة العلاقات المغربية الإيرانية وتدرس عوامل التقارب بين البلدين والتجاذبات الدولية التي مرت بها هذه العلاقات في ظل الحرب الباردة التي قسمت دول العالم الى محورين يتبنى كل طرف رؤية مخالفة للطرف الآخر.

إن تاريخ العلاقات المغربية الإيرانية يؤشر الى انها كانت تأخذ مشروعيتها وربما جانباً كبيراً من دلالاتها السياسية من قدم وعراقة النظام السياسي في البلدين، ولاسيما وأن النخب السياسية والثقافية بالمغرب لا تخفي اعتزازها بتجربتها في الحكم التي ترى أنها تمثل نموذجا فريدا لاستقرار ورسوخ الدولة بالمنطقة. ويشترك المغرب أيضا مع إيران في مقاومتهما التاريخية للدولة العثمانية، فقد بسطت الإمبراطورية العثمانية نفوذها على كل دول شمال إفريقيا باستثناء المغرب الأقصى، كما أن المغرب يكاد يكون هو البلد الوحيد على مستوى المغرب العربي الذي يؤمن مواطنوه

(*) جامعة بغداد \ كلية الفنون الجميلة

بشـكل لا فـت بالأهميـة القصوى التـي تمثلها مسألة الإنتماء إلى العائلة النبوية الشريفة.

وتحمل علاقـة إيران بالمغرب العربي ميزات وخصائص متعددة تـكاد تكون مختلفة كليا عن علاقاتهـا بدول المشـرق، التي ينظـر البعض منهـا إلى إيران بوصفهـا خصما تاريخيا عنيدا تتجـاوز «خطورتـه» أحيانـا حدود مـا تمثله إسـرائيل بالنسـبة لها ، وبالتالي فإن ضعف أو قلة عوامل الخـوف والقلق من رمزية الصورة التاريخية لإيران بـدول المغرب العربي، يتيح إجـراء مقاربة أكثـر موضوعية وأقـل انفعالا للعلاقات المغربية الإيرانية.

ويمكـن ان نخلص إلـى أن العلاقات المغربية الإيرانية في المدة المحصورة بين العام ١٩٥٦، (تاريـخ حصول المغـرب على إسـتقلاله عن فرنسـا واسبانيا وبناء نظامه السياسي الملكي)، والعـام ٢٠٠٩،(إذ اتخذ المغرب وللمرة الثانية قرار قطع العلاقات الدبلوماسـية مع ايران)وقد مرت العلاقات بثلاث محطات رئيسة:

الأولى: مثلتها العلاقة المغربية مع نظام الشاه، وقد ميزها الاستقرار بفضل الصداقة التي كانت تربط الشاه محمد رضا بهلوي بالعاهل المغربي الحسـن الثاني، وهي الصداقة التي وصلت إلى مسـتوى التنسـيق بيـن المغـرب والمخابرات الإيرانية.

الثانيـة: بـدأت مع سـنة ١٩٧٩، وأثـرت فيها الأولى بشكل مباشر إذ استضافت المملكة الشاه بعد انتصـار الثورة الإيرانية وقـد أفضى ذلك إلـى دخول العلاقـة بين البلديـن مرحلة التوتر والقطيعـة، لأسـباب عديـدة من بينهـا إعلان المغرب منح اللجوء السياسـي للشاه واعتراف إيـران بجبهـة البوليسـاريو، ثم دعـم المغرب للعـراق في حربـه مع إيـران. اسـتمرت هذه المرحلة إلى بدايات المرحلة الثالثة .

الثالثـة: تبدأ باسـتئناف العلاقات الدبلوماسـية بين البلدين في سـنة ١٩٩١، وهي السنة نفسها التـي بـدأت تشـهد فيهـا العلاقـات الجزائرية الإيرانيـة نوعا من التوتـر والفتور على خلفية الانتخابـات البرلمانية الملغاة فـي الجزائر في ديسـمبر ١٩٩١. وظل الاسـتقرار النسبي يميز العلاقـة بين البلديـن طوال مرحلة التسـعينات مـن القرن العشـرين، إذ أن العلاقات المغربية الإيرانية بلغت درجة كبيرة من التحسن ولاسيما في المجال التجـاري والثقافي بعد تجميد إيران لعلاقاتهـا مع جبهة البوليسـاريو، واسـتمرت العلاقـات الثنائية في التطور إلى ما بعد مرحلة تسـنم الملك محمد السـادس لمقاليـد الحكم بعد وفاة والده الحسـن الثاني العـام ١٩٩٩. إلا إن هذا التطبيع لم يدوم طويلا حيث تم في السادس من مارس العـام ٢٠٠٩، إعلان المغرب قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، مما دفعنا لطرح مجموعـة مـن التسـاؤلات ومحاولـة الإجابة عليها، ومن هذه التساؤلات:

ماهـي طبيعة العلاقات المغربية الإيرانية عبر التاريخ ؟

كيف انعكسـت طبيعة العلاقة التي كانت تربط الحسن الثاني بالشاه على شكل وطبيعة التعاون بين البلدين ؟

مـا هو الموقف الذي اتخذه المغرب من الثورة الاسـلامية فـي ايـران والنظـام الجديـد الذي تمخض عنها ؟

ماهي المتغيرات الدوليـة والإقليمية والداخلية

التـي أدت الـى اسـتئناف العلاقـات المغربية الإيرانيـة بدايـة عقـد التسـعينيات مـن القرن العشرين؟

وماهـي خلفيـات قطـع المغـرب علاقاتـه الدبلوماسية مع إيران ؟

المبحـث الأول : البعـد التأريخـي للعلاقات المغربية الإيرانية :

اولا – (حقبة ما قبل الشاه):

بالرغم من التباعد الجغرافي الكبير بين المغرب وإيران، فإن العلاقات المغربية الإيرانية ليست وليدة اليوم، بل لها جذور تاريخية تعود إلى نهاية القرن السادس عشـر الميلادي، عندما وصلت أخبـار المغرب إلى الدولـة الصفوية حول قوة دولة السعديين المتنامية ولاسيما بعد انتصارها في معركـة «وادي المخازن» ضد البرتغاليين العـام ١٥٧٨, ومـا ترتـب عن ذلك مـن نتائج سياسية دولية، في منطقة شمال إفريقيا والغرب الإسـلامي، وعلى رأسـها ردع الإمبراطورية العثمانية، التي كان وجودها ممتدا إلى الجزائر دون أن تنجـح في إخضاع المغرب لسـلطتها. وهكـذا بعث الشـاه عبـاس الصفوي بسـفارته إلى الأشراف السـعديين ليساعدوه على إشغال الأتراك العثمانيين الذين كانوا في صراع معهم في العراق وأذربيجان.[١]

وقد أدرك الصفويون أنه لن يتم لهم الأمر دون المـؤازرة المغربية ، وهكذا كانت المراسـلات لا تنقطـع بيـن (أصفهـان) و(مراكـش) حول هذا الموضوع زمن السـلطان المغربي «أحمد المنصـور الذهبـي». وفـي ابان حكـم الدولة البهلويـة فـي ايران ذهبت إلى أبعـد في التحلل من مركزية المذهب والتأثر بالتطلعات القومية، ذلـك لان النفوذ الغربي كان حاضـرا بقوة في إيران فـي ذلك الوقت، كما أن ريـاح العلمانية كانـت قـد هبت علـى تركيـا وأدت إلـى إلغاء الخلافة الإسـلامية في العـام ١٩٢٥,(في وقت متزامـن مع تولي رضا شـاه عـرش إيران)، اي أن التحدي السـني الذي كانـت تمثله الدولة العثمانيـة لـم يعد قائمـا. ومع أن تشـيع إيران ظـل ثابتـا كما هـو ونفـوذ المراجع لـم يتأثر، لكـن المذهب لم يكن عنصـرا فاعلا في القرار السياسي.[٢]

اما منطقة المغرب العربي فقد تميزت على مدار التاريخ الإسـلامي ، بخلوها شبه التام من الفـرق والمذاهب الدينية التـي ظهرت في بلاد المشـرق العربي وايران , وذلك لاسـباب منها فرقـة الإباضية (الخوارج) التـي ظهرت بقوة إبان حكم الدولة الرسـتمية للمغرب الأوسـط ، (الجزائر) (٧٥٤-٩٠٩م) ثم تراجعت إلى تخوم الصحـراء بعد سـقوط الدولة ، وهنـاك أقامت لنفسـها حواضر بعيدة عن الاحتكاك المباشـر بالآخرين. والسـبب الثاني هو الشيعة الفاطمية الذيـن قضوا على الدولة الرسـمتية عام ٩٠٩م ، وأسسـوا دولتهم في المغـرب الأدنى(تونس) لكنهـم انتقلوا إلى مصر بعد سـتين سـنة تقريبا [٣] . وهكـذا بقيـت تقاليـد المحبـة والولاء لآل البيت شديدة الرسوخ بالمنطقة، والتي ارتبطت بمرجعيـات وطقـوس مـا يوصـف بالتصوف السـني أو مـا يسـمى ، وفـق التعبيـر الثقافي للمنطقـة ، بالزوايا الطرقية المنتشـرة بشـكل مؤثـر في المغرب وبدرجة لا يمكن إغفالها في كل من الجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا [٤].

ثانيا – العلاقات في زمن الشاه:

تميـزت العلاقة بين المغرب وإيران قبل الثورة الإسـلامية في إيران بنـوع من التوافق

السياسي بما يعنيه من تمثيل دبلوماسي ابتداء منذ العام ١٩٥٦ (تأريخ استقلال المملكة المغربية) ارتقى لحدود التنسيق مع المخابرات الإيرانية (السافاك) أحيانا، مع استحضار البعد الشخصي في العلاقة بين الملك الحسن الثاني وشاه إيران. اذ يعود قرار إقامة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإيران إلى مطلع ستينيات القرن الماضي، إذ لم تقتصر العلاقات على مستوى التمثيل الدبلوماسي، بل تعدتها إلى التنسيق السياسي والأمني بين البلدين، لاسيما وأنه في ظل تلك المرحلة كانت إيران في صراع مستميت ضد محاصرة المد القومي العربي والنفوذ السوفيتي من خلال مشاركتها في حلف بغداد.[٥]

وبعد نكسة الدول العربية في حزيران\يونيو العام ١٩٦٧, ووفاة الزعيم المصري جمال عبد الناصر العام ١٩٧٠, وتراجع التيار القومي العربي في المنطقة وبروز تيارات جديدة في العالم العربي، انطلقت إيران من تصور وجود فراغ للقوة في ظل تراجع دور مصر الإقليمي ، مما سمح لها ببناء علاقات مع دول عربية وإسلامية تتقاسم نفس الرؤى والمصالح ، حتى وإن كانت في دائرة بعيدة عن النفوذ التقليدي الإيراني وهي دائرة المغرب العربي [٦].

وعلى هذا الأساس، قامت العلاقات الإيرانية المغربية ، مع استحضار البعد الشخصي في بناء هذه العلاقة بين الملك الراحل الحسن الثاني والشاه «رضا بهلوي». وامتدت هذه العلاقات لتشمل تنسيق بعض العمليات الأمنية والإستراتجية في إفريقيا زمن الحرب الباردة ، وفي هذا الصدد يورد «محمد حسنين هيكل» تفاصيل الاتفاقية السرية التي وقعها المغرب مع فرنسا باعتبارها صاحبة المقترح، إضافة إلى المملكة العربية السعودية وإيران ومصر في نهاية السبعينيات، اذ يقول هيكل: « وكان ضمن هذه الوثائق التي اطلعت عليها بتصريح من آية الله الخميني (قائد الثورة الإسلامية في إيران) نص معاهدة تحمل عدة توقيعات أولها توقيع(ألكسندر ديمارنش) (رئيس المخابرات الفرنسية في تلك الفترة). ثم كانت هناك مع نص المعاهدة وثائق وأوراق أخرى تروي تفاصيل واحدة من أهم العمليات السرية في عصر الحرب الباردة، وكان مما يضيف إلى أهميتها أن هذه العملية سجلها اتفاق مكتوب وقع عليه الأطراف خلافا لكل المتعارف عليه في التجمع وراء عملية السرية .[٧]

وجاءت تلك المبادرة الفرنسية آنذاك نظرا لبعدها الاستراتيجي والتاريخي في إفريقيا ونظرا للعبء الكبير الذي كان يمكن أن يثقل كاهل فرنسا، لذا فكرت هذه الأخيرة في عدد من حلفائها، وبالتالي حظيت بقبول واستحسان من المغرب، واعتقاد بإمكانية تحقيقها. وبعد اتصالات سرية مكثفة تم الاتفاق سنة ١٩٧٥، في مدينة جدة السعودية، على تسمية هذه المجموعة بنادي «السافاري». وتتلخص تلك المعاهدة في كون فرنسا تتولى تزويد المجهود المشترك بكل ما يلزمه من معدات فنية ووسائل تكنولوجية ومعلومات، وتقوم المملكة العربية السعودية بعملية التمويل، بينما إيران على عهد الشاه كانت شريكا بالعرض من التخطيط إلى التمويل. أما المغرب فكان مسؤولا عن تقديم مجموعات ميدانية وقوات خاصة، وقد وقع هذا الاتفاق كممثل عن الحسن الثاني الجنرال «أحمد الدليمي» رئيس الاستخبارات الخارجية المغربية آنذاك ونظيره الإيراني «نعمة الله

ناصري» والسعودي «كمال أدهم». وكانت لمجموعة السفاري بعد ذلك عدداً من العمليات التي شارك فيها المغرب كحرب شابا في الزائير ١٩٧٧و١٩٧٨ بعد تدهور الأوضاع في إقليم كاتنغا[٨].

إلى جانب التنسيق السياسي والأمني الذي ميز العلاقات في هذه الفترة، حظيت العلاقات الثنائية برصيد لابأس به من المعاهدات والاتفاقيات في شتى الميادين(الاقتصادية والزراعية والفنية).

ومع ذلك لم تمر مرحلة التوافق في تلك الحقبة دون وجود قضايا كانت تثير ردود أفعال من الجانبين، إلا أن الدولتين حافظتا على علاقتيهما مع الاختلاف حول تلك القضايا والتي كانت من أهمها:

دعوة الملك الحسن الثاني الشاه إلى تسوية قضية الجزر الاماراتية الثلاث، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، واعتبارها غير إيرانية، وهو ما كان يثير رد فعل الشاه على ذلك.

رفض الشاه التنازل عن صفقة طائرات الفانتوم التي طلبها المغرب من الأميركيين وراهنت الرباط للحصول عليها على طبيعة العلاقة بين الملك والشاه، وكان الجزء الأكبر من الصفقة قد طلبته إيران. فكان له الأثر الكبير في توتير العلاقات بين الطرفين.

ومع ذلك لم يدخر المغرب جهوده ومساعيه الدبلوماسية لحل الأزمة والخلاف بين الشاه وجماعة العلماء في(حوزة قم) قبيل الثورة الإسلامية في إيران، وفي هذا الصدد يذكر الدكتور (عبد الهادي بوطالب) أنه أثناء اندلاع الشرارة الأولى للثورة في إيران، طلب الشاه من الملك الحسن الثاني القيام بالوساطة بينه وبين(الإمام الخميني) وقيادة الثورة، واختار العاهل الراحل مستشاره بوطالب للقيام بهذه الوساطة، وتوجه المبعوث عنه للعراق لملاقاة الإمام الخميني، إلا أنه فوجئ بقرار السلطات العراقية بترحيله خارج العراق. وعاد المبعوث المغربي دون إنجاز مهمته، وتم الاتفاق من جديد مع الشاه على توجيه محاولة الصلح نحو من يوجدون في إيران من المعارضين لنظام الشاه، وكان زعيمهم آنذاك هو آية الله العظمى (كاظم شريعتمداري) الذي التقاه بوطالب في مدينة قم وتباحث معه حول إمكانية نزع فتيل المواجهة مع نظام الشاه .

وبنجاح الثورة الإسلامية بالإطاحة بنظام الشاه العام ١٩٧٩، دخلت الدولتان مرحلة القطيعة، واتخذ خلالها المغرب موقفا مناقضا للنظام الجديد هناك، ووصل التوتر بين الطرفين إلى درجات عالية ، عندما أعلن المغرب منح حق اللجوء السياسي لشاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، وبلغ التوتر ذروته فانقطعت العلاقات بين البلدين تماما عام ١٩٨١. وهكذا تأزمت العلاقة بين المغرب وإيران وشابها جفاء دام الى حدود العام ١٩٩١.[٩]

المبحث الثاني: العلاقات المغربية الايرانية بعد الثورة الاسلامية العام ١٩٧٩:

أن التغيير الذي شهدته إيران منذ العام ١٩٧٩, ترك جملة من المتغيرات الداخلية المهمة التي أثرت بشكل واضح على طبيعة العلاقة بين البلدين بعدما كانت تربطهما علاقات إستراتيجيه كما أن المتغيرات الدولية

التـي حدثـت علـى الصعيـد العالمـي كان لها تأثيرها على كل من البلدين وفي منظورهما في كيفية التعامل الخارجي.

في المـدة ما بعد الثـورة الإسـلامية الإيرانية العـام ١٩٧٩، شـكلت الإيديولوجيـات أحـد المؤثـرات الهامة علـى عملية صنع السياسـة الخارجيـة، ولاسـيما عندمـا يتعلـق الأمـر بالتوجهات والقناعـات الإيديولوجية للقيادات، فقـد اعتبر (الإمام الخميني) بأن الحرب ظاهرة اسـتثنائية في حياة الإنسـانية، وقسـم الحروب إلى ما أسـماه بحـروب « طاغوتية» وحروب «توحيديـة». وقد عرف الأولـى بأنها حروب تدفـع إليها الأنانية والشـهوات الدنيوية ورغبة القوى العظمى في السـيطرة على الآخرين، في حيـن عرف الحـروب « التوحيديـة» بأنها إما حروب دفاعية للحفاظ على الاسـتقلال أو جهاد يقوده المؤمنون للتوسع ولإصلاح البشرية.[١٠]

وأكد أن خلاص البشرية يكمن في تطبيق قوانين الله (الشريعة). وقد قسم (الامام الخميني) العالم إلى معسـكرين: مسـتكبرون ومستضعفون، إذ يهيمن المعسـكر الأول على الثاني والذي يضم بجانب المسلمين شعوب العالم الثالث الأخرى، وتنبـأ بأن ميزان القوى سـيميل في نهاية الأمر لصالح المسـتضعفين إذا توحدوا للخلاص من سـيطرة المسـتكبرين ولتحقيق السـلام والأمن فـي العالـم وتنفيـذ وعـد الله بالإمامـة والحكم للمستضعفين في الأرض.

ووفـق ذلك لـم تلق السياسـة الإيرانية الجديدة الترحيب من الأنظمة العربية الحاكمة باستثناء سـوريا، وفـي عـام ١٩٨٠،اندلعـت الحـرب العراقيـة الايرانية، لتكـون الحرب الأطول في تاريـخ الحـروب الحديثـة، حتـى انتهائها عام ١٩٨٨, إذ اسـتنزفت موارد البلدين، فضلاً عن الخسائر البشرية الكبيرة.[١١]

وعلـى هذا الأسـاس، عمـل المغـرب داخليا على التصـدي لكل ما اعتبره محاولات إيرانية لتصدير الثـورة إليه، في إطار الصراع المعلن بين النظامين الإيراني والمغربي القائمين على الشرعية الدينية وهي إمارة المؤمنين بالمغرب وولاية الفقيه بإيران وهو ما يطلق عليه بصراع الشـرعيات من داخل نفس المرجعيـة الدينية، وفـي خضم هـذا الصـراع تم إغلاق السـفارة الإيرانية بالرباط (الى حدود عام ١٩٩١، إذ تم إعـادة تطبيع العلاقات بيـن البلدين)، بالموازاة مـع ذلـك عمـد الموقـف الإيراني مـن قضية الصحراء إلى دعم جبهة البوليساريو واستقلال الجمهوريـة الصحراوية، ليزيد من عمق الهوة بين الدولتين.[١٢]

كانـت العلاقـات التجارية بين بغـداد والرباط قد شـهدت تطورا كبيرا خـلال عقد الثمانينيات خاصـة وأن المغـرب كان يحصل على الجزء الأكبر من احتياجاته النفطية من العراق ، بل أن الدعم المغربي للعراق وصل إلى مداه الأقصى حينمـا أعلن الملك (الحسـن الثاني) اسـتعداده إلى جانـب باقي الدول العربية في مؤتمر القمة العربية بفاس العام ١٩٨٢، تنفيذ التزاماته تجاه العراق من خلال تفعيل معاهدة الدفاع المشترك في حال عدم اسـتجابة إيران واسـتمرارها في الحرب مع العراق.[١٣]

وقد تميزت العلاقات فـي هذه الحقبة بالقطيعة والتوتـر بفعـل تباعـد تصـورات البلدين إزاء القضايـا الدوليـة والإقليمية وقضايـا المصالح المشـتركة، وهكذا شـهدت الروابط بين البلدين المزيـد مـن التـأزم عبـر تصعيـد المواجهـة

الدبلوماسية بينهما، ففي عام ١٩٨٦, عندما كان المغرب يرأس القمة الإسلامية، انعقد بفاس المؤتمر السادس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في شهر كانون الثاني\يناير العام ١٩٨٦، وتقرر فيه أن يعقد الوزراء اجتماعهم التقليدي في نيويورك في شهر تشرين الاول\ أكتوبر، إذ يشارك وزراء الخارجية في دورة الأمم المتحدة، ويكون الاجتماع مناسبة لاستعراض جدول الأعمال، وقبل الاجتماع بيوم واحد أجريت اتصالات بين الوفد السوري والوفد الإيراني، مدعومين بوفدين من ليبيا والجزائر، لإبعاد المغرب عن رئاسة الاجتماع، تمهيدا لاتخاذ قرار بفصله من المنظمة، على خلفية الاستقبال لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق(شمعون بيريز) في مدينة «إيفران» المغربية من قبل الملك (الحسن الثاني) عام ١٩٨٦، وهكذا تقدم كل من الجانب السوري والجانب الإيراني بطلبيهما أثناء الاجتماع بتعليق عضوية المغرب في منظمة المؤتمر الإسلامي، فانتهى الاجتماع دون التوصل إلى إجماع حول الطلب الإيراني.

في نفس الوقت تواصلت الحملات الإعلامية بين البلدين إلى حدود توقف الحرب العراقية الإيرانية ووفاة (الإمام الخميني) نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وإبداء النظام السياسي الإيراني الجديد لنوع من الانفتاح والتقارب مع الدول العربية مما فسح المجال لانفراج العلاقات بين الجانبين.[١٤]

ورغم أن العلاقات المغربية الإيرانية مرت بفترات طويلة من التوتر وعدم الاستقرار منذ الثورة الإيرانية ، إلا أن المواقف الرسمية والشعبية في المملكة المغربية من إيران وثورتها لم تشهد مسارا موحدا ، فبالرغم من استضافة المغرب للشاه المخلوع في ٢٢ كانون الثاني\يناير العام ١٩٧٩, إلا أن أطرافاً مغربية شعبية وإعلامية أشادت بالثورة الايرانية وبالانتصارات التي حققتها. فقد اشادت الأحزاب المغربية بالثورة التي مكّنت الشعب الإيراني من استعادة وعيه «بذاته وبحقوقه»، واعتبرت ما حدث بمثابة «تحدٍ كبير» للشاه ولحلفائه ، الأمر الذي يمكنه أن يفضي إلى «تأسيس نظام ديمقراطي» .[١٥]

وظهر هذا الموقف المغربي الايجابي من الثورة واضحا من خلال افتتاحية جريدة البيان بتاريخ ٣١ اب\ أغسطس العام ١٩٧٩، وافتتاحية جريدة المحرر(المسماة حالياً بجريدة الاتحاد الاشتراكي) بتاريخ ١٣ شباط\فبراير العام ١٩٧٩، وافتتاحية جريدة العلم لسان حال حزب الاستقلال أعرق تنظيم سياسي بالمملكة بتاريخ ٣١ كانون الثاني\ يناير العام ١٩٧٩.

ويمكن القول أنه إذا استثنيا حدث الثورة واختلاف القراءات السياسية المغربية بشأنها شعبيا ورسميا، فإن إيران لا تحمل في المشهد والمخيّلة المغربية سمات واضحة المعالم، فمعطيات الجغرافيا السياسية جعلت هذا الحضور الإيراني في الذاكرة المغربية، يرتبط بمقدار ما تفرزه العلاقات الرسمية بين البلدين من تأثيرات إعلامية وسياسية، ولاسيما ما تعلق منها بملف الصحراء الغربية. إذ أن هناك شبه إجماع في المملكة المغربية ولدى مختلف الأحزاب السياسية المغربية بما يوصف في الأدبيات السياسية والإعلامية المغربية ب(مغربية الصحراء)، باستثناء التنظيم اليساري المغربي الذي كان ينشط في

نهاية السبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي والذي كان يسمى «بحركة إلى الأمام»، وهو تنظيم كان يؤيد أطروحة تقرير المصير بالصحراء الغربية. (١٦)

المبحث الثالث\العلاقات المغربية الإيرانية من استئنافها(عام١٩٩١)الى قطعها عام(٢٠٠٩):

على الرغم من التباعد الجغرافي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة المغربية، إلا أن عوامل الالتقاء والتقارب بين البلدين تظل متاحة ومتوفرة ، فالمغرب يحتل موقعا استراتيجيا متميزاً في إفريقيا و الغرب الإسلامي إلى جانب قربه من أوروبا ، بينما تتمتع إيران بموقع جيوبوليتيكي مهم في آسيا الإسلامية وفي منطقة الشرق الأوسط تحديدا، الأمر الذي يحتم على الطرفين الاستفادة من هذه الإمكانات الموجودة من أجل تطوير التعامل بين البلدين.

فايران يمكن أن تراهن على المغرب كشريك محوري في منطقة المغرب العربي والعالم الإسلامي، ولاسيما وأن المغرب كان من الدعاة الأوائل لانضمام إيران إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، عندما احتضن أول مؤتمر في الرباط العام ١٩٦٩, بعد إقدام الصهاينة على إحراق المسجد الأقصى، فضلاً عن انسجام المقومات الحضارية والثقافية بين البلدين، اذ يمتاز الشعب المغربي بحبه الشديد لآل البيت، فضلاً عن أن الأسرة الملكية الحاكمة في المغرب تعود جذورها لشجرة (الإمام الحسن) حفيد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

تظل هذه العناصر كفيلة بإضفاء مزيد من التنسيق وتحقيق نوع من التقارب الدبلوماسي والسياسي في القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي ، كما أن الانفتاح على المغرب من شأنه أن يخفف من حدة الاحتقان والتوتر الذي تعاني منه الجمهورية الإسلامية الإيرانية في علاقاتها مع الدول العربية في المشرق العربي، فالعلاقات ما تزال تتسم بالحذر، ويعتبر الإيرانيون أن الزعامات العربية تنظر إلى العلاقات مع إيران من «مدخل أمني»، أي تشترط حل الهواجس أو الخلافات الأمنية قبل إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية كاملة ، إلى جانب احتدام المنافسة على الأدوار، بعد تداعيات احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣.(١٧)

أما المغرب، فمن منطلق انتمائه العربي والإسلامي، فإنه يحرص على بناء علاقة متينة مع الدول الإسلامية ، ومن هنا تأتي أهمية تعميق العلاقات مع الجانب الإيراني، على خلفية تطلع طهران للعب أدوار إقليمية مهمة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لأن الجمهورية الإسلامية في إيران استفادت من ثغرات الموقف الدولي خلال السنوات الأخيرة وعززت بنيتها الاقتصادية والعلمية والسياسية كما أن عودة المغرب إلى التفاعل من جديد مع شؤون المشرق العربي بدا كأنه يمكن أن يمر عبر البوابة الإيرانية بعد سنوات من انكفاء الرباط عن المنطقة. فضلا عن انه بعد مرور عقدين من الزمن على الثورة الإسلامية في إيران كان قد تبدد الإحساس بالتهديد الذي تمثله الجمهورية الإسلامية الإيرانية عبر دعمها للحركات الإسلامية الثورية واعتمادها لمنطق «تصدير الثورة»، وأصبحت الدولة في المغرب تشعر بنجاحها الكبير في خلق الإجماع حول النظام الملكي وحول الملك الذي يعتبر

في نفس الوقت أميراً للمؤمنين ، واعتماد الحكم المغربي على شرعية دينية معززة بالانتساب لآل البيت، وشيوع ثقافة التقدير والإجلال لآل البيت و(للإمام علي عليه السلام).[١٨]

لذا كان لقرار إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٩١، الأثر البالغ في مسار العلاقات الثنائية، اذ دخلت الدولتين في مرحلة جديدة من الانفتاح بفعل مجموعة من العوامل الدولية و الإقليمية والداخلية:

فعلى الصعيد الدولي, كان لانهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة تداعيات واضحة على المصالح القومية الإيرانية دفعها إلى إعادة ترتيب أولوياتها من جديد سواء في منطقة الشرق الأوسط أو العالم العربي و الإسلامي عموما. كما لعبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١, ونتائجها دورا محوريا في تخفيف مقولة « التهديد الإيراني» في نظر دول الجوار الإقليمي، وساهم وصول كل من الرئيسين «هاشمي رفسنجاني» والرئيس «محمد خاتمي» إلى السلطة واتباعهما لسياسة الإنفتاح نحو دول الجوار، في تعزيز العلاقات الإيرانية العربية والإسلامية.[١٩]

المغرب من جانبه قد يكون التقط الإشارات السياسية القادمة من الولايات المتحدة وأوروبا باتجاه التقارب مع إيران والتفاهم معها في القضايا العالقة، ليحولها إلى إمكانية إعادة ترميم العلاقة مع إيران، وفق ثوابت قديمة وشروط جديدة سعت الرباط إلى تحقيق بعض المكاسب من خلالها، ولاسيما في ما يتعلق بقضية الصحراء.[٢٠]

اما على الصعيد الاقليمي فقد تحكمت في الانفراج الحاصل في العلاقات بين البلدين متغيرات جديدة في منطقة المغرب العربي، ولاسيما انه جاء بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والجزائر العام ١٩٩٣، بعد اتهام الجزائر لطهران بالتدخل في الشؤون الداخلية بعد اندلاع المواجهات المسلحة بين الدولة والحركات الإسلامية المتطرفة، في وقت كانت تعد الجزائر نقطة ارتكاز أساسية للحضور الإيراني في منطقة المغرب العربي والحليف المفضل لطهران، فضلاً عن استمرار الجفاء في العلاقات بين ليبيا وإيران منذ واقعة اختفاء (الإمام موسى الصدر) في عام ١٩٧٧، وإصرار الإيرانيين على جلاء الغموض في هذه القضية، قبل التجاوب مع مساعي ليبيا لتطبيع العلاقات.[٢١]

كما كان للتنسيق الوثيق والحميم بين طهران ونظام الخرطوم في السودان انعكاساته على العلاقات السودانية التونسية والتي شهدت أزمة حادة أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وأبانت عن مخاوف وهواجس من النزعة الإيرانية المعلنة لتصدير الثورة الإسلامية، من هنا بدأت تظهر بعض التعديلات على السياسة الخارجية الإيرانية، مع تفوق جناح (هاشمي رافسنجاني) على جناح المتشددين، وهو ما أتاح فرصة تقييم الموقف الإيراني من الأوضاع في المغرب العربي ومراجعة التأييد الواضح الذي كانت تظهره طهران للحركات الإسلامية المحلية ، وتجسيدا لذلك سعى الإيرانيون إلى توسيع العلاقات الدبلوماسية مع دول المغرب العربي إلى علاقات أكثر تقدما، بعدما تعرضت علاقاتهم مع دول المشرق العربي إلى أزمات متلاحقة , ومن ثم تدشين سياسة انفتاح واسعة على الحكومات المغاربية.[٢٢]

وأمـا علـى الصعيـد الداخلي الإيرانـي، فبعد انتهـاء الحـرب العراقيـة الإيرانيـة، وصعود التيار الإصلاحي، بدأ النقاش يدور في أوسـاط القيادات السياسـية والنخب الإيرانية ويتمحور حول اتجاهين أساسين:

الاتجاه الاول، يذهب إلى القول بأن على إيران أن تقدم تجربة إسلامية ناجحة على المستويات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة، وهوما يتطلب انصرافها للاهتمام بقضاياها الداخلية.

والاتجاه الثاني، لا يرفض بناء(نموذج ناجح)، ولكنه لا يريد التخلي عن شعارات الثورة، وعن دور إيران الثوري في العالم. (ويتم التعبير عن هذيـن الاتجاهين من خلال تياري الإصلاحيين والمحافظيـن)، قبل أن تظهر خريطة سياسـية جديـدة أبـرز معالمهـا هـي ظهـور تعدديـة سياسـية حقيقية على حسـاب التقاطـب الثنائي بين المحافظيـن والإصلاحيين، فقد انفرط عقد الإصلاحييـن كمـا انفرط عقـد المحافظين إلى أحـزاب وقوى سياسـية لها رؤاهـا وبرامجها المميزة.

هـذه التفاعلات الجاريـة بين القوى السياسـية لعبـت دوراً كبيـراً في خلق ديناميكية سياسـية داخلية، انعكسـت بشـكل إيجابـي على صورة إيران في الخارج انـذاك، وأضفت على النظام السياسـي الإيرانـي حيويـة مثيـرة للمراقبين فـي الخارج، ولاسـيما مع حدة النقاشـات التي وصلت إلى جوهر الجمهورية الإسلامية، وهو ولاية الفقيه.[٢٣]

في ظل هذا السياق، شهدت العلاقات المغربية الإيرانيـة مزيدا من الانفتاح السياسـي، بحيث عـرف الموقـف الإيرانـي نوعـا مـن التقـدم بخصوص ملف قضية الصحراء، عندما جمدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية اعترافها بحركة البوليسـاريو، ودعمت طهران هذا الموقف من خلال قـرارات الأمـم المتحـدة، ويقابله إقرار المغـرب فيما بعـد بحق إيـران في اسـتعمال الطاقة النووية للأغراض السـلمية. وقد أثمرت مرحلـة الانفتاح في عهد الرئيسـين الإيرانيين (محمـد خاتمـي) و(محمـود أحمـدي نجـاد) نشـاطا دبلوماسيا إيرانيا متزايدا على المستوى السياسـي والفكري، وكذلك في الحقل الديني إذ يشـارك عدد مـن علماء الديـن الإيرانيين مثل (محمد علي التسخيري) في الأنشطة والدروس الحسنية التي تعقد منذ أيام (الملك الحسن الثاني) في شهر رمضان من كل عام. وفي عام ١٩٩٧ قام وزيـر الخارجيـة الإيراني الأسـبق (علي اكبـر ولايتي) بزيارة إلى المغرب، تلتها زيارة رئيس الوزراء المغربي الأسـبق (عبد الرحمن اليوسـفي) إلى إيـران عـام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٤، قام وزير الخارجية الإيراني الأسـبق (كمـال خرازي) بزيـارة إلى المغـرب تخللها تنظيم معـرض الفنـون الإيرانيـة القرآنية في تطـوان. كما تم في عـام ٢٠٠٦، تنظيم الدورة الأولـى للمعارض اللوحـات الفنيـة والجمالية القرآنية داخل السفارة الإيرانية في الرباط، وفي عـام ٢٠٠٧ ، أعاد وزيـر الخارجية الإيراني الأسـبق (كمال خرازي) زيـارة المغرب. وفي عـام ٢٠٠٩، تـم تنظيم الـدورة الثانيـة للأيام الثقافية الإيرانية بالرباط.[٢٤]

يأتـي هذا الاتجـاه الإيراني لإسـتعادة العلاقة مـع المغـرب لخلفيـات عديـدة، إذ تمثـل العلاقـة مـع المغرب بالنسـبة لإيـران، أهمية اسـتراتيجية باعتباره فاعلاً في مناطق أساسية جيوستراتيجيًا، سواء في منطقة المغرب العربي

أو فـي إفريقيا ومنطقة الصحراء والسـاحل, إذ تعرف الدبلوماسية المغربية حضورًا متصاعدًا بشـكل ملحوظ ، ويعكس ذلك حجـم الزيارات الرسمية للملك (محمد السادس) لعدد من الدول الإفريقية، وأيضًا طبيعـة الحضور والاتفاقات التـي يتم إبرامها. ولاشـك أن إفريقيا داخلة في دائـرة الاهتمام الإيراني، ولاسـيما أن المغرب له نشـاط ديني قوي ومتصاعد هناك في سـياق ما يمكن وصفه بمهمة «دعم الإسلام المعتدل» في افريقيا, مما قد يجعل الاحتكاك على مستوى النشـاط الدينـي في تلـك المناطـق عنصرًا لا يمكن إغفاله مسـتقبلاً، وإذا استحضرنا التواجد الإيراني في تلـك المناطق من الناحية المذهبية من جهـة، والحضور الدينـي المغربي المقابل له والمكثف هنالك، والمسـتند على البعد الديني الصوفـي، من جهة أخـرى. وينبغي الإشـارة إلـى أهميـة القـارة الأفريقيـة بالنسـبة للرؤية الاسـتراتيجية الإيرانية، ويبـدو ذلك من خلال حجم زيارات المسؤولين الإيرانيين لهذه القارة. وقد اسـتضافت طهـران العـام ٢٠١٠, منتدى التقـارب الفكري بيـن إيران وإفريقيا، شـارك فيه أكثر من ٣٠ دولة إفريقية، وحضره رئيسـا السنغال وملاوي ورئيس برلمان ساحل العاج, فضلاً عـن حضـور وزراء خارجية وصناعة وصحة وتربية وتعليم

وإعلام، وعدد من الأكاديميين والاقتصاديين

http://studies.aljazeera.net/
٤repor/٢٠١٤٤٢١١٠٢٠٥٢٥٩٤٨٧٧.
htm - e٥ [٢٥].

مذكرة التفاهم:

يمكن اعتبار مذكرة التفاهم بشـأن إقامة آلية للمشاورات السياسـية الموقعة في الخامس من شـباط\ فبراير عام ٢٠٠٧، بين وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي السابق (محمد بن عيسـى) ووزير الشـؤون الخارجية الإيراني السـابق (منوشـهر متكي)، بمثابـة اتفاق إطار لتطوير العلاقات السياسية بين البلدين في اتجاه أكثـر فعالية وأكثر مردودية بالنظر للإمكانيات المتوفـرة والتي تفسـح المجال أمـام العديد من فـرص التعاون والاعتماد المتبادل بين البلدين، وبالنظر أيضا للتحولات المتسارعة على صعيد النظـام الدولي والإقليمي، والتي يمكن أن تكون لها انعكاسـات مهمة في اتجاه تعزيز العلاقات بيـن البلدين.(*) فمواد هـذه المذكرة تفتح آفاقا جيدة لرسم استراتيجية جديدة لتطوير العلاقات المغربيـة الإيرانية، في بعـض المجالات التي يمكن أن تكون محلا لتنسيق المواقف والتشاور واعتمـاد آليـات التعـاون والاعتمـاد المتبادل بصددهـا، من قبيـل مواجهة تحديـات العولمة والملف النـووي الإيرانـي والاهتمام بالشـأن الإفريقي وتطوير فكـرة التقريب بين المذاهب وتعزيـز نظرية حوار الحضـارات والحرص على وحدة أراضي البلدين.[٢٦]

أسباب قطع العلاقات بين البلدين العام ٢٠٠٩:

اسـتمرت العلاقات المغربيـة الإيرانية منذ العـام ١٩٧٩, بيـن الاسـتقرار والاضطراب، نتيجة ارتباطها بعوامل خارجية وأخرى داخلية: لم تتمكن الدبلوماسية الإيرانية من فك عناصرها والتعامل معها خلال السنوات الماضية، ومن ثم تقديـم تقييم وقراءة اسـتراتيجية لحدود وطبيعة العلاقة بين المغرب والولايات المتحدة وأوروبا مـن جهة، والعلاقة مع المنظومة الخليجية التي توجـد فـي منطقة تمـاس مع إيـران, من جهة اخـرى, إذ يقع المغرب تحت تأثير رؤية بعض

دول الخليج وتحولاتها تجاه إيران تقاربًا أو تباعدًا. وقد ساهمت عدة عوامل اقليمية وداخلية في اتخاذ المملكة المغربية قراراً قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في السادس من آذار\ مارس عام ٢٠٠٩.

فقد ظهرت التوجسات المغربية من العلاقات مع إيران بعد ان بدأت المحاولات من قبل إيران لاستثمار الموقع الجيوسياسي للجزائر على مستوى شمال إفريقيا، وذلك لأن إيران ترى أن الجزائر باتت أكثر من أي وقت مضى تراهن على حيزها الجغرافي والسياسي الذي أملته عليها سعة رقعتها وكثرة التحديات التي تفرضها عليها القوى الإقليمية والدولية ولاسيما على مستوى حدودها الغربية والجنوبية على امتداد دول الساحل الإفريقي التي تتعرض لضغوط كبرى من قبل الدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا, وبالتالي فإن الجزائر وإيران ينظران إلى بعضهما البعض على اعتبار أن كل طرف يمثل للطرف الآخر رصيد قوة إضافية في محيطه الإقليمي المباشر. [٢٧]

لذا برز هذا التوجس كأحد أهم الأسباب التي أدت إلى قطع العلاقات المغربية الايرانية, اذ يتمثل هذا التطور السريع في علاقة طهران بالجزائر التي تعتبر طرفا فاعلاً في قضية الصحراء، وما يحمله من مؤشرات في منطقة المغرب العربي, بما شهدته العلاقات الجزائرية-الإيرانية من تطورات مهمة بعد عودتها عام ٢٠٠٠ , بعد انقطاع دام سبع سنوات منذ عام ١٩٩٣, عقب إتهام الجزائر لإيران بالتدخل في شؤونها الداخلية ودعمها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ», وبعد اندلاع المواجهات المسلحة بين الدولة والإسلاميين وذلك قبل أن تُستأنَف في عهد الرئيس الاسبق(محمد خاتمي) الذي التقى الرئيس الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة) عام ٢٠٠٠ ، لتتواصل العلاقات الدبلوماسية بدءا من العام ٢٠٠٣، وتتوج بالتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي.[٢٨]

ولم يستطع المغرب إيجاد مساحات للتمييز وعدم الخلط بين رؤيته لإيران والتعامل معها بعيداً عن المؤثرات الخليجية، وظهر ذلك واضحاً في الموقف المغربي في التعامل مع الأزمة التي حدثت بين إيران والبحرين عقب تصريح أحد المسؤولين الإيرانيين بكونها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة. فالظروف الاقتصادية التي يمر بها المغرب تجعله في حاجة أكبر إلى علاقاته الخليجية وتحديداً مع السعودية أكثر من حاجته إلى علاقات إستراتيجية مع طهران، وعلاوة على ذلك فإن المغرب يراهن كثيرا على الموقف الفرنسي الثابت في الأمم المتحدة ولاسيما في ما يتعلق بدعم المقترح المغربي الخاص بالحكم الذاتي الموسع في الصحراء الغربية. [٢٩]

كما ان هنالك عوامل داخلية أخرى تتمثل في حساسية البُعد المذهبي الداخلي وأثره في الأمن القومي (الروحي) للمغرب. وصلت ذلك بطبيعة السياسة الدينية التي ينتهجها المغرب والتي ترفض حدوث أية خلخلة لمنظومته المذهبية. فضلاً عن غموض زوايا عديدة في الموقف الإيراني من قضية الصحراء، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع جبهة البوليساريو والجزائر.

وتراقب كل الأطراف المعنية بنزاع الصحراء موقف إيران التي تدرك الآثار المحتملة لأي تغيير في موقفها تجاه هذا النزاع على مستوى

التوازنات في منطقة المغرب العربي، وهذا ما يضفي الكثير من التعقيدات على رؤية إيران للتعامل مع هذه المنطقة. إذ يعد الموقف الإيراني من قضية الصحراء الذي يوصف بالحياد الإيجابي أحد المحاور المؤثرة في العلاقة بين طهران والرباط نظرا لتشعباته, إذ ما زال يكتنفه الغموض ولاسيما في ما يتعلق بالموقف من جبهة البوليساريو، وذلك رغم تعبير الخارجية الإيرانية في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧, عن دعم إيران لحل سياسي دائم بين الأطرف المعنية، ودعوتها المسؤولين المسلمين بأن يتحلوا بالحكمة من أجل تسوية هذه المسألة.[٣٠]

وكان لاتهام البعثة الدبلوماسية الإيرانية في الرباط من قبل الحكومة المغربية بقيامها بنشاطات لدعم تشيع المغاربة الأثر البالغ في اتخاذ المغرب قراره بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران في عام ٢٠٠٩, اذ اعتبر المغرب هذه التصرفات بمثابة تدخلا في الشؤون الداخلية وتهديدا للوحدة المذهبية للبلاد. وتذكر بعض وسائل الإعلام المغربية أن السلطات الأمنية المغربية لاحظت بعض النشاطات المنافية للأعراف الدبلوماسية من قبل البعثة الإيرانية بعد ٣ سنوات فقط من تطبيع العلاقات بين البلدين أي بداية عام ١٩٩٤، فقد قام أفراد من البعثة بإجراء لقاءات مع إسلاميين مغاربة، وتقول الأوساط المغربية أن النشاط الشيعي الإيراني تمخض بداية من عام ١٩٩٥, عن ولادة حركة أطلق عليها اسم «البديل الحضاري» ولم يتضح قربها من الأوساط الإيرانية إلا بعد تفكيك شبكة (عبد القادر بلعيرج) في عام ٢٠٠٨. اذ شهدت هذه الفترة قبولا واسعا لايران والمقاومة بسبب الانتصارات في جنوب لبنان والزخم الإعلامي الذي رافقها ، كما ترى بعض الأوساط الإعلامية المغربية أن إيران استغلت لصالحها الانفتاح الديمقراطي الذي عرفته المملكة على خلفية التحولات التي حدثت على مستوى هرم السلطة في المغرب بعد تولي الملك (محمد السادس) العرش عام ١٩٩٩. وقد أسهم هذا النشاط في ميلاد جمعيات شيعية مثل (الغدير بمدينة مكناس، جمعية الانبعاث بطنجة، وجمعية التواصل بمنطقة الريف في شمال المغرب). [٣١]

ويرى المغرب أن إيران تجاوزت خطوطاً حمراء حينما بدأت في أواخر عام ٢٠٠٨ , في إجراء اتصالات مع تنظيم (عبد السلام ياسين) القيادي في حركة العدل والإحسان. خاصة وأن (ناديا ياسين) ابنته والناطقة باسم الحركة، كانت قد صرحت في تشرين الثاني\ نوفمبر من عام ٢٠٠٥ , أنها تفضل الجمهورية على الملكية وقدمت كنموذج على ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية.[٣٢]

وفي المقابل هناك أوساط مغربية أخرى ترى أن تهمة نشر التشيع التي ألصقت بالسفارة الإيرانية في الرباط، مبالغ فيها فقد أشار مصدر إعلامي إلى أن السفير الإيراني (وحيد الأحمدي) كان يعبّر عن امتعاضه من كل تناول إعلامي لموضوع التشيع سواء كان سلبيا أو إيجابيا. وكان السفير الإيراني قد صرح لوكالة المغرب العربي للأنباء فقد نشرته صحيفة الصباح المغربية،قبل شهر من قطع العلاقات بين البلدين، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لانتصار الثورة الإيرانية، أن بلاده ما زالت ملتزمة بقرار تجميد علاقاتها بجبهة البوليساريو منذ ١٧ سنة، وأكد في تصريحه أن إيران لا تقيم أية علاقة مع البوليساريو. [٣٣]

ان الوضع الجيوستراتيجي المتميز لإيران فرض على القوى الغربية الاعتراف بالدور الإيراني المؤثر اقليميا ودوليا وهو الاعتراف الذي ترجمه الاتفاق التاريخي بين ايران ومجموعة ٥+١ حول ملفها النووي الذي شكل انقلابا استراتيجيا شكل صدمة قوية للنظام الإقليمي العربي الذي يخشى ان يكون هذا التفاهم على حساب مصالحه وأمنه القومي. (٣٤)

والمغرب من جانبه استفاد من التطورات التي عصفت بالمنطقة على خلفية احداث ما يسمى بالربيع العربي اذ اظهر مناعة سياسية وحضارية جنبته الزلزال السياسي والاجتماعي الذي ضرب الدول الاخرى(ما سمي بالربيع العربي) والتي ساعدته في نهج اصلاحات سياسية نقلته بشكل سلس الى ما اصبح يعرف «بالملكية الثانية»، هذا اذا اضفنا ان المغرب يتمتع بمكانة روحية ودينية فريدة في العالم الاسلامي. فالتشيع عند المغاربة له ابعاد روحية وحضارية اخرى قد تجعله منافسا للتشيع الايراني ومزاحما له. فاذا كان التشيع يعني حب اهل البيت فالمغاربة محبين لأهل البيت، واذا كان التشيع يعني حكم اهل البيت فالمغاربة يحكمهم اهل البيت(الاسرة العلوية) ولايزالون منذ قرون، قبل ان تعتنق ايران المذهب الشيعي. هذه المكانة الدينية جعلت المغرب ايضا يحظى بنفوذ كبير في عمقه الافريقي وهذا ما استوعبه الايرانيون مبكرا وجعلهم دائما يسعون الى تمتين العلاقات معه.(٣٥)

وبالتالي فحتى الخلافات التي نشبت في فترات متعددة بين المغرب وإيران كانت تنبع دائماً من طبيعة موقفها من قضايا ونزاعات المنطقة ومن أسلوب مقاربتها وتعاطيها مع الشأن الداخلي لدول المنطقة وليس من منطلق معارضة صريحة لدورها الإقليمي. كما أن الامتعاض الذي يظهر بشكل واسع في المشرق بشأن الاهتمام الإيراني بالقضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط ، لا يكاد يلمس من خلال ردود الأفعال السياسية المباشرة لدول المغرب العربي ، واذا وجد لدى بعض الأطراف المغاربية مواقف تُعبّر عن استيائها من السياسة الإيرانية في الشرق الأوسط، فهي تأتي من دون شك في سياق تنسيق سياسي تجريه هذه الأطراف مع دول إقليمية فاعلة في المشرق كمصر والسعودية. (٣٦)

الخاتمة:

اذا كان التوتر والحذر يمثلان السمة الغالبة لعلاقات المغرب بإيران منذ سقوط نظام الشاه، فإن ذلك يمكن أن يُفسّر في جزء كبير منه انطلاقا من الاختلاف في طبيعة نظام الحكم بين البلدين، علاوة على الطابع الإيديولوجي المتناقض في كلا النظامين السياسيين. وذلك ما يؤدي بطبيعة الحال إلى بروز أجندات سياسية متعارضة، لا تخدم المصالح المشتركة في كلا الدولتين.

وانطلاقا من المعطيات الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي، فإن دولها لم تكن تعارض، في أن تضطلع إيران بدور إقليمي ومحوري ينسجم مع ثقلها السياسي والاستراتيجي كدولة كبيرة تتمتع بخاصية الجوار مع الوطن العربي، ولاسيما إذا استثنينا هنا ما يثيره البرنامج النووي الإيراني من تحفظات لدى أغلب الأطرف. اذ

ان مثل هذا الدور لا يثير لديها تخوفات تفرزها الحساسيات التاريخية والنزاعات الحدودية, فالمملكة المغربية ترى أن إيران لعبت دائما بحكم موقعها المتميز، دوراً إقليميا مؤثراً وليس هناك ما يمنع مستقبلا أن يظل هذا الدور ضمن حدود مقبولة، لا تؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الصعبة والحساسة في المشرق. فبلدان المغرب العربي تظل بعيدة بعض الشيء عن ذلك السجال الذي عرفه ويعرفه المشرق العربي، الدائر حول العلاقة بين الشيعة والسنة، ومع إيران وتصدير الثورة والامتدادات المذهبية للجمهورية الإسلامية في عدد من دول الخليج، فضلا عن العراق ولبنان.

من هنا، فان إيران ولو تقاربت دبلوماسيا مع المغرب فإن المعركة القادمة ستكون 'روحية' مع إيران داخل علاقات دبلوماسية سياسية ذات احترام متبادل، بمعنى أن المتغيرات الدولية الجديدة ستفرض على المغرب وإيران إقامة علاقات على أسس جديدة دون أن ينفي ذلك دوراً جديدا في المنطقة الممتدة بين مضيقي جبل طارق وهرمز فضلاً عن ضفتي البحر الأبيض المتوسط بين 'إيران شيعية' و'مغرب سني معتدل' في اطار قطبين سني شيعي. والقطبان المغربي والإيراني في حاجة إلى حوار وتقارب لراب الصدع في العالم الاسلامي اكثر من تسعير النعرات المذهبية التي ازهقت أرواحاً ومزقت أوطانا وخلقت استقطابا مذهبيا في العالم الاسلامي، الأمر الذي يرشح المنطقة لمزيد من الشرخ والمواجهة اذا لم يحاصر من طرف العقلاء.

واخيراً يمكن القول ان ما يربط المملكة المغربية بإيران على المستوى التاريخي والثقافي هو أعمق بكثير من ما يربط باقي الدول المغاربية بإيران ، حتى وإن كانت ملامح هذا التقارب الحضاري والرمزي غير واضحة على المستوى السياسي في المرحلة الراهنة. فثمة كثير من المؤشرات التي تدل على ان هناك تحولا قادما في العلاقات المغربية الإيرانية سيعيد بناء العلاقات الدبلوماسية بينهما من جديد.

الهوامش:

١- عبد الهادي التازي ، الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للمملكة المغربية ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، ١٩٨٨، ص٩٥. للمزيد عن الصرع الصفوي العثماني في العراق ينظر: علي الوردي , لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، طبعة الوراق ، لندن ٢٠٠٧ ص٥٩.

٢- منير عبود جدوع ، العلاقات التركية – الإيرانية ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية / ابن رشد – جامعة بغداد، بغداد ، ٢٠٠١, ص٢٣. للمزيد ينظر: د.وجيه كوثراني،«الفقيه والسلطان»،دراسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية الصفوية- القاجارية، المركز العربي الدولي، القاهرة، ١٩٩٠.

٣- طاهر الادغم ،العلاقات المغاربية الايرانية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ،قطر \١٧\ يناير \٢٠١١.

٤- مصطفى قلوش، النظام الدستوري المغربي،المؤسسة الملكية، شركة بابل للطباعة

والنشر والتوزيع، الرباط , ١٩٩٧ , ص٥٦.

٥- حسنين عبد الكاظم عجة،دور ايران في الأحلاف الإقليمية ١٩٣٧-١٩٥٩،رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية\الجامعة المستنصرية،بغداد٢٠٠٢, ص١٤٣.

٦- مبارك مبارك أحمد، جولة خاتمي العربية: نحو تفعيل العلاقات الإيرانية- العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد، ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص، ١٧٢.

٧- محمد حسنين هيكل،الفرانكوفونية وأخواتها،مجلة وجهات نظر،العدد الثامن والعشرون، القاهرة, مايو٢٠٠١، ص١١.

٨- عبد العلي حامي الدين, العلاقات المغربية الايرانية: من القطيعة الى الانفتاح, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة , قطر, يناير٢٠١١ , ص١٥.

٩- د.عبدالهادي بوطالب، نصف قرن في السياسة، منشورات الزمن،الدار البيضاء, ٢٠٠١، ص٢٩٤.

١٠- مرتضى مطهري,» قضايا الجمهورية الإسلامية», دار الهادي, الطبعة الأولى, ١٩٨١, ص ٩-١٠.

١١- زهير ماردیني, الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة , دار اقرأ للنشر, بيروت, ١٩٨٦, ص ٧٣-٧٩.

١٢- وليد محمود عبد الناصر،الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، القاهرة , أكتوبر ، ١٩٩١، ص،١٣٦.

١٣- احمد فاضل جاسم,العلاقات الايرانية السورية ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غيرمنشورة،الجامعة المستنصرية\ المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،٢٠٠٤,ص٢٣.

١٤- د.محمد سعيد كاظم سجادبور،الأداء والبحث في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، طهران، السنة الأولى، العدد ألثالث، آذار ٢٠٠١، ص٢١.

١٥- وليد محمود عبد الناصر، إيران:دراسة عن الثورة والدولة،الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٧، ص٥٨.

١٦- عبد الهادي مزراي، الصحراء الغربية- قرار الملك والشعب، الدار البيضاء، المغرب ١٩٩٧، ص ٥٥.

١٧- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ص١٤٦.

١٨- علي فخر الدين، ايران والوحدة الاسلامية، مجلة موازين، العدد ١٠،شباط\ فبراير ٢٠٠٧، ص ١٥.

١٩- نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٥٣-٥٩.

٢٠- عصام ابن الشيخ ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما اهمال مقصود ام ارجاء هادف؟، المركز العربي للدراسات المستقبلية ،٣١ \تموز\ ٢٠١٠، ص٥.

٢١- محمد بنحمو،(شعار بوتفليقة كل ما يضر المغرب ينفع الجزائر)، جريدة الوطن الآن ، العدد ٣٦٨ ،ايار\مايو ٢٠١٠.

٢٢- محمد عز العرب , إيران والعرب: مرحلة جديدة من عدم الثقة , مختارات إيرانية , العدد ٥٥, فبراير ٢٠٠٥, ص٦٥ .

٢٣- محمد السعيد عبد المؤمن, إيران من الداخل: رؤية مصرية, التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤, القاهرة, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, ١٩٩٥, ص٥١.

٢٤- كمال القصير,إيران والمغرب: ترميم العلاقة في مناخ دولي متغير, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة , أبريل ٢٠١٤.

٢٥- د.لبابة عاشور ,محددات السياسة الخارجية المغربية اتجاة افريقيا ,مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية\الأبحاث القانونية , ٢٠\شباط\٢٠١٤.

*- فقد نصت ديباجة المذكرة على رغبة كلا البلدين في تعميق وتعزيز العلاقات الودية بينهما وتوطيد التعاون المتعدد الأوجه بين بلديهما، كما شددا على أهمية المشاورات المنتظمة وتبادل وجهات النظر بين البلدين على مستويات مختلفة تخص العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وذلك إيمانا منهما بتشييد عالم أفضل أساسه الالتزام الجدي بمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، كما نصت المذكرة على أن البلدين بصفتهما بلدين مسلمين صديقين سيعملان على أن تكون العلاقات بينهما قائمة على أسس الأخوة والمساواة والتعاون والثقة والاحترام المتبادل لحق السيادة والحفاظ على وحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين... المصدر : كمال القصير, إيران والمغرب :...., المصدر السابق.

٢٦- حسين الزاوي , المغرب العربي وإيران.. تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية, من كتاب العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, قطر , ديسمبر ٢٠١١,ص١٦٥.

٢٧- محمد حسن, الازمات والنزاعات في السياسة الدولية:الطموحات الايرانية في الشرق الاوسط , القاهرة , الطبعة الاولى ٢٠١١.

٢٨- راشد الغنوشي ,علاقات مغاربية إيرانية مضطربة, في كتاب العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , قطر , ديسمبر ٢٠١١.

٢٩- مهدي خلجي, تخبط سياسة إيران تجاه البحرين, معهد واشنطن \ المرصد السياسي ١٨٢٣, ٢٧ \ يونيو\ ٢٠١١.

٣٠- عبد الجليل البخاري, استئناف العلاقات المغربية الإيرانية.. تفاؤل وحذر, الجزيرة نت, ٢٠١٥/٢/١٧.

٣١- عبد اللطيف بروجو, التوجهات الكبرى للإصلاح الدستوري بالمغرب, جامعة اكدال, الرباط, المغرب, ٢٠١١, ص ٤٨.

٣٢- عبد الله الحتاش,عودة العلاقات المغربية الايرانية,السياق والابعاد ,العربية نت, ١٠ \ فبراير\ ٢٠١٤.

٣٣- حاتم البطيوي , ثلاثة اسباب دفعت المغرب الى اعلان قطع العلاقات مع ايران , صحيفة الشرق الاوسط ,العدد ١١٠٥٧ , ٢٠٠٩\٣\٧.

٣٤- تصريحات للرئيس الايراني حسن روحاني: الاتفاق النووي مقدمة للعلاقات البناءة مع كل دول العالم, موقع قناة العالم الاخبارية على الانترنت , ٣ \إبريل \٢٠١٥ .

٣٥- حنان بناصر , انكفاء الدبلوماسية المغربية تجاه المحيط العربي: حقيقة ام ادعاء , جامعة محمد الخامس , اكدال , الدار البيضاء ,اكتوبر ٢٠١٣.

٣٦- كمال القصير , جيوبوليتك المغرب العربي , قراءة في ديناميات عام ٢٠١٤ ,(تقارير) مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة , قطر , كانون الثاني ٢٠١٥ ,ص٥.

خارطة توضح الموقع الجغرافي للمملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الايرانية

المقدمة:

الإرهاب والأمن الوطني العراقي:
منظور تحليلي –مستقبلي

أ.د. خضر عباس عطوان(*)
م.م. مازن قاسم مهلهل(*)

اتجه العراق بعد عام 2003 إلى دائرة من العنف غير المسبوق، مما لم يألفه قبل هذا العام، فقبله شهد العراق نوعين من أعمال العنف الممنهج:

-إحداها صادر من السلطات تحت عناوين سياسية ضد الخصوم المنافسين لايديولوجية النظام السياسي، من كل القوميات والأديان الموجودة، وهو ما لا يصنف إرهابا بقدر ما يصنف تسلطا او شمولية

-وآخر صادر من البيئة الخارجية نتيجة علاقات الصراع التي دخلها العراق والحروب مع تلك البيئة.

رافقها انواع مختلفة المضامين لأعمال عنف ظهر وتمت ممارسته، اذ هناك علاقات عنف غير نظامية او غير ممنهجة وجدت وظهرت في المجتمع ومنها العنف الاجرامي، الا إنها كانت خاضعة لقسر السلطات مما لم يسمح ببروزها إلى مستويات تهدد السلم المجتمعي.

أما بعد عام ٢٠٠٣ فان العراق صار واقعاً في دائرة قل فيها الضبط الصادر من السلطات الحكومية تجاه أعمال العنف الصادرة من قوى التنظيمات ما دون الدولة أو السابقة عليها، والعنف الصادر من جهات اجنبية على مواطنين ومصالح عراقية، او العنف الواقع الى الضد من مصالح أجنبية على الأرض العراقية، وان كان هذا الأمر متباين بين المدة التي كان العراق واقعا فيها تحت تأثير سلطة الوجود الأمريكي قبل عام ٢٠١٢، وما بعدها، وتتباين سلطة ضبط وتنظيم أعمال العنف والمستويات التي تتحكم بها الدولة بين كل مرحلة منها نتيجة تباين قوتها في فرض إجراءات الأمن وحفظ النظام العام، فضلا عن ان من يمارس العنف هم جهات غير محددة، لها عناوين مختلفة رسمية وغير رسمية، داخلية وخارجية.

والذي يهمنا هنا ليس العنف لذاته انما اشكال محددة من العنف الا وهي الإرهاب، بوصفه شكلاً منحدراً من أصول العنف، إلا انه

(*) كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

(*) مركز إحياء التراث العلمي العربي- جامعة بغداد

يذهـب الى ابعد مما تذهب اليه الصور الأخرى للعنـف، وهو يميل إلى تحقيق غايات غير نبيلة وغير إنسانية تتعلق بوجود انماط من العنصرية والتشـدد غيـر المبـررة باي دين سـماوي ولا بقوانين وضعية ولا بقيم اخلاقية، انما تسـتخدم اقسـى انواع العنف تحـت عناوين فيها كراهية او عنصريـة؛ والاهداف السياسـية في الغالب هي الحاضرة في اللجوء الى الارهاب. وينتهي الارهاب إلـى نتائج حـادة، ومرفوضة، كونها تصل بمراحلها الجرمية إلى نتائج شديدة التدمير فـي احيان، ضـد المـوارد البشـرية والمالية، والاهم هو غيـاب الغايات النبيلة التي يمكن ان تصاحب استخدام الارهاب؛ كون اعمال العنف الاخرى قد تكون بعضها مبررة في احيان، مثلا تكـون مبررة دفاعاً عن النفس أو تنظيماً للنظام العام أو حماية لكيان الدولة.

لقد ضرب الإرهاب العراق في ظرف كان قـد بدأ فـي العـام ٢٠٠٣ اتجاهه إلـى صياغة مشـروعه الوطنـي الجديـد القائم على اسـس تقـوم وتعتمد على الديمقراطيـة، بمعنى اعتماد طريقـة جديدة في إدارة الدولـة تقوم فكرتها ان الشـارع هو من يحـدد من وكيف يحكـم البلد، لا ان يتـرك التقدير إلى السـلطة وأشـخاصها، ولهذا تم صياغة دسـتور جديد للدولة، وشـرع باعتمـاد الانتخابات كوسـيلة للتداول السـلمي للسلطة، وانتهت الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤، إلـى كون العراق قد دخـل مرحلة جديدة في العمل السياسـي قوامها اعتمـاد الديمقراطيـة. لكن، لـم تكتمل صورة المشـهد السياسـي ، الـذي تم الشـروع به، اذ سـرعان ما كانت المحاصصة قد شوهت شكل المشـروع، ودفعته عن بعض مسـاره، وهو ما يظهر ببعـض التلكؤ في العمل السياسـي على صعيد التخطيط والتنفيذ، الا ان اصله ووسـائله مـا زالت قائمة ويمكـن تعديلها لتعطي المظهر الذي تم الانطلاق منه في تشكيل الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، وتحديدا منذ إقرار الدسـتور الدائم عام ٢٠٠٥.

وهنـا ، تظهـر الحاجة إلى بلورة مشـروع مكافئ للمشـروع السياسـي ويوازيه يقوم على حمايـة الأول وهو مشـروع ضمانـات تحقيق الأمـن الوطنـي، أي ضمانـات حمايـة الدولة والمجتمـع والنظـام السياسـي، وهـذه الحماية ترتقي حتى على الدولة والنظام السياسـي كون مبـررات وجودهـا تنتمـي إلى حمايـة وحفظ المجتمـع بوصفـه الهـدف النهائـي لـه، وهذا المشـروع ممـا لا زال غير بـارز لاعتبارات عـدة رغم مضي المـدة الطويلـة على انطلاق النظام السياسـي في العراق عام ٢٠٠٥، ولعل أهمها ان الدولة ما زالت تواجه تحديات واهمها تحديـات تواجه العمل السياسـي ككل والمتمثل بتحـدي المحاصصة الذي أسـهم فـي إضعاف قدرة الدولـة على حماية مكتسـباتها، والتحدي الآخـر وهو ضعف قدرتها علـى تحقيق النظام العام، والجزء الاهـم فيه يتمثل بضعف قدرتها في التعامل مع التحدي الارهابي.

ان ربـط الارهـاب بانتقـال العـراق الـى الديمقراطيـة هـي مسـالة صعبـة التحقـق ، وتتطلب دراسـات متخصصـة ، الا ان الثابت هـو ان الارهاب تمـدد تحت مسـببات مختلفة ومنهـا المتعلقـة بالخلل فـي تطبيقـات العملية السياسـية ، وسياسات الولايات المتحدة في فتح حدود البلد عام ٢٠٠٣، ولا يمكن تجاهل وجود قوى اجنبيـة واقليمية كانت تجـد ان مصلحتها تتحقق في افشال تجربة الانتقال الديمقراطي في العراق.

وتحت تلك المقدمات ، شهدت سياسات الأمن الوطني نوعا من الضعف ، وعدم الكفاية عما يتناسب ومشروع الدولة وغاياتها وهو ما عاشه العراق عام ٢٠١٤ عندما انهارت سياسة الامن في مواجهة تمدد الإرهاب ، ومن ثم وجد العراق انه بحاجة الى إحداث مراجعة لتلك السياسات على نحو لا تكتف بمراجعة مظاهر الإرهاب وانما عليها ان تربط بين مسببات الإرهاب وبين مدخلات سياسات الأمن الوطني، على نحو تكون فيه تلك السياسات قادرة على مواجهة الإرهاب والانتصار عليه تحقيقا لغاية أهم الا وهي : حفظ أمن وسلامة الدولة والمجتمع بقدر تعلق الأمر بمهام مؤسسات الأمن الوطني ، والبحث في هذه النقطة هو ما سيتجه اليه البحث.

أولا: الإطار المنهجي للبحث:

ان لكل بحث إطار منهجي ينطلق منه ، يحدد ما سيتم بحثه، وما يتوقع ان يتم الوصول إليه، كخطوات عامة، يتم معالجتها وتفصيلها في المتن. والإطار المنهجي يتضمن تحديد: أهداف البحث واشكاليته وفرضيته ومنهجه ، وهيكليته.

١ ـ اهداف البحث واهميته:

ان لكل بحث اهمية تتعلق به، وتبرز البحث في موضوعه، وأهداف تحدد ما يصبو إلى تحقيقه الباحثون.

اما اهمية البحث في موضوع علاقة الإرهاب بالأمن الوطني، فانها تتحدد ببيان المخاطر الناجمة عن غياب فلسفة ومضمون حقيقي وواقعي للامن الوطني تتناسب وما يعانيه العراق من مخاطر الإرهاب؛ ولاسيما ما تعرض له العراق بعد حزيران ٢٠١٤ من سقوط مدن كاملة وخروجها عن سيطرة الدولة، بمعنى التركيز على ضرورة تلائم مقدمات الأمن مع مسببات الإرهاب، فلا يعالج الأمن مظاهر الإرهاب فقط وإنما يلاحق مسبباته ، بامتلاك الكفاية من الموارد والاستراتيجيات بما يكفل ضمان النظام العام قدر تعلق الأمر بواجبات المؤسسات الأمنية والعسكرية.

وهنا سنتحدد بتحقيق المقاصد الآتية:

أ- سنبحث هنا معنى كل من الإرهاب ومعنى الأمن الوطني

ب-سنبحث في مسببات ظاهرة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وخصوصا الذي اصاب العراق بعد حزيران ٢٠١٤.

ج- وسنبحث في مدى كفاية وملائمة السياسات التي اتبعها العراق لمواجهة ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، بمعنى البحث في الإستراتيجيات والتجهيزات التي زودت بها المؤسستين العسكرية والأمنية

د-سنبحث في مدى إمكانية بناء سياسات أمنية وطنية في العراق، تتناسب ومع احتياجات الدولة العراقية، وليس مع احتياجات السلطة ، بمعنى هناك خط فاصل بين احتياجات السلطة واحتياجات الدولة وما يهمنا هنا هو احتياجات إدارة الدولة وتوفير أمنها واستمراريتها.

وفي بحثنا ضمن هذه الأهداف، سيتحدد البحث بالحدود الزمانية التي تتصف بكونه يقوم على تحليل الواقع وإعطاء منظور مستقبلي ، مع التركيز على المتغيرين : الإرهاب والأمن الوطني.

٢ ـ مشكلة البحث وأسئلته:

في هذا البحث سنناقش مشكلة محددة، ألا وهي: ان العراق عانى من ارتفاع معدلات العنف فيه بعد عام ٢٠٠٣، وأسبابها متعددة مركبة، ومنها: وجود فكر الإرهاب، وتمدده بشكل واضح بعد العام ٢٠١٤، والإرهاب استغل في تمدده البناء الخاطئ والتصميم غير الملائم للسياسات الأمنية المتبعة في التعامل مع كل مسبب للعنف ظهر في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

بمعنى ان السياسات الأمنية لم تكن متلائمة مع احتياجات مواجهة الإرهاب، والمؤشر الموجود هو ارتفاع سقف الإرهاب قياسا بحجم الضعف في السياسات الأمنية.

وهذه المشكلة تطرح تساؤلات عدة، أهمها:

ما معنى الإرهاب؟ وما معنى سياسات الأمن الوطني؟

وما هي أنواع ومسببات أشكال العنف المختلفة في العراق وبضمنها الارهاب منذ عام ٢٠٠٣؟

وهل اتبع العراق سياسات ممنهجة وفاعلة في التعامل مع أشكال العنف المختلفة؟

وهل يمكن ان يتحول العراق إلى التعامل المهني والمنهجي مع اشكال العنف المختلفة وبضمنها إتباع سياسات أمنية وطنية قابلة للتطبيق بفاعلية في التعامل مع التحدي الارهابي؟

٣ ـ الفرضية والمنهج:

وكما هو معلوم فلابد لكل بحث أن يكون بحاجة إلى فرض يمثل دالة موجهة لما يحتاجه البحث، ومن خلال تتبع المشكلة التي تم الانطلاق منها، ومن ان تحليل مسببات العنف بشكل صحيح، مع اعتماد صياغات منهجية للامن الوطني، يقود إلى القضاء على الظواهر غير المرغوب بها واهمها الإرهاب. وان الإرهاب في العراق بهذا المعنى، يحتاج إلى سياسات امن وطني منهجية تتعامل مع مسبباته لا مع مظاهره. فان التساؤلات والمشكلة في اعلاه، تطرح فرضا علميا مفاده:

كلما كانت اللحمة السياسية الداخلية غير منسجمة أو غير متوافقة، كلما خلقت مجالا لنمو ما يعرف بظاهرة الإرهاب. فالخلل السياسي، وتحديدا القائم على عوامل الفساد (السياسي والمالي والإداري) وضعف في تصميم وإدارة السياسات العامة الوطنية ، يؤدي إلى تدني في مؤشرات التنمية عامة ، وهو ما يقود إلى المساعدة على تبني الأفكار التي تتعارض مع سياسات النظام السياسي الحاكم، أو المساعدة في تبني كل فكر وافد يسعى إلى تقويض النظام السياسي. واتساع دائرة التعارض مع النظام السياسي الحاكم، يقود إلى تسهيل نمو الافكار والتيارات التي تتبنى العنف في عملية إسقاطه ومن ضمنها نمو التنظيمات الارهابية. كما ان العنف عامة والارهاب خاصة ينمو في ظرف عدم الاستقرار على تبني سياسات امن وطني مستقرة وقابلة للادامة تنظر للعراق والعراقيين بمنظار واحد وتهدف إلى وحدة الدولة واستمراريتها واستقرارها .

ان العراق وجد نفسه غير قادر على اتيان سياسات سليمة ومهنية وكافية للتعامل مع التحدي الإرهابي الذي وفد إلى العراق في حزيران عام ٢٠١٤ على وجه الخصوص، وهو ما فرض اعادة في منهجين وهما: بناء

مؤسسات امن وطني قادرة على التعامل مع مسببات الارهاب وليس مظاهره فحسب، والشروع بنهج اصلاح شامل لتكون المؤسسات المسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات الأمن الوطني قادرة على العمل بصورة فاعلة في إطار الدولة العراقية، وبتفاعل وقبول مجتمعي عام بعملها.

وفي ضوء هذا الفرض والمشكلة البحثية، تطرح الحاجة لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي، فالموضوع مرتبط بثلاثة متغيرات:

الاول: ان ما تعرض له العراق من خلل في المنظومة الأمنية جراء عمليات عدة اهمها عدم الوعي السياسي المتكامل لغياب إستراتيجية امن وطني تستوعب العراق كدولة،

والثاني: ان الارهاب له مسبباته، التي تفاعلت لتجعل منه واحدة من اخطر الظواهر المؤثرة في حاضرة العراق، والتي ستؤثر على مستقبله

والثالث: ان العلاجات تبدأ لا بالتعامل مع الإرهاب كمخرج انما مع مرحلة ما قبل نمو الإرهاب، وعدم المساعدة على خلق بيئة مستقبلية وحاضنة له، اي بتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية عبر سياسات عامة ملائمة تعمل على خفض كلف سياسات الامن الوطني (احتواء مسببات الارهاب)، ثم بوجود إستراتيجيات وسياسات وتجهيزات وإجراءات امن وطني كافية (الردع)، تعمل في ضوء ان العراق كدولة ومجتمع واستقرارهما وحفظ امنهما انما هو الغاية النهائية لهذه الإستراتيجيات والسياسات.

٤ - الهيكلية:

وفي ضوئه، قسمنا الموضوع إلى محاورين: نظري وتطبيقي، وكالاتي:

المحور الاول: الجانب النظري، ويتضمن اشارة إلى نقطتين:

اولا: الإرهاب والأمن الوطني، نظرة في معاني المصطلحات،

وثانيا: أسباب نمو الإرهاب في العراق بعد العام ٢٠٠٣

المحور الثاني، الجانب التطبيقي، ويتناول موضوعين:

اولهما: ما طبق من سياسات الأمن الوطني في العراق ونتائجها العملية على الارض،

والثاني: مقترحات لبناء سياسات امن وطني عراقي وهو ما يمكن بيانها كالاتي:

ثانيا: الجانبين النظري والتطبيقي

بعد ان بينا الجانب المنهجي في البحث، سنشير إلى مضمونين ، مكملين للاطار الذي تم في البحث، الاول المتعلق بالجانب النظري، والاخر متعلق بالجانب التطبيقي.

المحور الأول: الجانب النظري

وفي هذا الجانب ، سنشير إلى نقطتين:

اولا: الإرهاب والأمن الوطني، وخلاله سنلقي نظرة في معاني المصطلحات،

وثانيا: الضعف الأمني في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وما حدث خلال عام ٢٠١٤ من تطور خطير في مستوى الإرهاب سيتم تناوله بضمنه.

المطلب الأول: نظرة في معاني المصطلحات :

ليستهل أي بحث مضمونه، يفترض ان تكون دالة المصطلحات المستخدمة مما يألفه القارئ أو السامع له، وهنا نحتاج إلى بيان معنى كلمتين: الإرهاب، والأمن الوطني. والملاحظ، انه لا يتفق الباحثون على اعطاء معنى محدد للإرهاب، ولا على اعطاء معنى محدد للأمن الوطني، فكلاهما مما يتعرض للخلاف والتباين، لأسباب قيمية وبحثية وسياسية، فالمصطلحان هما مما يردان في العلوم الاجتماعية والاخيرة هي علوم قيمية وليست مادية، وبحثية ان لكل باحث رؤيته ومنهجه، وسياسية تتعلق بكون المصطلحان يتمتعان بخصوصية تجعل كل دولة لها رؤيتها تجاههما.

وإذا ما أتينا إلى معنى الإرهاب، سنجد أن أمره يختلط مع العنف بشكل عام، فالعنف دالة على اتيان الامر بغير الطرق السلمية، وهو بهذا الشان يكون متضمناً لأعمال عديدة وصور مختلفة من الافعال، كل منها له دلالات محددة. ومن بين صور العنف عامة، هي[1]:

١ ـ أعمال العنف التي توجه من فرد لاخر، أو من فرد لجماعة، أو إلى الضد من الدولة ومؤسساتها، ولا تكون مرتبطة بأسباب سياسية انما تحمل طابع دفاعي أو طابع جرمي.

٢ ـ أعمال عنف موجهة من فرد لاخر، أو من فرد لجماعة، أو إلى الضد من الدولة ومؤسساتها، وتكون مرتبطة بأسباب سياسية، اما للتباين الديني أو للتباين القومي أو للتباين الايديولوجي.

٣ ـ أعمال العنف الصادرة من جماعة إلى الضد من جماعة أخرى، أو إلى الضد من الدولة ومؤسساتها، وهي هنا تكون محملة برسائل سياسية محددة.

٤ ـ أعمال عنف موجهة من الدولة أو مؤسساتها أو جماعات موجودة فيها وتستغل مؤسساتها، وتكون موجهة إلى الضد من جماعات موجودة داخل الدولة، وتكون محملة برسائل سياسية.

٥ ـ أعمال عنف موجهة من الدولة ومؤسساتها إلى الضد من دول أخرى، وهي محملة برسائل سياسية.

فالعنف لدينا اما يكون فردياً او جماعياً منظماً، وإما يكون جنائياً-اجرامياً او يكون سياسياً، وهذه الأعمال المختلفة للعنف، بعضها قد يكون مشروعاً في طرحه واللجوء اليه (حق الدفاع الشرعي، وحق حماية النظام العام داخل الدولة)، والبعض الآخر يكون غير مشروع في طرحه أو في تنفيذه، وهذا النوع هو ما يكون موضع الاهتمام البحثي، كون الإرهاب يتجسد في بعض مفاصله، والإرهاب هنا ليس بمعنى جريمة ولا فقط عنف يمارس بشكل عشوائي انما هو عنف غير مشروع باهدافه او بوسائله، يمارس ضد مصالح محددة خدمة لإيديولوجية محددة[2].

وأعمال العنف الإرهابية غير المشروعة تختلط قليلا مع اعمال العنف السياسية والاعمال الجنائية، وهي بشكل عام تتوزع على طائفة واسعة من الأعمال[3]:

-النوع الاول هو ذلك الذي ينصب على أعمال اجرامية، الا ان الأعمال الاجرامية هي ما لم تكن تحتوي على مسببات سياسية، بمعنى ان الدوافع المسببة له والتي تحركه انما هي دوافع جرمية: لمسببات نفسية أو اجتماعية أو للعوز

الاقتصـادي. بمعنى ان الإرهـاب غير حاضر في هذا النوع من الأعمال.

-النوع الثاني هو اذا ما اقترن الأمر بالسياسـة، وتسـتنهض السياسة في الإنسـان مسائل مهمة اهمها الولاء وعلاقات التبعية مع أشـخاص أو مع جماعات أو حتى مع مبادئ يؤمن الشـخص الذي تم استغلاله بها انه سيضحي أو ينفذ عملا فيـه عنف لغايات تخـدم المجموع الذي يدين له بعلاقـات ولاء، وهنا فاننـا هنا نتحدث عن احد نوعين من انواع العنف:

-اما عن عنف سياسـي وبعضه يكون مشروعاً مثل المقاومة

-او عـن إرهـاب، ويكون الإرهـاب مصحوباً بقـدرات تدميـر وتأثيـر هائلـة بقصـد تحقيق اجندات سياسـية، مهما كانـت تبعاته الاخلاقية والانسـانية والتدميرية، مما لا يرضاه أي عقل إنساني سـوي[٤]. وتكون موجهة إلى الضد من الآخـر (فـرد أو جماعة) اسـتنادا إلـى عوامل تميزية، وتحت مسببات سياسية.

وعموما، فـان الارهاب بهذا الاتجـاه انما هو حصيلة اسـتخدام غير مشـروع للقوة او العنف بقصد تحقيق نتائج سياسية[٥].

أما الأمـن الوطني، فاننا نتحدث فيه عن معنى الأمـن، ومدى حضـور المحتـوى الوطني فيه مـن عدمـه، فالأمن بهـذا الخصـوص هو إلى الضد من معنى الخوف، أي ان يشـعر الإنسان بالطمانينة، وبهذا المعنى فهو دالة نفسـية اكثر منها دالة عسـكرية، وكل ما يمكن ان يشعر به الإنسـان بانه مطمئن فهو آمن[٦]. واما الوطني أي ان يحصل ارتباك بالطمانينة على مسـتوى الوطـن ككل، وان تتولاه جهات او مؤسسـات لها منظور عام يستوعب الوطن. ويقترن الأمن الوطنـي بإجراءات محددة تتبعها الدولة لحماية نفسـها واسـتقرارها واسـتمرارها، واستمرار التعايش السلمي وفرض اجراءات لحفظ النظام العام، واسـتمرار النظام السياسـي واسـتقرار الانشطة الحكومية[٧].

وبهـذا هـو المعني، فـان الأمـن الوطني هو مثـلا، وحسـب وجهة نظـر د.زكريا حسـن: (القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسـكرية، في شـتى المجالات فـي مواجهة المصادر التـي تتهددها في الداخـل والخارج، في السـلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمـن لتلك القوى فـي الحاضر والمسـتقبل تحقيقا للأهداف المخططة)[٨]. وبذلك فهو يعني كل الخطـوات المهمـة التي تتبعهـا الدولة من اجل ديمومة بقائها ورفاهيتها؛ أي بقائها ككيان وارض وشعب. بمعنى اخر، فان الأمن الوطني يفيد بانه إجـراءات الحفاظ على بقاء الدولة من خلال اسـتخدام القـوة الاقتصادية والعسـكرية والسياسـية وممارسـة الدبلوماسـية، ويكـون التركيز على القوة العسكرية هو الاكثر ظهورا لكونه اكثر الوسائل نجاعة[٩]، دون انكار اهمية اللجوء الى الوسائل الأخرى.

ولا يمكـن اللجوء إلى إجـراءات توفير الأمن الوطنـي الا من خلال توفر عـدد من العناصر المكونـة له، والتـي عند الوفاء بهـا على حدة، فإنهـا توفـر الأمـن للدولة فيمـا يتعلـق بقيمها ومصالحها وحرية اختيار السياسات بها.

ان الأمـن الوطنـي بكل مـا يضمنه مـن تهيئة وسـائله وموارده وخططه ، انما هو مسالة تهتم بهـا كل دول العالم، الا ان الاختلاف يتحقق في عدد من النقاط:

-فالـدول المتقدمة تهتم بامن الدولـة والمجتمع وليس بأمن النظام السياسـي، فالنظام المتفاعل مـع الدولـة والمجتمـع فانه يحصـل على امنه كتحصيـل حاصل، وسياسـات الأمـن الوطني فيها توفـر كل احتياجاتها على اسـاس التعامل مع مسببات الخلل الأمني، وعلى أساس التعامل مع مخرجات اي تهديد امني

-امـا الـدول غير المسـتقرة ، فانهـا تهتم بأمن النظام السياسي أو امن الأشخاص في قمة الهرم السياسـي، وهذا بعيد نسبيا عن الأمن الوطني، لان الأشـخاص والأحـزاب فـي قمـة الهـرم السياسـي خلال مـدة ما انما هي دالـة متغيرة، واي إسـتراتيجيات لحماية الأمـن الوطني انما لا تتعلـق بهـم لذاتهم انمـا هي تتعلـق بالوطن والدولة والمجتمع كونها غاية أي سياسة للأمن الوطني، ولهذا نجـد انه كثير ما يتطور التهديد الأمني ، ولا تستطيع سياسات الامن ان تتعامل معـه الا من منطلقات يغلب عليها العنف وليس اجراءات حفظ الأمن والاستقرار.

ان سياسـات الأمـن الوطنـي انما هي تشـمل حـزم مختلفـة مـن المضامين والإجـراءات، تبـدأ مـن: التعامـل مـع التهديـدات المدركـة والمحتملـة، ووضع السياسـات الكفيلة للتعامل معها برؤية واضحة، وامتلاك سـقف المبادرة بافعـال عسـكرية وأمنيـة للتعامـل معهـا[١٠]، وان لا تكـون تلك الإجـراءات واقعة في اطار تصفية المنافسـين بوصف الامر جزء من امن أشـخاص فـي النظام السياسـي انمـا يجب ان يتعلـق بإجـراءات للتعامل مع إجـراءات تهدد الأمن والنظام العام: السـلم المجتمعي والاهلي والسـكينة العامة والرفاهيـة العامة ، والصحة العامة، والحدود السياسـية، ووحدة الاراضي، وتعزيـز مكانـة الدولة بين الأمـم الأخرى[١١]. ويتضاعف العبء الملقى على سياسـات الأمن الوطنـي بحكـم تطـور التهديدات ومـن أهمها وجود التهديد الإرهابي[12].

المطلـب الثاني: الضعف الأمنـي في العراق بعد العام ٢٠٠٣: منظور للأسـباب والمظاهر والنتائج لدينا في حالة العراق مسالتين:

-ان الارهـاب نمى بمعدلات اسـتثنائية، نتيجة ظروف غير طبيعية

-ان الاداء الامنـي لـم يكـن مهيـأ للتعامل مع التحـدي الـذي ظهر فـي العراق ولاسـيما في حزيران عام ٢٠١٤.

والمسالتان تؤديان إلى نتيجة واحدة ألا وهي: إن هنـاك ضعفـاً ظهـر واضحـاً فـي العراق فـي الأداء الأمنـي. وتحليـل أسـباب الضعف ومظاهره ونتائجه ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسالة المتعلقة بنمو الظاهرة الإرهابية في العراق.

لقـد عانى العـراق من ظاهـرة تصاعد أعمال العنف بعد عـام ٢٠٠٣، مما لا يمكن انكارها، وهنا يقتضي اولا ان نحلل صور أعمال العنف الموجـودة، ثم نبين أسـبابها. وهذه الصور هي وجـه آخر لوجود عجز فـي التعامل الأمني مع ظواهر تسـود في المجتمـع وتجعل الدولة غير قـادرة على إتيان سياسـات تحفظ امـن الدولة والارض والشـعب؛ ولا يمكن تجاهل ان هناك اسـباباً سياسـية وأخرى اقتصاديـة واجتماعية دفعـت الى تفاعـل الظاهـرة الارهابية، اي ان الأمر لا يقتصر على ضعف الأداء الأمني.

وفيمـا يتعلق بعناويـن وصور ظاهـرة العنف فـي العـراق، فهـي متعـددة، ودون الخـوض

فـي تفاصيلها، فـان الاطار المنهجـي الممكن لتصنيفهـا، يمكن ان يجعلهـا واقعة تحت واحد من العناوين في أدناه، ومنها[١٣]:

١ - أعمال إجرامية، صادرة من (الفرد/ افراد) إلـى آخريـن أفـراداً أو جماعـات، أو مصالح دولة، وهذه الأعمال محدودة في نطاقها واثرها ويمكـن الحد منهـا لوجود اسـتهجان اجتماعي ضدها. وجـاء ارتفاع معدلاتها بعد عام ٢٠٠٣ بسبب ضعف سلطة الدولة.

٢ - أعمال عنف سياسـية صـادرة من الأفراد والجماعات والأحزاب السياسـية إلى الضد من بعـض أو إلى الضد من مصالـح الدولة، وهذه الأعمـال العنيفة كانت سياسـية بامتياز، كونها لم تهدف لتحقيق غايـات اجرامية محدودة انما كانـت تحتـوي على دعـوات لتحقيـق غايات سياسية، وهنا يوجد اختلاف بين الظاهرتين[١٤]:

-بعـض أعمـال العنف هـي مما لا يجـد طرقا مشـروعة للاستجابة له من قبل الآخرين أو من قبل الحكومة. ولا نقول ان ما يقوم به هؤلاء هو مشروع لاستنفاذ الوسـائل اللازمة للتعبير عن مصالحهم، الا انه طريق غير مشـروع للتعبير عنـه، ويمكـن إيجاد أكثـر من طريقـة لتغيير الواقع الموجود.

-بعـض أعمال العنف لا يرغـب بإيجاد طريق مشروع للتعبير به عن نفسه في تحقيق غاياته، ويركـن للعنف من اجل العنـف، وهو ما نجده بأعمـال التنظيمـات التـي تدعـي الجهـاد، أو المقاومـة، فهي لا ترغب بالحـوار مع الآخر، وتلجـأ للعنف مـن اجل إيقاع خسـائر بالآخر، جماعـات أو مصالـح دولـة. وربمـا تصـل ممارسـاتها الى حالة تتداخل مـع وصف حالة إرهاب، كون مضامينها سياسـية مما لا يبرره المنطـق والقانـون فـي أن تتبـع ضـد خصوم سياسيين.

٣ - العنـف الوافـد، وهـو صـورة أخرى من أشكال العنف الذي بدء العراق يشهده بكثرة بعد عـام ٢٠٠٣، ويتعلق بتحقيق أجنـدات مختلفة حسـب الدولة والجماعات التـي تدعمه، وهذه الصـور تتعلق بغايـات سياسـية، وتهدف إلى التأثير في الإرادة السياسـية الوطنية العراقية، أو إعـادة توجيهها نحـو وجهة محددة تخدم من يدفع لهذا الشـكل من العنف، واحيانا يوجه الى مصالـح اجنبية في العراق (بعثات دبلوماسـية او شـركات اجنبية او غيرها) وهو مما يتسبب برفـع معدلات الخسـائر بيـن العراقيين كدولة ومجتمع، ويعتبر اكثر اشكال العنف إرهابا.

والصـور أعلاه، بمجوعها، موجودة في عراق ما بعد ٢٠٠٣، وموجودة بمؤشـرات مرتفعة، وان كانـت متباينـة نسـبيا مـن مرحلـة زمنية لأخرى، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، لكنها موجودة على نحو اظهر ضعفاً في مسالة مهمة مـن واجبـات الدولـة، الا وهي تحقيـق النظام العام، وأهمه تحقيق السلم الأهلي بقصد ضمان التعايش السـلمي ، وأصبح الحفاظ على النظام العـام مسـالة مطروحة بالحـاح كونها واجهت تحدي جسيم قبل العام ٢٠١٤ ، بسبب صعوبات فـي إدارة الدولة تحت عناوين سياسـية مختلفة ومؤشـره الضعف الحاصل فـي إنماء الوطنية العراقيـة وارتفاع وتيرة العنف[١٥]، والاهم منه الضعـف الحاصل في بنـاء مؤسسـات الدولة العراقية، على نحو كان يظهر بغيابها احياناً في وظائف تعد من صميم واجبات الدولة.

اعـلاه، تسـبب بنتائج خطـرة علـى العراق، فالعنـف المسـتوطن محليـا، وجد ما يشـجعه بضعـف إدارة الدولـة، والجماعـات المترددة بيـن دعم الدولة ومعارضتها وجدت في الغطاء الحامي للفساد المستشري في كيان الدولة، ماليا وإداريا وسياسـيا (المحاصصة والتوافقية التي غيبـت وأنهت إرادة الناخب العراقي) دافعا إلى عدم حماية كيان الدولة بوجه ما يهددها، بمعنى آخـر ظهـر انفصال في عـرى الارتبـاط بين المواطـن والدولة، قابلـه ان ما اتى من الخارج من إرهاب وافد وجد أمكانية ان ينمو بين بعض مناطـق العراق لأسـباب مختلفة ومنها ما تعلق بضعف سياسـات الدولة لاحتواء تلك المناطق ورفـع سـقف المطالب للقـوى التـي تمثل تلك المناطق، فضلا عن مسـببات اقتصادية مختلفة ومنها ضعـف التنمية وارتفاع مؤشـر البطالة فيها ، وأنشـطة الفساد السياسـي ووجود نخب فاسـدة تدير تلـك المناطق، نقول انـه وجد في تلك المناطـق ما يمكن أن يعتاش فيها الإرهاب وينمو، على نحو مـا ظهر في مرحلة حزيران ٢٠١٤.بمعنـى اخر، ان أعمال العنف بمختلف عناوينها ظهرت في العراق، وكانت خسـائرها البشـرية والمالية مرتفعة جدا، وهي تسـتنزف من رصيد العراق، بشـكل متسـارع، ولاسيما مـا تعلق منه بالإرهاب. كـون الإرهاب أعمالاً تقوم على اسـتخدام العنف لأسباب سياسية غير مبررة وغير اخلاقية.واذا ما حللنا الأسباب التي قادت إلى بروز هذه الظاهرة، وكيف اسـتفادت من وجود الخلل الأمني الذي أدى إلى استشراء تلك الظاهرة، سـنجدها تتمثـل بتداخل بين عدة عوامل[١٦]:

١ ـ الشخصية العراقية المرتبكة، غير المستقرة على انموذج سياسـي يلبي الاحتياجات الوطنية في التنمية الاقتصادية والمشـاركة السياسـية، والوحدة الوطنية. بمعنـى ان العراقيين اتجهوا عـام ٢٠٠٥ إلى اختيار نظام سياسـي، وقاموا بالانتخـاب الحـر لاكثر مـن دورة انتخاب في الاعـوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤، الا ان مخرجات تلك الانشطة كانت لا تلبي احتياجات دولـة تريد ان تنمو من رحم أعمال عنف وبنية تحتيـة مهدمة، ومواطنوها راغبون بان يسـود فيها مشاركة سياسية. هذا الارتباك الذي حصل انما مبعثه اتجاه المواطنون لانتخاب الانتماءات وليس المشاريع، وهو ارباك قاد إلى ما قاد اليه خلال السنوات السابقة.

٢ ـ المجتمـع العراقـي والأحزاب السياسـية، فالاحزاب السياسـية عامة لم تشـجع على نمو الافـكار التي تعمق من فكـرة الوحدة الوطنية. فهـذه الأحـزاب كل منها احتمـى أو ركن الى الاتجـاه الفئـوي، واتجه إلى اسـتنفار المجتمع والشـارع العراقـي فئويا من اجـل ان تكون له السـاحة، وهو ما اضعف افكاراً مثل التسـامح مـع الآخر بشـكل أو بآخر. والواضـح ان نمو التيارات المتشـددة لم يأت من فراغ، فالمجتمع العراقي يتقبل الأفكار الشـمولية بحكم التنشئة، وهـو من وفر بيئـة القبول للقوى الشـمولية او افكارهـا المختلفة للعمل والنشـاط في العراق، بمعنـى ان القـوى التي تمارس أعمـال العنف والإرهاب ما كان لها ان تعمل الا في ظل قبول مجتمعي لأفكارها.

٣ ـ الحكومـات العراقيـة، وهي ممـا لم تتبنى برنامجاً سياسياً وطنياً جامعاً ، يحقق للعراقيين

والعراق هـدف تعزيز المكانة والرفاهية. وهذا سـبب مهم في ظهور مؤشرات على العنف في العراق، فكل الحكومات التي ظهرت سـاعدت على ظهور أشـكال الإرهاب المختلفة، فهي لم تبنى على أسـاس رؤية موحدة لـكل العراقيين انما نظرت لنفسـها أما كأشخاص أو كأنما هي مخـرج ونتـاج لفعـل حزبي وجمهـور حزبي محـدد، ولـم تسـتطع ان تضع سياسـات عامة لمحتـوى وطنـي عراقي جامع، وهـو أمر قاد إلى تبني سياسات فيها بعض القصور، وهو ما تسبب بصعود التذمر من السياسات الحكومية، ومن ثم فمن يشعر بأنه غير محتوي بالسياسات والبرامـج الحكومية فانه يمكن ان يتقبل الافعال غير المشروعة أو التي تكون مشروعة ولكن لا تسمح الحكومة بتمريرها بطريقة سلمية.

٤ - قـوى المعارضة العراقية، التي اسـتقتلت من اجل اسـقاط النظام السياسـي قيد الانشـاء دون البحـث عن فرص للحوار مـع الحكومة. وهذه القوى تأخذ عناوين ومسميات عدة، لكنها كلهـا اتجهـت إلى مقاتلـة الأمريـكان، ومن ثم رفض النظام السياسـي الذي تاسـس تحت ظل الاحتـلال، وهي لم تبدء بطرح رغبتها بالحوار مع القوى السياسـية في الحكومة، لأسباب منها عدم رغبتهـا بذلك أو لعدم وجود غطاء ضامن للحـوار بينهما، وفـي الحالتين، فـان الامر لا يتعدى عـدم اعترافها بالنظام السياسـي القائم، واندفعت احيانا لتقويضه بأعمال عنف مختلفة، صحيـح ان بعضهـا انخرط بالعملية السياسـية كأشخاص الا ان بعضها بقي خارجها.

٥ - دول الجـوار التـي انفتحـت علـى التدخل في الشـأن العراقي بقصد التوسـع على حساب العـراق، وهـي كل دول الجـوار، وان التدخل حدث بدرجات متفاوتة دون استثناء، وكل منها لـه رغبة بالعمل فـي العراق لتنفيـذ مصالحها التـي هي قطعا إلى الضد من المصالح الوطنية العراقيـة، وبشـكل يوفـر لها ارضية واسـعة للتمدد على حسـاب المصالح العراقية. وخلال المدة اللاحقة على العام ٢٠٠٣ اسـتخدمت هذه الدول مختلف الوسـائل لدفع العـراق إلى حالة اللااسـتقرار ، ونفذت فيه عمليـات إرهابية لا يمكـن احصائها، ومبرر قولنـا بذلك، ان ما نفذ من أعمال ارهاب لا يمكـن ان يكون بمكونات محليـة انما وجـد التمويـل والتدريـب والدعم والغطـاء والتسـهيل بمـوارد قادمـة من خلف الحدود، والحدود تعني دول الجوار، وكل منها دول أمنية لا يخرج منها ويدخل للعراق الا بعلم سـلطاتها، بمعنـى ان كل ما دخـل العراق من مواد واسلحة اسـتخدمت بالإرهاب انما مررته دول الجـوار او تغاضت عن تمريره لانه يخدم غاياتها في العراق.

٦ - الولايـات المتحدة، وسياسـاتها واخطائها التي ساعدت على ظهور الإرهاب في العراق، لقد هدفت الولايات المتحدة إلى السـيطرة على العـراق ودفعه الى الديمقراطيـة ، لكنها انتهت باخطاء تقديرها إلى ظهور الإرهاب، فالولايات المتحدة قوة اتجهت إلى مواجهة كل التنظيمات التـي ادعت انهـا جهادية، واعتمدت سياسـات اسـتباقية ثـم وقائيـة ، ولا يمكن لومهـا، لانها تسـعى وراء مصالحهـا في العالـم[١٧]، بمعنى انهـا لم تضـع نصب عينهـا اسـتقرار العراق انما وضعت نصب عينهـا مصالحها، لهذا فان العـراق الذي لم يشـهد تمزقا فـي بنيته الأمنية

بفعـل عوامل ضبط داخلية منذ خروج بريطانيا منـه عـام ١٩٥٨، نجـده بالعوامـل الوطنيـة وبالوجود الأمريكـي وبالوجود الإقليمي الداعم للحكومـة العراقية قد شـهد أعمـال عنف غير مسـبوقة، فهل كل هذه القوى والتشكيلات غير قـادرة على ضبط العنف فعـلا؟ ام ان اخطائها أو افعالها قادت إلى مضاعفة اثر أعمال العنف والإرهاب؟

والمسـببات أعلاه كلها، اشتركت بدرجات متباينة في إنماء الإرهاب في العراق، ويصعب علـى أي باحث ان يسـتثني من مسـؤولية نمو الإرهاب عن أي مسبب في أعلاه.

المحور الثاني، الجانب التطبيقي

ويتناول الجانب التطبيقي موضوعين :

أولهمـا: تقييـم سياسـات الأمـن الوطنـي في العراق .

والثانـي، امكانيـة ان يتـم بناء سياسـات امن وطني في العراق.

وهو ما سنقوم بدراسته في أدناه :

المطلـب الأول: سياسـات الأمـن الوطني في العراق على أرض الواقع: نظرة تقييمية[١٨]

لقـد كانت أنظـار العراقييـن تتجه بعـد العام 2005، إلى تشـكيل حكومة وطنية لاحقة على مرحلة الاحتلال المباشر تؤدي إلى تحقيق عدد من القضايا وأهمها:

-تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية

-تحقيق الاستقرار السياسي

-بناء أمـن وطني ، يحقـق للعراقيين ما صبو إليه من علاج لحالات عدم الاستقرار خلال مدة الاحتلال المباشـر، ثم تكـرر الأمر مع خروج الأمريـكان عـام ٢٠١١، ووصل الـى ذروته بخـروج الموصـل من تحت سـيطرة الحكومة الاتحادية في حزيران ٢٠١٤.

لكـن ذلك لم يتحقـق، وأثناء أحـداث الموصل فـي ٢٠١٤ وما بعدها ، أعـاد العراقيون طرح التساؤل المطروح: لماذا؟

ان المعـروف ان سياسـات الأمـن الوطنـي يفترض ان تتطابق وعدة عوامل[١٩]:

١ ـ النظام السياسي وفلسفته، بمعنى أن النظام السياسـي الـذي تأسـس عـام ٢٠٠٥ إنما هيئ الأمر لان يكون العراق دولة واحدة ديمقراطية وتعدديـة ودولـة يعتمد فيهـا التداول السـلمي للسـلطة، وأي تعدي على هـذه الأمور هو مما يصيب الأمن العراقي بالسلب، وهو بالتالي مما يستوجب حمايته.

٢ ـ البرامـج الحكومية التي صـوت البرلمان عليها بالثقـة، وتمثل أهدافاً طويلـة للدولة تمتد إلـى أربعة أعوام هي فترة عمر الحكومة، فكل حكومـة تأتـي انما نتيجة عقد مع الشـعب على اعتماد سياسات محددة طوال الدورة التشريعية أو طـوال عمر الحكومـة الافتراضـي، وفيها قبول من الشـعب للقوى السياسـية التي يرغب الشـعب بان تدير مصالحه في ضوء برنامجها الحكومـي. ومن ثـم ونتيجة للتوافقات تتشـكل الحكومة من القوى التي يمكنها ان تحصل على اغلبية سياسية محددة.

٣ ـ السياسـات العامـة في ضـوء الموازنات

السـنوية، وتمثل أهدافاً مرحلية تسعى الحكومة لتحقيقها، وهي مشـاريع لسياسـات سنوية، في ضـوء ما متـاح للدولة مـن موازنـات عامة، وفيهـا المخطـط لان تنفذه الدولة من سياسـات دفـاع وطني سـنوية، ومحاكاة مـع التهديدات والاحتياجات الدفاعية والأمنية للدولة.

٤ ـ الضغوطات والتحديات التي تواجه العراق كدولـة وكنظام سياسـي، وفيها يتـم تصوير ما يحتاجه العراق من موارد وسياسـات أمنية في ضـوء ما موجود من تهديـدات يمكن ان تدرك أو تلاحظ. ومـن الملاحظ ان حجـم التهديدات التـي تعـرض لهـا العـراق كانت ومـا زالت مفتوحـة على كل العناوين والاتجاهات: داخلية وخارجيـة. وكلهـا مما تفرض علـى الحكومة اعتماد السياسات الأمنية الملائمة للتعامل معها.

٥ ـ الضغوطات الدوليـة المختلفة، وبضمنها الالتزامـات الدولية للعـراق، وهي مما تفرض علـى العراق ان لا يكـون مصدرا للإرهاب أو للتدخل غير المشـروع بالشـأن الإقليمي للدول الأخـرى. أو ان لا يكـون مجـالا يتدخـل بـه دول أخـرى لتمرير مشـاريع إرهابية ضد امن وسـلامة دول أخرى نتيجة علاقات صراع او تنافس اقليمية او دولية[٢٠].

هـذه العوامل تفـرض أن يتم وضع سياسـات للأمن الوطني محددة[٢١]. بمعنى ان تكون هناك إجـراءات أمنية تتناسـب واحتياجـات العراق الداخليـة والخارجيـة، وحجـم مـا يتعرض له العـراق من تحديـات وتهديدات، وتسـتثمر ما موجود من فرص، فكل سياسة تنتقل من عوامل داخلية في المقام الأول أي ان تراعي احتياجات الداخل: (احتياجات الدولة والارض والشعب)، ثـم تكيف في ضوء الموارد المتاحة وفي ضوء التهديـدات والقيـود التي تضعهـا البيئة الدولية والإقليمية وحتى المحلية، لكن ما يلاحظ هو :

-ان هنـاك العديـد من التشـكيلات التي تحمل السـلاح[٢٢]: الجيـش (وهو مؤسسـة ما زالت ضعيفـة جدا رغـم ما انفق عليها من عشـرات المليارات من الدولارات خلال المدة بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠١٤، وهو ما اشره سقوط الموصل بمقاومة بسـيطة رغم وجود قرابـة ١٣٧ الف عسـكري)، وتشـكيلات وزارة الداخلية (سواء الاتحادية أو المحلية، وهي الأخرى انفق عليها عشـرات المليارات من الدولارات، أثناء المدة نفسـها، الا ان حاصـل تاهيلهـا كان لا يتفـق واحتياجـات العـراق الأمنيـة)، والتشـكيلات الحكوميـة الأخرى مـن قبيل: أجهـزة مكافحة الإرهـاب، وغيرهـا، .. وكلهـا انفـق عليهـا عشـرات المليارات من الـدولارات، كمرتبات وتدريـب وتجهيـز، الا ان حاصـل ادائها كان ضعيفا

-ورغـم ان العراق انفتح على عمليات تسـليح مختلفـة وتدريـب، محليـة وخارجيـة، وربما الأمر ينطوي على وجود فسـاد تجعل البيانات ومؤشرات الانفاق غير صحيحة، ومن ثم تكون الموارد للتشـكيلات الحكومية غير متلائمة مع احتياجـات العـراق الأمنيـة والدفاعيـة، كون التسـليح كان عبارة عن عمليات بمستوى انفاق يفوق الكلف الفعليـة بعدة أضعاف ولأنواع من الأسـلحة غير الفاعلـة[٢٣]. الا ان مـا لا يمكن إغفالـه هو أن المدة التي اسـتغرقها العراق في

بنـاء تشـكيلاته الامنيـة والعسـكرية أصبحت طويلـة منذ العـام ٢٠٠٣ ، ومـا زال لم يخلق تراكم في البناء والتدريب والسياسـات للتعامل مـع تحدي الإرهاب، في حيـن ان الاخير ينمو بشكل مضاعف.

والاهـم من كل ما تقـدم، ان العراق ومنذ عام ٢٠١٢، أي تاريـخ خروج القـوات الأمريكية مـن العراق واجهتـه صعوبة في بنـاء قدرات عسـكرية وأمنية بمسـتوى وطنـي، من حيث: التخطيط والسياسـات والإجـراءات والتجهيز والتدريب، بل وكان الجهد السياسي يعد المعيق الأكبر بهذا الشـأن بسـبب الرغبة بربط العامل العسكري والأمني بالعوامل السياسية او التأثير على قدرة المؤسسـات العسكرية والأمنية على وضع وتنفيذ سياسـات الأمـن بمهنية بعيدا عن الاعتبـارات السياسـية[٢٤]، وهو مـا ولد ردود أفعـال عالية في مناطق الصراع ضد الإرهاب ضـد السياسـات الأمنيـة، بـدلا مـن ان يدعم المواطـن الجهد الحكومي في تنفيذه لسياسـات الأمن الوطني[٢٥].

بمعنـى آخر، لقد ركـن العراق إلى سياسـات أمنية تتسم بالاتي:

١ ـ فيهـا بعـض الضعـف نتيجـة تداخلها مع العوامل السياسية، وإغفال ان معالجة الإرهاب لا يتـم بمعالجة مظاهـره ونتائجه وإنما بخفض أسبابه وإزالتها

٢ ـ وأنهـا سياسـات لا تلبـي حجـم المخاطر التـي يتعـرض لها، واسـتعان بجهد عسـكري وأمنـي تخطيطـا وتنفيـذا لا يصلـح لان يدير العراق كدولة، بقدر ما كان يتفاعل مع العوامل السياسـية وليس مع الاستقرار المجتمعي او مع العراق كدولة لها كيانها ومصالحها[٢٦].

في تلـك الأثناء ظهرت مخاطـر الإرهاب علـى التعايـش السـلمي، في وقـت كان هناك اخطاء في التقدير السياسـي لمختلف القوى في التعامـل مع الدولة والمجتمع والسياسـات. نعم ان جزءا من أسـباب نمـو الإرهاب في العراق انما يرجع إلى تقدير خاطئ في سياسـات قوى سياسـية ، نقول تقديـر خاطئ متعلـق بعوامل شـخصية، وليس نتيجة سياسـات حكومية ؛ الا ان ما يحمل الحكومة مسؤولية هو عدم اتجاهها إلـى تصحيح مسـار الأوضاع اثنـاء المدة بين ٢٠١٢- حزيـران ٢٠١٤ مما تسـبب بسـقوط سـريع للموصل رغم كل الإمكانات العسكرية والأمنية الحكومية فيها.

لقـد اسـتطاع العراقيـون، بتكاتـف جهود متعـددة ، متمثلـة بالجهـد الحكومـي والقـوى المجتمعية متمثل بتاسيس الحشد الشعبي، فضلا عن الدعم الإقليمي والدولي (التحالف الدولي)، مـن تحقيـق نتائج سـريعة في وقـف الإرهاب وتقليصـه وجوده فـي العراق، وطـرح مقابل هذا الجهـد دعوات مجتمعية وسياسـية ودولية مختلفـة الـى وجـوب ان يعمـل العـراق على برامج للإصلاح الحكومي: سياسـيا واقتصاديا ومجتمعيا؛ ودعم جهود المصالحة الوطنية.

لقـد حققت المؤسســات العســكرية والأمنية ؛ والحشد الشعبي، نتائج سريعة نتيجة الدعم الذي حصلـوا عليه برفض وجـود الإرهاب ، الا انه على المدى البعيـد يتوجب ملاحظة ان العراق ما زال يعاني من معضلة في بناء سياسات أمنية ودفاعيــة تحقق لهم الأمن الوطني اسـتنادا إلى مستلزمات ووسائل وطنية[٢٧]، فهذه المؤسسات رغم ما انفق عليهـا من موارد طوال المدة بين ٢٠٠٥- ٢٠١٤ أظهـرت العجـز علـى إدارة مهام أمنية كفوءة، وواحد من أسـبابه هو وجود مؤشـرات بالفسـاد، وكونها سياسات لم تعكس صياغات مهنية، فضلا عن تداخلها مع القضايا السياسية. وهو أمر تم رصده من خلال الانهيار الواضح في المؤسسة الأمنية في أعقاب خروج الموصـل وغيرها مـن مدن عدة عن سـيطرة الحكومة الاتحادية بعد حزيران ٢٠١٤.

ومراجعــة خطـوات الحكومة فـي معالجة تمدد الإرهاب وانهيار منظومة الأمن الوطني، نراها انفتحت على عدة وسائل، بمجملها تحتاج الــى إعــادة تكييفها لتكـون متفاعلــة ايجابا مع المشروع الوطني على المدى البعيد، وأهمها:

أ-تـم معالجة ضعـف الامكانات عبر تأسـيس الحشـد الشــعبي، وهـو الامر الـذي اضطرت اليــه المرجعيــة الدينيــة لحفـظ وبقـاء العراق موحـدا، والتعويض عن غيــاب دور الحكومة في حماية العراق كدولــة ومجتمع، بعد أحداث حزيــران ٢٠١٤ فــي الموصل ، وهو ما اشـر ان المنظومــة الأمنية التي تم بنائها منذ إنشــاء النظام السياسي غير مؤهلة للتعامل مع تحديات الأمــن الوطنــي، وصار الاتجاه فــي نهاية عام ٢٠١٦ الى تأسيس هيئة الحشد الشعبي وربطها بمجلس الـوزراء اي عدها مؤسســة حكومية، الا انــه فــي المــدى البعيد لا يمكن الاسـتمرار بالركون إلى الحشـد الشعبي، لانه بعد استقرار المـدن الغربية والشـمالية من العـراق فانه لا يمكن تبرير اسـتمرار التطوع على هيئة الحشد الشــعبي، ومن ثـم لا يبق الا الاتجــاه نحو بناء المؤسسات الأمنية والعسـكرية الرسمية كونها الأكثر ارتباطا بوجود الدولة ككيان مؤسســي ، وككيان ضامن لامن الدولة والمجتمع في الذهن الاجتماعي والدستور والقانون الدولي.

ب-الانفتــاح علــى تدخل إقليمــي ، فبعض الــدول المجــاورة أصبحـت تعلـن بيـن الفينة والأخرى عـن هذا التدخل، لاعتبــارات تتعلق بامنهــا الوطني، وقسـم من تدخلهــا جاء بطلب حكومــي عراقــي، والــذي قاد إلى حساسـيات عراقيــة داخليــة لاعتبــارات تتعلـق بالتداخل القومي والمذهبي بين العراق وتلك الدول؛ وهذا الامــر يفرض على العـراق ان يظهر نوعا من الاسـتقلالية في القرار الوطنــي في التعامل مع دول الجوار كافة.

ج-الانفتــاح علــى الجهـد الأمريكــي وتحالف دولي ضد الإرهاب، وهو ما طرح في تشـرين الاول ٢٠١٤. وهـذا الانفتاح وان رافقه بعض المعارضة الداخلية لحجم التدخل الأمريكي في العراق، الا انه في النهاية كان تدخلاً مقبولاً من

القوى العراقية الموجودة في العملية السياسية؛ وبرر الامر باتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين وان العراق لا يمكنه الركون الى قدراته الذاتية للتعامل مع التحدي الإرهابي. فالولايات المتحدة وفرت ابتداءً غطاءً جوياً في مناطق خسرها الجيش العراقي، وسمحت بإعادة انتشاره فيها، ثم اتجهت الى نشر بعض عناصر الجيش الامريكي في العراق للقيام بمهام عسكرية ميدانية واستشارية وتدريبية، فضلا عن تغطية جزء كبير من احتياجات العراق من الاسلحة، الا انه في المدى البعيد على العراق ان يعيد مراجعة سياسات الدفاع والأمن بجهود وطنية.

ان الإجراءات التي اتبعت في العراق خلال المدة اللاحقة على حزيران ٢٠١٤ ، أظهرت جهدا جمعيا: عراقيا واقليميا ودوليا، للتعامل مع التحدي الإرهابي، الا انه على المدى البعيد من الضروري إعادة التكييف المؤسسي للسياسات العراقية ، والانتقال الى مرحلة تأسيس الدولة المستقرة ، وجعل المؤسسات الحكومية الأمنية والعسكرية مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات الأمن الوطني، بحكم مسؤوليتها ، وان يكون غطائها ضامنا لوحدة واستقرار العراق كدولة وكمجتمع ، من خلال تهيئة المستلزمات التي تحتاجها تلك المؤسسات من موارد مالية وبشرية ومعدات وتدريب واستراتيجيات تحقق لها قدرة الانتشار والفاعلية في العراق ككل.

المطلب الثاني: مقترحات عامة

بعد كل ما تقدم، فان العراق عانى من خلل متعدد الأوجه تسببت بظهور وتعاظم مشكلاته الامنية ومنه:

-هناك خلل في البناء الأمني، وعدم تناسب الموارد المخصصة للأمن من اسلحة وتدريب واشخاص واموال مع احتياجات العراق الأمنية

-كما عانى العراق من خلل في عقيدة الأمن الوطني، فالعوامل السياسية كانت حاضرة في انشطة وضع وتنفيذ سياسات الأمن الوطني، وأسبابه مفهومه تتعلق بالتنافس السلبي بين القوى السياسية مستغلة عدم الاستقرار السياسي في العراق-كما ظهر خلل في إستراتيجيات الأمن الوطني، وعدم قدرتها على تأشير الإرهاب سواء كمسبب او كانشطة او كنتيجة، مقابل آليات ضعيفة في التعامل مع دورة حياة الإرهاب : الأسباب والأنشطة والنتائج

-والخلل الآخر لا يتعلق بالعراق لذاته ، بقدر ما يتعلق بتفاقم ظاهرة الإرهاب فيه نتيجة عوامل متعددة داخلية وخارجية، بشكل فاقت مستوى التوقع.

وهنا نتساءل: هل يمكن ان نبني سياسات أمنية عراقية، تلبي كل الاحتياجات الأمنية العراقية؟ أي احتياجات الدولة واحتياجات الحفاظ على وحدة البلد واستمراره واحتياجات امن المواطن، مهما كان انتماؤه ؟

من الواضح ان العراق قد دخل في شرنقة

غاية في الصعوبة، تتمثل بكون بعض التهديدات والتحديات التي وضع العراق نفسه فيها جاءت بفعل عوامل سياسية متمثلة بالتنافس السلبي والاختلاف بشان كيفية تعريف التحديات التي يعاني منها العراق وكيفية إدارة البلد ، فضلا عن استمرار الفساد بصوره المختلفة وهو ما طرح مطالب واسعة للاصلاح في الدولة العراقية منذ عام ٢٠١٤ ؛ استجابت الحكومة للقسم الأكبر منها بقدر تعلق الامر بصلاحياتها الدستورية .

والقسم الآخر منه جاء بفعل عوامل إرهابية قسم منها محلي وقسم آخر منها وافد، ووجه الصعوبة هو : ان حجم المشاركة بالجهد الأمني وحجم الموارد البشرية والمالية التي تبذل عليه كبيرة جدا، وان التهديد الأمني والعمل الذي يعد إرهابيا ما زال محدداً ومنتشراً بمناطق ذات طابع فئوي محدد ؛ وهو ما يفرض على الحكومة ومؤسساتها إدارة هذا الملف بما لا يسبب إثارة لأي نقطة تعرض السلم الأهلي للخطر.

ووجه الصعوبة الآخر ، يتمثل بكون البناء المؤسسي للجهاز الأمني والمؤسسة العسكرية غير مكتملة ويوجد بعض الضعف في تأهيلها ، وهو ما جعلها تغطي العجز في ذلك بالاستعانة بجهد هيئة الحشد الشعبي وبجهود إقليمية ودولية مختلفة.

يقابل ذلك ، ان العراق لم يظهر الى غاية الانتهاء من كتابة هذا البحث وجود سياسات أمن وطني فاعلة، والسياسات بتعريفها الاكاديمي هو وجود برامج توازن بين: الموارد المتاحة والأهداف المرغوب بتحقيقها ، والفرص والتحديات القائمة والمتوقعة ، وبرنامج زمني للانجاز، فما موجود يضع بنظر الاعتبار القضاء على الإرهاب ، وربما يمكن تقبل ذلك وفهمه مرحليا لوجود تحدي خطير ، الا انه على المدى المتوسع والبعيد يفترض أحداث تغير في السياسات الأمنية ، لتقوم على إدراك المخاطر التي يتعرض لها العراق كدولة ومجتمع،..

ان كل ما تقدم ، مما تهيئ للقول ان وضع العراق صعب أمنيا، وما يحتاجه العراق في السنين القادمة من جهود ينبغي ان تكون متكاملة ، فسياسات الأمن الوطني تحتاج في المقام الأول الى مزاوجة بين : سياسات حكومية فاعلة في التعامل مع العراق كدولة ومجتمع ، والى سياسات امن وطني قادرة على بسط الأمن والاستقرار الأمني في العراق ككل

ان العراق يعاني اليوم ، من احتمالات متصاعدة لظهور مسببات عدم استقرار في سنين لاحقة ، ومنها المسبب الاقتصادي ، وطرق إدارة غير ناجحة للمحافظات تتسبب بتبذير اغلب الموارد على انشطة فيها فساد ، وغيرها[٢٨].

ولا يمكن الشروع بوضع سياسات امن وطني

يمكنها التعامل مع التحديات الامنية الا بمعالجة تلك المسببات ، والاتجاه الى بناء مؤسسات امنية وعسكرية مستقرة وفاعلة .

وعموما، ان لبناء منظومة امن وطني، تحقق ما يحتاجه العراقيون، انما هو عمل سياسي-أمني مشترك، يحتاج لتحقيقه عمل وطني يزاوج بين الاتي:

١ - مشروع سياسي يستوعب جميع الرؤى والطموحات، ويطمئن الكتل السياسية المتنافسة ويستوعب الجميع؛ عدا الإرهابيين.

٢ - مشروع لأمن وطني، ذو مستلزمات وطنية، مؤسسية، بمعنى ان يكون عملاً مهنياً، وواعياً ومخططاً له

٣ - تنمية حقيقية تدفع العراقيين إلى الابتعاد عن الجدل السياسي، نحو إعادة البناء وتعزيز الرفاهية، وليكون البناء والتنمية طريق ليدرك العراقيون ان ما تقوم به الدولة هو لاجلهم، وان عليهم حمايته بجهدهم قبل جهد الدولة.

٤ - ترسيخ روح المواطنة التي تجعل من كل عراقي يركز على ان امن العراق هو امنه الشخصي. وهذا الجهد يتطلب تضافر جهود متكاملة وليس جهد حكومي فقط، اي التركيز على اظهار تفاعل الروح الوطنية والمواطنة لدى المواطن ولدى مؤسسات الدولة المختلفة .

ان الاحتياجات أعلاه تمثل متطلبات حد أدنى يحضى باتفاق عريض ، ويمكن للحكومة الاتحادية ان تدفع الى النقاش الاكاديمي مسالة مناقشة احتياجات العراق في وضع وتصميم وتنفيذ سياسات أمن وطني تستوعب العراق ككل دولة ومجتمع ، من اجل ان يعم الامن والاستقرار في كافة العراق.

ثالثا: الخاتمة :

وفي الخاتمة، فاننا نرى ان الربط بين فعل الإرهاب وفعل السياسات الأمنية العراقية هو ربط ما زال غير متوازن، فالقائمين على التخطيط والتنفيذ للسياسات الأمنية بقوا لمدة ليست بالقصيرة غير مدركين لطبيعة ومسببات الإرهاب، وتم تجاهل انه يحتاج إلى مزاوجة بين العمل السياسي والعمل المهني ، فتقديم خيار القوة في المقام الاول هو مسالة لن تكون هادفة، بمعنى ان الامر كان بحاجة الى معالجة المسببات وليس التعامل مع المخرجات والنتائج.

ولا يمكن اغفال ان العراق واجه تحدياً جسيماً تمثل بالتحدي الإرهابي ، نتيجة تفاعل عوامل داخلية وخارجية ، تسببت بان تربك انشطة السياسة والإجراءات الأمنية ؛ ولاسيما بعد العام 2014 ، وصار الاتجاه إلى تضافر الجهود الحكومية والمجتمعية والإقليمية والدولية لوقفه وإنهائه، الا انه على المدى البعيد يستلزم إعادة النظر بالسياسات الأمنية لتكون أكثر قدرة على

تحقيق الأمن للمواطن والمجتمع والدولة ، كون العوامل المجتمعية والإقليمية والدولية سينتهي دورها وستبقى المؤسسات الأمنية والعسكرية الحكومية هي التي سيقع عليها عبء وضع وتنفيذ سياسات الأمن الوطني.

وكما بينا في هذه البحث، فان الخلل الحاصل في السياسات الأمنية العراقية منذ عام 2003 إنما واحدة من أهم أسبابه ليس حجم الهجمة الإرهابية إنما الخلل في التعامل مع مسببات الإرهاب، فضلا عن وجود ضعف لدى من يصنع السياسات الأمنية وتأثرهم بالعوامل السياسية، ربما بشكل مقصود وربما عن عدم دراية بعواقب ما يتم تنفيذه من سياسات أو من إجراءات. رافقه عدم انسجام وعدم توافق اللحمة السياسية الداخلية، لذلك خلقت مجالا لنمو ظاهرة الإرهاب.

إن الخلل السياسي، وتحديدا القائم على عامل الفساد وضعف المواطنة ، والتدني في مؤشرات التنمية الاقتصادية، هو ما قاد إلى المساعدة على تبني الأفكار التي تتعارض مع النظام السياسي الحاكم داخليا، واتساع دائرة التعارض مع النظام السياسي الحاكم، مما قاد إلى تسهيل نمو الأفكار والتيارات التي تتبنى العنف .

ان النتائج التي استطاع العراقيون تحقيقها منذ عام ٢٠١٤ ، يتطلب البناء عليها من خلال تفاعل العوامل السياسية والأمنية ، ويتطلب الأمر دعم بناء مؤسسات الأمن المختلفة ، وإبعادها عن التجاذبات السياسية ، اي تعزيز سياسات الأمن الوطني المرتبطة بالعراق والعراقيين كدولة وكمجتمع وكمواطنين بعيدا عن اي تأثير سياسي، والعمل على استمرار دفع المؤسسات الأمنية والعسكرية على اتيان سياسات امن وطني مستقرة وقابلة للإدامة.

الهوامش

1 - على حرب، الإرهاب وصناعه، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص ص-20 29.

وايضا: ابراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٥، ص ص١٧-٢١.. وايضا: محمد المحفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، مجلة النبأ، العدد ٧٨، اب، ٢٠٠٥، ص٢١: http://www.annabaa.org/nbahome/htm.٠٤٠/nba٧٨

٢ - ويراه البعض بانه كل جناية سياسية ينتج عن تنفيذها ما يثير الرعب والفزع العام بين ابناء المجتمع. ينظر: عثمان علي حسين، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء احكام القانون الدولي العام، اربيل، مطبعة منارة، 2006، ص ص65-59.

3 -A. Conte, Human Rights in the

Prevention and Punishment of Terrorism Hardcover, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2010, p: 8-9.

4 - ينظـر: يوسـف محمـد صـادق، الإرهـاب والصـراع الدولـي، اربيل، بـلا، ٢٠١٣، ص ص٢٣-٢٤.

وايضا: كريم مزعل شـبي، مفهوم الإرهاب، نظرة في القانون الدولي والداخلي، استخرج بتاريخ: ٢٢ نيسـان ٢٠١٥: http://abu.edu.iq/re-searches/65

٥ - للتوسع ينظر في دراسة: رشا ظافر محي الدين عبد رضا ، الحـرب على (الارهاب) والقانون الدولـي الانسـاني المعاصر، مجلة السياسـية والدوليـة ، العـددان ٢٦ و ٢٧، كليـة العلـوم السياسـية، الجامعـة المسـتنصرية، ٢٠١٥، ص٢٧٢-٢٧٣.

٦ - قـارن مـع: سـنام ناراجـي اندرلينـي، اطار عمـل مفاهيـم: الامـن، السـلام، المحاسـبة، اسـتخرج بتاريـخ: ٥ كانـون الاول ٢٠١٤: http://siteresources.worldbank.org/INTMNAREGTOPGENDER/Resources/Conceptual_Framwork-ARB.pdf

7 -david a Baldwin, The concept of security, Review of International Studies, no. 23, British International Studies Association, 1997, p: 8-9.

٨ - زكريـا حسـين، الأمـن القومـي، اسـتخرج بتاريـخ: ٢٢ نيسـان ٢٠١٥: http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

٩ - كوثـر عبد الله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشـامل وابعـاده في مختلـف شـؤون الحياة، الكويـت، حركـة التوافق الوطني الإسـلامية، ٢٠٠٧، ص ص٦-٧. وايضا: هاري آر.ياغر، الاسـتراتيجية ومحترفـو الأمـن القومـي، ابو ظبـي، مركز الامـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١، ص ص٧٣-٧٧.

10 - Paul D. Williams, Security Studies, the Elliott School of International Affairs at the George Washington University, USA., 2009, pp: 9-12.

11 -Colin S. Gray, after iraq: the search for a sustainable national security strategy, Strategic Studies Institute, January, 2009, PP: 7-8: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB902.pdf

١٢ -للتوسـع بشـان وجوب تجديـد الفكر الامني: معتـز عبـد الحميـد، الإرهاب وتجديـد الفكر الأمنـي، عمان، دار زهران للنشـر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٧-٨.

- تشير لهذه الانواع مصادر متعددة، منها مثلا:

- مجموعـة مؤلفين، العنـف الطائفي في العراق...

الأسباب والآثار المترتبة عليه، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، كربلاء، ٢٠٠٥، مجموعة صفحات.

- حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي، مجلة ابحاث التربية الأساسية، العدد ١، المجلد ١١، ٢٠١٢، الجامعة المستنصرية، ص ص٢٧٣-٢٧٩.

- دنيا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٤٣، ٢٠١٢، ص ص١٣٠-١٣٣.

14 -Michael E. O'Hanlon, Iraq Index Tracking Variables of Reconstruction & Security in Iraq, Brookings, Washington, July 2013, PP: 9-10.: http://www.brookings.edu/~/media/Centers/saban/iraq-index/index20130726.pdf?la=en

١٥ -قارن مع: نهى الدرويش، اثر التوحش على سايكلوجية المواطن والمجتمع في العراق، في: العراق ما بعد داعش، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ص٢٦-٢٩. وايضا: هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية : العراق، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص ص٣-٥.

١٦ - للتوسع ينظر مثلا: مجموعة مؤلفين، الشركاء الدوليون في العراق يقدمون لحكومة العراق : كتاب: ملخص اوضاع العراق، بلا، ٢٠١١، مجموعة صفحات متفرقة. وايضا: علي عبد العزيز الياسري، ملامح الثقافة السياسية في العراق المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٧، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ص١٧٩-١٨١. وايضا: همام طه، الحكومة الاتحادية والرؤية الشاملة للامن الوطني، موقع كتابات، استخرج بتاريخ: ٢٦ نيسان ٢٠١٥: https://www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=٨&cad=rja&uact=٨&ved=

17 - michael knights, Rebooting U.S. Security Cooperation in Iraq, Washington, the washington institute for near east policy, 2015, pp: 6-9.

١٨ -يمكن التوسع بتقييم سياسات الأمن الوطني التي اعتمدها العراق، ينظر بشان هذه الفقرة: فراس عبد الكريم محمد علي، واسراء علاء الدين نوري، وخضر عباس عطوان، سياسات الأمن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الإرهابي بعد ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٤١، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص٩٧-١٠٢.

١٩ - هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية ، العراق من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ص٤-٧.

٢٠ - ينظر مثـلا: خالد عليوي العرداوي، العراق والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في السياسة الخارجية العراقية المستقبلية، جامعة اهل البيت الاهلية، كربلاء، ٢٠١٣: استخرج بتاريخ: ٢٢ نيسان ٢٠١٥:

http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/sthash.#٢٧=research.php?IDfHXs٧GqM.dpuf

٢١ - ينظـر : إسـتراتيجية الأمـن القومـي العراقـي، منشـورات مستشـارية الأمـن الوطنـي، ٢٠٠٧: http://www.niqash.org/uploaded/documents/NationalSecurityStrategy_Arabic.pdf

٢٢ - ويقابل هذه التشـكيلات الرسـمية، ان اغلب الأحـزاب فـي قمة السـلطة احتفظـت باجنحة عسـكرية قبل عام ٢٠١٤، واغلبها اكثر كفاءة في التجهيز والتدريب من القدرات الحكومية.

23 - Anthony H. Cordesman, Sam Khazai, and Daniel Dewit, Shaping Iraq's Security Forces, CSIS, Washington, December 16, 2013, pp: 4-6.

٢٤ - قـارن مع: عماد علو، العراق ما بعد داعش، فـي: العـراق ما بعد داعـش، مركـز النهرين للدراسـات الاسـتراتيجية، بغـداد، العـدد ٣، ٢٠١٥، ص ص٨-١٠.

٢٥ - قـارن مـع: إيـاد العنبـر، اسـحق يعقـوب محمـد، مسـتقبل العراق: دراسـة فـي العلاقة بين مؤشـرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولـة، كلية العلوم السياسـية ، جامعة الكوفة، استخرج بتاريخ: ٣٠ اب ٢٠١٥

http://www.politicalsciences.uokufa.docx.٣/edu.iq/staff/ishaqy/ar/res

26 -Anthony H. Cordesman, Sam Khazai, and Daniel Dewit, Shaping Iraq's Security Forces, op, cit, PP: 13-14:

٢٧ - ينظر مثلا: مارك كاتز، الحرب ضد الإرهاب بعـد العـراق وأفغانسـتان، مركـز الجزيـرة للدراسـات، ٢٠ فبرايـر ٢٠١٣: http://studies.aljazeera.net/bookrevisi

دور الولايـات المتحـدة الامريكية في بناء النظم البرلمانية ما بعد الاحتلال
(دراسة مقارنة)

الباحث سيف عباس حسين(*)

المقدمة:

قامـت الولايـات المتحدة منـذ بروزها في مطلع القرن العشـرين كقوة كبـرى باحثة عن الهيمنة على إتباع سياسـات مغايرة لسياسـات الـدول الاسـتعمارية القائمـة علـى السـيطرة المباشـرة ، اذ اعتمـدت الولايـات المتحـدة الأساليب المرنة غير المباشرة التي تركز على الشـعوب أكثر مما تركز على النظم السياسـية مما سـاعد بشـكل أو بآخر على تحطيم أساليب الاسـتعمار التقليدية وإظهـار الولايات المتحدة بمظهـر الدولـة الديمقراطية المنقذة كاسـلوب جديد للهيمنة ، الامر الذي اكسبها بجانب قواها الماديـة صفة القوة المجسـدة للخير بوجه قوى الشـر ، مما اتاح لها مرونة واسعة في توصيف النظم السياسـية المعادية لها بقوى الشـر الأمر الـذي غالبـاً ما يسـاعد علـى افقاد تلـك النظم الشـرعية حتى مـن قبل مجتمعاتهـا ،مما يمنح الولايات المتحدة المبرر الذي تنطلق من خلاله باتجاه إسـقاط تلك النظم ،الأمـر الذي يتيح لها القـدرة الكافية على إعادة بناء النظم السياسـية التي غالباً ما تكون برلمانية بالشكل الذي يتوافق مع طبيعة مصالحها الإستراتيجية .

أولاً - أهمية البحث :

تتلخص أهمية البحث في نقطتين أساسيتين:

١- انه موضوع جديد ولم يجد الباحث الدراسات الكافية لتغطيته .

٢- تحتـل عملية اعادة بناء النظم البرلمانية من حيث الفاعلية او عـدم الفاعلية اهمية كبيرة في التأثير على مدى تطور الدولة .

ثانياً – هدف البحث :

يتجلـى هـدف البحـث فـي بيـان ازدواجيـة المعايير التي تعتمدها الولايات المتحدة في بناء النظم البرلمانية .

(*) الجامعة المسـتنصرية/ كلية العلوم السياسـية/ قسـم النظم السياسية والسياسات العامة

ثالثاً – اشكالية البحث :

ان دور الولايات المتحدة في بناء النظم السياسية يتسم بطابع الازدواجية المتوافق مع طبيعة المصالح الامريكية الدافعة باتجاه بناء نظم برلمانية فاعلة او غير فاعلة .

رابعاً – فرضية البحث :

تعد الثقافة السياسية أحد أهم العوامل التي تعتمدها الولايات المتحدة في بناء النظم البرلمانية .

خامساً – منهجية البحث :

يستعين البحث بالمنهجين المؤسسي والنظمي ، نظراً لطبيعة الموضوع المبحوث فيه والذي يتطلب دراسة الاطار المؤسسي للنظام السياسي ، فضلاً عن مدخلات الاخير ومخرجاته التي تشكل عامل جوهري في تقرير مدى فاعليته .

سادساً – هيكلية البحث :

أنتظم البحث الموسوم بـ(دور الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظم البرلمانية ما بعد الاحتلال) في ثلاثة مباحث اساسية فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، جاء المبحث الاول تحت عنوان (دور الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظم البرلمانية ما بعد الاحتلال) وعالج الثاني (دور الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظام البرلماني في المانيا الغربية) ، أما المبحث الثالث فقد تناول (دور الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظام البرلماني في العراق).

المبحث الاول : آليات الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظم البرلمانية لما بعد الاحتلال :

تلجأ الولايات المتحدة بعد احتلال دولة ما الى اسقاط النظام السياسي الذي كان سائداً فيها بعد اسباغه بصفة الدكتاتورية كمبرر للاحتلال الامر الذي يحتم على الولايات المتحدة اعادة بناء نظام سياسي جديد ليحل محل النظام القديم والملاحظ ان الولايات المتحدة تولي اهمية كبيرة لمرحلة البناء ، ويمكن ارجاع ذلك الى ان مرحلة اسقاط النظام السياسي ما هي الا مرحلة تمهيدية وصولاً لمرحلة البناء التي تجسد المحطة التي سيتم خلالها رسم الاسس العامة لمسيرة الدولة المستقبلية بالشكل الذي يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية اي ان مرحلة البناء ستعكس طبيعة النوايا الامريكية تجاه تلك الدولة اما باتجاه نظام سياسي فاعل او غير فاعل .

عند دراسة دور الولايات المتحدة في بناء النظم البرلمانية في اغلب الدول التي احتلتها يلاحظ ان ذلك الدور قد جاء بشكل مباشر او غير مباشر كما سنرى :

أولاً – الدور المباشر : يتجلى بدور الولايات المتحدة في كتابة الدستور الجديد للدولة ، والذي قد يأتي بشكل مباشر عبر قيامها بكتابة الدستور بذاتها كما فعلت مع الدستور الياباني[1] او بشكل غير مباشر عبر منح مهمة كتابته لقيادات وطنية من الناحية الشكلية ويكون لها الدور المحوري من الناحية العملية وفي كلا الحالتين تهدف الولايات المتحدة من كتابة الدستور رسم اطار مؤسسي يذهب اما باتجاه بناء نظام برلماني فاعل او غير فاعل .

يلاحظ من خلال دراسة الاطار المؤسسي لاغلب الدول التي احتلتها الولايات المتحدة وساقت لها النظام البرلماني بان هناك تركيز على مؤسسة الحكومة في ذلك النظام ، إذ ان التعاطي مع الاخيرة بات معياراً لمعرفة طبيعة التوجهات الامريكية ، ويمكن ان نعزو سبب الاهتمام بالحكومة الى الدور المركزي الذي تحتله الاخيرة في النظام البرلماني[٢] ، والذي اعطاها دوراً محورياً في التحكم بمدى نجاحه ، اي ان الحكومة القوية تساعد على تشغيل النظام بشكل سليم مما يجعله ذو اداء فاعل ، بينما تساعد الحكومة الضعيفة على اصابة النظام بالشلل مما يفضي الى تعطيله .

وعليه سيتم التركيز في دراسة الإطار المؤسسي على مؤسسة الحكومة من حيث القوة والضعف ، وعند البحث عن العوامل التي تدفع الحكومة بأحد هذين الاتجاهين سيبرز امامنا دوراً محورياً لعاملين أساسيين هما :

١- اختصاصات الحكومة : يبرز اثر الاختصاصات التي تتمتع بها الحكومة في دفع الأخيرة باتجاه القوة او الضعف من حيث مدى اتساعها ، اي ما اذا كانت واسعة ام محدودة وكذلك مدى مشاركة المؤسسات الاخرى الحكومة في ممارسة تلك الاختصاصات ، أي قد تتمتع الحكومة باختصاصات واسعة لكنها ملزمة دستورياً بممارسة تلك الاختصاصات بالاشتراك مع المؤسسات الاخرى وليس بمفردها ، ويعتمد اثر ذلك على الحكومة بحسب طبيعة علاقاتها بتلك المؤسسات اي ما اذا كانت علاقة تعاون ام صراع ، فاذا كانت علاقة تعاونية ستتمكن الحكومة من ممارسة تلك الاختصاصات بفاعلية مما يسهم بتقويتها اما اذا كانت صراع ستتقلص قدرة الحكومة على ممارسة تلك الاختصاصات ، نتيجة لعدم تعاون تلك المؤسسات معها ، مما يفضي الى اضعافها .

٢- علاقة الحكومة بالبرلمان : تبرز اهمية علاقة الحكومة بالبرلمان في كون الاخير يشكل القوة الموازنة للحكومة وفق اسس النظام البرلماني . ويمكن دراسة اثر الاطار المؤسسي في صياغة تلك العلاقة من حيث دفع الحكومة باتجاه القوة او الضعف في جانبين اساسيين :

أ- مدى التوازن بين البرلمان والحكومة: على الرغم من ان القاعدة العامة للنظام البرلماني تذهب باتجاه التوازن بين البرلمان والحكومة[٣] الا ان الملاحظ من خلال دراسة النظم التي انشأتها الولايات المتحدة بان هناك ترجيح لكفه مؤسسة على اخرى ، ويبرز اثر ذلك على الحكومة من حيث طبيعة ذلك الترجيح ، اي ان ترجيح تلك الكفة لصالح البرلمان يقود إلى تقوية الاخير واضعاف الحكومة ، مما يشجع البرلمان على اسقاط الحكومة بشكل مستمر مما يفضي الى اضعافها، ويجعلها تابعة للبرلمان ، اما اذا ارجحت الكفة لصالح الحكومة سيقود ذلك الى تقويتها واضعاف البرلمان ازاءها .

ب- بنية البرلمان : يمكن التمييز بين نوعين من البرلمانات في هذا الاطار ، النوع الأول يتمثل بالبرلمانات ذات المجلس الواحد ، اما النوع الاخر فيتمثل بالبرلمانات ذات المجلسين ومن الملاحظ ان النوع الثاني عادة ما يساعد على تقوية الحكومة مقارنة بالنوع الاول الذي يعمل على اضعافها ، ويمكن ارجاع ذلك الى ان البرلمان ذو المجلسين يعوق بحكم التفاوت بين مجلسيه من حيث التكوين والاختصاصات[٤]

من امكانية خلق موقف موحد بينهما ازاء الحكومة ، اي ان صراع احد المجلسين مع الحكومة لايقود عادة الى خلق موقف مماثل من قبل المجلس الثاني، الامر الذي يعطي الحكومة نوعاً من المرونة في استمالة المجلس الثاني لصالحها ، وذلك لتكوين قوة قادرة على الوقوف بوجه المجلس الاخر ، مما يعوق مسعى الاخير في اضعاف الحكومة سواء عبر رفض مشروعات القوانين او سحب الثقة منها .

أما البرلمانات ذات المجلس الواحد فغالباً ما تضعف الحكومة من خلال تقليص قدرة الاخيرة في اضعاف موقف البرلمان ازاءها ، الامر الذي يمنح البرلمان القدرة على الزامها بموقفه من خلال ما يملكه من وسائل ضاغطة تتمثل اهمها بحل الحكومة ، مما يجعل الاخيرة تابعة للبرلمان الى حد ما .

ثانياً – الدور غير المباشر : يتجسد دور الولايات المتحدة في هذا الاطار عبر الاحزاب السياسية التي تمارس أثراً محورياً على النظام البرلماني يفوق اثر الاطر الدستورية ، كون الأخيرة تحدد الأسس العامة للنظام السياسي ، بينما تعد الأحزاب السياسية بمثابة القلب او المحرك الأساس لذلك النظام ، الأمر الذي يعطي الأحزاب بحكم ذلك المركز دوراً اساسياً في رسم مدى فاعلية النظام .

وعند البحث عن أهم العوامل التي تؤثر على كينونة الاحزاب السياسية سيبرز امامنا دوراً محورياً للثقافة السياسية التي توليها الولايات المتحدة اهمية كبرى نظراً لأثرها المباشر على الاحزاب السياسية ، فضلاً عن نقطتين اساسيتين هما :

١- ان اثر الثقافة السياسية يتسم بالديمومة النسبية مقارنة باثر الاطر الدستورية ، كون اثر تلك الثقافة نابع من طبيعة مضمونها الذي انتجته تراكمات تاريخية طويلة يصعب تغييرها اذا ما قورنت بالاطر الدستورية .

٢- اتسمت ثقافات جميع مجتمعات الدول التي تم احتلالها من قبل الولايات المتحدة بالطابع الخضوعي[٥] لذا برز اثر تلك الثقافة في كيفية التعاطي مع النظام البرلماني الذي تم الاخذ به بعد الاحتلال ، اي ان النظام البرلماني نتاج مجتمعات ذات ثقافات متطورة كالمجتمع البريطاني، لذا ان نقله الى مجتمعات ذات ثقافات خضوعية يتطلب اجراء تغيير ثقافي يتوائم معه ، الامر الذي يتيح للولايات المتحدة المفتاح الاساسي في التحكم بمدى نجاح ذلك النظام من خلال طبيعة منهج التغيير الثقافي الذي تعتمده في تلك المجتمعات ، ويبدو ان ذلك احد اهم الاسباب الذي جعل الولايات المتحدة تلجأ الى تطبيق النظام البرلماني في اغلب الدول التي احتلتها.

وعليه ينبغي ان نميز بين نوعين من الثقافة السياسية التي تقيمها الولايات المتحدة ما بعد الاحتلال :

١- الثقافة السلبية : هي الثقافة التي يكون فيها الفرد ذو وعي اجتماعي وسياسي منخفض ، مما يقوده عادة الى تغليب ثقافته الفرعية على ثقافته الشاملة[٦] ، فينعكس اثر تلك الثقافة على سلوكه الانتخابي باتجاه البحث عن الاحزاب التي تمثل ثقافته الفرعية ، مما يؤدي الى انتاج تركيبة حزبية تتسم بسمتين اساسيتين :

أ- كثرة عدد الاحزاب السياسية : ينجم هذا

الوضع عن تمثيل تلك الاحزاب الواقع الثقافي المتناقض في المجتمع ، اي ان كل ثقافة فرعية يمثلها حزب او احزاب معينة من دون الركون الى حزب او احزاب محددة تمثل جميع ثقافات المجتمع .

ب- اتسام العلاقة ما بين الاحزاب بطابع الصراع : يمكن ارجاع سبب ذلك الى سمة التناقض ما بين الثقافات الفرعية التي تدفع على المستوى السياسي باتجاه بناء ايدولوجيات حزبية متباينة، مما يقود الى خلق احزاب متنافرة تندفع بشكل سريع نحو الصراع .

وعليه ستدفع التركيبة الحزبية ذات الاحزاب الكثيرة والمتصارعة النظام البرلماني نحو الشلل الذي يفضي الى تعطيله .

٢- الثقافة الايجابية : هي الثقافة التي يكون فيها الفرد ذو مستوى عال من الوعي الاجتماعي والسياسي مما يقوده الى تغليب ثقافته الشاملة على ثقافته الفرعية ، الامر الذي يجعل سلوكه الانتخابي يتسم بالعقلانية التي تدفعه الى البحث عن الاحزاب التي تقدم له اكبر قدر من المنافع بغض النظر عن ايدولوجياتها او تمثيلها لثقافته الفرعية ، مما يؤدي الى افراز تركيبة حزبية تتكون من أحزاب كبيرة ومعتدلة ، كونها تمثل كل المجتمع ، أي من دون التركيز على ثقافة معينة ، الامر الذي يمنحها وزناً سياسياً كبيراً يتيح لها القدرة على نيل الاغلبية البرلمانية التي تمكنها من تكوين برلمان وحكومة قوية أي نظام برلماني فاعل يمتلك القدرة على الايفاء بمتطلبات السلوك العقلاني الباحث عن أكبر قدر من المنافع بعيداً عن الايدولوجيات المتصارعة.

المبحث الثاني : دور الولايات المتحدة الامريكية في بناء النظام البرلماني في المانيا الغربية:

بعد هزيمة المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) لجأت الدول المنتصرة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا والاتحاد السوفيتي) الى تقسيم المانيا فيما بينها الى أربعة أجزاء ، وبعد فترة قصيرة من انتهاء تلك الحرب بدأت حرب جديدة تدعى (الحرب الباردة) التي جعلت الارض الالمانية احد أهم ميادينها ، نتيجة لبروز روئ متناقضة بين الدول المنتصرة حول آلية التعامل مع المانيا ، إذ لجأت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الى إقامة نظام فدرالي، برلماني ، رأسمالي في الجزء الغربي الذي تسيطر عليه ، مما دفع الاتحاد السوفيتي الى إقامة نظام مركزي، اشتراكي ذو حزب واحد في الجزء الشرقي الذي يسيطر عليه ، الأمر الذي افضى الى اقامة دولتين مستقلتين عام (١٩٤٨) احداها تدعى جمهورية المانيا الغربية ، والأخرى جمهورية المانيا الشرقية[٧] ، وطالما ان الاولى قد خضعت لسيطرة الولايات المتحدة من الناحية العملية اسهمت الاخيرة بدور مهم في بناء النظام السياسي فيها كما سنرى :

أولاً – الدور المباشر : تمثل بالدور المحوري للولايات المتحدة في صياغة دستور عام (١٩٤٩) الذي سمي بالقانون الأساسي (Basic Law)[٨] ، والذي ذهب باتجاه تقوية الحكومة بشكل كبير مما جعلها من أقوى الحكومات مقارنة بالنظم البرلمانية المعاصرة ، إلى درجة ان بعض الكتاب أطلق على الديمقراطية السائدة في تلك الجمهورية بـ(ديمقراطية المستشار) ، نظراً للدور المحوري الذي يمارسه المستشار

فـي النظـام البرلمانـي الالمانـي[٩] ، ويمكـن ان نلمـس مصادر قـوة الحكومـة الالمانية في مصدرين أساسيين هما :

١ـ اختصاصات الحكومة :

سنحاول دراسة اختصاصات الحكومة بنوع مـن التخصيص ، وذلك ببيـان الاختصاصات المباشـرة التـي تمارسـها الحكومـة بمفردهـا دون مشـاركة اي مؤسسـة اخرى في الدولة ، والاختصاصات غير المباشرة التي لا تمارسها الحكومة بمفردها وانما بمشـاركة المؤسسـات الاخرى .

أـ اختصاصات مباشرة :

يتولـى المستشـار رئاسـة مجلـس الـوزراء وترؤس جلسـاته ، والتوفيق بين وجهات النظر بغية تنسيق اعمال ذلك المجلس[١٠] .

وضـع برنامـج السياسـية العامـة للدولـة وتنفيذها[١١] .

القيادة العامة للقوات المسلحة[١٢] .

إعداد الميزانية العامة ، وعرضها على البرلمان ليتم اقرارها[١٣] .

تنفيذ القوانين التي يصدرها البرلمان[١٤] .

دعوة مجلس النواب لعقد جلسة استثنائية[١٥]

ادارة الدولة اثناء حالة الطوارئ او الحرب[١٦] .

التفـاوض بشـان الاتفاقيـات والمعاهـدات الدولية[١٧] .

ب- اختصاصات غير مباشرة :

رئيس الجمهورية :

-الطلـب الى رئيـس الجمهوريـة بحل مجلس النواب[١٨] .

- التوصيـة الى رئيس الجمهورية بتعيين كبار موظفي الدولة[١٩] .

- التوصية الى رئيس الجمهورية باعلان حالة الحرب او الطوارئ[٢٠] .

- يتولـى رئيـس الجمهوريـة المصادقة على النظام الداخلي للحكومة[٢١] .

- تقوم الحكومة بالمصادقة على المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية[٢٢] .

- التوصية الى رئيس الجمهورية بإصدار حق العفو نيابة عن الاتحاد[٢٣] .

البرلمان :

- يتولى المستشار تقديم أسماء وزرائه والمنهاج الوزاري الى مجلس النواب لنيل الثقة[٢٤].

- إقتراح قوانين على البرلمان[٢٥] .

- للحكومة سـلطة الموافقـة والاعتراض على القوانين التي يصدرها مجلس النواب فيما يتعلق برفع النفقات وتخفيض الإيرادات[٢٦]

- للحكومـة الحـق بمباشـرة سـلطة الارغـام الفدرالية بناءً على موافقة مجلس الولايات [٢٧].

الولايات :

تمـارس الحكومـة الفدراليـة مـع الولايـات العديـد من الاختصاصـات المشـتركة ومنها، بناء مؤسسـات التعليم العالي ، وتحسـين البنية

الاقتصاديــة والزراعيــة، وحمايــة المناطــق الساحلية[٢٨] .

ممــا تقدم يســتنتج ان الدســتور الالماني قد منــح الحكومة الالمانية اختصاصات واســعة ، لاسيما تلك التي تمارسها مع البرلمان والمتمثلة بالموافقــة أو الاعتراض على أهم القوانين التي تعد من الاختصاصــات الحصرية للبرلمان في اغلــب النظم البرلمانية ، كذلك ســلطة الارغام الأمــر الذي يجعــل تلك الاختصاصــات عاملاً مهمــاً للدفع باتجاه تقوية الحكومة ،وتمكينها من تقديم أداء فاعل.

ب-علاقة الحكومة بالبرلمان:

- مدى التوازن بين مجلس النواب والحكومة : يلاحــظ في هذا الإطار ان الكفة ترجح لصالح الحكومــة ، وهذا ما يمكن ان نلمســه في آليات الحل المتبادل بشكل اساسي :

- حــل الحكومة من قبل مجلس النواب : لقد اجازت المادة (٦٧) من الدستور لمجلس النواب الحــق في ســحب الثقة من الحكومــة في حالة تمكــن ذلــك المجلس من اختيار مستشــار بديل للمستشــار الذي سيتم سحب الثقة عنه بالأغلبية المطلقة. يفهم من المادة أعلاه بان ســحب الثقة مــن الحكومة لا يتم بشــكل مباشــر على غرار النظــم البرلمانيــة ،وإنمــا ينبغي علــى مجلس النواب اختيار مستشــار بديــل ليتاح له بعد ذلك حل الحكومة ، لاشــك ان هذا الأســلوب يعكس ســمة خاصة بالنظام البرلماني الالماني تساعد علــى تعويق حل الحكومــة ، وذلك لان أحزاب المعارضــة لا تمتلك الأغلبية التــي تمكنها من اختيــار مستشــار بديــل ، كــون تلــك الأغلبية يحوز عليهــا التحالف الحكومــي المكون عادة من الحزبــان المشــكلان للحكومــة، وغالباً ما تتســم تلك الأغلبية بالقوة التي يصعب تفكيكها ، الامــر الذي يجعل من إضعاف اغلبية الحكومة أمر صعــب المنال ، وهذا هو احد أهم العوامل التي تفســر لنا عدم تمكن مجلس النواب من حل الحكومة الا مرة واحدة .

- حــل مجلس النواب من قبــل الحكومة : يمكن ان تأخذ هذه الآلية إحدى الصيغتين الآتيتين:

- الصيغــة الاولى : عند رفــض مجلس النواب منح الثقة للحكومة وفشــله في اختيار مستشــار بديــل، من الممكــن أن يؤدي هذا الأمر الى حل هذا المجلس كما أسلفنا.

الصيغــة الثانية : اذا قدم المستشــار طلباً بالثقة على حكومته ، ولم يحز هذا الطلب على موافقة أغلبية اعضاء مجلس النواب ، عندئذ يســتطيع المستشــار تقديــم طلب الى رئيــس الجمهورية بحل ذلك المجلس الذي سيحل وفق هذه الصيغة اذ مــا تدارك قــرار الحكومة باختيار مستشــار بديل خــلال مدة أقصاهــا (٢١) يومــاً بدءاً من تاريخ اتخاذ المستشار قراره بهذا الشأن[٢٩] .

يســتنتج مما تقــدم ان حل مجلــس النواب في جمهوريــة المانيا لا يتــم وفق صيغة واحدة كما هو سائد في اغلب النظم البرلمانية ، وانما هناك صيغتيــن لهــذا الحــل ، وتبرز أهميــة الصيغة الثانية في افراز احدى النتيجتين ، فيما لو فشــل مجلــس النواب في اختيار مستشــار بديل وهو أمر في غاية الصعوبة كما أسلفنا :

النتيجــة الأولى : حل مجلس النواب وذلك بعد إضفــاء الصفــة القانونية على قرار المستشــار بحل ذلك المجلس ، اي بعد تجاوز المدة المقررة لاختيار مستشار بديل .

النتيجة الثانية : بقاء مجلس النواب ، إن بقاء هذا المجلس هو نتيجة لمنحه الثقة للحكومة لاشك ان هذا السلوك هو نتاج عجز ذلك المجلس عن اختيار مستشار بديل ، الامر الذي يعطي للحكومة ميزة اساسية تتمثل بقدرتها على تمرير القوانين المهمة التي تخدم استقرارها عبر اجبار مجلس النواب بالموافقة على تلك القوانين ، وذلك باستعمال سلاح طرح الثقة الذي تملكه الحكومة ، وهذا هو احد اهم العوامل التي تفسر لنا بلوغ نسبة القوانين المقترحة من قبل الحكومة (٩٠٪) من اجمالي القوانين المشرعة من قبل البرلمان في المدة الممتدة بين عامين (١٩٩٤-١٩٩٨)[٣٠].

- بنية البرلمان : يتكون البرلمان الالماني من مجلسين هما مجلس النواب (Bundestag)، ومجلس الولايات (Bundesrats)[٣١] .

اما من حيث اي المجلسين اكثر ميلاً للتعاون مع الحكومة ، فيلاحظ على الرغم من ان مجلس النواب يضم الحزبين الحائزين على الأغلبية التي تمكنهما من تكوين الحكومة لكن درجة تعاون ذلك المجلس تختلف عادة باختلاف مكونات التحالف الحكومي ، فاذا كان الاخير يتكون من الحزبين الكبيرين(الحزب الديمقراطي المسيحي،والحزب الاشتراكي الديمقراطي) ستتوفر للحكومة الأغلبية الساحقة التي تمكنها من جعل مجلس النواب اكثر تعاوناً مع الحكومة ، اما في حالة تكوين ذلك التحالف من حزب كبير واخر صغير ستقل نسبة ذلك التعاون، لاسيما فيما يتعلق بالقوانين التي تتطلب تصويت يفوق الاغلبية المطلقة ، كاغلبية الثلثين على سبيل المثال ، لذا يبرز هنا الدور الايجابي لمجلس الولايات الذي يبدو اكثر استقرارا في اطار التعاون مع الحكومة مقارنة بمجلس النواب وفق صيغتي التحالف الحكومي . وعند البحث عن سبب الميل الى التعاون بين الحكومة ومجلس الولايات سيبرز امامنا عاملين اساسيين :

١- آلية تكوين مجلس الولايات : يتكون هذا المجلس كما أسلفنا من أعضاء حكومات الولايات، اذ يساعد هذا الاسلوب في الغالب على جعل اكثر أعضاء هذا المجلس هم ممن ينتمون الى الحزبين المكونين للتحالف الحكومي على المستوى الفدرالي ، لان حكومات الولايات تتألف بطبيعة الأمر من الاحزاب التي نالت الاغلبية في برلمانات الولايات ، وهي عادة الاحزاب ذاتها التي نالت الاغلبية في مجلس النواب الفدرالي وشكلت الحكومة الفدرالية ،نتيجة لقصر فارق المدة بين موعد الانتخابات الفدرالية والمحلية والتي تتراوح عادة ما بين عام او عامين[٣٢].

٢- إلية العمل التشريعي في مجلس الولايات: تقوم هذه الإلية وفق أسلوب خاص يتمثل بتقديم مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الولايات الى الحكومة للموافقة عليها، ومن ثم تقوم الاخيرة بتقديمها الى مجلس النواب للتصويت عليها ، وكذلك الحال بالنسبة لمشروعات القوانين الحكومية التي لابد من تقديمها الى مجلس الولايات، وبعد موافقة الاخير عليها يعيدها الى الحكومة لتقوم بتقديمها الى مجلس النواب[٣٣] .

يستنتج مما تقدم ان الهدف من الآليتين السالفتين هو خلق التعاون بين الحكومة ومجلس الولايات سواء عبر جعل اغلب أعضاء الأخير من المؤيدين للحكومة ، او عبر الدور الذي

تلعبه الآلية التشريعية في إشعار الحكومة ومجلس الولايات بحاجة كل منهما للأخر في تحقيق اهدافها ، مما يجسد عامل أساسي في الدفع باتجاه التعاون بينهما لتشكيل موقف موحد قادر على الضغط على مجلس النواب لتحقيق تلك الأهداف .

وترتيباً على ذلك يساعد التعاون بين الحكومة ومجلس الولايات على تقوية الحكومة عبر جانبين اساسيين :

١- ضمان سير العملية التشريعية بالشكل الذي يتوافق مع مصلحة الحكومة ، سواء عبر تمرير مشروعات القوانين الحكومية الى مجلس النواب والضغط عليه للموافقة عليها ، او عبر ايعاز الحكومة لمجلس الولايات بتعويق مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس النواب والتي تتعارض مع مصلحة الحكومة ، وذلك عبر استعمال حق الفيتو[٣٤] ، ومن النادر ان يرفض مجلس الولايات قرارات الحكومة بهذا الصدد[٣٥]، الامر الذي يمنح الاخيرة الدور الأساسي في تسيير العملية التشريعية لصالحها

٢- دور مجلس الولايات في لعب دور الوسيط في حالة الصراع بين مجلس النواب والحكومة تارة ، والوقوف الى جانب الحكومة بالشكل الذي يرجح كفتها ويقلص من فرص مجلس النواب في إسقاطها تارة أخرى[٣٦].

ثانياً – الدور غير المباشر : اما الأحزاب السياسية فقد اولتها الولايات المتحدة أهمية فائقة عبر الثقافة السياسية ، كون الأخيرة تشكل المحور الأساسي الذي سارت على ضوئه اغلب الحقب التاريخية للامة الالمانية بما تضمنته من قيام وانهيار نظم سياسية ، اي نتيجة لما اتسمت به تلك الثقافة من طابع عنصري قائم على فكرة تفوق (العرق الجرماني)[٣٧] ، الأمر الذي أدى إلى قيام نوعين من النظم السياسية :

١- النظم السلطوية : هي النظم التي كان الهدف من انشأئها اقامة الرايخ الالماني[٣٨]، نتيجة لقيام تلك النظم على اساس فكرة العنصرية الالمانية ، الامر الذي اكسبها الشرعية من وجهة نظر الشعب الالماني[٣٩]، مما دفع الاخير الى مساندتها بشكل كبير ، الامر الذي ادى الى قيام امبراطوريات عظيمة .

٢- النظام الديمقراطي : تمثل بنظام فيمار البرلماني (١٩١٩-١٩٣٣) الذي اقامه الحلفاء بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الاولى[٤٠] يلاحظ ان هذا النظام لم ينل تأييد المجتمع الالماني مقارنة بالنظم السلطوية ، ويمكن ارجاع ذلك الى عدم توافق ذلك النظام مع النزعة العنصرية الالمانية الدافعة باتجاه قيام نظم سلطوية تعتمد الحروب كوسيلة لتحقيق اهدافها مما ادى الى قيام نوع من الانفصال بين نظام فيمار والمجتمع الالماني تجسدت اهم ملامحه في دعم الاخير الاحزاب المتطرفة القائمة على فكرة العنصرية ، والداعية الى الغاء جمهوري فيمار ، وهذا ما تجسد بصعود الحزب القومي الاشتراكي بقيادة (ادولف هتلر) للسلطة عام (١٩٣٣) والغاءه لتلك الجمهورية[٤١] .

وعليه بذلت الولايات المتحدة جهود كبيرة من اجل تغيير الثقافة السياسية الالمانية ، نظراً لربطها نجاح النظام البرلماني الذي اقامته بعد الحرب العالمية الثانية بالقدرة على تغيير تلك الثقافة بشكل يتوائم مع ذلك النظام لتلافي الاشكالية التي وقع فيها الحلفاء أبان الحرب العالمية الاولى عندما قاموا بتغيير النظام

السياسي من دون تغيير الثقافة السياسية ، مما ولد تعارض بين النظام السياسي وقاعدته الثقافية ادى الى افشال ذلك النظام ، لذلك قامت الولايات المتحدة باجراء عملية تغيير كبيرة للثقافة السياسية عبر التركيز على التنشئة الاجتماعية السياسية بشكل أساس ، والتي توفرت لها عدد من العوامل ساعدت على انجاحها وهي :

- الحروب والدمار الكبير الذي تعرض له الالمان على مر التاريخ ، نتيجة لافراطهم في النزعة العنصرية ، والملاحظ ان الولايات المتحدة قامت بدور مهم في توسيع حجم ذلك الدمار ابان الحرب العالمية الثانية ، وكذلك اسهمت بتقسيم الامة الالمانية عبر اقامة دولتين مستقلتين[٤٢] ، وقد كان احد اهداف ذلك هو اشعار المجتمع الالماني بنوع من الاذلال الذي اخذ يولد اضطراب نفسي يتصارع مع النزعة العنصرية ، ويدفع باتجاه تقليصها او التخلي عنها عبر اكتساب ثقافة سلمية ، والعيش كسائر الامم الاخرى ، الامر الذي ولد أستعداداً نفسياً نحو التغيير الثقافي الذي شكل عاملاً جوهرياً في انجاح التنشئة الاجتماعية السياسية طالما ان الاخيرة تهدف الى اجراء تغيير ثقافي يعمل على ارساء ثقافة سلمية تحل محل النزعة العنصرية بشكل تدريجي .

- الدعم الاقتصادي الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة لجمهورية المانيا الغربية والذي تجسد بمشروع مارشال بشكل أساس الذي شكل نقطة انطلاق نحو الازدهار الاقتصادي الذي عرف فيما بعد بالمعجزة الاقتصادية في الخمسينيات من القرن الماضي ، الامر الذي انعكس ايجاباً على التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال رفع معدل دخل الفرد[٤٣] ، الذي ولد لديه قناعة باهمية النظام الديمقراطي ، والمزايا الناجمة عنه ، مما شجعه على قبول التغيير الثقافي وفق معطيات ذلك النظام الامر الذي اسهم في انجاح تلك التنشئة .

- اتفاق الادوات الرسمية وغير الرسمية للتنشئة الاجتماعية السياسية في السير وفق منهج موحد في اطار عملية التغيير الثقافي ، مما دفع نحو انعاش الثقافة الشاملة[٤٤] .

وعليه اخذت الثقافة السياسية للمجتمع الالماني تتغير بشكل سريع نحو الثقافة الايجابية، نتيجة لقوة محركات التغيير التي استندت عليها التنشئة الاجتماعية السياسية ، الامر الذي دفع السلوك الانتخابي للالمان شيئاً فشيئاً نحو السلوك العقلاني الذي اخذ يبحث عن الاحزاب الكبيرة والمعتدلة ، وهذا ما بينته نتائج اول انتخابات برلمانية اجريت في عام (١٩٤٩) عبر نيل الحزبين الكبيرين (الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي) وهما الاكثر اعتدالاً مقارنة بالاحزاب الاخرى القدر الاكبر من الاصوات اي (٦٠٪) ، ثم اخذ وزنهما يتزايد مع بروز اجيال جديدة تتميز بقدرة اكبر على استيعاب الواقع الثقافي الجديد مما دفعها بسرعة نحو السلوك العقلاني الذي جعل الحزبان الكبيران ينالان (٧٤٪) عام (١٩٥٣) ، ثم (٨٨٪) عام (١٩٦٩) ، ثم (٩١٪) عام (١٩٧٦)[٤٥] .

بناء على ذلك تمكن الحزبان الكبيران سواء عبر وزنهما السياسي الكبير ، او التحالف فيما بينهما من نيل اغلبيات برلمانية كبيرة مكنتها من تكوين برلمانات وحكومات ذات اداء ايجابي جعل النظام البرلماني الالماني يتسم بقدر كبير من الفاعلية .

بناء على ما تقدم ساعدت الولايات المتحدة على بناء نظام برلماني فاعل اسهم بدور مهم

في نقل جمهورية المانيا الغربية من دولة شبه مدمرة كلياً ابان الحرب العالمية الثانية الى دولة كبرى استطاعت عام (١٩٩٠) من تحقيق الوحدة مع جمهورية المانيا الشرقية ، مما ادى الى بروز دولة ذات وزن كبير دولياً تدعى جمهورية المانيا الموحدة[٤٦] .

عند البحث عن سبب المسعى الامريكي في انجاح النظام البرلماني الالماني فيمكن ان نجده بشكل أساس في الصراع الذي كان دائراً ابان الحرب الباردة ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والذي اتخذ ادوات جديدة في ظل تلك الحرب مقارنة بالحروب السابقة اي تم في تلك الحرب الركون الى الوسائل السلمية بشكل أساس القائمة على تحقيق النصر عبر القدرة على اثبات نجاح الفكرة التي ينادي بها احد الاطراف ، والتي ستعمل عبر نجاحها على تحطيم فكرة العدو بشكل غير مباشر ، وذلك لان الانتصار المسلح مهما كان كبيراً لأحد الاطراف على الاخر لا يفرز عادة نتائج حاسمة ، اي ما هو الا نتيجة مؤقتة ، طالما ان الفكرة التي حارب من اجلها الطرف المهزوم بقيت سائدة ، بل الملاحظ ان الهزيمة غالباً ما تعزز تلك الفكرة عبر توليد رد فعل صارم يتجسد بالانتقام من الطرف المنتصر، اما الانتصار السلمي القائم على افشال فكرة العدو عبر نجاح فكرة الطرف المنتصر ستؤدي الى انهيار الاساس او المبرر الذي قام على اساسه الطرف المهزوم بمحاربة الطرف المنتصر ، ستزول عندئذ اهمية القوة المادية التي يمتلكها الطرف المهزوم مهما كانت كبيرة ومتطورة قياساً بالطرف المنتصر.

وترتيباً على ذلك بذلت الولايات المتحدة مساعي حثيثة من اجل انجاح النظام البرلماني في المانيا الغربية لما في ذلك من اثر هام في تطوير تلك الدولة بشكل عام، ويبرز اثر ذلك في كون الاخيرة تجسد الفكر الراسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة في مواجهة الفكر الاشتراكي القائم في المانيا الشرقية الذي يقوده الاتحاد السوفيتي ، الامر الذي جعل نجاح دولة المانيا الغربية وفق ذلك الصراع برهان مادي على افضليه الفكر الرأسمالي الذي سيعمل على افشال المشروع الاشتراكي في المانيا الشرقية وهذا ما تم تجسيده في قيام دولتين متباينتين من حيث التطور المادي الذي يرجح الكفة بشكل كبير لصالح المانيا الغربية مقابل تخلف المانيا الشرقية ، الأمر الذي جعل ذلك التخلف يولد نوعاً من الشك لدى الألمان الشرقيين حول مصداقية النظام الاشتراكي في القدرة على مقارعة النظام الرأسمالي في تحقيق الرفاهية التي تنشدها الاشتراكية ، الامر الذي جعل النظام الاشتراكي يفقد شرعيته بشكل تدريجي من وجهة نظر الألمان الشرقيين ، وهذا ما تجسد بقيام هجرات جماعية واسعة من قبل الألمان الشرقيين نحو المانيا الغربية ، فضلاً عن التظاهرات الواسعة التي اخذ تزايدها يعبر عن بروز نوع من الانفصال التدريجي بين المجتمع والنظام السياسي ، الامر الذي بلغ ذروته في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي بقيام الالمان الشرقيون بالهجرة الجماعية نحو المانيا الغربية مع عجز النظام الاشتراكي عن ايقافهم الامر الذي جعل المانيا الشرقية بلد بلا نظام سياسي من الناحية العملية ، مما قاد الى سقوط الاخير بشكل سلمي[٤٧] .

ان انهيار النظام الاشتراكي في المانيا الشرقية لم ينته عند حدود تلك الدولة ، وذلك لان الصراع ما بين الالمانيتين لم يقم على اسباب ذاتية تتعلق بتلك الدول بقدر ما جسد صراع ايدولوجي شمل اغلب دول العالم ، وخاضته دولتان تقفان في قمة التطور المادي المبني

على الأسس الايدولوجية المتعارضة التي يقوم عليها كل منهما ، ممـا عكس تبايناً واضحاً في مخرجـات تلك الأسـس ، وذلـك بترجيح الكفة لصالـح النظام الرأسـمالي ، الامـر الذي جعل تلـك النتيجة تشـكل نقطـة انطلاق نحـو اعادة ترتيـب النظام الدولي وفـق مضمونها ، وذلك بانهيار النظم الاشتراكية بشكل سريع ابتداء من دول اوروبا الشـرقية وانتهاءً بسـقوط الاتحاد السـوفيتي ذاتـه فـي عـام(١٩٩١) ، مما قاد الى سـيادة النظام الرأسـمالي الذي جسد محور الهيمنـة الامريكية بعد انتهـاء الحرب الباردة ، وقيام نظام احادي القطبية .

المبحـث الثالـث : دور الولايـات المتحـدة الامريكية في بناء النظام البرلماني في العراق

لجأت الولايات المتحـدة بعد احتلالها للعراق عـام (٢٠٠٣) الـى اسـقاط النظام الـذي كان قائماً فيه ، والذي شـكل تعاونـه مع الارهاب، فضلاً عن امتلاكه لاسلحة الدمار الشامل حسب ادعـاءات الولايـات المتحدة السـبب الأسـاس لاسـقاطه[٤٨] مما حتم على الاخيرة اعادة بناء نظام سياسي جديد ، لذا اخذت بالنظام البرلماني الذي اتسـم بالضعف الشـديد وعـدم الفاعلية . ويمكن ان نلمس دور الولايات المتحدة في بناء ذلك النظام بشكلين مباشر وغير مباشر :

أولاً – الـدور المباشـر : تجسـد هذا الدور عبر الاثر الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة في صياغة دسـتور عـام (٢٠٠٥)[٤٩] ، الذي ذهب باتجـاه اضعـاف الحكومة بشـكل كبير. ويمكـن ان نلمس مصـادر ضعف الحكومة في نقطتين اساسيتين :

١- اختصاصات الحكومة :

أ- اختصاصات مباشرة :

يتولـى رئيـس الـوزراء رئاسـة مجلـس الـوزراء ، وتوقيع قراراتـه وتبليغها ، ومتابعة تنفيذها ، ومتابعة اداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة[٥٠] .

وضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء[٥١] .

تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامـة ، والاشـراف علـى عمل الـوزرات ، والجهات غير المرتبطة بوزارة[٥٢]

يعـد رئيـس الـوزراء القائـد العـام للقـوات المسلحة[٥٣].

اعـداد مشـروع الموازنـة العامة والحسـاب الختامي وخطط التنمية[٥٤] .

اصـدار الانظمة والتعليمات ، والقرارات التي ترمي الى تسـهيل تنفيـذ القوانين التي يصدرها مجلـس النواب علـى ان لا تتعارض مع احكام تلك القوانين[٥٥] .

دعـوة مجلس النـواب لعقد جلسـة اسـتثنائية تقتصـر علـى المواضيع التي اوجبـت الدعوة اليها[٥٦].

ادارة الدولـة اثناء حالة الحـرب او الطوارئ وفق صلاحيات خاصة تنظم بقانون[٥٧] .

التفاوض بشـأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها او من يخوله[٥٨].

ب- اختصاصات غير مباشرة :

رئيس الجمهورية :

تقديـم طلب الـى رئيـس الجمهوريـة بحل مجلـس النـواب علـى ان يقترن ذلـك بموافقة الاخير[٥٩] .

التوصيــة الــى رئيــس الجمهوريــة بإقالة الــوزراء علــى ان يقترن ذلــك بموافقة مجلس النواب ايضاً[٦٠].

تقديم طلب مشــترك مع رئيس الجمهورية الى مجلس النواب لتعديل الدستور[٦١].

التوصية الى رئيس الجمهورية بمنح الاوســمة والنياشين[٦٢] .

التوصيــة الى رئيس الجمهورية بإصدار العفو الخاص[٦٣] .

مجلس النواب :

عــرض الــوزراء والمنهــاج الــوزاري على مجلس النواب لمنحهم الثقة[٦٤] .

التوصية لمجلس النــواب بالموافقة على تعيين وكلاء الــوزارات ، والســفراء ، واصحــاب الدرجــات الخاصة ، ورئيــس اركان الجيش ، ومن هم بمنصب قائــد فرقة فما فوق ، ورئيس جهاز المخابرات الوطني ، ورؤســاء الاجهزة الامنية[٦٥].

اقتراح مشروعات القوانين على البرلمان[٦٦] .

الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم:

ادارة النفــط والغــاز المســتخرج مــن الحقول الحالية مــع حكومات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ...[٦٧] .

تقوم الحكومة المركزيــة مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة للنفط برســم السياســيات الاســتراتيجية اللازمــة لتطويــر ثــروة النفــط والغاز ...[٦٨]

يلاحظ من خلال دراسة اختصاصات الحكومة العراقيــة ان هناك ثلاثة اختصاصات اساســية افتقــدت اليها الاخيرة مقارنة بما تتمتع به اغلب حكومات النظم البرلمانية وهي :

عــدم منح الحكومة الحق في حل مجلس النواب من الناحية العمليــة نتيجة لاقتران ذلك بموافقة مجلس النواب ذاته كما سنرى .

عــدم اعطــاء رئيس الــوزراء الحق فــي اقالة الوزراء بشــكل مباشــر وانما تم ربط ممارسة ذلك الحــق بموافقة كل من رئيــس الجمهورية ومجلس النواب .

علــى الرغم مــن ان رئيس الــوزراء هو القائد العام للقوات المســلحة الا انه لا يســتطيع تعيين رئيــس أركان الجيش ، ومن هــم بمنصب قائد فرقة ... الخ الا بموافقة مجلس النواب .

٢- علاقة الحكومة بالبرلمان :

أ- مــدى التــوازن بيــن البرلمــان والحكومة : لقد منح الدســتور مجلس النــواب الحق في حل الحكومة وفق المادة (٦١)، اما فيما يتعلق بحق الحكومــة فــي حل مجلــس النــواب فقد نصت المــادة (٦٤) (يحــل مجلــس النــواب بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاءه ، بناء على طلب من ثلث اعضاءه ، او طلــب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية .

يفهم مــن المادة(٦٤) عــدم امكانية حل مجلس النــواب من قبل الحكومة مــن الناحية العملية ، طالما ان القرار الحاســم في هــذا الاطار يعود الى مجلس النــواب ذاته ، مما يترتب على ذلك فقــدان التــوازن وترجيح الكفــة لصالح مجلس النواب .

ب- بنية البرلمان : على الرغم من ان البرلمان العراقــي يتكــون من مجلســين همــا (النواب ، والاتحــاد)[٦٩]، الا ان مجلس الاتحاد لم يشــكل حتى الان نتيجة لإناطة مهمة تشــكيله ، وتحديد اختصاصاتــه ، وكل ما يتعلق به بقانون يســن باغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب[٧٠] .

يفهم من المادة اعلاه بان الولايات المتحدة ارادت تعويق تشكل مجلس الاتحاد ، اي ان كانت هناك نية حقيقية في ايجاده لتم تشكيله على غرار مجلس النواب، وما يؤكد صحة ذلك هو اناطة مهمة تشكيل ذلك المجلس بمجلس النواب الذي يصعب عليه القيام بذلك نتيجة لما يشهده من صراع حزبي شديد كما سنرى ، لكن حتى لو افترضنا جدلاً بامكان مجلس النواب تشكيل مجلس الاتحاد سيصبح الاخير نتيجة لآلية تشكيله عديم الفاعلية لسببين أساسيين :

١- على الرغم من ان مجلس الاتحاد يشكل احد فرعي البرلمان الا ان عملية تشكيله مناطة بالفرع الاخر (مجلس النواب) عبر قانون عادي يشرعه بهذا الصدد ، الامر الذي يمنح الأخير القدرة على التحكم في طبيعة ذلك المجلس ، وربما جعله ادنى منه مرتبة ، وكذلك بإمكانه تعديل ذلك القانون متى ما يشاء ، طالما قد صدر منه ، الامر الذي قد يدفعه الى الغاءه .

٢- ما الاختصاصات التي ستمنح لمجلس الاتحاد ، طالما ان جميع الاختصاصات المهمة قد منحت لمجلس النواب .

بناء على ذلك تم اضعاف الحكومة العراقية بشكل كبير من الناحية الدستورية مقارنة بما هو سائد في جمهورية المانيا الغربية ، نتيجة لطبيعة اختصاصاتها الضعيفة ، وحرمانها مزايا المجلس الاخر الذي من الممكن ان يكون اعضاءه وفقاً لطبيعة التفاوت بين المجلسين اكبر سناً، واكثر مهنية مقارنة بمجلس النواب مما قد يمكنه من تقليص المعوقات التي يضعها مجلس النواب امام الحكومة ، لذا اصيبت الحكومة العراقية بالمزيد من الضعف الذي جعلها تشكل عاملاً اساسياً في دفع النظام السياسي نحو الشلل والجمود .

ثانياً – الدور غير المباشر : اما الاحزاب السياسية فقد اولتها الولايات المتحدة عبر الثقافة السياسية اهمية كبيرة ، ولمعرفة الدور الامريكي في صياغة الثقافة السياسية بشكل دقيق لابد من العودة الى الوراء قليلاً للتمييز بين ثلاثة مراحل اساسية مر بها ذلك الدور ، وسنركز في دراستنا لاثر ذلك الدور على المكون العربي بشكل اساسي كونه يشكل الاغلبية فضلاً عن كونه الاكثر استهدافاً من قبل الولايات المتحدة :

المرحلة الاولى (١٩٨٠-١٩٩١) شهدت هذه المرحلة قيام الحرب العراقية الايرانية التي كان للولايات المتحدة اليد الطولى في اشعالها[٧١] ، ويمكن معرفة اثار تلك الحرب على الثقافة السياسية عبر عدة جوانب اساسية :

١- الجانب السياسي : اندفع النظام السياسي نتيجة لما تركته تلك الحرب من عدوان خطير مجاور للعراق ، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية والبشرية الكبيرة ، وما ترتب عليها من مساوئ ولدت سخط اجتماعي كبير نحو المزيد من الدكتاتورية لضمان وجوده وتعزيز سيطرته ، مما جعله يضع جملة من القيود التي قوضت حركة التطور الثقافي[٧٢] ، الامر الذي اسهم في اضعاف الثقافة السياسية .

٢- الجانب الاقتصادي : ساعد الاستنزاف الاقتصادي الكبير لتلك الحرب الطويلة على اضعاف دخل الفرد العراقي[٧٣] ، مما قلص اهتماماته الثقافية ، ودفعه نحو الاهتمام بقوت يومه الذي بات استحصاله امراً صعباً مقارنة بعقد السبعينيات .

٣- الجانب الاجتماعي : لقد اسهمت الحرب الطويلة والخسائر الكبيرة المترتبة عليها على مختلف المستويات في الدفع نحو تحشيد المجتمع عسكرياً ، مما جعله يفقد ثقافته المدنية بشكل تدريجي .

وتبعاً لذلك اسهمت الحرب العراقية الايرانية في انقاص المحتوى السلمي للثقافة السياسية، وملئها بدلاً من ذلك بمحتوى عسكري جعلها مائلة الى السلوك العنيف الى حد ما ، وكان ذلك بمثابة نهجاً تمهيدياً للمراحل التالية .

المرحلة الثانية (١٩٩١-٢٠٠٣) : لقد قامت الولايات المتحدة في هذه المرحلة بدفع العراق على غزو الكويت عام (١٩٩٠)[٧٤] ، ثم قامت بتصويره كطرف معتدٍ ، مما اتاح لها الفرصة على فرض حصار قاسٍ على العراق ثم تزعمت تحالفاً دولياً تولى طرد الجيش العراقي من الكويت عسكرياً ، وتدمير البنى التحتية العراقية بشكل كبير[٧٥].

وعليه تم تعريض العراق لخسائر فادحة على مختلف المستويات مقارنة بالمرحلة السابقة، كون الحرب العراقية الايرانية قامت على وجود عدو واحد للعراق هو ايران مقابل نيل العراق دعم الكثير من دول العالم ، فضلاً عن ان الحرب العراقية الايرانية كانت حرب بالمعنى العسكري القائم على المواجهة المادية المباشرة التي حاول من خلالها كل طرف اسقاط النظام السياسي لدى الطرف الاخر من الاعلى ، بينما جسد الحصار حرب شاملة ذات معنى اقتصادي قائم على المواجهة غير المباشرة التي استهدفت المجتمع العراقي عبر افقاره بشكل كبير لرفع مستوى السخط لديه بالشكل الذي يحقق انفصال بينه وبين النظام السياسي ، مما يجعل الاخير شبه منهار داخلياً كتمهيد لاسقاطه عسكرياً بسهولة كبيرة في المرحلة التالية .

وعليه اتاح الحصار قدرة كبيرة للولايات المتحدة مقارنة بالمرحلة السابقة على صياغة الثقافة السياسية عبر ثلاثة جوانب اساسية :

١- الجانب السياسي : تعرض النظام السياسي نتيجة للحصار الى ضغوط خارجية تمثلت بالعزلة ، اي عزل العراق عن المحيط الاقليمي والدولي ، فضلاً عن الضغوط الداخلية التي تمثلت بالسخط الاجتماعي الكبير نتيجة لمساوئ الحرب ثم الحصار ، الامر الذي جعل النظام يفقد القوة المعنوية ، ويركز بشكل اساس على القوة المادية الذي بات بقاءه يعتمد على استعمالها بشكل مفرط ، مما جعل النظام يتجه نحو المزيد من القمع الذي قوض او الغى ملامح الحرية بمفهومها الواسع لدى المجتمع[٧٦]، الامر الذي دفع الاخير نحو المزيد من التخلف الثقافي.

٢- الجانب الاقتصادي : لقد تم افقار المجتمع بشكل كبير مقارنة بالمرحلة السابقة[٧٧] الامر الذي جعل الجانب الاقتصادي يشكل محور تفكير الفرد العراقي ، لارتباط ذلك في ظل الفقر المدقع ببقائه وكرامته .

٣- الجانب الاجتماعي : تعرضت القيم الاجتماعية لهزة كبيرة اسهمت بتغييرها بشكل كبير عبر ارساء قيم فاسدة اتسمت بغياب الروادع الاخلاقية ، مما جعل سلوك الفرد العراقي يتسم بالازدواجية التي يمكن لمسها في موضعين اساسيين هما طاعته العمياء للسلطة والسخط التام ازاءها ، كذلك الادعاء بالتدين والركون الى الفساد باشكاله المختلفة للحصول على قوت يومه .

بناء على ذلك تم تكوين ثقافة سياسية ذات صيغة خاصة ، الا ان اهم ما ميز تلك الثقافة هو ارتفاع موجة التدين بشكل كبير مقارنة بالعقود السابقة ، نتيجة لما افرزه الحصار من آثار دفعت بذلك الاتجاه ، ونقصد بذلك الفقر المدقع بشكل أساس الذي ولد نوع من اليأس الناجم عن غياب مزايا الحياة المادية ، مما خلق اضطراب نفسي دفع اغلب أبناء المجتمع العراقي نحو التدين كوسيلة لالتماس الطمأنينة القائمة على تعويض تلك المآسي في العالم الآخر ، وقد

ساعدت القيم الاجتماعية المتميزة بالخواء الفكري على تغذية ذلك الاتجاه ، من خلال جعل الفرد العراقي على استعداد لاستلهام اي فكرة من دون روادع ، وذلك لملء الفراغ الذي كان يعيشه ، اي لم يكن هناك اندفاع جدي نحو الدين قائم على الادراك الحقيقي له بقدر ما جاء كأمر حتمه المحيط الاجتماعي السائد انذاك ، الامر الذي جعل اثر الدين على المجتمع يتسم بالسطحية ، وهذا ما يمكن ان نلمسه في عجزه عن الوقوف أمام الطابع الازدواجي للفرد العراقي الدافع بقوة نحو تذليل اي معوقات تقف امام حاجته لشيء ما .

كذلك اسهم النظام السياسي في تغذية الموجة الدينية عبر تجسيده الاتجاه المعاكس لها وهذا ما يمكن ان نلمسه في جانبين اساسيين :

١- طبيعة نهجه العلماني الذي جعل التيار الديني يعده السبب الاساسي وراء المآسي التي تعرض لها العراق ، لافتقاره المحدد الديني في صياغة سياساته .

٢- طبيعة المنهج الذي انتهجه ازاء المتدينون والذي اتسم بالقمع المفرط ، مما دفع بشكل غير مباشر نحو المزيد من التدين ، لكن لم يسمح له بابراز اثاره السياسية ، نظراً للتهديد الذي يشكله على النظام ، الامر الذي ادى الى كبته بشكل كبير عبر الوسيلة المادية .

المرحلة الثالثة (٢٠٠٣-٢٠١٤) : قامت الولايات المتحدة في هذه المرحلة بإسقاط النظام السياسي العراقي في عام (٢٠٠٣) عبر التدخل العسكري[٧٨] .

ان اهم ما يميز هذه المرحلة عن المرحلتين السابقتين هو خضوع اثر الثقافة السياسية للجانب العملي ، اي ان المرحلتين السابقتين كانتا بمثابة مراحل اعداد للثقافة السياسية ليتم تشغيلها في هذه المرحلة ، كون الشعب لم يكن مصدر السلطة في تلك المراحل على العكس من المرحلة الراهنة ، الامر الذي سمح للشعب بممارسة دوره السياسي وفق محتويات ثقافته التي تم بناءها في المراحل السابقة .

لقد برز العامل الديني كموجه اساسي للسلوك السياسي للمجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣) وذلك بعد ان اتيحت له الحرية الكافية في التعبير عن ذاته بعد مدة طويلة من الكبت، لذا قام بناء على محتواه المذهبي المتعارض ، فضلاً عن التراكم التاريخي القائم على تهميش المكون الشيعي من قبل المكون السني ورد الفعل المضاد من قبل الاخير في خلق شرخ كبير داخل المكون العربي ، اي تقسيمه على اسس طائفية متصارعة ولدت فعل مماثل لدى المكونات القومية الاخرى ، لكن بأطر مختلفة ، اي التوجه نحو التيارات القومية لاسيما المكون الكردي الذي استحضر العامل التاريخي القائم على اضطهاد العرب له فضلاً عما افرزته فترة ما بعد عام (٢٠٠٣) من معطيات سياسية جعلته اقلية في المجتمع ، مما دفعه الى توحيد صفوفه لتكوين قوة قادرة على الحفاظ على ثقافته واسترداد حقوقه .

بناء على ما تقدم تم تكوين مجتمع ذو ثقافة سلبية قائماً على وجود مكونات متنافرة يكن كل منها العداء للآخر ، ولا يجمعهم سوى العيش في رقعة جغرافية معينة ، فانعكس اثر ذلك على المستوى السياسي بجعل السلوك الانتخابي للفرد العراقي يبحث عن الاحزاب

التي تمثل ثقافته الفرعية بشكل اساس من دون الاهتمام بمدى فاعليتها ، اي اخذ ينظر الى الانتخابات كوسيلة لأثبات الذات أمام المكونات الاخرى المتصارعة معه ، مما ادى الى انتاج احزاب طائفية وقومية متصارعة ، بسبب قيامها على اسس اجتماعية متعارضة ، لذا قامت تلك الاحزاب نتيجة لطبيعة الثقافة السلبية وايدولوجياتها المتصارعة باتباع اسلوب خاص في نيل رضا مكوناتها لا يقوم على اساس تقديم اداء فاعل بقدر ما يقوم على اسلوب اثارة الصراع مع الاحزاب ذات المكونات الاخرى ، وتصوير ذلك الصراع بانه استهداف لمكوناتها كي تظهر بمظهر المدافع عنها ، مما يكسبها المزيد من الدعم من قبل تلك المكونات ، الامر الذي جعل للاحزاب السياسية دوراً محورياً في انعاش الثقافة السلبية كون الأخيرة تجسد السبب الاساس لوجود وازدهار تلك الأحزاب .

وتبعاً لذلك تم تكوين تركيبة حزبية ذات ايدولوجيات متعارضة اعاقت من امكانية قيام تعاون فعلي فيما بينها ، ودفعت بدلاً من ذلك نحو الصراع الذي انعكس على النظام السياسي عبر مؤسستيه المركزيتين بشكل اساسي ، اي (البرلمان والحكومة) اللذان أصيبا بالشلل مما افضى الى تعطيل ذلك النظام بالشكل الذي جعله يجسد عائقاً كبيراً أمام تطور الدولة العراقية ، بل اخذ يعمل عبر المساوئ الكبيرة التي تمخضت عنه على تفكيك تلك الدولة من الداخل .

ترتيباً على ما تقدم تمكنت الولايات المتحدة عبر بناء نظام برلماني غير فاعل من اضعاف الدولة العراقية بشكل كبير ، مما اتاح لها عاملاً محورياً في تحقيق مشروعها القائم على اعادة رسم خارطة الشرق الاوسط وفق المعيار الطائفي والعرقي ، اي اقامة دولة الطائفة و العرق بدلاً من الدولة القائمة في الوقت الراهن لذا جاء التركيز على العراق كنقطة انطلاق في تنفيذ ذلك المشروع ، نظراً لامتلاكه ميزتين اساسيتين في هذا الصدد هما طبيعة مجتمعه التعددي ، وموقعه الجغرافي الذي جعله يتوسط مجموعة من الدول المتصارعة ، الأمر الذي جعل إثارة الحرب الأهلية في العراق لاتقف عند حدوده بل تمتد الى العديد من الدول لاسيما المجاورة نظراً للصلات الاجتماعية والجغرافية ، مما جعل الدول الاقليمية والدولية تخوض الصراع لاسباب مصلحية ، بينما تخوضه الدول الصغرى لاسيما العربية لاسباب طائفية ، الأمر الذي سيتيح للولايات المتحدة القدرة على بناء دول ليست ضعيفة فحسب بل متصارعة بحكم خاصية الصراع القائم على الاسس الطائفية والعرقية الذي يغذيه الفقر الذي تعيشه تلك البلدان ، فضلاً عن الدعم الخارجي المادي وغير المادي .

الخاتمة :

ركزت الولايات المتحدة في اطار بناء النظم البرلمانية على الجوانب ذات الديمومة النسبية التي تكفل تحقيق مصالحها الاستراتيجية عبر تسيير النظام باتجاه معين ، لذا تم التركيز على الثقافة السياسية التي تسهم في علاقتها مع النظام البرلماني عن طريق الاحزاب السياسية بدور مهم في تحديد مدى نجاح ذلك النظام ، اي ان الثقافة الايجابية تستطيع عبر إنتاج أحزاب كبيرة ومعتدلة من تشغيل النظام البرلماني بشكل سليم ، وجعله احد أهم العوامل المسؤولة عن تقدم الدولة ، على العكس من الثقافة السلبية التي تنتج احزاباً طبقية متصارعة تسهم في تعطيل النظام البرلماني وتجعله احد اهم العوامل المسؤولة عن تخلف الدولة .

وغالبـاً مـا يأتـي أداء النظم البرلمانية بشـكل يتوافـق مـع طبيعـة قواعدها الثقافيـة ، اي ان النظـم القائمـة على الثقافـة الايجابية سـتفرز أداء فاعلاً يعزز تلك الثقافة ويطورها فتسـتمر في انتاج احـزاب كبيرة ومعتدلـة تمنح النظام المزيـد من الفاعلية ، بينما تفـرز النظم القائمة علـى الثقافة السـلبية اداء غير فاعل يسـهم في تعزيـز الثقافة السـلبية ، اي الدفـع نحو المزيد من الانقسام الاجتماعي الذي سيستمر في انتاج احزاب متصارعـة تدفع النظام نحو المزيد من التدهور .

وعليه سترسـم تلـك العلاقة الدائريـة ظاهرة تتسم بالديمومة النسـبية فتعمل على انتاج دول متقدمـة واخـرى متخلفـة ، ونظـراً لرصانـة تلك الظاهـرة القائمة على قـوة القاعدة الثقافية سـتتمكن من تذليـل الكثير مـن التحديات التي تحـاول تقليـص آثارهـا او إلغاءها ، ولاسـيما تعديل الدسـتور وتغيير النظم الانتخابية ، كون الأخيـرة سـتفرز آثارها من الأعلـى فتصطدم بمتانة القاعدة الثقافية التي سـتحرفها وتوجهها بالاتجاه المتوافق مع مضمونها مما يسمح بدوام الظاهرة .

الهوامش

1 - Shintaro Ishinara , The Japan that can say no , Random house , New york , 1991 . p53 and afterwards .

٢ -عدنان حمودي الجليل ، النظم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعـة الكويـت ، الكويـت ، ١٩٨٢ ، ص١٣٨-١٣٩.

٣ -صـلاح الديـن فـوزي ، الوجيز في النظم السياسـية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٣١٦ .

٤ -محمود عاطف البنا ، الوسـيط في النظم السياسـية ، دار النشـر للجامعـات ، القاهـرة ، ط٣ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٨٤.

5 -See : Shintaro Ishinara, op . cit , p 75 And afterwards . Also See : Group of Authors , European politics Today , Brooking Institution press , Washington , 2005 , p 195-196 .

٦ -صـادق الاسـود ، علـم الاجتماع السياسـي (اسسـه وابعـاده) ، كلية العلـوم السياسـية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ص٢٣٤-٢٣٥ .

٧ -حافـظ علوان حمـادي الدليمي ، النظم السياسـية في اوروبا الغربية والولايـات المتحدة الامريكية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٢١٤ .

8 - Group of Authors , op . cit , p202 .

9 - Ibid .204 .

10 -See : Article (65) of the basic law of Germany in the year1949.

11 - Ibid .

12 -Ibid. Article (115B) .

13 -Ibid. Article (110) .

14 ()Ibid. Article (129) .

15 -Ibid. Article (39) .

16 -Ibid. Article (91) .

17 - Ibid. Article (59) .

18- Ibid .Articl(68) .

19- Ibid. Article (60) .

20-Ibid. Article (115A) .

21 -Ibid .Article (65) .

22 -Ibid. Article (28) .

23 -Ibid .Article (60) .

24 -Ibid. Article (63) .

25 -Ibid .Article (76) .

26-Ibid .Article (113) .

٢٧ -هـي الإجراءات التي تتولاها الحكومة الفدرالية في حالـة تقصير احدى الولايات عـن الايفاء بواجباتها التي تقع على عاتقها بموجب الدستور ، او اي قانون فدرالي وذلك لحثها على الايفاء بتلك الواجبات عبر السبل المتاحة للحكومة الفدرالية.

See : Ibid .article (37) .

28 -Ibid .Article (91A) .

29-See : Article (68) of the basic law of Germany .

30-Group of Authors . European politics today , op.cit , p231 .

31-حافظ علوان حمادي الدليمي، مصدر سبق ذكره(1).

32-See : Election in Germany. on en.wikipedia.org .

33-See : Article (76) of the basic law of Germany .

٣٤ - يقسـم الدسـتور الالمانـي التشـريع الفدرالـي الى قسـمين ، يضـم القسـم الاول القوانيـن التـي تهـم حكومـات الولايات بصورة خاصة ، والتي لابد من تصديق مجلس الولايات عليها ، لذا فان رفضه لتلك القوانين يؤدي الى ايقافها بعد ان تمت الموافقة عليها فـي مجلس النواب ، وهـو ما يطلق عليـه بـ(الفيتو المطلق) ، اما القسـم الاخر يضم القوانين التي ليس للولايات علاقة مباشـرة بها مثل الدفاع ، والشؤون الخارجيـة ،يمكن لمجلـس النواب في هـذا الإطار تجاوز فيتو مجلس الولايات، اذا تمكن من التصويت على تلك القوانين بنفس الاغلبية التي رفع بها الفيتو، اي اذا تـم اتخاذ ذلك القرار باغلبية الثلثين ، يتوجب علـى مجلس النواب اتخاذ قرار باغلبية الثلثين لرفع ذلـك النقـض ، لذا يطلق علـى هذا الفيتـو بـ(الفيتو المعلق). لكن من الناحية العملية من الصعب تصور بإمـكان مجلـس النـواب التصويت بنفـس الأغلبية التـي اتخذهـا مجلس الولايـات ، نتيجـة لعدم توفر التنسـيق ذاته بين أعضاءه على غرار ما هو سـائد لـدى الأخير فضلاً عن كثـرة عدد اعضاءه مقارنة بالمجلس الولايات كما اسـلفنا. انظر : المربشـليكة حكومـة المانيـا المعاصرة ، ترجمـة محمد حقي ، مكتبة الانكلو مصرية ، ١٩٦١ ، ص١٣٠-١٣١.

35-Group of Authors , European politics today , op.cit , p230 .

٣٦- يمكن ان نشير الى مثال جسد ذلك في عام (١٩٧٢) عندما حاول مجلس النواب اسقاط الحكومة التي كان يترأسها زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (فيلي برانـت ١٩٦٩-١٩٧٤)، الامر الذي دفع الكثير من اعضـاء مجلس الولايات الى اقنـاع اعضاء مجلس النـواب للعـزوف عن قرار حـل الحكومة ، وكانت نتيجـة التصويت هي تاييد (٢٤٧) نائب لقرار الحل ورفـض (١٠) نـواب لذلـك القـرار ، وامتنع (٣) نـواب عن التصويت، وغـاب (٢٣٦) عن حضور تلك الجلسة، مما ادى الى افشال قرار حل الحكومة .

See: constructive vote of no confidence. on en .wikipedia.org .

٣٧-صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥٨ .

٣٨-مفهـوم الرايـخ عند الالمـان يعني اكثـر من مجرد امبراطوريـة ، لانه يتضمن فكرة السـيطرة الفكرية والمادية من جانب المانيا بوصفها الارض المختارة لتكـون قطبـاً للحضـارة الغربية ، وقد اقيـم الرايخ الاول على يد (شارلمان عام ٨٠٠) ، والرايخ الثاني بقيـادة الملك (فيلهلم عام ١٨٧١) ، اما الرايخ الثالث اقامـة (هتلر عـام ١٩٣٣) . حافظ علـوان حمادي الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢ .

39- Group of Authors , op . cit .p208 .

40- Ibid .p195 .

٤١-خيرية قاسـم ، تاريخ اوروبـا الحديث والمعاصر ، مطبعة خالد بن الوليد ، دمشق ، ١٩٨٢ ، ص٢١٥ .

٤٢-ج . المربشليكة ، حكومة المانيا المعاصرة ، ترجمة محمـد فتـح الله الخطيب ، مكتبـة الانكلو مصرية ، القاهرة، ١٩٦١ ، ص٢٣٢ .

٤٣-لقد وصل معدل دخل الفرد في بداية عقد الخمسينيات الـى معدله في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية ثم ارتفع بنسـبة سـبعة اضعاف في عقدي الستينات والسـبعينات ، الامر الذي جعل الالمان الاشد ثراءاً وفق المقاييس العالمية .

See : Group of Authors , op . cit .p176 .

44-Sarah Beckers , Political culture , Oregon state university , Berlin , 2007 p12 and afterwards .

٤٥- موريس دوفرجية ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة جورج سعد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٦٠ .

46- Eric Smith , The German Economy , Rutledge , London , 1994 .

٤٧- يورغن ويبر ، موجز تاريخ المانيا الحديث ، ترجمة شفيق البساط ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٥ ، ص٤٥٠.

48- Raymond Hinne , The US Invasion of Iraq , Mortimer House ,2007, P219 and afterwards .

٤٩- سعيد مجيد دحدوح ، النظم الفدرالية ، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٢-٢٠١٣ .

٥٠- انظر المادة (١١٢) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٥١- نفس المصدر ، المادة (٨٥) .

٥٢- نفس المصدر ، المادة (٨٠) .

٥٣- نفس المصدر ، المادة (٧٨) .

٥٤- نفس المصدر ، المادة (٨٠) .

٥٥- نفس المصدر .

٥٦- نفس المصدر ، المادة (٥٨) .

٥٧- نفس المصدر ، المادة (٦١) .

٥٨- نفس المصدر ، المادة (٨٠) .

٥٩- نفس المصدر ، المادة (٦٤) .

٦٠- نفس المصدر ، المادة (٧٦) .

٦١- نفس المصدر ، المادة (٧٣) .

٦٢- نفس المصدر .

٦٣- نفس المصدر .

٦٤- نفس المصدر ، المادة (٧٦) .

٦٥- نفس المصدر ، المادة (٧٨) .

٦٦- نفس المصدر ، المادة (٦١) .

٦٧- نفس المصدر ، المادة (١١٢) .

٦٨- نفس المصدر .

٦٩- انظر : المادة (٤٨) ، الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥) .

٧٠- نفس المصدر ، المادة (٦٥) .

٧١- حسن علي فليح ، اثر السياسة الامريكية في الحرب العراقية الايرانية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد (٢٠) ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٢٠٥ وما بعدها .

72- LISA Blaydes , Compliance and Resistance in Iraq under Saddam Hussein , standford university , USA , 2014 , p12 .

٧٣- بلغ معدل دخل الفرد (٢,٣٧٠) دولاراً عام (١٩٨٥) بعد ان كان (٣,٩٨٤) دولاراً عام (١٩٧٩) . محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي (الواقع الحالي وتحديات المستقبل) سلسلة محاضرات الامارات ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد (١٠٣) ، ابو ظبي ، ٢٠٠٦ ، ص٢٠ .

٧٤- يمكن ان نلمس احد اهم ملامح دور الولايات المتحدة في هذا الاطار عندما طلب (صدام حسين) من سفيرة الولايات المتحدة في العراق (ابريل جلاسبي) ان تشرح له شهادة وزارة الخارجية امام الكونغرس عن تهديدات العراق للكويت ، اكدت له السفيرة ان الولايات المتحدة قد اعتبرت ان النزاع امر اقليمي ، وانها لن تتدخل عسكرياً . قاسم البغدادي ، اللعبة الامريكية ، دار البغدادية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٦٢ .

75- LISA Blaydes , p55 .

76- Ibid.P20 and afterwards .

٧٧- انخفض معدل دخل الفرد عام (١٩٩٥) الى ما لا يزيد على (٥٠١) من الدولارات ، ثم بلغ (٤٨٣) دولاراً عام(١٩٩٨) وهو الذي لا يشكل سوى (١٢٪) تقريباً من قيمته عام (١٩٨٠) وثلثها لعام (١٩٦٠) . محمد علي زيني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠ .

78- Janek .Cramev , why did the united states invade Iraq ? , university of Michigan , 2009 . p2-5 .

عرض كتاب
العقيدة العسكرية وتطوراتها
للمؤلف الفريق الركن طارق محمود شاكر
بغداد–١٩١٦

أ.د.محمود علي الداود(*)

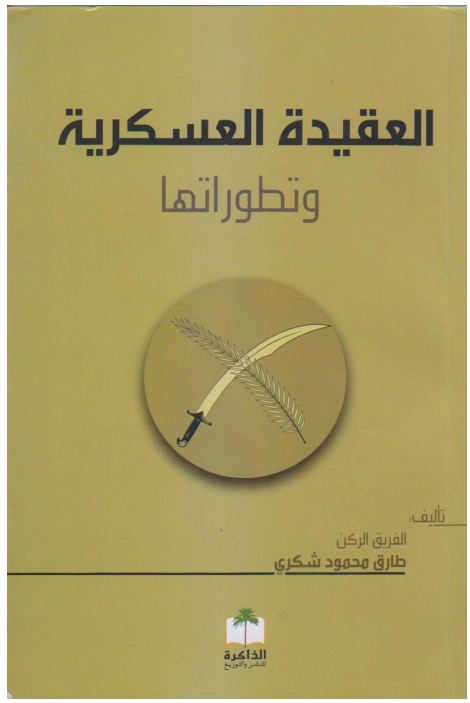

منذ الايـام الاولى لتأسـيس الدولة العراقية الحديثـة عـام ١٩٢١ واعتـلاء الملـك فيصل الاول عـرش العراقي بادرت الحكومة الوطنية بتأسـيس الجيـش العراقـي وعهـدت بتنظيمه وقيادتـه الـى مجموعـة متميـزة مـن الضباط العراقيين السابقيين في الجيش العثماني والذين عملـوا مع الثورة العربية في الحجاز وسـوريا وكانـوا مـن العناصـر العسـكرية الأساسـية التي عملـت مع الملك فيصل مـن امثال جعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت الايوبي وياسين الهاشمي . ويعتبر جعفر باشا العسكري المؤسـس الحقيقـي للجيش العراقـي وقد تولى وزارة الدفاع خمس مرات وكان من بين النخب العسـكرية الاولـى التـي تولت مهام التأسـيس ومعظمهـم مـن خريجـي المعاهـد العسـكرية الالمانيـة بالاضافة الى تولـي قيادات هامة في الجيـش العثماني وخصوصاً فـي ميادين القتال

(*) مشـرف قسـم الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية فـي بيت الحكمة

في الحـرب العالمية الاولى . وهكـذا تم تنظيم الجيش الوطني العراقي الجديد وفق السـياقات العسـكرية العثمانية . ورغـم محدودية ميزانية وزارة الدفـاع العراقية خـلال العهد الملكي إلا ان الانصـاف يدفعنا للتأكيـد ان العراق في تلك المرحلة امتلك قواتاً عسـكرية متقدمة بالمفهوم السياسـي العسكري لتلك الفترة التاريخية وكان الجيش العراقي مـن الجيوش المتميزة في كتلة دول حلف بغداد وكانت الكلية العسـكرية وكلية الاركان العراقية من أفضل المعاهد العسـكرية المتميـزة في المنطقة. وقد خرجت هذه المعاهد وخصوصاً كلية الاركان نخباً عسـكرية قيادية عراقيـة وعربيـة وقد تطـورت هـذه المعاهد العسـكرية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية بفضـل البعثـات العسـكرية الـى اهـم كليات الاركان فـي العالـم فـي بريطانيـا والولايات المتحدة وباكسـتان وفرنسـا والاتحاد السوفيتي السـابق وتركيا . وقد ضمت المعاهد العسكرية العراقيـة عدداً مهماً من التلاميـذ العرب الذين سـاهموا لاحقاً ببناء جيوش بلادهم كما أوفدت وزارة الدفـاع العراقية بعثات عسـكرية قامت بتأسـيس القوات العسـكرية الوطنية في سوريا والسودان واليمن وليبيا والاردن ودول المغرب العربي بما في ذلك موريتانيا .

ومن هذه النخب العسكرية المتميزة التي لعبت دوراً مهماً في تطوير القوات المسلحة العراقية وبلـورة العقيدة العسـكرية العراقية هو الفريق الركـن طـارق محمود شـكري مؤلـف كتاب «العقيدة العسـكرية وتطوراتها « الذي طبع في بغداد عام ٢٠١٦ وهو خريج الكلية العسـكرية العراقيـة والكلية العسـكرية (سـاند هرسـت) وكليـة الاركان العراقيـة وكليـة (ولنكتن) في الهند واشـترك في دورات مهمـة في بريطانيا والاتحاد السـوفياتي وشغل مناصب قيادية عليا وزارة الدفـاع ومنهـا منصـب مديـر التدريب العسـكري وهـي الجهـة المتخصصـة بتحديد العقيدة العسكرية العراقية .

يتضمـن هذا الكتاب المهم خمسـة فصول هي:
الفصل الأول : العقيدة العسكرية

الفصل الثاني : موقع العقيدة العسكرية

الفصل الثالث : العقيدة العسكرية وفن الحرب

الفصـل الرابـع : تطبيقـات العقيدة العسـكرية لحلف شمال الأطلسي

الفصل الخامس : مكافحة الارهاب أحدث عقيدة عسـكرية للقـوات المسـلحة الامريكية وحلف شمال الأطلسي

وقـد أكد الباحـث الفريـق الأول الركن طارق محمود شـكري فـي وصفه للعقيدة العسـكرية بان العقيدة العسكرية موضوع معنية به القوات المسـلحة فهي قضية مهنية اختصاصية صرفة ويدل عليها اسمها فهي موصوفه بأنها عسكرية وليسـت أيـة عقيـدة أخـرى ولذلك اسـتحدثت

الدول دوائر رأسية في وزارة الدفاع أطلقت عليها تسميات مثل (دائرة التدريب والعقيدة العسكرية) وما الى ذلك من أسماء ومسميات ويتولاها والمسؤول عنها مسؤولية مباشرة في وزارة الدفاع أعلى مرجع مهني ألا وهو رئيس أركان الجيش أو رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة من خلال تلك الدوائر المختصة على اعتبار أن منصب وزير الدفاع منصب سياسي وليس مهني .

احتلت العقيدة العسكرية حيزاً كبيراً من تفكير العسكريين عموماً وفي الأدبيات العسكرية أخيراً وتلعب دوراً رئيساً في تحديد أوجه استخدام القوات المسلحة ومن غيرها يتعذر وضع الأسس لاستثمار تلك القوات لتحقيق الغاية من وجودها بالشكل الأمثل ألا وهي الدفاع عن الوطن وتحقيق النصر .

ان (العقيدة العسكرية) تتميز بخصوصية كبيرة فهي تتأثر بالامور العسكرية الصرفة الاختصاصية والفنية وعلى رأسها (السوق العسكري) في حين أن السوق العسكري يتربع على عرش القوات المسلحة ولكنه يتأثر بعوامل خارج النطاق العسكري التي منها الستراتيجية (السوق) العامة للدولة والستراتيجيات (السوق) الاخرى الاقتصادية والخارجية وغيرهما فضلاً عن العوامل الجغرافية والأعداء الحقيقيين والمحتملين والتطورات العلمية والتقنية وكثيرة اخرى غيرها كما ان تغيير العقيدة العسكرية يؤثر في القوات المسلحة فقط ولا يتأثر غيرها بها بينما يؤثر تغيير السوق العسكري في جميع الدولة لعلاقته الوثيقة بها جميعاً وتأثيره فيها وتأثره بها .

وفي خلاصته بتعريف العقيدة العسكرية أكد الباحث ان العقيدة العسكرية تنبع من السوق العسكري الذي يحدد معالمها ويثبت اركانها وهي تتاثر به بشكل رئيس وتبقى خاضعة له وليس فوقه وهي تؤثر في جميع مجالات القوات المسلحة من تنظيم وتسليح وتدريب وإرادة واستخدام في الميدان وبقية الامور الاخرى في السلم والحرب التي تجعل القوات لامسلحة مستعدة للحرب دوماً وتحقق الغاية التي وجدت من أجلها وتحدد معالم النهوج والسياقات الواجب اتباعها في مختلف القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي لغرض زجها في الحرب موحدة قادرة على التعاون فيما بينها على وفق ضوابط العقيدة العسكرية .

اصبح اعتماد الحرب الحديثة اليوم على التعاليم والسياقات والوصايا والتوجيهات اكثر من أي وقت مضى نتيجة للتطورات العلمية والتقنية التي دخلت على الاسلحة والمعدات واجهزة القيادة والسيطرة وتداول المعلومات ووسائلها

فالسرعة التي تميز الحرب الحديثة وقصر أمدها جعلا الوقت محدوداً وضيقاً دائماً

وفي دراسته للمعالم الاساسية لفن الحرب أكد الباحث ان تلك المعالم هي :

يتميز فن الحرب بثبوت طويل الامد ولا يتبدل إلا في مدد زمنية طويلة جداً وهو عرضه للاضافة اليه وليس الحذف منه .

لاتوجد خطوط حمر تفصل بين مستويات فن الحرب في التطبيق بل ان نقاط اللقاء تتلاقح الى درجة يتعذر الفصل بينها .

فن الحرب مفهوم موحد في جميع دول العالم وتأتي الاختلافات في أساليب التطبيق فقط بحسب إمكانيات كل دولة وطبيعة اعدائها .

لاتستطيع القوات العسكرية خوض الحرب وتحقيق النصر مالم يتشبع قادتها وضباطها بمفاهيم فن الحرب واستيعاب مضامينه ومفاهيمه وتطبيقاته .

فن الحرب اختصاص عسكري مهني يتقنه القادة العسكريون والسوق هو الجسر الرابط بين القيادتين العسكرية والسياسية وتعمل كلتا القيادتين على تنفيذ ما يخصها من السوق بحسب اختصاصها لتحقيق أهداف الحرب.

وفي ضوء المستجدات العسكرية الخاصة بالعقيدة العسكرية للحلف الاطلسي أكد الباحث على التقدم التكنلوجي للمنضور العسكري للحلف مؤكداً ان نضرة الحلف انطلقت الى هذا الاستخدام من التفوق التقني والنوعي الذي حقق الأرجحية على الخصم وسهولة التملص وقطع التماس مع الصراع الدائر وعدم الدخول في مشاكل فك الاشتباك وما إليها من متطلبات فضلا عن تجنب التورط في حرب شاملة تقليدية او نووية التي لم تعد الدول قادرة على تحمل اعبائها كما ان استخدام القوة عن بعد يدعو الى تخفيض القوات وتقليص النفقات التي تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد وكاد ذلك ان يؤدي الى تحقيق النصر لا الاشتباك في معركة فعلية مع الخصم .

وتشير الدلائل ان المستقبل المنظور وهو حتى الربع الأول من القرن القادم على أقل تقدير سيشهد استمرار هذا النهج الذي ينطوي على تطوير القدرة الجوية واستثمار الفضاء لخدمة الأغراض العسكرية وستعمل الدول على تجنب مثل هذه الحروب لما يترتب عليه من دمار شامل لا قبل لها به ومما يزيد الطين بلة احتمال عولمة القوة العسكرية وتصبح اداة بأيدي القوة المهيمنة على العالم .

واخيراً ان حلف شمال الاطلسي سيتمادى في الاستخدام التعسفي للقوة وتطبيق السياسة القسرية ودبلوماسية القوة طالما بقي العالم

احـادي القطبية ولن تعود الأمـور الى طبيعتها حتـى تظهر قوة دولية توازنه ويعود الردع الى ما كان عليه في القيمة والتأثير .

واخيراً فان العقيدة العسكرية هي حجر الزاوية فـي بنـاء القوات المسـلحة ومن غيرهـا تقاتل القوات علـى غير هدى ويتعذر معها التنسـيق والتعاون لأن كل قوة سـتقاتل بحسـب ما يحيط بها من ظـروف بلاتناغم مع القـوات الأخرى وبالتالـي تتعقـد القيـادة والسـيطرة وتصبـح المعركة مكلفة بلا نتائج ملموسـة برغم تيسـر العدة والعدد .

تطبيق عقيدة مكافحة الارهاب

ان طبيعـة المعركة التـي تخوضها القوات في عمليات مكافحة الارهاب تسـتوجب وجود عنصرين أساسيين أولهما قوات تجفيف مصادر التمويل البشـري والمادي وثانيهما قوات مقاتلة الارهاب على الارض في المناطق التي يحتلها ويسـيطر عليها . هذا ما دعا القوات المسـلحة الامريكيـة الى ايجـاد عقيدة عسـكرية تختلف تماماً عن تلـك المصممة لخوض حرب تقليدية تختلف من حيث الاسـاس في التسليح والتجهيز والتدريـب والاسـتخدام فـي الميـدان لخوض حرب لها سماتها الخاصة .

العقيدة العسـكرية ومعركـة تحرير الموصل والمناطق المحررة الاخرى

لقد جرت معركة التحرير بعقيدة عسـكرية متقدمة وكانت اقرب الى عقيدة الحلف الاطلسي في مكافحة الارهاب وقد اعتمدت تلك المعركة علـى الاسـتراتيجيات التي وضعتهـا القيادات العسـكرية الكفوئـه وزج الفـرق العسـكرية المدربـة تدريبـاً حديثـا علـى حـرب المـدن ومواجهـة الارهـاب . ولـم تكن تلـك المعركة تقليدية بـل كانت تعتمد على فن الحرب المتقدم الذي اسـتند على اجهزة الاستخبارات المتقدمة المسـتندة الى التكنلوجية الحديثة بالاضافة الى التنسـيق الدقيـق بين القـوات الجويـة والبرية ولاشـك ان تلـك الانتصارات سـتكون موضع دراسة للباحثين وخصوصاً انها جرت في مدن مكتظة بالسكان .

ان كتـاب العقيـدة العسـكرية وتطوراتهـا للفريق الركن طارق محمود شكري يستحق ان يكون فـي اهتمامات كليـات الاركان العليا في العراق .

The Role of The United States in Building Parlementary System After Occupation

Sayf Abbas Hussain 163

Book Review

Military Docrine and its Development

Staff Genaral Tariq Mahmoud Shukri

Prof.Dr. Mahmoud Ali Al-Daoud.....183

Contents

Editorial

Editor 7

Research and Studies

Arab- Chinese Relations –Historical and Cultural Framework

Prof.Dr. Mahmoud Ali Al-Daoud.....11

Turkish Military Encroachment on Iraqi Territory – Study in lnernational law

Prof.Dr.Sami shubber.....17

Accordant Democracy in Iraq-New Experiment

Dr.Hazim Abdul Hameed Al-Nouimy.....47

Future Vision of Information in the Arab World

Dr.Daoud Hashim Daoud.....57

Public Policies in lndia

Ast.prof Dr.Satar Jabar Allay.....67

Future of Arab-European Relations

Zeyad youssif Hamad 87

New Turkish Relations With Africa

Dr.Khalid Mousa Jawad.....103

Moroco-Iranian Releshions

Ast.prof.Majeed Kamel Hamza.....123

Terrorism and Iraqi National Security

Prof.Dr.Khdir Abbes Atwan –Mazin Qasim Mohalhal.....141

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issuses of social ، economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The joumal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in Enghlish of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ،double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages ، (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordince with the plan of the Journal edition.

Political and strategic Studies

Quarterly journal of Political and strategic Studies BaytulHikma
No.(34) Baghdad-2017

Chief Editor
Prof.Dr.Mahmoud Ali AL-Daoud

Secretary Editor
Dr.Muna Hussain Obeid

The Advisory Committee
Ambassador Pro.Dr.Muhamad haj hmoud
Pro.Dr.Mustafa Othman lsmail (sudan)
lssam Al-Chalabi
Pro.Dr.Abdul-Ameer.m.Al-assadi
Prof.Dr.abdul-Mounem.s.al-Amar
Prof.Dr. Abdul-Salam Baghdadi
Prof.Dr.Keiko sakai (Japan)
Prof.Dr.lbraheem.K. Al-Alaaf
Prof.Dr.George jabour .(Syria)
Prof.Dr. Zakaria Korochon (Turkey)
Prof.Dr. Muhamad Adul shafie Eissa (Egypt)

Linguistic Correction
Dr.Hazim.a.Arif